

الكتاب

في

الرياضة

والفنون

والعلوم

والصناعات

والآداب

والفنون

أحسن الكلام

فی

الفتاوى والأحكام

بقلم

فضيلة الشيخ عطية صقر

رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف

الطبعة الأولى

المجلد الثالث

الناشر



כחולבית

٢ شارع دانتون - العباسية

[illegible]

حقوق الطبع والنشر

محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٩٩٤م - ١٤١٤هـ

الناشر: دار الفهد العربي

الإدارة: ٢ شارع باشا - الميناء - الرياض - المملكة العربية السعودية ج.م.ع. تليفون ٢٢٩

س : هل الإنسان مسير أم مخير ؟

ج : الله سبحانه خلق الإنسان وعلم ما سيكون عليه من خير وشر ، وجعله قابلاً للطاعة والمعصية ، وكلفه بأمور يتغذها وترك له الحرية في اختيار التنفيذ وعدم التنفيذ ، ليكون محاسباً أمام الله على ما فعله بحريته واختياره من طاعة أو معصية ، والإنسان لا يعلم ما قدر له في علم الله إلا بعد وقوع المقدر ، ولو أقدم على فعل محرم متعللاً بأنه مقدر عليه فهو مخطئ في هذا التعلل ، لأنه ربما يحول بينه وبين فعل المحرم حائل يمنعه ، وهنا يعلم أنه لم يُقدر عليه .

فالإنسان مخير في الأمور التكليفية التي يستطيع فعلها أو تركها بحريته واختياره ، أما الأمور التي لا تقع تحت حريته واختياره ، كالكوارث العامة من الزلازل والبراكين والعواصف والسيول وغيرها فهو فيها مسير .

ثم أقول : لماذا يكثر السؤال في هذا الموضوع ، وبخاصة من يقول : إن المعاصي مقدرة علينا فلماذا نعاقب عليها ونحن مرغمون لا مفر لنا من القضاء والقدر ؟ إن الله سبحانه علم أن أبا لهب لن يؤمن بسيدنا محمد ، ومع ذلك أمر الله نبيه أن يطلب منه الإيمان ، ليكون إيمانه وعدم إيمانه بحريته واختياره ، فاختار أبو لهب الكفر ، واستمر على ذلك حتى مات كافراً ، وهنا علم تماماً أن الله سبحانه قضى في علمه أن أبا لهب سيختار الكفر ويموت عليه .

ثم أقول : لماذا يسأل الناس عن تقدير المعاصي لتبرير فعلها لأنها قضاء الله حتى لا يعاقب عليها ، ولا يسأل عن تقدير الطاعات ، ويطلب بالثواب عليها ، مع أن المعاصي والطاعات مقدرة في علم الله ؟ إن الإنسان هنا في الطاعات حريص على أن

ينال الثواب على طاعته لأنها عمله ، وفي المعاصي حريص على أن يفر من العقاب على معصيته لأنها ليست عمله - في ادعائه - بل مقدرة عليه .

لا ينبغي أن يغالط الإنسان نفسه ، فهو مسئول عن كل شيء فعله بحريته واختياره من خير أو شر ، قال تعالى ﴿ كل امرئ بما كسب رهين ﴾ [سورة الطور : ٢١] وقال تعالى ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ [سورة المدثر : ٣٨] إن الأمر لو كان كما يريد هؤلاء من تقدير كل الأمور علينا وعدم الحساب عليها ما كانت هناك حاجة إلى إرسال الرسل ولا إلى البعث ولا إلى الحساب ولا إلى الجنة والنار .

س : عندما أخبر الله سبحانه الملائكة بأنه سيخلق بشرا قالوا له : إنه سيكون مفسدا ، فكيف عرفوا ذلك ؟

ج : قال الله تعالى ﴿ وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك ، قال إني أعلم ما لا تعلمون ﴾ [سورة البقرة : ٣٠] .

جاء في كتب التفسير : أن الأرض كانت مسكونة بخلق لم يصلحوا لعماريتها كما أراد الله سبحانه فأهلكهم ، ثم قال سبحانه للملائكة : إني سأجعل بعد هؤلاء خليفة لإدارة الأرض إدارة صالحة ، فخافوا أن يكون كمن سبقوه من الذين ارتكبوا الجرائم وأفسدوا بالقتل وغيره ، وقالوا : نحن خلق جُئنا على الطاعة لك ، نحمدك بكل كمال هو فيك ، ونزهره عن كل نقص لا يليق بجلالك ، فأخبرهم الله أنه يعلم أن الخليفة الجديد سيصلح ولا يفسد .

فالملائكة ظنت بالقياس على الخلق السابق على آدم أنه سيقتل ويسفك الدماء ، ولم يعلموا أنه سيكون من لحم ودم ، وأن الملائكة لم تكن تعلم الغيب المستقبل لأدم .
وليس في هذا الظن علم بالغيب ، ولذلك قال الله ﴿ إني أعلم ما لا تعلمون ﴾ وقال ﴿ ألم أقل لكم إني أعلم غيب السموات والأرض وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون ﴾ [سورة البقرة : ٣٣] فعلمهم ظن أساسه القياس ، وعلم الله حق أساسه الكشف واليقين وقيل : إن الملائكة تعرف أن الخليفة لن يكون له من علم الله وإرادته المطلقة ما يستطيع أن يحيط بكل شيء علما ، أو يعلم علما يقينيا كاملا مرة واحدة بل على التدرج ، وعلى هذا يكون تصرفه غير حكيم ، وبالتالي يكثر الفساد وقيل غير ذلك .

س : هل هناك فرق بين الأنبياء والرسل ، وكم عددهم ، وكيف نعرف تواريتهم ؟

ج : ادعى إنسان أوحى إليه بشرع يعمل به ولم يؤمر بتبليغه . والرسول إنسان أوحى إليه بشرع يعمل به وأمر بتبليغه . فكل رسول نبي ، وليس كل نبي رسولاً ، وسيدنا محمد ﷺ نبي ورسول . قال تعالى ﴿ يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً ﴾ [سورة الأحزاب : ٤٥] وقال تعالى ﴿ ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ﴾ [سورة الأحزاب : ٤٠] فجمعت الآيات بين وصفه بالنبوة والرسالة .

وقد يحل كل لفظ محل الآخر ، كما قال تعالى ﴿ وكم أرسلنا من نبي في الأولين * وما يأتيهم من نبي إلا كانوا به يستهزئون ﴾ [سورة الزخرف : ٦ ، ٧] .

هذا أحسن ما قيل في الفرق بين النبي والرسول . أما عدد الأنبياء والمرسلين فكثير . قال تعالى ﴿ وإن من أمة إلا خلا فيها نذير ﴾ [سورة فاطر : ٢٤] وقال تعالى ﴿ ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك ﴾ [سورة غافر : ٧٨] .

وقد ورد حديث رواه ابن حبان في صحيحه عن أبي ذر الغفاري أنه قال : قلت لرسول الله ﷺ : كم عدد الأنبياء ؟ فقال « مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً (١٢٤٠٠٠) » فقلت : وكم عدد الرسل ؟ فقال « ثلثمائة وثلاثة عشر جماً غفيراً » (٣١٣) ، ولكن الحديث ليس متواتراً حتى على فرض صحته ، فلا يفيد إلا الظن ، والعقائد لا تؤخذ إلا باليقين .

وهناك أقوال كثيرة لا داعي لذكرها ونحن لا نكلف إلا بمعرفة الرسل الذين ذكروا في القرآن الكريم ، وهم خمسة وعشرون ، وأكثرهم في الآيات : من ٨٣-٨٦ من سورة

الأنعام ، وأولها ﴿ وتلك حجتنا ... ﴾ وهم فيها ثمانية عشر ، يضاف إليهم سبعة ذكروا فى مواضع أخرى ، نظمها بعضهم فى قوله :

فى تلك حجتنا منهم ثمانية

من بعد عشر ويقى سبعة وهم

إدريس هود شعيب صالح وكذا

ذو الكفل آدم بالمختار قد ختموا

وجاء فى كتاب « الحاوى للفتاوى » للسيوطى ص ٢٤٩ : « أخرج الطبرانى عن أبى

أمانة أن رجلا قال : يا رسول الله ، أنى كان آدم ؟ قال « نعم » قال : كم بينه وبين نوح ؟

قال « عشرة قرون » قال : كم بين نوح وإبراهيم ؟ قال « عشرة قرون » قال : يا رسول الله

كم كانت الرسل ؟ قال « ثلثمائة وخمسة عشر » ورجاله رجال الصحيح .

وجاء فى الكتاب أيضا أن بين موسى وعيسى ألفا وتسعمائة ونيفا ، وبين عيسى

ومحمد ﷺ نحو ستمائة .

وترتيب الرسل ﷺ : آدم ، إدريس ، نوح ، هود ، صالح ، إبراهيم ، لوط ،

إسماعيل ، اسحاق ، يعقوب ، يوسف ، أيوب ، شعيب ، موسى ، هارون ،

ذوالكفل ، داود ، سليمان ، إلياس ، اليسع ، يونس ، زكريا ، يحيى ، عيسى ، محمد

عليهم الصلاة والسلام .

هذا وحديث أبى ذر الذى صححه ابن حبان ذكره ابن مردويه فى تفسيره وقال : إن

ابن الجوزى خالف ابن حبان فى تصحيح الحديث وذكره فى الموضوعات واتهم به

إبراهيم بن هشام . قال الحافظ ابن كثير : ولا شك أنه قد تكلم فيه غير واحد من أئمة

البحر والتعديل من أجل هذا الحديث « المواهب اللدنية للقسطلانى » ج ٢ ص ٤٦ .

أما تواريخ الرسل فقد ألفت فيها عدة كتب ، والقرآن الكريم اقتصر على ما يهم من

هذه التواريخ ، وهو صادق كل الصديق فيما قاله ، فقصصه أحسن القصص ، ما كان

حديثا يفترى ، وما عدا ذلك من الأخبار فهو محل نظر ، وكتب التفسير محشوة بكثير منها ، ونحن لا نكلف إلا بمعرفة الصادق الذي لا يتعارض مع ما أخبر به القرآن والحديث الصحيح ، والمرحوم الشيخ عبد الوهاب النجار حاول في كتابه عن الأنبياء أن يستخلص ما هو أقرب إلى الصحة إن لم يكن مقطوعا بها ، والحذر من قراءة الكتب القديمة لمحشوة بالاسرائ依ليات وبما لا يتناسب مع مقام الأنبياء من التكريم والتشريف .

س : من هم الفضل الأنبياء والمرسلين ، وما هي درجاتهم في الفضل ؟

ج : مبدئياً نقول : إن التفاضل بين مخلوقات الله موجود ، سواء في الأشخاص وفي الأزمان والإمكانة وغيرها . وهذا التفاضل أو الاختلاف من أقوى الأدلة على أن للعالم خالقاً حكيماً مريداً عالماً قادراً على كل شيء ، وليس العالم - كما يقول الفلاسفة والملحدون - مخلوقاً بالطبيعة أو بالعلة ، فمعلوم أن معلول العلة لا يتخلف ومطابق للطبيعة لا يختلف . ومن مظاهر التفاضل في العالم في المكان فضل الكعبة والحرم ، وفضل المساجد ، وفي الزمان فضل رمضان ويوم الجمعة وليلة القدر ، وفي الأشخاص فضل الرسل ، وفضل العلماء ... والنصوص في ذلك مشهورة .

وبخصوص المرسلين قال الله تعالى ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٣] .

وإن كانوا جميعاً متساوين وفي درجة واحدة من وجوب الإيمان بهم جميعاً ، كما قال سبحانه ﴿ لا نفرق بين أحد من رسله ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٥] وأفضلهم على الإطلاق سيدنا محمد ﷺ ، وذلك بالنص والإجماع ، وقد رفع الله درجته من عدة وجوه لخصها بعضهم بأنها في ذاته وذلك بالمعراج حيث وصل إلى مقام لم يصل إليه ملك مقرب ولا نبي مرسل ، وفي شرفه بالسيادة على جميع البشر فهو القائل « أنا سيد الناس يوم القيامة » رواه البخاري ومسلم ، وفي معجزاته حيث أوتي القرآن الذي لم يؤت نبي قبله ، وبعموم رسالته وغير ذلك .

أما التفاضل بين الأنبياء بعضهم مع بعض فهو موجود كما تنص عليه الآية ﴿ ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض ﴾ [سورة الإسراء : ٥٥] والمعتمد أن الرسل أفضل من الأنبياء .

والتفاضل فيما بينهم موجود لكن الأفضل ألا نبحث عن وجوه الفضل بين نبي وآخر أو رسول وآخر ، فقد يؤدي ذلك إلى اختلاف يمكن أن يكون نتيجته غير طيبة ، ولذلك ورد النهي من النبي ﷺ عن ذلك على الرغم من فضله عليهم . فقال « لا تفضلوا بين الأنبياء » وذلك في حادثة نزاع يهودي مع مسلم وحلف اليهودي أن موسى أفضل العالمين . رواه البخاري ومسلم . وقال « ما ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى » قال العلماء : إنه قال ذلك من باب التواضع ، وقال القاضي عياض : لا نفضل بعضا على بعض تفضيلا يؤدي إلى تنقيص بعضهم أو الغفص منه ، قال ابن حجر : قال العلماء : إنما نهى ﷺ عن ذلك من يقوله برأيه ، لا من يقوله بدليل ، أو من يقوله بحيث يؤدي إلى تنقيص المفضل ، أو يؤدي إلى الخصومة والتنازع ، وللمزيد يمكن الرجوع إلى شرح الزرقاني على المواهب اللدنية « ج ٦ ص ١٣٠ - ١٤٠ » .

س : هل صحيح أن الأنبياء أحياء فى قبورهم ، وكيف نوفق بين حياتهم فيها وقوله تعالى ﴿ إنك ميت وإنهم ميتون ﴾ ؟

ج : معلوم أن كل كائن حى لابد أن يموت ، قال تعالى ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ [سورة آل عمران : ١٨٥] وقال تعالى ﴿ كل من عليها فان ﴾ [سورة الرحمن : ٢٦] وقال تعالى ﴿ وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن مت فهم الخالدون ﴾ [سورة الأنبياء : ٣٤] وقال تعالى ﴿ إنك ميت وإنهم ميتون ﴾ [سورة الزمر : ٣٠] .

وبعد موت الإنسان ستكون هناك حياة له من نوع آخر ، فإذا فنى الجسد وصار ترابا فالروح باقية ، ولها اتصال الى حد ما بالجسد تختلف درجات هذا الاتصال من شخص لآخر ، وقد قال الله سبحانه فى الشهداء ﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون ﴾ [آل عمران : ١٦٩] .

ويختصص الأنبياء روى أبو داود والبيهقى أن النبى ﷺ قال : « من أفضل أيامكم يوم الجمعة ، فأكثروا على من الصلاة فيه ، وإن صلاتكم تعرض على » قالوا : يا رسول الله وكيف تعرض عليك صلاتنا وقد أرمت - بفتح الراء - يعنى بليت ؟ فقال : « إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء » . وروى أبو داود أيضا حديث « ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحى حتى أرد عليه السلام » . وروى أحمد والنسائى والحاكم وصححه وغيرهم حديث « إن لله ملائكة سياحين فى الأرض يبلغوننى عن أمى السلام » .

يقول السيوطى فى كتابه « إنباء الأذكىاء بحياة الأنبياء » : حياة النبى ﷺ فى قبره وحياة سائر الأنبياء معلومة عندنا علما قطعيا ، لكثرة الأدلة وتواتر الأخبار . وقد ألف البيهقى جزءا فى حياتهم ، ومن الأخبار ما رواه مسلم أن النبى ﷺ ليلة أسرى به مر على موسى وهو قائم يصلى فى قبره ، وصح أن النبى ﷺ اجتمع بالأنبياء ليلة الإسراء فى بيت المقدس وفى السماء .

جاء في وصف موسى عندما مر به « فإذا هو رجل ضرب جعد كأنه رجل من شنوءة » ومعنى ضرب متوسط الحجم أو ضعيف اللحم ، ومعنى جعد شعره غير سبط ، وشنوءة قوم من الزط سمر اللون ، وهذا يؤكد رؤيته البصرية .

وجاء في هذا الحديث أيضا « وإذا عيسى ابن مريم قائم يصلى أقرب الناس به شبها عروة بن مسعود الثقفي ، وإذا إبراهيم قائم يصلى أشبه الناس به صاحبكم ... » فهل رآهما في قبريهما كما رأى موسى في قبره ، أو رآهم يصلون في المسجد الأقصى حيث جاء في الحديث : فحانت الصلاة فأمتهم .

بعد الأخبار المذكورة وبعد كلام السيوطي في تواتر الأخبار وكثرة الأدلة على حياة الأنبياء في قبورهم يمكننا أن نطمئن إلى ذلك ولا نكذب ، بالاضافة إلى أن النبي ﷺ أفضل من الشهداء ، وقد قال الله فيهم : ﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون ﴾ [سورة آل عمران : ١٦٩] . ولا يقال : قد يكون في المفضل ما ليس في الفاضل ، لأن محل ذلك ما لم يرد نص ، وقد ورد .

وحياتهم في القبور مختلف في كفيتهما ، وجمهور المسلمين على أنها حياة حقيقية لا مجازية ، وقد وضع الفخر الرازي ذلك في تفسيره لهذه الآية .

وأما قوله تعالى ﴿ إنك ميت وإنهم ميتون ﴾ [سورة الزمر : ٣٠] فمعناه أن روحك ستفارق بدنك ، وتدخل في عالم آخر كسائر الناس ، قال تعالى : ﴿ وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ، أفإن مت فهم الخالدون ﴾ كل نفس ذائقة الموت ﴿ [سورة الأنبياء : ٣٤ ، ٣٥] .

وحديث رد روح النبي ﷺ ليجيب من يسلم عليه إن كان ظاهره يفيد أن روحه الشريفة تفارق جسده الشريف فقد أجاب على ذلك العلماء بأجوبة أوصلها السيوطي إلى سبعة وعشرين وجها ، أحسنها أنه ﷺ يكون مستغرقا بمشاهدة حضرة القدس فيفنى عن إحساسه الشريف ، فإذا سلم المسلم عليه ترد روحه من هذا الاستغراق إلى الإحساس

لأجل الرد ، كما نرى فى الدنيا من يكون مشغول البال قد لا يحس بمن يتكلم بجواره ^(١) هذا ، وعدم أكل الأرض أجساد الأنبياء ثابت بالحديث السابق ، وهو حديث صحيح عند كثير من العلماء كابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأقره الذهبى كما صححه النووى فى كتابه « الأذكار » . والعقائد وأخبار الغيب تؤخذ من الأدلة القطعية فى الثبوت والدلالة ، والخلاف موجود فى كفاية حديث الأحاد فى ذلك ، وما دام الأمر داخلا فى قدرة الله سبحانه ، مع اختلاف قوانين عالم الغيب والشهادة ، ومع عدم مصادمة ذلك لأمر مقطوع به فالقلب يطمئن الى قبوله .

(١) المنحة الوهية ص ٦ .

س : قرأت أن يأجوج وماجوج خلقا من نطفة آدم التى امتزجت بالتراب ، كما قرأت عنهم أمورا غريبة . والمرجو توضيح الحقيقة حتى لا تختلط بالخيال ؟

ج : معرفة الحقيقة فى هذه الأمور لا تكون الا عن طريق صحيح من القرآن والسنة ، وكونهما من نطفة آدم المخلوطة بالتراب قول حكاة النووى فى شرح مسلم عن بعض الناس ، وهو قول غريب لا دليل عليه من نقل أو عقل ، ولا يجوز الاعتماد على ما يحكيه بعض أهل الكتاب من هذه الغرائب .

ويأجوج وماجوج من سلالة آدم كما ورد فى الصحيحين ، وجاء فيهما أن الله يطلب من آدم أن يبعث بعث النار ، ويقول : ان فيكم أمتين ما كانتا فى شيء الا كثرتا ، يأجوج وماجوج .

وجاء فى الصحيحين حديث : « ويل للعرب من شر قد اقترب ، فتح اليوم من ردم يأجوج وماجوج مثل هذا » . وذكر مسلم حديث خروجهم فى آخر الزمان وأن عيسى يدعو عليهم فيرسل الله عليهم النغف - وهو دود يكون فى أنوف الإبل والغنم - ثم يرسل الطير لتأكل جثثهم ...

وجاءت أحاديث موقوفة عن أشكالهم وفسادهم عند الخروج لا يعتمد على كثير منها والخلاصة أنهم من خلق آدم ، وكانوا موجودين أيام ذى القرنين ، وسيخرجون آخر الزمان ، وهذا القدر كاف فى معرفتهم ، وما وراء ذلك لا داعى اليه ، ولا يضر الجهل به ، والاهتمام بغير ذلك مما يفيد واقع المسلمين الآن أولى ، والله أعلم .

وأما السد الذى أقامه ذو القرنين فسيذكر مع السؤال الخاص بذى القرنين .

س : يوجد تضارب كبير في ظهور المهدي المنتظر ، فما رأى الدين في ذلك ؟

ج : سنذكر كلمة موجزة عن المهدي المنتظر ملخصة من عدة كتب ومقالات قديمة وحديثة . فنقول :

ظهور المهدي فيه أربعة أقوال :

القول الأول :

أن المهدي هو المسيح ابن مريم عليهما السلام ، ودليله حديث ابن ماجه « لا مهدي إلا عيسى بن مريم » وهو حديث ضعيف ، لتفرد محمد بن خالد به ، ولورود أحاديث بوجود المهدي وصلاته مع عيسى بن مريم تمنع الحصر الوارد في هذا الحديث في عدم وجود مهدي إلا عيسى . على أن هذا الحديث لو صح لم تكن فيه حجة ، لأن سيدنا عيسى عليه السلام أعظم مهدي بين يدي رسول الله ﷺ والساعة ، فيكون الحصر إضافيا ، والمراد لا مهدي كاملا إلا عيسى عليه السلام .

القول الثاني :

أن المهدي رجل من آل البيت من ولد الحسين بن علي ، يخرج آخر الزمان ليملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما ، وأكثر الأحاديث تدل على هذا ، وهي وإن كانت ضعيفة يقوى بعضها بعضا . وقد صحح بعضهم بعضها ، منها حديث أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه « لو لم يبق من الدهر الا يوم لبعث الله فيه رجلا من أهل البيت يملؤها عدلا كما ملئت جورا » ورواية أبي داود هذه وثقها الهيثمي في مجمع الزوائد .

القول الثالث :

أنه المهدي الذي تولى الخلافة في الدولة العباسية في القرن الثاني الهجري ،

والأحاديث التى رويت فى هذا ضعيفة ، وعلى فرض صحتها فالمهدى هذا أحد المهديين ، وهناك غيره ، ويصح أن يقال : إن عمر بن عبد العزيز كان مهديا ، بل هو أولى بهذه التسمية من مهدى بنى العباس .

القول الرابع :

الأقوال السابقة هى لأهل السنة ، وهذا القول هو للشيعنة الإمامية ، حيث يقولون : إنه محمد بن الحسن العسكرى المنتظر ، من ولد الحسين بن على ، ويقولون فى صفته : الحاضر فى الأمصار ، الغائب عن الأبصار ، وأنه دخل سردابا فى « سامرا » وقيل فى مدينة تدعى « جابلقا » وهى مدينة وهمية ليس لها وجود . وزعم أحمد الاحسانى الممهد للبهائية أنه فى السماء وليس فى الأرض .

دخلها وكان طفلا صغيرا منذ أكثر من خمسمائة عام ، فلم تره بعد ذلك عين ولم يحس فيه بخبر ، وهم يتظرونه كل يوم ، يقفون بالخیل على باب السرداب ، ويصيحون به أن يخرج اليهم ثم يرجعون ، وقال فى ذلك بعض الشعراء :

ما أن للسرداب أن يلد الذى

كلمتموه بجهلكم ما أننا

فعلى عقولكم العفاء فإنكم

ثلثم العتقاء والغيب لاننا

هذا ، وهناك مهديون كثيرون ظهوروا فى التاريخ ، فى الشرق وفى الغرب ، واليهود يتظرون الذى يخرج آخر الزمان لتعلو كلمتهم وينصروا به على سائر الأمم . ويعتقد هذا سبعون ألفا من يهود أصفهان ، وكذلك النصارى يتظرون المسيح يوم القيامة . وبهذا تكون الملل الثلاثة منتظرة للمهدى .

إن المهدى وردت فيه أحاديث كثيرة ، صبح بعضها وضعف الكثير منها ، ويؤخذ من مجموعها أنه من آل البيت ، وسيخرج آخر الزمان ، ويلتقى مع سيدنا عيسى عليه

السلام ، فقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه أن النبى ﷺ قال « لو لم يبق من الدهر إلا يوم واحد لبعث الله فيه رجلا من عترتى يملؤها عدلا كما ملئت جورا » .

ويؤخذ من الأحاديث أن اسمه « محمد » وأن اسم والده « عبد الله » كاسم والد النبى ﷺ . وتقول الشيعة إنه اختفى بعد موت والده . وذكر محبى الدين بن العرسى فى « فتوحاته » : أن والده هو الإمام حسن العسكرى ، وساق نسيبه الى النبى ﷺ . وذكر ابن حجر فى « الصواعق » أن ظهوره يكون بعد أن يخسف القمر فى أول ليلة من رمضان ، وتكسف الشمس فى النصف منه ، وذلك لم يوجد منذ أن خلق الله السموات والأرض كما قرره علماء الفلك . فهل سيكون ذلك من باب الإعجاز ؟ .

بل ذكر الشعرانى فى « البواقيت والجواهر » أنه يولد فى ليلة النصف من شعبان سنة ١٢٥٥ هـ قائلا : إنه تلقى ذلك من الشيخ حسن العراقى ووافق عليه الخواص .

هذه صور من أفكار المسلمين عن المهدى ، وفى بعضها بُعد يصعب تعقله ، ولا يجوز أن نبني العقائد على مثل هذه القواعد غير الثابتة .

لقد استغل كثير من الناس قضية المهدى فتكونت دول وظهرت شخصيات على مسرح التاريخ ، وقامت دعوات تتمسح بها ، وكل يدعى أن آخر الزمان المقصود فى الكلام عنه هو زمانه الذى كثر فيه الظلم ، وكل زمان لا يخلو من ذلك كما يتصوره بعض الناس .

لقد استغلها الفاطميون وأقاموا دولتهم أولا بالمغرب ، ثم انتقلت الى مصر واتسع نطاقها ، استغلها « ابن تومرت » فأسس دولة الموحدين بنى عبد المؤمن ، وفى أيام الدولة المرينية بفاس قام رجل اسمه « التوبرزى » مدعيا أنه المهدى أيضا ، كما ادعاها مغربى من طرابلس قابل نابليون بين دمنهور ورشيد . وقيل إن المهدى صاحب ثورة السودان كان أتباعه يطلقون عليه المهدى المنتظر ...

يقول القلقشندى فى ادعاء الشيعة الإمامية لوجود المهدى : إنهم يقفون عند باب

السرداب ببغلة ملجمة من الغروب الى مغيب الشفق ، وينادونه ليخرج حتى يقضى على الظلم الذى عم البلاد .

ويروى يافوت أنهم كانوا فى « كاشان » من بلاد الفرس يركبون كل صباح للقاءه ، وذلك فى أواخر القرن الخامس الهجرى ، ويروى مثل ذلك ابن بطوطة ، والكيسانية يدعون أنه « محمد بن الحنفية » وكان من العادات فى زمن ملوك الصفوية فى فارس إعداد فرسين مسرجين دائما فى القصر لاستقبال المهدى وعيسى .

وهذا يشبه عمل المهوسين من الإفرنج فى القدس الذين ينتظرون مجيء المسيح يوم الدينونة . يقول « هوارت » الفرنسى فى « تاريخ العرب » : إن انكليزيا ذهب الى بيت المقدس وأقام بالوادي الذى ستكون فيه الدينونة ، وفى كل صباح يقرع الطبل منتظرا للمحشر .

وجاءت امرأة انكليزية الى القدس ، وكانت تعد الشاى كل يوم لتحى به المسيح عند ظهوره . ويقول « لامرتين » عند زيارته لجبل لبنان : إنه رأى فى قرية « جون » السيدة « استير ستاتهبوب » بنت أخى « بيت » الوزير الإنكليزى الشهير ، رأى عندها فرسا مسرجا ، زعمت أنها تعده لركبه المسيح .

إن ظهور المهدى ليس له دليل صريح فى القرآن الكريم ، وقد رأى ابن خلدون عدم ظهوره كما جاء فى الفصل الذى عقده فى مقدمته خاصا بذلك ^(١) ، والشوكانى ألف كتابا سماه « التوضيح فى تواتر ما جاء فى المنتظر والدجال والمسيح » جاء فيه أن الأحاديث الواردة فى المهدى التى أمكن الوقوف عليها ، منها خمسون حديثا فيها الصحيح والحسن والضعيف المنجبر ، وهى متواترة بلا شك ولا شبهة .

ومهما يكن من شيء فإن ظهوره ليس ممنوعا عقلا ، ولم تثبت استحالاته بدليل قاطع

(١) ص ٢١٨ المطبعة البهية .

كما أن أدلة ظهوره لم تسلم من المناقشة ، والعقائد لا تثبت بمثل هذه الأدلة على ما رآه المحققون . فمن أثبت فهو حر فيما يرى ، لكن لا يجوز أن يفرض رأيه على غيره ، ومن نفى لم يخرج من الإيمان الى الكفر .

وأولى لنا أن نتناقش فى أمر عملى يعيد لنا قوتنا الأولى ، أو على الأقل يخلص المسلمين من الوضع الذى هم فيه الآن ، والعقائد الأساسية واضحة ، وأدلتها موفورة .

يمكن الرجوع للاستزادة إلى :

- ١ - المنار لابن القيم .
- ٢ - صبح الأعشى للقلقشندي .
- ٣ - التوضيح للشوكاني .
- ٤ - مقالات الصديق الغمارى فى مجلة الإسلام فى السنوات الأولى .
- ٥ - سيد البشر يتحدث عن المهدى المنتظر ، جمع حامد ليمود .
- ٦ - القطرة من بحار مناقب النبى والعترة . تأليف رضى الدين الموسوى التبريزى .
- ٧ - القول المختصر فى علامات المهدى المنتظر . لابن حجر الهيتمى .
- ٨ - المشرب الوردى فى أخبار المهدى لملا على القارى .

س : من هو المسيح الدجال ومتى يظهر ؟

ج : من أصبح ما ورد بشأن المسيح الدجال أن النبى ﷺ كان يستعيز بالله كثيرا من فتنه ، وفى صحيح مسلم أن خروجه هو أول علامات الساعة الكبرى وأنه يخرج من ناحية المشرق ، وسيمكث أربعين يوما يفتن الناس عن الإيمان بالله ، يوم منها كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة ، وسائر الأيام كالأيام العادية .

وفى اليوم الذى هو كسنة لا تكفى فيه خمس صلوات ، بل يجب أن يقدر كل أربع وعشرين ساعة لخمس صلوات كما فى الحديث المذكور « اقدروا قدره » وسيقتله سيدنا عيسى عليه السلام عند باب « لُد » كما فى صحيح مسلم « ج ١٨ ص ٦٥ - ٧٦ » .

وجاء فى كتاب « مشارق الأنوار » للشيخ العدوى كلام كثير عنه بروايات صحيحة وغير صحيحة ، وتحدث عن أتباعه ، وهل ولد أيام الرسول أم سيولد قرب قيام الساعة . وتحدث عن علامات خروجه وتشويه شكله ، والخوارق التى يقوم بها ، ومكتوب بين عينيه « كافر » وأنه لا يستطيع دخول مكة والمدينة لحراسة الملائكة لهما ، وأن معه مغريات كثيرة يمتحن بها الناس ليؤمنوا به ، وأن النبى ﷺ قابله وعرض عليه الإسلام .

فارجع إلى هذا الكتاب لتعرف كثيرا عنه ، وكفينا ما ثبت فى الصحيح .

س : من هم المبشرون بالجنة ، ولماذا ؟

ج : المؤمنون الذين سبقوا بالإيمان وتحملوا المشاق في سبيل الحفاظ على العقيدة وطاعة الله في كل المجالات مبشرون جميعا بالجنة ، كما قال تعالى ﴿ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ [سورة البقرة : ٢٥] وكما قال سبحانه ﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون ﴾ [سورة فصلت : ٣٠] .

وأدنى تكريم بالبشارة بالجنة أن المؤمن سيموت على الإيمان وتلك هي الخاتمة الحسنة ، حتى لو كانت عليه ذنوب لم يغفرها الله سيعذب عليها في النار بقدرها إن لم تكن شفاعة تحول دون دخولها أو تخفف من المدة التي سيمكثها فيها ، وسيخرج منها ويدخل الجنة ، أما التكريم الذي فوق ذلك لمن يبشر بالجنة فهو أنه سيموت على الإيمان وسيغفر الله له ذنوبه ولن يدخل النار إلا لتحلة القسم كما قال سبحانه ﴿ وإن منكم إلا واردها كان على ربك حتما مقضيا ﴾ ثم تنجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثيا ﴿ [سورة مريم : ٧١ ، ٧٢] على الرأي المختار في معنى ورود النار .

وأكثر المبشرين بالجنة هم من خير القرون ، وهو قرن النبي ﷺ كما ثبت في الحديث ومع ذلك فقد بشر الرسول جماعة من أصحابه بوجه خاص بأنهم من أهل الجنة ، وهم عشرة ، وردت في بعضهم أحاديث خاصة بهم ، كما وردت فيهم جميعا بعض الأحاديث ، منها حديث سعيد بن زيد - وهو أحدهم - الذي يقول : قال رسول الله ﷺ «عشرة في الجنة : أبو بكر في الجنة ، وعمر في الجنة ، وعثمان وعلى والزبير وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي وقاص » وسكت عن العاشر ، ولما سأله أخبر عن نفسه . رواه الترمذي . وقال البخاري : هو أصح من حديث عبد الرحمن بن عوف .

والخلفاء الأربعة معروفون ، وما كتب عنهم كثير . أما الزبير فهو ابن العوام ، قال فيه الرسول ﷺ « لكل نبي حوارٍ وحواريُّ الزبير » كان أول من سَلَّ سيفاً في سبيل الله ، وقال له الرسول يوم الأحزاب « فذاك أبي وأمي » توفي سنة ٣٦ هـ .

وطلحة هو ابن عبيد الله ، لما صعد النبي ﷺ على ظهره إلى صخرة في أُحُدٍ دعا له وقال « أوجب طلحة » أي وجبت له الجنة - توفي سنة ٣٦ هـ .

وعبد الرحمن بن عوف كثر ماله بعد الهجرة وأنفق منه على الكثيرين وتوفي سنة ٣٠ أو ٣٢ هـ .

وأبو عبيدة هو عامر بن الجراح ، لقَّبه الرسول ﷺ بأمين الأمة ، عندما أرسله مع وفد نصاري نجران . وتوفي سنة ١٨ هـ في طاعون عمواس .

وسعد بن أبي وقاص كان أول من رمى بسهم في سبيل الله . وكان مستجاب الدعوة ، قال له النبي ﷺ في يوم أُحُدٍ « ارم فذاك أبي وأمي » وهو بطل معركة القادسية ، توفي سنة ٥٥ هـ .

وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، كان مستجاب الدعوة ، توفي سنة ٥١ هـ .

س : نرى بعض الأئمة يصلون التراويح بآيات متناثرة من القرآن ، وقد يقرأ فى الركعة الأولى آيات من آخر السورة . وفى الثانية آيات من أولها ، أو من سورة متقدمة على السورة الأولى ، فهل يسمى هذا تكيساً وما حكمه ؟

ج : ورد فى الصحيح أن حذيفة صلى خلف النبى ﷺ ذات ليلة فسمعه قرأ فى الركعة الأولى البقرة ، ثم افتتح النساء ، ثم افتتح آل عمران ، ثم ركع ... رواه مسلم وغيره قال القاضى عياض : إن ترتيب السور ليس بواجب فى الكتابة ولا فى الصلاة ولا فى الدرس ولا فى التلقين والتعليم ، وإنه لم يكن من النبى ﷺ فى ذلك نص ، ولا تحرم مخالفته . ثم قال : ولا خلاف أنه يجوز للمصلى أن يقرأ فى الركعة الثانية سورة قبل التى قرأها فى الأولى . وإنما يكره ذلك فى ركعة ، ولمن يتلو فى غير الصلاة .

قال : وقد أباحه بعضهم ، وتأول نهى السلف عن قراءة القرآن منكوساً على من يقرأ من آخر السورة الى أولها ، ولا خلاف فى أن ترتيب آيات كل سورة بتوقيف من الله تعالى على ما بنى عليه الآن فى المصحف . وهكذا نقلته الأمة عن نبيها ﷺ « نيل الأوطار للشوكانى ج ٢ ص ٢٣٧ » .

وبهذا يعلم أن مخالفة ترتيب المصحف فى قراءة السور ليست محرمة ، بل هى مكروهة فقط ، والكراهة مرتبة أقل من الحرمة ، بمعنى أنها لا مؤاخذه عليها .

أما مخالفة الترتيب فى قراءة الآيات فلم أر حديثاً عن النبى ﷺ فيها ، بل الوارد إنما هو عن السلف . وقد جاء فى نهاية ابن الأثير - مادة نكس - : وفى حديث ابن مسعود قيل له : إن فلاناً يقرأ القرآن منكوساً . فقال : ذلك منكوس القلب . قيل : هو أن يبدأ من آخر السورة حتى يقرأها الى أولها ، وقيل : هو أن يبدأ من آخر القرآن فيقرأ السور ، ثم يرتفع الى البقرة . أهـ .

وقد علمت أن الثانى ليس بمحرم ، والأول هو المنهى عنه .

س : وردت آيات فى القرآن تدل على أن اليهود أفسدوا مرتين ، نريد تفسير هذه الآيات ، وهل إفسادهم انتهى بالمرتين أم يمكن أن يستمر ؟

ج : **ال الله تعالى ﴿ وقضينا إلى بنى إسرائيل فى الكتاب لتفسدن فى الأرض مرتين ولتعلمن علوا كبيرا ﴾** فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولى بأس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعدا مفعولا * ثم رددنا لكم الكثرة عليهم وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيرا * إن أحستهم أحستهم لأنفسكم وإن أسأتم فلها فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة ، وليتبروا ما علوا تتبيرا * عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدمتم هدانا وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا ﴾ [سورة الإسراء : ٤ - ٨] .

المهم فى هذه الآيات هو معرفة المرتين اللتين أفسد فيهما بنو إسرائيل ، وهناك كلام طويل وخلاف كبير بين العلماء فى ذلك ، ومن أقرب الأقوال أنهم أفسدوا أولاً بقتل النبى زكريا عليه السلام كما قال ابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم ، أو بقتل النبى أشعيا كما يقول ابن اسحق ، أو بتكذيب النبى أرميا كما نقل عن ابن عباس ، فأرسل الله عليهم غزاة من فارس « سنحاريب أو بختنصر » فعذبوهم وأسروا منهم كثيرا وساقوهم إلى بابل . ولما تابوا خلصهم الله من الأسر ، وأمدهم بالنعيم والقوة ، محذرا لهم من العودة إلى الافساد فأفسدوا مرة ثانية ، وذلك بقتل النبى يحيى بن زكريا ، فسلط الله عليهم من انتقم منهم ، واختلف فى الذى انتقم منهم ، فقيل : أحد ملوك بابل « خردوس » وقيل - كما فى حديث نسب إلى الرسول - قيصر الروم ، حيث سبى منهم وقتل ، وأخذ النساء والأموال ، وأودع حُلَيْيَ بيت المقدس فى مكان ينتظر من يرده قرب قيام الساعة .

هذا ما فى تفسير القرطبى ، ويدل على أن المرتين اللتين أفسد فيهما بنو إسرائيل قد انتهتا قبل ظهور الإسلام ، المرة الأولى كانت قبل رسالة عيسى ، والثانية بعدها .
 وبما تُرى هل المكتوب عليهم من الإفساد هو مرتان فقط ، أو سيكون منهم إفساد آخر ، لأن العبارة لا تقتضى الحصر ؟ قيل بالثانى أى سيحصل منهم إفساد آخر بدليل قوله تعالى ﴿ وإن عدتم عدنا ﴾ .

وقيل فى تفسيرها : إنهم أفسدوا فسلط الله عليهم محمدا ﷺ وأجلاهم المسلمون عن جزيرة العرب ، وامتلكوا بيت المقدس ، وفر اليهود تائهيين فى أقطار الأرض .
 وعلى فرض أنهم سيعودون كما عادوا من قبل إلى بيت المقدس فإن القرار الإلهى ﴿ وإن عدتم عدنا ﴾ باق ، فإن أفسدوا فسيسلط الله عليهم من يتقم منهم من عباد الله أولى البأس الشديد .

لكن من هم أولو البأس الشديد ؟ هل يكونون هم العرب والمسلمون أو غيرهم ؟
 الله أعلم .

س : هل هناك أذان واحد للفجر أم أذانان ، وما هو الأذان المعتبر للصلاة والصيام وهل التوقيت الموجود حالياً في النتائج صحيح ؟

ج : يقول الله سبحانه في شأن الصيام ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾ [سورة البقرة : ١٨٧] ويقول في شأن الصلاة ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان شهوداً ﴾ [سورة الإسراء : ٧٨] .

وروى البخاري ومسلم عن عائشة رضی الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « لا يمنعكم أذان بلال عن سحوركم فإنه ينادى بليل ، فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم ، فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » . وروى أيضاً عن عبد الله بن عمر رضی الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم » وكان رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له : أصبحت أصبحت .

وروى الحاكم عن جابر بن عبد الله رضی الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « الفجر فجران ، فأما الفجر الذي يكون كذنب السرحان - الذئب - فلا يحل الصلاة ويحل الطعام ، وأما الذي يذهب مستطيلاً - أي ممتداً في الأفق - فإنه يحل الصلاة ويحرم الطعام » ومن رواية البخاري أنه ﷺ مدَّ يده عن يمينه ويساره .

يؤخذ من هذا أنه كان هناك أذانان للفجر أيام النبي ﷺ ، الأذان الأول كان للتنبية والاستعداد للصيام ، والثاني كان للامتناع عن الطعام والشراب وبدء الصوم وحل صلاة الفجر .

كما يؤخذ أن هناك ضوئين في آخر الليل ، أحدهما يظهر في الأفق من أعلى إلى أسفل كالعمود ، والثاني كان يظهر بعده ممتداً في الأفق عرضاً يميناً ويساراً ، والثاني هو

الفجر الصادق المعمول عليه فى الصيام وصلاة الفجر ، وجاء فى رواية لمسلم عن المدة التى بين الأذانين مانصه : ولم يكن بينهما - أى بلال وابن أم مكتوم - إلا أن ينزل هذا ويرقى هذا .

وجاء فى رواية للبخارى ومسلم أن مهمة أذان بلال أن يرجع القائم ويوقظ النائم وهنا تثار عدة استفسارات :

- ١ - هل هذان الأذانان للفجر فقط أو لكل الأوقات ؟
 - ٢ - وهل هما لرمضان فقط أو لكل الشهور ؟
 - ٣ - وما هو مبدأ الأذان الأول ؟
 - ٤ - وهل ألفاظ الأذانين واحدة ، أو أن للأول ألفاظا خاصة ؟
 - ٥ - وهل يجوز اتخاذ أكثر من مؤذن للمسجد الواحد ؟
- وللإجابة على ذلك نقول :

- ١ - الجمهور على أن الأذانين هما للفجر خاصة ، ولا يجوز أن يكون هناك أذان سابق على دخول الوقت فى غير الفجر .
- ٢ - والجمهور أيضا على أن الأذانين للفجر لا تختص مشروعتيهما بشهر رمضان ، فكما يكون الأول للسحور يكون للاستعداد لصلاة الفجر ، أو تنظيم قيام الليل .
- ٣ - وبدء الأذان الأول مختلف فيه ، فقيل يشرع وقت السحر ، ورجحه جماعة من أصحاب الشافعى ، وقيل يشرع من النصف الأخير ، ورجحه النوى وتأول القول الذى يخالفه ، وقيل يشرع للسبح الأخير فى الشتاء ، أما فى الصيف فلنصف السبح ، وقيل وقته الليل جميعه ، وقيل بعد آخر وقت الاختيار للعشاء .

لكن قد يؤخذ تعيين مبدئه من رواية النسائى والطحاوى من حديث عائشة : أنه لم يكن بين أذان بلال وابن أم مكتوم إلا أن يرقى هذا وينزل هذا ، وكانا يؤذانان فى بيت مرتفع كما أخرجه أبو داود ، فيكون الأذان الأول قبل الفجر بقليل ، لكن جاء فى شرح

النورى لصحيح مسلم : قال العلماء : معناه أن بلالا كان يؤذن قبل الفجر ويترىص بعد أذانه للدعاء ونحوه ، ثم يرقب الفجر فإذا قارب طلوعه نزل فأخبر ابن أم مكتوم ، فيتأهب ابن أم مكتوم بالطهارة وغيرها ، ثم يرقى ويشرع في الأذان مع أول طلوع الفجر . اهـ .
وهذا يدل على أن الأذان الأول كان قبل الوقت بوقت طويل لا يمكن تحديده .

٤ - وألفاظ الأذنين واحدة عند الجمهور . وقال بعض الحنفية : إن النداء الأول لم يكن بألفاظ الأذان المعروفة ، وإنما كان تذكيراً كما يقع للناس اليوم ، وردّه الجمهور بأن التذكير محدث قطعاً ولم يكن أيام النبي ﷺ ، وقد تضافرت الأحاديث على التعبير بلفظ الأذان قطعاً ، فحمله الجمهور على معناه الشرعى . ولأن الأذان الأول لو كان بألفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين ، ولما قال لهم الرسول « لا يفرنكم من سحوركم أذان بلال » كما رواه مسلم . وأما التواشيح المعتادة اليوم فحكمها مذكور فى موضع آخر .

٥ - والحديث يدل على جواز اتخاذ مؤذنين فى وقت واحد . أما الزيادة عليهما فليس فى الحديث تعرض لها . ونقل عن بعض أصحاب الشافعى أنه يكره الزيادة على أربعة ، لأن عثمان بن عفان رضى الله عنه اتخذ أربعة ، ولم تنقل الزيادة عن أحد من الخلفاء الراشدين . وجوّزه بعضهم من غير كراهة ، لأن الزيادة إذا جازت لعثمان على ما كان عليه الرسول ﷺ جازت لغيره ، قال أبو عمر بن عبد البر : وإذا جاز اتخاذ مؤذنين جاز أكثر من هذا العدد ، إلا أن يمنع من ذلك ما يجب التسليم له « يعنى نص أو خبر يعتمد عليه » . والمستحب أن يتعاقبوا واحداً بعد واحد كما اقتضاه الحديث إن اتسع الوقت لذلك كصلاة الفجر ، فإن تنازعوا فيمن يبدأ منهم أقرع بينهم « ملخص من نيل الأوطار للشوكانى ج ٢ ص ٥١ - ٥٣ » .

هذا ، وقد خالفت بعض الجماعات التقويم المعمول به لأوقات الصلاة وبخاصة الفجر وقالوا : إنه بعد التوقيت المنشور « بالتأنيح » بثلاث ساعة ورد على ذلك المكتب

الفنى لوزارة الأوقاف المصرية بأن التقويم المعمول به الآن صادر عن أصحاب الاختصاص من علماء الفلك والتقويم ، ويجب اتباعه حتى لا يكون هناك فارق بين ما جاء به الدين وما يقول به العلم . ١ هـ .

وقد أفتت دار الإفتاء المصرية بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨١م بما نصه : إن الحساب الفلكى لمواقيت الصلاة الذى تصدره هيئة المساحة المصرية عرض على لجنة متخصصة من رجال الفلك والشريعة فانتهدت إلى أن الأسلوب المتبع فى حساب مواقيت الصلاة فى جمهورية مصر العربية يتفق من الناحية الشرعية والفلكية مع رأى قدامى علماء الفلك المسلمين .

وامتنافا لذلك ستشكل لجنة أخرى لمتابعة البحث . وقرر المفتى الالتزام بالمواقيت المذكورة ، لأنها موافقة لما جاء فى الأحاديث التى رواها أصحاب السنن مما علمه جبريل للنبي ﷺ . وأمر المفتى من يقولون فى الدين بغير علم أن يتقوا الله حتى لا يضلوا الناس فى دينهم ، وألا يلبسوا الدين بأغراض أخرى يبتغونها ، فالحق أحق أن يتبع . « الفتاوى الإسلامية مجلد ٨ ص ٢٧٣٣ » .

س : هل ثبت أن الرسول ﷺ أذن للصلاة ، وما الحكمة من ذلك ؟

ج : جاء فى كتاب « نور الأبصار للشيلنجى ص ٤٩ » قال النيسابورى : الحكمة فى كونه ﷺ كان يوم ولا يؤذن أنه لو أذن لكان من تخلف عن الإجابة كافرا ، وقال أيضا : ولأنه كان داعيا فلم يجز أن يشهد لنفسه . وقال غيره : لو أذن وقال : أشهد أن محمدا رسول الله لتوهم أن هناك نبيا غيره . وقيل لأن الأذان رآه غيره فى المنام فوكله إلى غيره . وأيضا ما كان يتفرغ إليه من أشغاله . وأيضا قال الرسول ﷺ « الإمام ضامن والمؤذن أمين » رواه أحمد وأبو داود والترمذى ، فدفع الأمانة إلى غيره .

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : إنما لم يؤذن لأنه كان إذا عمل عملا أثبته ، أى جعله دائما ، وكان لا يتفرغ لذلك ، لاشتغاله بتبليغ الرسالة ، وهذا كما قال عمر : لولا الخلافة لأذنت .

وأما من قال : إنه امتنع لئلا يعتقد أن الرسول غيره فخطأ ، لأنه ﷺ كان يقول فى خطبته : وأشهد أن محمدا رسول الله .

هذا ، وجاء فى نيل الأوطار للشوكانى « ج ٢ ص ٣٦ » خلاف العلماء بين أفضلية الأذان والإمامة وقال فى معرض الاستدلال على أن الإمامة أفضل : إن النبى ﷺ والخلفاء الراشدين بعده أموا ولم يؤذنا ، وكذا كبار العلماء بعدهم .

س : ما حكم الدين فى إعلام الناس عن موت أحد الأشخاص باستخدام مكبرات الصوت بالمساجد ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ فى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ، يسبح له فيها بالغدو والآصال ﴾ رجال لآلئهم تجارة ولابيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ﴿ [سورة النور : ٣٦ ، ٣٧] وروى مسلم أن رسول الله ﷺ قال « من سمع رجلا يشد ضالة فى المسجد فليقل : لاردها الله عليك ، فإن المساجد لم تبن لهذا » وروى النسائى والترمذى بطريق حسن أنه ﷺ قال « إذا رأيتم من يبيع أو يتباع - أى يشتري - فى المسجد فقولوا له : لا أربح الله تجارتك » .

يؤخذ من هذه النصوص أن المساجد بيوت الله جعلت للعبادة وعمل الخير ، وينبغى أن يتوافر فيها الهدوء حتى لا يكون إيذاء أو مضايقة للمتعبدين فيها ، كما ينبغى أن تصان حرمتها ولا يزاول فيها ما يخل بكرامتها ، كالتخاصم والتداء على الأشياء المفقودة وغيرها .

فإذا لم يكن شئ من ذلك جاز رفع الصوت فى المسجد ، وجاء فى شرح النووى لصحيح مسلم « ج ٥ ص ٥٥ » أن أبا حنيفة ومحمد بن مسلمة من أصحاب مالك أجازا رفع الصوت فيه بالعلم والخصومة - أى التقاضى - وغير ذلك مما يحتاج إليه الناس ، لأنه مجتمعهم ولابد لهم منه .

وقد ثبت أن النبى ﷺ كان يستقبل الوفود فى المسجد ، ويتلقى فيه تبرعات المحسنين ، ويوزع فيه الأموال المستحقة ، بل سمح بنصب خيمة فى غزوة الأحزاب لاستقبال الجرحى وتمريض المجاهدين ، كما سمع إنشاد الشعر فيه من حسان بن ثابت فالحكم مبنى على عدم التشويش على المصلين والمتعبدين وعدم الإخلال بحرمته

المسجد ، ولا شك أن ما سمح به الرسول كان مراعى فيه هذه الحكمة ، أما ما منعه كالتجارة ونشيدان الضالة فكان مراعى فيه أنه يتنافى مع هذه الحكمة ، ومعروف أن البيع والشراء فيه مساومة وكلام يشوش على من فى المسجد ، وكذلك نشيدان الضالة فيه مساومة على الجفيل الذى يدفع عند إحضار الضالة ، وفيه استفسار عن مواصفاتها .

والاستدلال على المنع بقوله تعالى ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ [سورة الجن : ١٨] لا محل له هنا ، لأن الآية وإرادة فيمن يشركون مع الله غيره فى العبادة ، كما كان المشركون يفعلون ذلك فى المسجد الحرام عندما كان مملوءاً بالأصنام .

والسيوطى فى كتابه « الحاوى للفتاوى » وضع ذلك بما لا يحتاج إلى مزيد ، وقال : نص النووى فى شرح المذهب على أنه يكره رفع الصوت بالخصومة فى المسجد ولم يحكم عليه بالتحريم ، وكذا رفع الصوت بالقراءة والذكر إذا أذى المصلين والقيّام نصوا على كراهته لا تحريمه ، والحكم بالتحريم يحتاج إلى دليل واضح صحيح الإسناد غير معارض ، ثم إلى نص من أحد أئمة المذاهب ، وكل من الأمرين لا سبيل إليه . انتهى ومن هنا يمكن أن نقول : إن الإعلان عن الوفاة ليس مصلحة شخصية بقدر ما هو مصلحة عامة ، فإذا كان مكبر الصوت - الميكروفون - لا يشوش على المصلين والمتعبدين فلا وجه لمنع الإعلان فيه عن الوفاة ، أما إذا كان فيه تشويش فيكون ممنوعاً ، ودرجة المنع هى الكراهة لا الحرمة .

س : هل تجوز صلاة الرجل أو المرأة بملابس لاصقة بالجسد ؟

ج : ستر العورة في الصلاة لا يقصد منه بالذات منع الفتنة ، فقد يصلى الإنسان وحده دون رؤية أحد له ، بل القصد منه هو الأدب مع الله سبحانه ، وتنفيذ أمره بقوله تعالى ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [سورة الأعراف : ٣١] وبالمأثور عن النبي ﷺ في ذلك .

ومن هنا قال جمهور العلماء : لا مانع من ستر العورة في الصلاة بما يحدد شكلها بالملابس اللاصقة ما دامت العورة لا تراها العين . وقال مالك : تعاد الصلاة في الوقت بشرط غير محدد .

س : ما حكم الدين فى صلاة المرأة وقدمائها عاريتان ؟

ج : جسم المرأة كله عورة فى الصلاة ما عدا وجهها وكفيها ، فلو ظهر شئ منه بطلت الصلاة ، والى تصلى بملابس قصيرة كشفت عورتها المخففة عند مالك ، فتصح صلاتها وإن كان كشفها حراما أو مكروها . ولكن تنبغى إعدادتها بستر كامل ما دام وقت الصلاة باقيا ، فإن خرج وقتها فلا إعادة مع بقاء المراقبة عليها .

وقدم المرأة من العورة المخففة عند مالك ، وحكم كشفه هو ما ذكر ، ويطن القدمين عورة يجب سترها عند الشافعية والأحناف ، وظاهرهما عورة عند الشافعية يجب سترها ، وليس بعورة عند الأحناف لو انكشف لا تبطل الصلاة .

وستر القدمين قد يكون بالجورب غير الشفاف ، وقد يكتفى فيه بالشوب الطويل السابغ المغطى لهما عند السجود بالذات .

س : هل القنوت فى الصلاة مشروع ، وإذا كان مشروعاً فهل هو فى كل الصلوات ، وهل له صيغة محدودة ؟

ج : القنوت وهو الدعاء مشروع فى الصلوات الخمس عند النوازل ، لحديث ابن عباس رضى الله عنهما : قنت الرسول ﷺ فى الصلوات الخمس مدة شهر ، يدعو على حى من بنى سليم : رعل وذكون وعصية ، لأنهم قتلوا بعض الصحابة الذين أرسلهم ليعلموهم . رواه أبو داود وأحمد ، كما روى البخارى أن النبى ﷺ كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنت بعد الركوع . وجاء فيه : قال : يجهر بذلك ، ويقول فى بعض صلاته وفى صلاة الفجر « اللهم العن فلانا وفلانا » حَيَّين من أحياء العرب ، حتى أنزل الله تعالى « ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يمدبهم فإنهم ظالمون » [آل عمران : ١٢٨] .

والقنوت فى الصبح على هذا مشروع عند النوازل كبقية الصلوات ، أما فى غير النوازل فللفقهاء فيه أقوال ، خلاصتها :

قال الحنفية والحنابلة بعدم مشروعيته ، مستدلين بما رواه ابن حبان وابن خزيمة وصححه عن أنس : أن النبى ﷺ كان لا يقنت فى صلاة الصبح إلا إذا دعا لقوم أو دعا عليهم .

وقال المالكية والشافعية بمشروعيته . ودليلهم ما رواه الجماعة إلا الترمذى أن أنس ابن مالك سئل : هل قنت النبى ﷺ فى صلاة الصبح ؟ فقال : نعم ، وما رواه أحمد والبخارى والدارقطنى والبيهقى والحاكم وصححه عن أنس قال : ما زال رسول الله ﷺ يقنت فى الفجر حتى فارق الدنيا .

ومناقشة هذه الأدلة وبيان الأرجح من الأقوال يمكن الرجوع إليه فى كتاب « زاد المعاد

لابن القيم « الذى بين فى سرده للروايات أن أهل الحديث توسطوا بين من ينكرون القنوت مطلقا حتى فى النوازل وبين من يستحسنونه مطلقا عند النوازل وغيرها . فهم لا ينكرون على من دام عليه ولا يكرهون فعله ، ولا يرونه بدعة ولا فاعله مخالفا للسنة ، كما لا ينكرون على من أنكروه عند النوازل ولا يرون تركه بدعة ولا تاركه مخالفا للسنة ، بل من قنت فقد أحسن ، ومن تركه فقد أحسن ، وهذا من الاختلاف المباح الذى لا يعنف فيه من فعله ولا من تركه ، وذلك كرفع اليدين فى الصلاة وتركه . وأنا أقول : إن الخلاف بسيط ، وهو فى سنة وليس فى فرض ، والدين يسر .

هذا وقد روى أحمد وأصحاب السنن عن أبى مالك الأشجعى أنه قال عن قنوت الفجر إنه بدعة ، لأنه صلى خلف النبى وأبى بكر وعمر وعلى فلم يهرم يفتنون ، كما روى الدارقطنى أن ابن عباس كان يقول : إن القنوت فى صلاة الفجر بدعة .

ويمكن الجمع بين روايات الإثبات وروايات النفى بأن هؤلاء المروى عنهم كانوا يفتنون أحيانا ولا يفتنون أحيانا أخرى ، لأنه سنة وليس بفرض ولا واجب ، والمثبت مقدم على النافى كما هو معلوم . وإذا كان بعض الصحابة لم يقنت لأنه لم يره من النبى ﷺ ، فإن عدم الرؤية لا يدل على النفى المطلق ، وقد ذكر ابن حزم أن ابن مسعود الذى كان لا يقنت خفى عليه وضع الأيدي على الركبتين فى الركوع ، وأن ابن عمر الذى لم يحفظه عن أحد من الأصحاب كما رواه البيهقى خفى عليه المسح على الخفين .

هذا فى قنوت الصبح ، أما فى قنوت الوتر فهو سنة عند الشافعية فى النصف الثانى من شهر رمضان ، أما فى غير ذلك ، فهناك خلاف :

فعند الحنابلة أن القنوت مسنون فى الوتر فى الركعة الواحدة فى جميع السنة ، وعند المالكية والشافعية لا يسن ، ووافقهم الحنابلة فى رواية عن أحمد . وعند الحنفية مسنون فى كل أيام السنة . يقول ابن تيمية فى فتاويه « مجلد ٢٢ ص ٢٦٤ - ٢٦٩ » . وأما قنوت الوتر فللعلماء فيه ثلاثة أقوال :

١- قيل لا يستحب بحال ، لأنه لم يثبت عن النبى ﷺ أنه قنت فى الوتر .

٢ - وقيل : بل يستحب فى جميع السنة كما نقل عن ابن مسعود وغيره ، ولأن فى السنن أن النبى ﷺ علم الحسن بن على دعاء يدعو به فى قنوت الوتر .

٣ - وقيل بل يقنت فى النصف الأخير من رمضان كما كان أبى بن كعب يفعل .
وقنوت النوازل مشروع فى غير صلاة الصبح أيضا قال النووى - وهو شافعى المذهب فيه ثلاثة أقوال ، والصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور أنه مشروع فى كل الصلوات ما دامت فيه نازلة ، وإلا فلا ، ولم يقل بمشروعيته غيرهم ، ورأى المالكية أنه إن وقع لا تبطل به الصلاة وهو مكروه .

ومحل القنوت بعد الركوع عند الشافعية والحنابلة ، وفى رواية عن أحمد أنه قال : أنا أذهب إلى أنه بعد الركوع ، فإن قنت قبله فلا بأس .
والمالكية والحنفية ، يقتنون قبل الركوع .

والقنوت عند الشافعية يحصل بأية صيغة فيها دعاء وثناء مثل (اللهم اغفر لى يا غفور) وأفضله : (اللهم اهدنى فيمن هديت ، وعافنى فيمن عافيت ، وتولنى فيمن توليت ، وبارك لى فيما أعطيت ، وقنى شر ما قضيت ، فإنك تقضى ولا يقضى عليك ، وإنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت ، تباركت وتعاليت) .

وقد روى عن الحسن بن على رضى الله عنهما أن الرسول ﷺ علمه إياه ، كما رواه أبو داود والنسائى والترمذى وغيرهم ، وقال الترمذى : حديث حسن ، ولا يعرف عن النبى ﷺ شيء أحسن من هذا .

ولفظه المختار عند الحنفية كما رواه ابن مسعود وعمر رضى الله عنهما : اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ، ونثنى عليك ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم إياك نعبد ولك نصلى ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار ملحق .

يقول النووى : يستحب الجمع بين قنوت عمر وما روى عن الحسن ، وإلا فليقتصر على رواية الحسن . وتسن الصلاة على النبى ﷺ بعد القنوت .

س : ما حكم الشرع ليعمن صلى ثم اكتشف أن في ثوبه نجاسة لم يكن يعلم بها هل تصح صلاته أم لا ؟

ج : من المعلوم أن الطهارة من النجس شرط لصحة الصلاة عند جمهور الفقهاء ، فلو صلى ونى بدنه أو ثوبه نجاسة ، وكان عالما بها بطلت صلاته ، وهناك رأيان للمالكية في حكم الطهارة من النجاسة ، هل هي واجبة لصحة الصلاة أم سنة ، فعلى القول بالوجوب كانت الصلاة باطلة عند العلم بالنجاسة ، وعلى القول بالنسب لا تبطل الصلاة . فتجب إعادتها في الوقت أو بعده على القول الأول وتندب إعادتها على القول الثاني .

فإذا صلى بالنجاسة ناسيا لها ، أو جاهلا بها ، أو عاجزا عن إزالتها فصلاته صحيحة على القولين عند المالكية ، وتندب الإعادة في الوقت المسموح به للصلاة . « الفقه على المذاهب الأربعة نشر وزارة الأوقاف حكم إزالة النجاسة » وفي فقه الحنابلة يقول ابن قدامة في المغنى « ج ١ ص ٧١٨ » : وإذا صلى ثم رأى عليه نجاسة في بدنه أو ثيابه لا يعلم هل كانت عليه في الصلاة أولا - فصلاته صحيحة ، لأن الأصل عدمها في الصلاة . وإن علم أنها كانت في الصلاة لكن جهلها حتى فرغ منها ففيه روايتان ، إحداهما لا تفسد صلاته ، هذا قول ابن عمر وعطاء وسعيد بن المسيب ، وآخرين . والثانية يعيد ، وهو قول أبي قلابة والشافعي ، لأنها طهارة مشترطة للصلاة فلم تسقط بجهلها كطهارة الحدث . وقال ربيعة ومالك : يعيد ما كان في الوقت ولا يعيد بعده .

وجه الرواية الأولى - عدم الفساد - ما روى أبو سعيد قال : بينا رسول الله ﷺ يصلى بأصحابه إذ خلق نعليه فوضعهما عن يساره ، فخلق الناس نعالهم . فلما قضى رسول الله

ﷺ صلاته قال « ما حملكم على الفائكم نعالكم ؟ » قالوا : رأيناك أقيت نعليك فألقينا نعالنا ، قال « إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قلرا » رواه أبو داود . ولو كانت الطهارة شرطا مع عدم العلم بها لزمه استئناف الصلاة ، وتفاقر طهارة الحدث لأنها أكد ، لأنها لا يعفى عن سيرها وتختص البدن .

وإن كان قد علم بالنجاسة ثم أنسبها وصلى فقال القاضى : حكى أصحابنا فى المسألتين روايتين ، وذكر هو فى مسألة النسيان أن الصلاة باطلة ، لأنه منسوب إلى التفريط ، بخلاف الجاهل بها ، قال الأمدى : يعيد إذا كان قد توانى رواية واحدة . والصحيح التسوية بينهما . لأن ما عذر فيه بالجهل عذر فيه بالنسيان ، بل النسيان أولى لورود النص بالعفو عنه بقول النبى ﷺ « عفى لأمتى عن الخطأ والنسيان » .

وإن علم بالنجاسة فى أثناء الصلاة فإن قلنا : لا يعذر بالجهل والنسيان فصلاته باطلة ، ويلزمه استئنافها ، وإن قلنا يعذر فصلاته صحيحة .

ثم إن أمكنه طرح النجاسة من غير زمن طويل ولا عمل كثير ألغاهما وبنى ، كما خلع النبى ﷺ نعليه حين أخبره جبريل بالقدر فيهما ، وإن احتاج إلى أحد هذين - الزمن الطويل والعمل الكثير - بطلت صلاته ، لأنه يفضى إلى أحد أمرين : إما استصحاب النجاسة مع العلم بها زمنا طويلا ، أو بعمل فى الصلاة عملا كثيرا فتبطل به الصلاة ، فصار كالعريان يجد السترة بعيدة عنه . انتهى .

وفى فقه الشافعية جاء فى « كفاية الأخيار » ج ١ ص ٨١ : إذا صلى بنجاسة لا يعفى عنها وهو جاهل بها حال الصلاة ، سواء كانت فى بدنه أو ثوبه أو موضع صلاته ، فإن لم يعلم بها البتة فقولان ، الجديد الأظهر يجب عليه القضاء ، لأنها طهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كطهارة الحدث ، والقديم أنه لا يجب ، ونقله ابن المنذر عن خلافت واختاره ، وكذا النووى اختاره فى شرح المذهب .

وإن علم بالنجاسة ثم نسيها فطريقان ، أحدهما على القولين - أى الجديد والقديم كما لو لم يعلم بها - والمذهب القطع بوجوب القضاء لتقصيره .

ثم إذا أوجبت الإعادة فيجب عليه إعادة كل صلاة صلاها مع النجاسة يقينا ، فإن احتمل خذونها بعد الصلاة فلا شيء عليه ، لأن الأصل عدم وجدانها فى ذلك الزمن ، ولو رأى شخصا يريد الصلاة وفى ثوبه نجاسة والمصلى لا يعلم بها لزم العالم إعلامه بذلك ، " أن الأمر بالمعروف لا يتوقف على العصيان ، بل هو لزوال المفسدة ، قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، وهى مسألة حسنة والله أعلم . انتهى .

هذا ، والحديث الذى دار عليه هذا الحكم وهو حديث خلع الرسول لنعليه ، حديث ضعيف ، والأقوال كلها اجتهادية ، ويمكن الرجوع إلى كتاب « نيل الأوطار للشوكانى » ج ٢ ص ١٢٣ ، حيث لخص الموضوع فيما سبق ذكره من أن طهارة الثوب شرط لصحة الصلاة عند الأكثرين ، وذكر رأى مالك فى قوله ، وقولى الشافعى وقال : إن حجة الجمهور هى قوله تعالى ﴿ وثيابك فطهر ﴾ [سورة المدثر : ٤] وتحدث عن كون الأمر للوجوب أو الندب ، وأن الوجوب لا يستلزم الشرطية ، وفيه كلام طويل .

س : ما حكم المروور بين يدى المصلى وما حكم اتخاذ ساتر أمامه ، وبم يتحقق ، وهل للمصلى أن يدفع المار أمامه حتى لا يمر ؟

ج : روى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ قال « لو يعلم المار بين يدى المصلى ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه » . وفى رواية البزار بسند صحيح « لو يعلم المار بين يدى المصلى ماذا عليه كان لأن يقوم أربعين خريفا خير له من أن يمر بين يديه » .

قال المحققون : إن التحريم يكون إذا صلى الإنسان أمام ساتر اتخذته أمامه . أما إذا لم يتخذ ساترا فلا يحرم المروور ، وإن كان الأولى تركه .

ومن ذهبوا إلى تحريم المروور سواء اتخذ المصلى ساترا أم لم يتخذ قالوا : إن المنطقة المحرمة هى التى بين قدمى المصلى إلى موضع سجوده ، أما ما بعد ذلك فلا حرمة فى المروور فيه .

هذا وحرمة المروور أمامه من الكبائر ، والأربعون تحتل أربعين يوما أو شهرا أو سنة ، لأن الراوى لم يستفسر ممن سمع الحديث . وقال الحافظ ابن حجر : ظاهر الحديث يدل على منع المروور مطلقا ولو لم يجد مسلكا ، بل يقف حتى يفرغ المصلى من صلاته وقد استثنى الحنابلة من الحرمة ما لو كان ذلك فى المسجد الحرام بل فى مكة كلها والحرم ، وذلك لحاجة الناس إلى المروور ، وبخاصة من يريدون الطواف ، وخصه المالكية بمن لم يتخذ سترا ، ومما يشفع لهذا ما رواه ابن حبان فى صحيحه أن النبى ﷺ حين فرغ من الطواف صلى ركعتين عند حاشية المطاف وليس بينه وبين الطوافين أحد ، وفى رواية : صلى حذو الركن الأسود والرجال والنساء يمرون بين يديه ، ما بينهم وبينه سترة .

هذا ، ويستحب للمصلى أن يجعل بين يديه سترة تمنع المرور أمامه ، لحديث رواه أبو داود وابن ماجه « إذا صلى أحدكم فيصل إلى سترة وليكن منها » . وروى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحرية فتوضع بين يديه فيصل إلى إليها والناس وراءه ، وكان يفعل ذلك فى السفر ، ثم اتخذها الأمراء .

واستحباب جعل السترة يستوى فيه خشية مرور أحد وعدم الخشية كما قال الشافعية والحنابلة ، وقال الحنفية والمالكية : إذا أمن مرور أحد فلا يستحب . لأن ابن عباس رضى الله عنهما قال : إن النبى ﷺ صلى فى فضاء وليس بين يديه شيء . رواه أحمد وأبو داود ورواه البيهقى وقال : له شاهد بأسناد أصح من هذا عن الفضل بن عباس .

ويشرع للمصلى الذى اتخذ سترة أن يدفع المار بين يديه ، إذا كان مروءه بينه وبين السترة ، أما إذا كان بعد السترة فلا يدفعه ولا يضر المرور . روى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ قال « إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه ، فإن أبى فليقاتله ، فإنما هو شيطان » .

هذا ، ويشترط فى السترة أن يكون طولها ذراعاً فأكثر ، وجعل الشافعية حدها الأدنى ثلثى ذراع ، كما يستحب ألا يجعلها مقابلة له تماماً ، بل تكون على اليمين أو اليسار ، وأن يكون بينها وبين قدمى المصلى قدر ثلاثة أذرع أو أكثر قليلاً .

والوضع الطبيعى للسترة هو غرزها لتكون متصبية ، وذلك إن أمكن ، وإلا وضعت بين يديه عرضاً عند الجمهور ، وهو أولى من وضعها بالطول ، فإن لم يجد خط خطأ بالأرض عند غير المالكية ، واشترط الشافعية فى الخط أن يكون مستقيماً طولاً أو عرضاً ، واكتفى غيرهم بأن يكون مقوساً كالهِلال .

ويصح اتخاذ السترة النجسة عند غير المالكية .

وجاء فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة الذى نشرته وزارة الأوقاف المصرية ، خلافاً بين المذاهب فى القدر الذى يحرم المرور فيه بين يدي المصلى ، ملخصه :

أن الحنفية قالوا : إن كان يصلى فى مسجد كبير أو صحراء حرم المروء بين يديه من موضع قدمه إلى موضع سجوده ، وإن كان يصلى فى مسجد صغير حرم المروء أمامه إلى جدار القبلة (حوالى أربعين ذواها) .

وقال المالكية : إن صلى لسترة حرم المروء بينه وبينها ، ولا يحرم من ورائها ، وإن صلى لغير سترة حرم المروء فى موضع ركوعه وسجوده فقط .

وقال الشافعية : يحرم المروء بين المصلى وسترته فى مسافة ثلاثة أذرع فأقل ، وقال الحنابلة : إن اتخذ سترة حرم المروء بينه وبينها ولو بعدت ، وإن لم يتخذ سترة حرم المروء فى ثلاثة أذرع من قدمه .

س : كنا فى عمل خارج البلد وأدركتنا صلاة الجمعة وليس فى المكان مسجد ،
وكنا حوالى خمسين شخصا ، فهل يجوز لنا أن نقيم صلاة الجمعة فى
أى مكان ؟

ج : جاء فى فقه المذاهب الأربعة أن المالكية قالوا : لا تصح الجمعة فى البيوت
ولا فى الفضاء ، بل لابد أن تؤدى فى الجامع ، ويشترط فى الجامع شروط أربعة ، الأول
أن يكون مبنيا فلا تصح فى مسجد حُوط عليه بأحجار أو طوب من غير بناء ، والثانى أن
يكون بناؤه مساويا على الأقل للبناء المعتاد لأهل البلد ، فلو كان البلد أخصاصا صح
بناء المسجد من البوص ، أما إذا كانت عاداتهم البناء بالطوب المحروق وبنوا المسجد
بالطوب النقي فلا تصح الجمعة فيه ، والثالث أن يكون فى البلد أو خارجا عنها قريبا منها
بحيث يصل إليه دخانها ، والرابع أن يكون متحدا ، فلو تعدد فى البلد الواحد فلا تصح
الجمعة إلا فى الجامع القديم ، وهو الذى أقيمت فيه الجمعة أولا فى البلد ، ولو تأخر
بناؤه ، ولا تصح فى المسجد الجديد الذى لا حاجة إليه ما دام القديم موجودا ، ولم
يحكم بصحتها فيه حاكم .

أما المذاهب الأخرى فلا تشترط لصحة الجمعة أن تكون فى مسجد ، بل تصح فى
أى مكان داخل البلد أو خارجها ، ولهم خلاف فى العدد الذى تتعقد به الجمعة ،
سيكون الكلام عنه فى موضع آخر .

ومما يدل على مذهب الجمهور ما رواه ابن أبى شبة أن عمر رضى الله عنه كتب إلى
أهل البحرين « أن جَمَعُوا حَيْثُمَا كُنْتُمْ » وإسناده جيد كما قال أحمد . وروى عبد الرزاق
بسند صحيح أن ابن عمر كان يرى أهل الميعة بين مكة والمدينة يجمعون فلا يعتب
عليهم .

س : فانتى صلوات كثيرة ، وعزمت على قضائها ، فهل الأفضل أن أشغل كل وقتى بالقضاء أم أصلى النوافل وأقضى ما فات منى على قدر استطاعتى ؟

ج : اتفق الأئمة الأربعة على أن قضاء الصلاة الفائتة واجب على الفور إذا فاتت بغير عذر ، واستثنى الشافعية من الفورية ثلاث حالات ، الأولى إذا تذكر الفائتة وقت خطبة الجمعة فإنه يجب تأخير القضاء حتى يصلى الجمعة ، والثانية إذا ضاق وقت الحاضرة ، بحيث لا يسع القضاء مع الحاضرة ، والثالثة إذا تذكر الفائتة بعد شروعه فى الصلاة الحاضرة .

أما إذا فاتت الصلاة بعذر ، فالأئمة الثلاثة على أن القضاء واجب على الفور أيضا ، والشافعية قالوا : القضاء واجب على التراخى .

ولعل مما يؤيد رأى الجمهور أن الحديث صرح بالقضاء عند التذكر حتى لو كان الفوات بعذر ، فقد روى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ قال « من نسى صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » وفى رواية « إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها ، فإن الله عز وجل يقول ﴿ وأقم الصلاة لذكرى ﴾ [سورة طه : ١٤] .

وقد تجاوز الله لأمة النبى ﷺ عن الخطأ والنسيان وما استكروها عليه .

وقد استثنى الأئمة من الوجوب الفورى ما لو كان هناك عذر كالسعى فى تحصيل الرزق وتحصيل العلم الواجب وجوبا عينيا ، وكالأكل والنوم .

وبناء على قولهم بوجوب القضاء فورا قالوا : إن مما ينافى الفورية الاشتغال بصلاة النوافل ، واختلقت آراؤهم فى ذلك على النحو الآتى :

١ - الحنفية قالوا : الاشتغال بصلاة النوافل لا ينافى القضاء فورا ، وإنما الأولى أن

يشتغل بقضاء الفوائت ويترك النوافل إلا السنن الراتبة ، وصلاة الضحى وصلاة التسيح وتحية المسجد وصلاة أربع قبل الظهر ومثلاً بعد المغرب .

٢ . **والعالمية قالوا :** يحرم على من عليه فوائت أن يصلى شيئاً من النوافل ، إلا فجر يومه والشفع والوتر ، وإلا السنة كصلاة العيد ، فإذا صلى نافلة غير هذه كالتراويح كان مأجوراً من جهة كون الصلاة فى نفسها طاعة ، وكان أثماً من جهة تأخير القضاء . ورخصوا فى يسير النوافل كتحية المسجد والسنن الرواتب .

٣ . **والشافعية قالوا :** يحرم على من عليه فوائت يجب عليه قضاؤها فوراً - وقد تقدم ذكرها - أن يشتغل بصلاة التطوع مطلقاً ، سواء كانت راتبة أو غيرها حتى تبرأ ذمته من الفوائت .

٤ . **والحنابلة قالوا :** يحرم على من عليه فوائت أن يصلى النفل المطلق ، فلو صلاه لا ينمقد ، وأما النفل المقيد كالسنن الرواتب والوتر فيجوز له أن يصليه فى هذه الحالة ، ولكن الأولى تركه إن كانت الفوائت كثيرة ، ويستثنى من ذلك سنة الفجر فإنه يطلب قضاؤها ولو كثرت الفوائت ، وذلك لتأكيد ما روى الشارع عليها « فقه المذاهب - نشر وزارة الأوقاف المصرية » .

س : ما حكم ما لو كنت مسافرا سفر قصر وفاتت منى صلاة الظهر ، هل أقضيها تامة أم مقصورة ، وما حكم ما لو فاتت منى صلاة الظهر قبل السفر ، هل أقضيها في السفر مقصورة أم تامة ؟

ج : **المسألة الأولى** : إذا كان الإنسان مسافرا سفر قصر « حوالى خمسة وثمانين كيلو مترا » وفاته صلاة الظهر مثلا ، وأراد أن يقضيها ، إذا أراد أن يقضيها وهو مسافر قضاها مقصورة ، أى صلاها ركعتين فقط ، لأن رخصة القصر وهى السفر كانت موجودة أثناء وجوب الظهر عليه ، وهى أيضا موجودة عند قضائها .

أما إذا أراد يقضيها بعد أن انتهى من سفره فهناك رأيان للعلماء (أ) رأى يقول بقضائها مقصورة أى ركعتين فقط ، نظرا لأن الرخصة وهى السفر كانت موجودة عندما فاتت منه ، وعليه الحنفية والمالكية .

(ب) ورأى يقول : بقضائها تامة أى أربع ركعات ، نظرا لأن الرخصة وهى السفر غير موجودة عند القضاء ، وعليه الشافعية والحنابلة . ولا مانع من الأخذ بأحد الرأيين .

المسألة الثانية : إذا فاتت صلاة الظهر فى الحضر - أى فى غير السفر - ثم سافر سفر قصر وأراد أن يقضيها وهو مسافر وجب عليه أن يصليها تامة أى أربع ركعات ، وذلك باتفاق الأئمة ، لأنها دين والدين لا بد أن يقضى بتمامه دون نقص منه . « الفقه على المذاهب الأربعة نشر وزارة الأوقاف المصرية » .

س : سمعت أن إعطاء الزكاة للأقارب لا يجوز ، فهل هذا صحيح ؟

ج : الأقارب هنا قسمان ، قسم تجب على الإنسان نفقته كالأبوين والأولاد والزوجة وقسم لا تجب عليه نفقته ، كالعم والخال والعمة والخالة .
وقد اتفق الفقهاء على جواز إعطاء الزكاة للقسم الثاني ، بل هم أولى بها من غيرهم ، لأنها تكون زكاة وصلة رحم في وقت واحد كما رواه أحمد وابن ماجه والنسائي والترمذي وحسنه ، وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما عن النبي ﷺ « الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذي الرحم ثنتان ، صدقة وصلة » .

أما القسم الأول : وهو من تجب عليه نفقته فالإجماع على أنه لا يجوز إعطاؤهم من الزكاة ، لأن المفروض في المزكى أن ينفق عليهم النفقة الكافية التي لا تجعلهم فقراء ولا مساكين يستحقون الزكاة ، والمزكى عنده مال كثير زائد عن حاجته وحاجة من يعولهم فهم في غير حاجة إلى الزكاة . فالوالدان لا يجوز إعطاء الزكاة لهما ، وكذلك الأولاد الصغار ، أو البالغون إذا كانوا غير قادرين على الكسب ، فإن قدروا على الكسب فلا تجوز الزكاة لهم .

وكذلك الزوجة نفقتها واجبة على الزوج فلا يعطيها من زكاته ، لأنه لو أعطى هؤلاء الذين تجب عليه نفقتهم فهو يعطى نفسه ، لأن الزكاة ستخفف من عبء النفقة الواجبة عليه . روى الأثرم في سننه عن ابن عباس رضی الله عنهما قال : إذا كان ذو قرابة لا تعولهم فأعطهم من زكاة مالك ، وإن كنت تعولهم فلا تعطهم ولا تجعلها لمن تعول « نيل الأوطار للشوكاني ج ٤ ص ١٨٩ » .

والشوكاني يرى جواز إعطاء الزكاة للقريب ، بصرف النظر عن كون نفقته واجبة على المزكى أو غير واجبة ، مستندا إلى حديث البخاري ومسلم في شأن زينب امرأة عبد الله

ابن مسعود الثقفي وشأن امرأة معها ، حيث سئل النبي ﷺ : أتجزئ الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام في حجورهما ؟ فقال « لهما أجران ، أجر القرابة وأجر الصدقة » وفي رواية البخاري عن أبي سعيد « زوجك ولدك أحق من تصدقت عليهم » .

يقول الشوكاني في وجه الاستدلال : إن النبي ﷺ لم يستفصل عن الصدقة إن كانت واجبة أو تطوعا ، وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال ، والأصل عدم المانع ، فمن زعم أن القرابة أو وجوب النفقة مانعان من إجزاء الزكاة فعليه الدليل ، ولا دليل .

وقد أجاز الشوكاني ذلك لأن الأم لا يلزمها أن تنفق على ابنها مع وجود أبيه ، لكن قد يقال : إن الأيتام ربما لا يكونون أولادها فتصح الزكاة عليهم .

وقد روى عن مالك أن الممنوع من أخذ الزكاة هم الأب والأم والأولاد ، أما الجد والجددة ومن علا ، وبنو البنين ومن نزل فيجوز صرف الزكاة إليهم ، أما غير الأصول والفروع ممن تجب نفقتهم - كالزوج والزوجة - فذهب مالك والشافعي إلى أنه لا يجزئ صرف الزكاة إليهم ، وقال أبو حنيفة وأصحابه يجوز ويجزئ ، وذلك لعموم الدليل في التصديق على الأقارب ، حيث لم يفصل بين قرابة وقرابة ، ولا بين وجوب النفقة وعدم وجوبها ، كما وضحه الشوكاني .

وهذا كله في الصدقة الواجبة كالزكاة ، أما صدقة التطوع فالأقارب بوجه عام أولى بها كما سبق ذكره ، ومما يرغب في ذلك أيضا حديث رواه مسلم « دينار أنفقته في سبيل الله ، ودينار أنفقته في رقة - يعني تحرير رقة من الرق - ودينار تصدقت به على مسكين ، ودينار أنفقته على أهلك ، أعظمها أجرا الذي أنفقته على أهلك » وجاء في تفسير القرطبي « ج ٨ ص ١٩٠ » جواز إعطاء الزوجة زكاتها لزوجها الفقير بناء على حديث زينب الثقفية ، حتى لو كان يستعين بها على النفقة عليها كما كان يفعل ابن حبيب ، وقال

أبو حنيفة لا يجوز ، وخالفه أصحابه فقالا يجوز ، وذهب الشافعي وأبو ثور وأشهب إلى إجازة ذلك إذا لم يصرفه إليها فيما يلزمه لها ، وإنما يصرف ما يأخذه منها في نفقته وكسوته على نفسه ، ويتفق عليها من ماله .

وفي الفتاوى الإسلامية « مجلد ١ ص ١١٥ » لو دفع الزكاة إلى من تجب نفقته عليه جاز إذا لم يحسبها من النفقة . وذلك في غير الزوجة والأصول والفروع ، كما وضحتها فتوى في المجلد الخامس ص ١٧٩٩ .

س : يحدث إذا كان المسافر بالطائرة صائما أن وقت الغروب يعين حسب توقيت البلد الذي سافر منه ، أو الذي يمر عليه في الجو ومع ذلك تكون الشمس ما زالت ظاهرة ، فهل يفطر وهي ما زالت لم تغرب ، وإذا انتظر غروبها فقد يطول اليوم ويشق عليه دوام الصيام ؟

ج : قال الله تعالى ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٧] ، وروى البخاري ومسلم أن النبي ﷺ كان في سفر مع أصحابه في رمضان ، فلما غربت الشمس طلب من بلال أن يعد طعام الإفطار ، فلما أعدّه شرب منه وقال مشبرا بيده « إذا غابت الشمس من هاهنا ، وجاء الليل من هاهنا فقد أفطر الصائم » أي حل له الفطر .

تدل الآية والحديث على أن الإفطار لا يحل للصائم إلا إذا جاء الليل ، والليل يجرى إذا غربت الشمس . فلو سافر صائم في طائرة وكانت على ارتفاع شاهق فإن المعروف أن الشمس تغيب عن الأرض قبل غيابها عن ركاب الطائرة ، وذلك بحكم كروية الأرض ، وبهذا لا يجوز له أن يفطر ما دامت الشمس ظاهرة له .

وقد يحدث أن يكون متجها إلى الشرق فيقصر النهار ، أو يكون متجها إلى الغرب فيطول النهار ، فالعبرة بمغيب الشمس عنه في أي اتجاه ، ولا عبرة بتوقيت المنطقة التي يمر عليها ، ولا بتوقيت البلد الذي سافر منه .

فإن شق عليه الصيام لطول النهار فله رخصة الإفطار للمشقة ، وإن لم يشق عليه وآثر إتمام الصيام فلا يفطر حتى تغيب الشمس .

س : يقول بعض الناس إن التسبيح على السبعة بدعة ، فهل هذا صحيح ؟

ج : السبعة « بضم السين المهملة وسكون الباء الموحدة » هي الخرز المنظوم ، والتي يعد بها الذكر والتسبيح ، وقيل : إنها عربية وتجمع على « سبع » بضم السين ، وقيل إنها مولدة .

وإحصاء الذكر بالمسبحة من اختراع الهند ، كما يقول الأستاذ السيد أبو النصر أحمد الحسيني « مجلة ثقافة الهند - سبتمبر ١٩٥٥ » اخترعه الدين البرهمي فيها ، ثم تسرب إلى البلاد والأديان الأخرى ، وتسمى المسبحة في اللغة السنسكريتية القديمة في الهند « جب ما لا » أي عقد الذكر .

ثم يقول : وتختلف الفرق البرهمية في عدد حباتها وفي ترتيبها ، فالفرقة الشيوانية سبحتها أربع وثمانون حبة ، والفرقة الوشونية سبحتها مائة وثمان حبات . والخلاف راجع إلى حاصل ضرب ١٢ « عدد الأبراج السماوية » في ٧ « عدد النجوم الظاهرة بما فيها الشمس والقمر عند الفرقة الأولى » أو في ٩ « عدد النجوم الظاهرة عند الفرقة الثانية » بإضافة أحوال القمر الثلاثة « وكل سبع حبات في مجموعة متميزة .

وعند ظهور البوذية في الهند بعد البرهمية اختار رهبانها السبعة الوشونية « ١٠٨ » من الحبات . وعند تفرق طوائفها في البلاد قلد رهبان النصرانية هؤلاء فيها . وكل ذلك قبل ظهور الإسلام .

جاء الإسلام فأمر بذكر الله كما أمر بسائر العبادات والقربات والطاعات ، وإذا كان الأمر بالذكر قد ورد مطلقا بدون حصر في عدد معين أو حالة خاصة كما في قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٩١] وقوله أيضا ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ۖ وَصَبِّحُوا بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [سورة الأحزاب :

٤١، ٤٢] فقد وردت أحاديث تحدد عدده ووقته ، كما فى ختام الصلاة بثلاث وثلاثين تسبيحة ، وثلاث وثلاثين تحميدة ، وثلاث وثلاثين تكبيرة ، وتمام المائة : لا إله إلا الله وحده ... وكما جاء فى نصوص أخرى فى فضل بعض الذكر عشر مرات أو مائة مرة ، وهنا يحتاج الذاكر إلى ضبط العدد ، فبأى وسيلة يكون ذلك ؟

ليس فى الاسلام وسيلة معينة أمرنا بالتزامها حتى لا يجوز غيرها ، والأمر متروك لعرف الناس وعاداتهم فى ضبط أمورهم وحصرها ، والاسلام لا يمنع من ذلك إلا ما تعارض مع ما جاء به . والمأثور أن النبى ﷺ كان يعقد التسبيح بيده ، كما رواه ابو داود والترمذى والنسائى والحاكم وصححه عن ابن عمر ، وأرشد أصحابه الى الاستعانة بالأنامل عند ذلك ، فقد روى أبو داود والترمذى والحاكم عن « بسرة » وكانت من المهاجرات ، أنها قالت : قال رسول الله ﷺ « عليكن بالتسبيح والتهليل والتقديس ، ولا تغفلن فتنسين التوحيد ، واعقدن بالأنامل فانهن مسؤولات مستنطقات » .

غير أن الأمر بالعد بالأصابع ليس على سبيل الحصر بحيث يمنع العد بغيرها ، صحيح أن العد بالأصابع فيه اقتداء بالنبى ﷺ ، لكنه هو نفسه لم يمنع العد بغيرها ، بل أقره ، وإقراره من أدلة المشروعية .

أ- أخرج الترمذى والحاكم والطبرانى عن صفية رضى الله عنها قالت : دخل على رسول الله ﷺ ، وبين يدي أربعة آلاف نواة أصبح بهن ، فقال « ما هذا يا بنت حمى ؟ » قلت : أصبح بهن ، قال : « قد سبحت منذ قمت على رأسك أكثر من هذا » قلت : علمنى يا رسول الله ، قال « قولى سبحان الله عدد ما خلق من شىء » . والحديث صحيح ب - وأخرج أبو داود والترمذى وحسنه والنسائى وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع النبى ﷺ على امرأة ، وبين يديها نوى أو حمى تسبيح ، فقال « أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا وأفضل ؟ قولى : سبحان الله عدد ما خلق فى السماء ، سبحان الله عدد ما خلق فى الأرض ، سبحان الله عدد ما بين

ذلك . وسبحان الله عدد ما هو خالق ، الله أكبر مثل ذلك ، والحمد لله مثل ذلك ،
ولا إله إلا الله مثل ذلك ، ولا قوة إلا بالله مثل ذلك » .

والى جانب إقرار النبي ﷺ لهذا العمل وعدم الإنكار عليه ، اتخذ عدد من الصحابة
والسلف الصالح النوى والحصى وعقد الخيط وغيرها وسيلة لضبط العدد فى التسبيح ،
ولم يثبت إنكار عليهم .

١ - ففى مسند أحمد - فى باب الزهد - أن أبا صفية - وهو رجل من الصحابة - كان
يسبح بالحصى ، وجاء فى معجم الصحابة للبغوى أن أبا صفية ، وهو مولى النبي ﷺ ،
كان يوضع له نطع - فراش من جلد - ويجاء بزنبيل فيه حصى فيسبح به الى نصف
النهار ، ثم يرفع ، فاذا صلى الأولى أتى به فيسبح به حتى يمسى .

٢ - وروى أبو داود أن أبا هريرة كان له كيس فيه حصى أو نوى يجلس على السرير ،
وأسفل منه جارية سوداء ، فيسبح ، حتى اذا انقضى ما فى الكيس فدفعته إليه يسبح ، ونقل
ابن أبى شيبة عن عكرمة أن أبا هريرة كان له خيط فيه ألفا عقدة ، فكان لا ينাম حتى
يسبح به اثنى عشر ألف تسيحة .

٣ - وأخرج أحمد أيضا فى باب الزهد أن أبا الدرداء كان له نوى من نوى العجوة فى
كيس ، فاذا صلى الغداة - الصبح - أخرجهن واحدة واحدة يسبح بهن حتى ينفدن .

٤ - وأخرج ابن أبى شيبة أن سعد بن أبى وقاص كان يسبح بالحصى أو النوى ، وأن
أبا سعيد الخدرى كان يسبح أيضا بالحصى .

٥ - وجاء فى كتاب « المناهل المسلسلة لعبد الباقي » أن فاطمة بنت الحسين كان
لها خيط تسبح به .

٦ - وذكر المبرد فى « الكامل » أن على بن عبد الله بن عباس المتوفى ١١٠ هـ - كان
له خمسمائة أصل شجرة من الزيتون ، وكان يصلى كل يوم إلى كل أصل ركعتين ، فكان
يدعى « ذا الثفثات » فكانه كان يعد تركعه بالأشجار .

[لا يهمننا من هذا الخبر الذي لم تتوفر له مقومات الصدق عدد ما كان يصله صاحب هذه الأشجار في اليوم الواحد ، وهو ألف ركعة ، إنما يهمننا هو أن وسيلة الاحياء كانت الشجر] .

وبناء على هذه الأخبار لم تكن « السبحة » المعهودة لنا معروفة عند المسلمين حتى أوائل القرن الثاني الهجري ، ويؤيد ذلك ما نقله الزبيدي في « تاج العروس » عن شيخه أن السبحة ليست من اللغة في شيء ، ولا تعرفها العرب ، إنما حدثت في الصدر الأول إعانة على الذكر وتذكيرا وتنشيطا .

يقول الأستاذ الحسيني في المجلة المذكورة : ويظهر أن استعمالها تسرب بين المسلمين في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري ، فإن أبا نواس ذكرها وهو في السجن ، في قصيدة خاطب بها الوزير ابن الربيع في عهد الأمين « ١٩٣ - ١٩٨ » .

أنت يا ابن الربيع ألزمتني النسك وهودنتيه والخير عادة

فاروى باطلسى وأقصر حبلى وتبدلت عفة وزمادة

المسايب في ذراعى والمصحف في لبتى مكان القلادة

وهو أقدم ذكر للسبحة بالشعر العربى فيما يعلم .

ولما شاعت بين المسلمين استعمالها بكثرة العامة من المشتغلين بالعبادة ، ولم يستحسنها علماءهم ، ولذلك لما رويت في القرن الثالث الهجري في يد « الجنيد » اعترض عليه وقيل له : أنت مع شرفك تأخذ بيدك سبحة ؟ فقال : طريق وصلت به إلى ربى لا أفارقه « الرسالة القشيرية » .

وذكر ابو القاسم الطبرى في كتاب « كرامات الأولياء » أن أبا مسلم الخولاني كانت له سبحة ، وأن كثيرا من الشيوخ كانت لهم سبح يسبحون بها ، وذكروا في فوائدها أنها تذكر الانسان بالله كلما رآها أو حملها ، وتساعد على دوام الذكر ، وعلى ضبط العدد .

وبقى استعمالها بين المسلمين بين راض عنها وكاره لها ، حتى كان القرن الخامس ، فانتشرت بين النساء المتعبدات ، الى أن عمت بين الناس جميعا ، ويحفظ في أضرحة بعض الأولياء بسبحهم التي يتبظم بعضها ألف حبة ذات حجم كبير .

ولم يصح في مدحها خير عن النبي ﷺ ، كالذي أخرجه الديلمي مرفوعا « نعم المذكر السبحة » ، كما لا يصح ما نقل عن الحسن البصري أنه ، عندما قيل له : أنت مع السبحة مع حسن عبادتك ؟ قال : هذا شيء استعملناه في البدايات ما كنا لتركة في النهايات .

ولم ينقل عن أحد من السلف ولا من الخلف المنع من عد الذكر بالسبحة ، ولا يعدون ذلك مكروها . وقد سئل بعضهم ، وهو يعد بالتسبيح : أتعد على الله ؟ فقال : لا ، ولكن أعد له .

وجعل حبات السبحة اليوم مائة أو ثلاثا وثلاثين راجع الى الحديث الصحيح في ختم الصلاة .

وبناء على ما سبق ذكره يكون التسبيح بغير عقد الأصابع مشروعا ، لكن أيهما أفضل ؟ يقول السيوطي : رأيت في كتاب « تحفة العباد » ومصنفه متأخر عاصر الجلال البلقيني فصلا حسنا في السبحة قال فيه ما نصه : قال بعض العلماء : عقد التسبيح بالأنامل أفضل من السبحة لحديث ابن عمرو ، لكن يقال : إن المسيح إن أمن الغلط كان عقده بالأنامل أفضل ، وإلا فالسبحة أولى . والسنة أن يكون باليمين كما فعل الرسول ﷺ ، وجاء ذلك في رواية لأبي داود وغيره .

« انظر : الحاوي للفتاوى للسيوطي رسالة « المنحة في السبحة » ونيل الأوطار للشوكاني » .

هذا ، وقد تفنن الناس اليوم في صنع السبحة من حيث المادة والحجم والشكل

واللون والزخرفة وعدد الحيات ، وعنى باقتنائها كبار الناس ، سواء أكان ذلك للتسييح أم للهوية أم لغرض آخر ، ولا يمكننا أن نتدخل فى الحكم على ذلك ، فإله أعلم بنياتهم ، ولكل امرئ ما نوى .

وأقول : إذا كان النبى ﷺ قال : « واعقدن بالأنامل فانهن مسئولات مستطقات » فان حبات المسبحة لا تحركها فى يد الانسان الا الأنامل ، وهى ستسأل وتستنطق عند الله لتشهد أنه كان يسبح بها ، ولا يجوز التوسع فى إطلاق اسم البدعة على كل ما لم يكن معروفا فى أيام الرسول ﷺ ، ولا أن يجبر الخلاف فى المسبحة الى جدل عقيم قد يضر ، والأهم من ذلك هو الاخلاص فى الذكر ولا تضر بعد ذلك وسيلته ، والله ينظر الى القلوب كما صح فى الحديث .

س : لماذا ترفع الأيدي إلى السماء عند الدعاء ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله ﴾ [سورة البقرة : ١١٥] في صحيح مسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : كان رسول الله ﷺ يصلى وهو مقبل من مكة إلى المدينة على راحلته حيث كان وجهه . قال : وفيه نزلت ﴿ فأينما تولوا فثم وجه الله ﴾ وذلك فى صلاة النافلة . والمعنى أن الجهات كلها لله ، فمن توجه بعبادته إلى أية جهة فإن الله مطلع عليه وعالم به . والتعبير بوجه الله يراد به ذاته ، لأن الوجه يعبر به عن الذات لأنه أشرف الأعضاء . وفى مثل قوله تعالى ﴿ إنما نعظمكم لوجه الله ﴾ يراد به قاصدين إياه بعملنا ، لا نقصد غيره من المخلوقات ، أى نحن موحدون لا نشرك به أحدا ، ومخلصون لا نرائى بما عملنا .

ومن العبادة التى يتقرب بها إلى الله الدعاء . فإذا توجه الإنسان به إلى ربه فى أى اتجاه فإن الله حاضر لا يغيب عالم لا يغفل ، وهو سبحانه قريب لا بعيد ، بمعنى أنه - وإن كانت له المنزلة العليا - قريب من الناس بعلمه ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا ثم ينتهم بما عملوا يوم القيامة إن الله بكل شىء عليم ﴾ [سورة المجادلة : ٧] ولذلك قال سبحانه ﴿ وإذا سألك عبادى عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان ﴾ [سورة البقرة : ١٨٦] ، ولقربه من عباده لا داعى لرفع الصوت عند دعائه ، فانه يعلم السر وأخفى ، قال تعالى ﴿ ادعوا ربكم تضرعا وخفية إنه لا يحب المعتدين ﴾ [سورة الأعراف : ٥٥] .

وإذ تبين أن الله قريب من الداعى ، وهو فى الوقت نفسه فى مكانته العالية ومسموه اللائق بجلاله ، ظهر معنى مدّ اليدين عند الدعاء ، طلبا واستجداء لخيره وبره ، كأنه

سبحانه ، وهو الأعلى ، أمام الداعي ، وهو الأدنى ، يمد إليه يديه ، فاليد المعطية هي العليا والأخذة هي السفلى .

وهذه الصورة الرمزية للمواجهة يشير إليها قول النبي ﷺ « إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه ، فلا يترقب بين يديه ولا عن يمينه ... » رواه مسلم .

وقوله أيضا « ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربه فينزع أمامه ، أيحب أحدكم أن يستقبل فينزع في وجهه » رواه مسلم أيضا .

فمدّ اليدين عند الدعاء تعبير عن المعتاد بين الناس عند طلب الأدنى من الأعلى مستجديا متضرعا ، وقد ثبت عن النبي ﷺ في عدة أحاديث أنه رفع يديه عند الدعاء ، في الاستسقاء وغيره ، وقد ساق البخاري عدة أحاديث في ذلك في آخر كتاب الدعوات وصنف المنذرى في هذا جزءا . وقال النووي في شرح صحيح مسلم : هي أكثر من أن تحصر . قال : وقد جمعت فيها نحواً من ثلاثين حديثاً من الصحيحين أو أحدهما . قال : وذكرتها في آخر باب صفة الصلاة في شرح المذهب « نيل الأوطار ج ٤ ص ٩ » .

من هذه الأحاديث ما رواه البخاري عن أبي موسى الأشعري قال : دعا النبي ﷺ ثم رفع يديه ، ورأيت بياض إبطيه . وما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن سلمان الفارسي أن النبي ﷺ قال « إن ريكم حمى كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراً » أو قال « خائبين » . « الترغيب والترهيب ج ٢ ص ١٩٥ » .

ومن هنا قال العلماء بمشروعية رفع اليدين عند الدعاء ، بل بالنسبة اقتداء بالنبي ﷺ غير أن جماعة كرهوا رفع اليدين في غير الاستسقاء ، لحديث أنس : كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء ، فإنه كان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه رواه البخاري ومسلم . والقاتلون بالجواز في غير الاستسقاء ودوا على هؤلاء بأن كون أنس نفى الرؤية عنه لا يستلزم نفى رؤية غيره ، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة ، والمثبت مقدم على النافي ، أو يحمل حديث أنس على الرفع البليغ الذي يرى فيه بياض الإبطين وهو لا ينافي الرفع بغير ذلك ، كمجرد مدّ اليدين ويسطهما عند الدعاء .

والبعض كره رفع اليدين مطلقاً في الاستسقاء وغيره ، لحديث مسلم عن عمارة بن روية ، وقد رأى بشر بن مروان على المنبر رافعا يديه ، فقال : قبح الله هاتين اليدين ، لقد رأيت رسول الله ﷺ ما يزيد على أن يقول بيده هكذا ، وأشار بأصبعه المسبحة « تفسير القرطبي ج ٧ ص ٢٥٥ » . ويرد عليهم بما رده على غيره .

يقول القرطبي « المرجع السابق » : والدعاء حسن كيفما تيسر ، وهو المطلوب من الإنسان لإظهار موضع الفقر والحاجة إلى الله عز وجل والتذلل له والخضوع ، فإن شاء استقبل القبلة ورفع يديه فحسن ، وإن شاء فلا ، فقد فعل ذلك النبي ﷺ حسبما ورد في الأحاديث وقد قال تعالى ﴿ ادعوا ربكم تضرعا وخفية ﴾ [سورة الأعراف : ٥٥] ولم ترد صفة من رفع يدين وغيرهما ، وقال تعالى ﴿ الذين يذكرون الله قياما وقعودا ﴾ [سورة آل عمران : ١٩١] ، فمدحهم ولم يشترط حالة غير ما ذكر ، وقد دعا النبي ﷺ في خطبته يوم الجمعة وهو غير مستقبل القبلة . اهـ .

وكذلك روى عن ابن عمر أن النبي ﷺ رفع يديه وقال « اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد » وفي صحيح مسلم عن عمر : رفع النبي (ﷺ) يديه بالدعاء يوم بدر . وعلى القول بمشروعية رفع اليدين عند الدعاء رويت عدة حالات في كيفية الرفع ، منها جعل ظهورهما إلى جهة القبلة وهو مستقبلها ، وجعل بطونهما مما يلي وجهه . وروى عكس ذلك . ومنها جعل كفيه إلى السماء وظهورهما إلى الأرض ، وروى عكس ذلك وكان ذلك في الاستسقاء كما رواه مسلم « نيل الأوطار ج ٤ ص ٩ » .

قال ابن حجر في الفتح : قال العلماء : السنة في كل دعاء لرفع يلاه أن يرفع يديه جاعلا ظهر كفيه إلى السماء ، وإذا دعا بحصول شيء أو تحصيله أن يجعل بطن كفيه إلى السماء . وكذلك قال النووي في شرح صحيح مسلم ، حاكيا لذلك عن جماعة من العلماء . وقيل : الحكمة في الإشارة بظهر الكفين في الاستسقاء دون غيره التنازل بتقلب الحال كما قيل في تحويل الرداء « المرجع السابق » .

هذا ، ويكره عند الدعاء النظر إلى السماء ، لحديث مسلم وغيره أن النبى ﷺ قال « ليتبين أقدام من رفعهم أبصارهم عند الدعاء فى الصلاة إلى السماء ، أو ليخطفن الله أبصارهم » .

وقد يحمل النهى على رفع البصر فى الصلاة ، أما فى غيرها فلا مانع ، لرواية للبخارى جاء فيها : فنظر إلى السماء . وكان ذلك فى الاستسقاء « نيل الأوطار ج ٤ ص ١٠ » .

ومسح الوجه باليدين بعد رفعهما فى الدعاء ورد فيه عن عمر بن الخطاب أنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا رفع يديه فى الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه . رواه الترمذى وقال : غريب ، أى رواه راو واحد فقط . وعن ابن عباس نحوه كما فى سنن أبى داود . قال النووى : فى إسناده كل واحد ضعف « الأذكار للنووى ص ٣٩٩ » . وجاء فى « بلوغ المرام » شرح « سبل السلام » ج ٤ ص ٢١٩ لابن حجر ، بعد ذكر حديث عمر : أخرجه الترمذى وله شواهد ، منها عند أبى داود من حديث ابن عباس وغيره ، ومجموعها يقضى بأنه حديث حسن . فالوارد من ذلك ليس بصحيح ، بل ضعيف ، ولكن مجموع الشواهد يرفع درجتها إلى الحسن فتقبل . اهـ .

نكرر التنبيه فنقول : إن مد اليدين عند الدعاء يشبه ما يحدث عند طلب الفقير إحسانا من الغنى ، فعند شدة الحاجة قد يجثو السائل على ركبتيه ، يستدر بهذا الوضع عطف المستول ، وهو فى هذا الوضع المتدلل يرفع يديه إلى أعلى يتلقى بهما الإحسان ، فالمسلم الذى يدعو ربه يرفع يديه دليلا على تذلله وشدة حاجته ، ولذا كان النبى ﷺ يلجأ إلى ذلك ويبالغ فيه فى الاستسقاء ونحوه ، وليس ذلك مستلزما وجود الله فى السماء ، فهو سبحانه ، منزه عن المكان ، بل ذلك دليل على علو مكانته سبحانه وتعالى .

س : هل ليلة النصف من شعبان لها فضل وهل كان النبي ﷺ يحتفل بها ، وهل هناك صلاة مخصوصة أو دعاء مخصوص يقال فيها ؟

ج : الكلام هنا في ثلاث نقاط :

١ - النقطة الأولى : هل ليلة النصف من شعبان لها فضل ؟ والجواب : قد ورد في فضلها أحاديث صحيح بعض العلماء بعضها وضعفها آخرون وإن أجازوا الأخذ بها في فضائل الأعمال . ومنها حديث رواه أحمد والطبراني « إن الله عز وجل ينزل إلى سماء الدنيا ليلة النصف من شعبان فيغفر لأكثر من سبعين بنى كلب ، وهي قبيلة فيها غنم كثير » .

وقال الترمذي : إن البخاري ضعفه . ومنها حديث عائشة رضى الله عنها : قام رسول الله ﷺ من الليل فعلى فأطال السجود حتى ظننت أنه قد قبض ، فلما رأيت ذلك قمت حتى حركت إبهامه فتحرك ، فرجعت ، فلما رفع رأسه من السجود وفرغ من صلاته قال : « يا عائشة - أيا حميرا - ظننت أن النبي - ﷺ - قد خاس بك » ؟ أى لم يعطك حقل ، قلت : لا والله يا رسول الله ولكن ظننت أنك قد قبضت لطول سجودك ، فقال « أتدريين أى ليلة هذه » ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال « هذه ليلة النصف من شعبان ، إن الله عز وجل يطلع على عباده ليلة النصف من شعبان ، فيغفر للمستغفرين ، ويرحم المسترحمين ، ويؤخر أهل الحقد كما هم » رواه البيهقي من طريق العلاء بن الحارث عنها ، وقال : هذا مرسل جيد . يعنى أن العلاء لم يسمع من عائشة . وروى ابن ماجه في سننه بإسناد ضعيف عن علي رضى الله عنه مرفوعا - أى إلى النبي ﷺ « إذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها ، فإن الله تعالى ينزل فيها لقرب الشمس إلى السماء الدنيا فيقول : ألا مستغفر فأغفر له ، ألا مستزق فأزقه ، ألا مبتلى فأعانيه ، ألا كذا ألا كذا حتى يطلع الفجر » .

بهذه الأحاديث وغيرها يمكن أن يقال : إن ليلة النصف من شعبان فضلا ، وليس هناك نص يمنع ذلك ، ف شهر شعبان له فضله روى النسائي عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما أنه سأل النبى ﷺ بقوله : لم أرك تصوم من شهر من الشهور ، ما تصوم من شعبان قال « ذاك شهر تغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين ، وأحب أن يرفع عملى وأنا صائم » .

٢- النقطة الثانية : هل كان النبى ﷺ يحتفل بليلة النصف من شعبان ؟ ثبت أن الرسول عليه الصلاة والسلام احتفل بشهر شعبان ، وكان احتفاله بالصوم ، أما قيام الليل فالرسول عليه الصلاة والسلام كان كثير القيام بالليل فى كل الشهر ، وقيامه ليلة النصف كقيامه فى أية ليلة .

ويؤيد ذلك ما ورد من الأحاديث السابقة وإن كانت ضعيفة فيؤخذ بها فى فضائل الأعمال ، فقد أمر بقيامها ، وقام هو بالفعل على النحو الذى ذكرته عائشة .

وكان هذا الاحتفال شخصا ، يعنى لم يكن فى جماعة ، والصورة التى يحتفل بها الناس اليوم لم تكن فى أيامه ولا فى أيام الصحابة ، ولكن حدثت فى عهد التابعين ، يذكر القسطلانى فى كتابه « المواهب اللدنية » ج ٢ ص ٢٥٩ أن التابعين من أهل الشام كخالد بن معدان ومكحول كانوا يجتهدون ليلة النصف من شعبان فى العبادة ، وعنهم أخذ الناس تعظيمها ، ويقال إنهم بلغهم فى ذلك آثار إسرائيلية . فلما اشتهر ذلك عنهم اختلف الناس ، فممنهم من قبله منهم ، وقد أنكر ذلك أكثر العلماء من أهل الحجاز ، منهم عطاء وابن أبى مليكة ، ونقله عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن فقهاء أهل المدينة ، وهو قول أصحاب مالك وغيرهم ، وقالوا : ذلك كله بدعة . ثم يقول القسطلانى :

اختلف علماء أهل الشام فى صفة إحيائها على قولين ، أحدهما أنه يمتنع إحيائها جماعة فى المسجد ، وكان خالد بن معدان ولقمان بن عامر وغيرهما يلبسون فيها أحسن

ثيابهم ويتبخرون ويكتحلون ويقومون فى المسجد كيلتهم تلك ، ووافقهم اسحاق بن راهويه على ذلك وقال فى قيامها فى المساجد جماعة : ليس ذلك ببدعة ، نقله عنه حرب الكرماني فى مسائله . والثانى أنه يكره الاجتماع لها فى المساجد للصلاة والقصص والدعاء ، ولا يكره أن يصلى الرجل فيها لخاصة نفسه ، وهذا قول الأوزاعي إمام أهل الشام وفقههم وعالمهم .

ولا يعرف للإمام أحمد كلام فى ليلة النصف من شعبان ، ويتخرج فى استحباب قيامها عنه روايتان من الروايتين عنه فى قيام ليلتي العيد ، فإنه فى رواية لم يستحب قيامها جماعة ، لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه فعلها ، واستحبها فى رواية لفعل عبد الرحمن بن زيد بن الأسود لذلك ، وهو من التابعين ، وكذلك قيام ليلة النصف من شعبان لم يثبت فيها شيء عن النبي ﷺ ، ولا عن أصحابه ، إنما ثبت عن جماعة من التابعين من أعيان فقهاء أهل الشام ، انتهى . ملخصا من اللطائف . هذا كلام القسطلاني فى المواهب ، وخلاصته أن احياء ليلة النصف جماعة قال به بعض العلماء ولم يقل به البعض الآخر ، وما دام الأمر خلافا فيصح الأخذ بأحد الرأيين دون تعصب ضد رأى الآخر .

والإحياء شخصا أو جماعيا يكون بالصلاة والدعاء وذكر الله سبحانه ، وقد رأى بعض المعاصرين أن يكون الاحتفال فى هذه الليلة ليس على هذا النسق وليس لهذا الغرض وهو التقرب إلى الله بالعبادة ، وإنما يكون لتخليد ذكرى من الذكريات الإسلامية ، وهى تحويل القبلة من المسجد الأقصى إلى مكة ، مع عدم الجزم بأنه كان فى هذه الليلة فهناك أقوال بأنه كان فى غيرها . والاحتفال بالذكريات له حكمه ، والذي أراه هو عدم المنع ما دام الأسلوب مشروعا ، والهدف خالصا لله سبحانه .

٣- النقطة الثالثة : هل هناك أسلوب معين لإحيائها ، وهل الصلاة بنية طول العمر أو سعة الرزق مشروعة ، وهل الدعاء له صيغة خاصة ؟

إن الصلاة بنية التقرب إلى الله لا مانع منها فهي خير موضوع ، ويسن التنفل بين المغرب والعشاء عند بعض الفقهاء ، كما يسن بعد العشاء ومنه قيام الليل ، أما أن يكون التنفل بنية طول العمر أو غير ذلك فليس عليه دليل مقبول يدعوه إليه أو يستحسنه ، فليكن نفلا مطلقا قال النووي فى كتابه المجموع : الصلاة المعروفة بصلاة الرغائب وهى ثنتا عشرة ركعة بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة من رجب ، وصلاة ليلة النصف من شعبان مائة ركعة ، هاتان الصلاتان بدعتان منكرتان ، ولا تفتى بذكرهما فى كتاب قوت القلوب - لأبى طالب المكي - وإحياء علوم الدين - للإمام الغزالي - ولا بالحديث المذكور فيهما ، فإن كل ذلك باطل ، ولا يفتى ببعض من اشبه عليه حكمهما من الأئمة فصنف ورقات فى استحبابهما فإنه غالى فى ذلك . وقد صنف الشيخ الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسى كتابا نفيسا فى إبطالهما فأحسن فيه وأجاد . « مجلة الأزهر - المجلد الثانى ص ٥١٥ » .

والدعاء فى هذه الليلة لم يرد فيه شيء عن النبى ﷺ ، لأن مبدأ الاحتفال ليس ثابتا بطريق صحيح عند الأكثرين ، ومما أثر فى ذلك أن عائشة رضى الله عنها سمعته يقول فى السجود « أهوذ بعفوك من عقابك ، وأهوذ برضاك من سخطك ، وأهوذ بك منك ، لا أحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » رواه البيهقى من طريق العلاء كما تقدم .

والدعاء الذى يكثر السؤال عنه فى هذه الأيام هو : اللهم يا ذا المن ولا يمن عليه ، يا ذا الجلال والإكرام ، يا ذا الطول والإتمام ، لا إله إلا أنت ظهر السلاجين ، وجار المستجيرين وأمان الخائفين ، اللهم إن كنت كتبتنى عندك فى أم الكتاب شقيا أو محروما أو مطرودا أو مقترا على فى الرزق فامح اللهم بفضلك شقاوتى وحرمانى وطردى وإقتار رزقى ، ... وجاء فيه : إلهى بالتجلى الأعظم فى ليلة النصف من شهر شعبان المعظم ، التى يفرق فيها كل أمر حكيم ويبرم ... وهى من زيادة الشيخ ماء العينين الشنيطى فى كتاب « نعمت البدايات » .

وهو دعاء لم يرد عن النبى ﷺ ، قال بعض العلماء إنه منقول بأسانيد صحيحة عن صحابين جليلين ، هما عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهما ، وعمر من الخلفاء الراشدين الذى أمرنا الحديث بالأخذ بستهم ، ونص على الاقتداء به وبأبى بكر الصديق فى حديث آخر ، وأصحاب الرسول كالنجوم فى الاقتداء بهم كما روى فى حديث يقبل فى فضائل الأعمال .

ولكن الذى ينقصنا هو الثبوت من أن هذا الدعاء ورد عن عمر وابن مسعود ، ولم ينكره أحد من الصحابة ، كما ينقصنا الثبوت من قول ابن عمر وابن مسعود عن هذا الدعاء : ما دعا عبد قط به إلا وسع الله فى مشيئته أخرجه ابن أبى شيبه وابن أبى الدنيا . ومهما يكن من شئ فإن أى دعاء بأية صيغة يشترط فيه ألا يكون معارضا ولا منافيا للصحيح من العقائد والأحكام .

وقد تحدث العلماء عن نقطتين هامتين فى هذا الدعاء ، أولاهما ما جاء فيه من المحو والإثبات فى أم الكتاب وهو اللوح المحفوظ وهو سجل علم الله تعالى الذى لا يتغير ولا يتبدل ، فقالوا : إن المكتوب فى اللوح هو ما قدره الله على عباده ومنه ما هو مشروط بدعاء أو عمل وهو المعلق والله يعلم أن صاحبه يدعو أو يعمل ، وما هو غير مشروط وهو المبرم ، والدعاء والعمل ينفع فى الأول لأنه معلق عليه ، وأما نفعه فى الثانى فهو التخفيف ، كما يقال : اللهم إنى لا أسألك رد القضاء بل أسألك اللطف فيه وقد جاء فى الحديث « إن الدعاء يتفع فيما نزل وما لم ينزل » والنفع هو على النحو المذكور .

روى مسلم أن النبى ﷺ سئل : فيم العمل اليوم ؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير أم فيما يستقبل ؟ قال « بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير » قالوا : ففيم العمل ؟ قال « اعملوا فكل ميسر لما خلق له » وفى رواية : أفلا نمكث على كتابنا ونندع العمل ؟ فقال « من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة ، ومن كان

من أهل الشقاوة فيصير إلى عمل أهل الشقاوة ، اعملوا فكل ميسر ثم قرأ ﴿ فإما من أعطى واتقى ﴾ وصدق بالحسنی * فسنيسره لليسرى * وأما من بخل واستغنى * وكذب بالحسنی * فسنيسره للعسرى ﴿ [سورة الليل ٥ - ١٠] ولم يرتض بعض العلماء هذا التفسير للمعو والإثبات فى اللوح المحفوظ ، فذلك يكون فى صحف الملائكة لا فى علم الله سبحانه ولوحه المحفوظ ، ذكره الألوسى والفخر الرازى فى التفسير .

والنقطة الثانية: ما جاء فيه من أن ليلة النصف من شعبان هى التى يفرق فيها كل أمر حكيم ويبرم . فهو ليس بصحيح ، فقد قال عكرمة : من قال ذلك فقد أبعد النجعة ، فإن نص القرآن أنها فى رمضان ، فالليلة المباركة التى يفرق فيها كل أمر حكيم نزل فيها القرآن ، والقرآن نزل فى ليلة القدر . وفى شهر رمضان . ومن قال : هناك حديث عن النبى ﷺ يقول « تقطع الأجال من شعبان إلى شعبان ، حتى إن الرجل لينكح ويولد له وقد أخرج اسمه فى الموتى » فالحديث مرسل ، ومثله لا تعارض به النصوص « المواهب اللدنية ج ٢ ص ٢٦٠ » وإن حاول بعضهم التوفيق بينهما بأن ما يحصل فى شعبان هو نقل ما فى اللوح المحفوظ إلى صحف الملائكة .

ولا داعى لذلك فالدعاء المأثور فى الكتاب والسنة أفضل . وللاستزادة يمكن الرجوع إلى مجلة الأزهر ، المجلد الثانى ص ٥١٥ والمجلد الثالث ص ٥٠١ ومجلة الإسلام المجلد الثالث ، العددان ٣٥ ، ٣٦ .

س : كنت مريضاً فى الحج وتعمت سفرى فسافرت ولم أطف طواف الوداع ، فهل حجى صحيح وهل من السنة ما يفعله الناس بعد الطواف من خروجهم من المسجد بظهورهم ووجوههم إلى الكعبة ؟

ج : من الذوق إذا زار الإنسان أخاه وأراد أن يفارقه أن يثنى عليه لكرم استقباله وضيافته ، كما يثنى عليه أخوه ويشكره لزيارته ، ومن أدب الإسلام إذا دخل الإنسان مجلس قوم أن يسلم عليهم ، فإذا فارقهم سلم عليهم أيضاً ، فليست الأولى بأحق من الأخيرة ، كما ثبت فى الحديث الذى رواه الترمذى .

والزائر لبيت الله زائر لربه ، وقد لقي منه أثناء الزيارة نفحات وبركات ، فليس من اللائق أن يفارق البيت دون عمل شيء يدل على تأثره لمفارقته ، وكما حيا البيت عند دخول المسجد بطواف القدوم فلتكن تحيته عند مفارقه بالطواف الذى يطلق عليه طواف الوداع .

وهو يكون عند العزم على مغادرة البيت مغادرة نهائية لا وقتية ، بحيث لا يمكن بعده فى مكة إلا بمقدار ما يعد للسفر إعداداً سريعاً .

واتفق العلماء على أن طواف الوداع مطلوب لما رواه مسلم وأبو داود عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان الناس يتصرفون فى كل وجه ، فقال النبى ﷺ « لا ينفر أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت » وروى مالك فى الموطأ عن عمر رضى الله عنه قال : آخر النسك الطواف بالبيت .

لكن ما هى درجة طلبه ؟ قال الشافعى وأبو حنيفة وأحمد إنه واجب ، يلزم بتركه دم ، وقال مالك : إنه سنة لا يجب بتركه شيء ، وهو قول للشافعى .

مهما يكن من درجة طلبه فإن المرأة إذا كانت حائضاً يسقط عنها ، لما رواه البخارى

ومسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : رخص للحائض أن تنفر إذا حاضت .
وفى رواية : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض .

ونقول لصاحب السؤال : إن أخذت برأى الجمهور وجب عليك ذبح شاة ، فإن لم
تجد فعليك صيام عشرة أيام فى بلدك ما دمت قد غادرت الحرم ، وإن أخذت برأى
مالك فليس عليك شيء ، ولا حرج عليك ، وحجك صحيح إن شاء الله .

أما ما يفعله بعض الناس من الخروج بظهورهم فلم يرد فيه شيء عن النبى ﷺ ولا عن
الصحابه ، وإنما هو عرف فى الأدب عند بعض الناس ، لا نستطيع أن نحكم عليه
بالحرمة ، إلا إذا كان فيه إيذاء للغير ، أو تعريض نفسه للأذى ، فالإسلام لا ضرر فيه ولا
ضرار ، كما ورد فى الحديث الذى رواه مالك وابن ماجه والدارقطنى بإسناد حسن ،
والذى يسن بعد الطواف هو أن يقف الطائف عند الملتزم ويدعو ربه بالرضا عنه
وبالعافية والصحة والعصمة وحسن المنقلب والتوفيق للطاعة ، وبألا تكون هذه المرة
هى آخر العهد بالبيت .

س : أنا أعمل كاتباً في بنك تسليف ، وجميع أعماله فيها فوائد وربا ، فهل على حرمة في هذا ، علماً بأنني محتاج إلى العمل فيه ؟

ج : معلوم أن الربا حرام حرمة كبيرة وذلك ثابت بالقرآن والسنة والإجماع ، وكل ما يوصل إلى الحرام ويساعد عليه فهو حرام كما هو مقرر ، وقد صح عن النبي ﷺ فيما رواه مسلم عن جابر بن عبد الله أنه لمن أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه ، فهم سواء . وقد رفع مثل هذا السؤال إلى المرحوم الشيخ عبد المجيد سليم مفتي الديار المصرية سنة ١٩٤٤ م فأجاب بأن مباشرة الأعمال التي تتعلق بالربا من كتابة وغيرها إعانة على ارتكاب المحرم ، وكل ما كان كذلك فهو محرم شرعا ، وساق الحديث المذكور ، وقال : اللعن دليل على إثم من ذكر في الحديث الشريف . « الفتاوى الإسلامية المجلد الرابع ص ١٢٩٣ » .

هذا ، وإذا كانت المؤسسة تزاوّل أنشطة مختلفة بعضها حلال وبعضها حرام ، فإن الإسهام فيها أو العمل بها حرام ، وقد جاء في توصيات ندوة الأسواق المالية الثانية المنعقدة في البحرين في الفترة من ٢٥-٢٧ نوفمبر ١٩٩١ م ما يأتي :

أ- الأصل في المعاملات الحل .

ب- لا خلاف في حرمة الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرم كالتمتع بالربا ، وإنتاج المحرمات أو المتاجرة فيها .

ج- الأصل حرمة الإسهام في شركات تتعامل أحيانا بالمحرمات كالربا ونحوه ، بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة .

د- أما من يسهم في الشركات التي تتعامل أحيانا بالمحرمات مع إرادة تغيير جميع أنشطتها بحيث لا تخالف الشريعة الإسلامية ، فإن كان قادراً على التغيير بمجرد إسهامه فيها فذلك أمر مطلوب منه ، لما فيه من زيادة مجالات التزام المسلمين بأحكام الشريعة

الإسلامية ، وإن كان غير قادر عند الإسهام ولكنه يسعى مستقبلا ، بأن يحاول ذلك من خلال اجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وغيرهما من المجالات فالإسهام فى هذه الحالة مختلف فى جوارزه بين المشاركين فى الندوة ، ولابد فى الحالتين من التخلص مما يؤول إلى المساهم فيها من كسب التصرفات المحرمة فى أنشطة الشركة ، بصرفه فى وجهه الخير . انتهى .

بعد هذا نقول : إن البنوك العادية تمارس نشاطا بعضه يخالف الدين وبعضه لا يخالف الدين ، فأموالها خليط من الحلال والحرام ، والعمل فيها كذلك عمل فيه شبهة وإذا تعذر فصل المال الحلال عن المال الحرام كان الأمر فيه شبهة ، والشبهة وإن لم تكن من الحرام فهى حرم للحرام كما نص الحديث الذى رواه البخارى ومسلم « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام ، كالراعى يرمى حول الحمى يوشك أن يقع فيه » .

فإذا أراد المؤمن أن يكون مطمئنا تمام الاطمئنان أو قريبا منه فليبحث عن عمل لا تكون فيه الشبهة بهذه الكثرة أو الوضوح ، حتى لو كان الكسب أو الأجر قليلا يكفى الضروريات دون اهتمام بالكماليات ، فالنفس لا تشبع منها والحرص عليها متعب غاية التعب والذى يساعد على ذلك هو النظر إلى من هو دوننا حتى نحمد الله على نعمته ولا نزدريها ، ولا ننسى الحديث الشريف « إن روح القدس نفث فى روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفى رزقها وأجلها ، فاتقوا الله وأجملوا فى الطلب ، ولا يحملنكم استبطاء الرزق على أن تغلبوه بمعصية الله ، فإن ما عند الله لا يتال بمعصيته » وإن لم يوجد عمل حلال ، كان قبول العمل فى هذا المجال بصفة مؤقتة للضرورة ، مع البحث الجاد عن عمل آخر بعيد عن الحرام وشبهة الحرام . وإذا صدقت النية يسّر الله الأمر ، كما قال سبحانه ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ﴾ [سورة الطلاق : ٢ ، ٣] وقال تعالى ﴿ ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا ﴾ [سورة الطلاق : ٤] .

س : رجل استأجر أرضاً لزراعتها ثم توفي ، هل بطل عقد الإجارة ، وإذا لم يطل فمن الأحق به من الورثة ؟

ج : عقد الإجارة لبيت أو أرض أو أى شيء آخر لا يبطل بموت أحد الطرفين عند الوفاة ، والواجب على الورثة أن يقوموا بالعمل الذى هو محل العقد ، أو لهم الحق فى الانتفاع بالعين المؤجرة حتى ينتهى أجل الإجارة إن كان شهراً أو سنة مثلاً ، أو حتى تنتهى المنفعة التى كان عليها العقد ، كاستئجار الأرض لزراعتها قطناً أو قمحاً ، فالعقد ينتهى بجنى المحصول . وعلى المستفع أن يسلم العين لما لكها ، ومالكها حُرٌّ فى أن يجرها لأحد الورثة أو لغيرهم أو لا يجرها .

وأى حكم بالتوريث المؤبد يعتبر باطلاً شرعاً .

وعدم انفساخ العقد بالموت هو رأى الشافعى ومالك وأحمد ومعهم أبو ثور وابن المنذر ، أما أبو حنيفة والثورى والليث بن سعد وابن حزم فيرون أن عقد الإجارة يتفسخ بموت أحد الطرفين ، والجمهور نظر إلى أن العقد كان على المنفعة ، وهى ستحصل بصرف النظر عن كون العين باقية على ملك صاحبها ، أو انتقلت إلى ورثته ، وبصرف النظر عن كون المتفع هو المستأجر أو ورثته ، فلمالك الأرض أجرته سواء أخذها من المستأجر أم من ورثته لأنها دين لأبد من أدائه عن طريق ورثته وللورثة حق استيفاء المنفعة الذى ملكه المورث . والرأى الثانى نظر إلى شخص المتعاقد ، فانتقال الملك إلى غيره ، وأخذ غير المتفع المتعاقد لهذه المنفعة يبطل العقد لتعذر الوفاء والاستيفاء ، وكلها وجهات نظر ليس لها نص ، ورأى الجمهور أقوى « المغنى لابن قدامة ج ٦ ص ٤٢ » .

س : ما حكم الشرع فيما يسمى الآن أطفال الأنابيب ؟

ج : أطفال الأنابيب هم الذين تخلقوا بطريق غير طريق الاتصال الجنسي المباشر بين الذكر والأنثى ، ويسمى بالتلقيح الصناعي ، الذى أجريت تجربته الأولى بين الأدميين سنة ١٧٩٩ م على يد الطبيب الإنجليزى دكتور « جون هتر » .

وحكم الشرع فى هذه العملية أنها إذا تمت بين الزوج وزوجته ، أى بين مائه وبويضتها وكان التلقيح فى رحمها مباشرة أو فى أنبوبة خارجية ثم نقل إلى رحمها لاستكمال نموه ، لا مانع منها ، مع التنبيه على الحيلة والحذر عند القيام بهذه العملية فى الأنبوبة أو الحقنة أو غيرها ، حتى لا يكون هناك اختلاط بمادة أجنبية عن الزوج والزوجة .

أما إذا كان التلقيح بغير ماء الزوج وبويضة الزوجة أو فى رحم آخر فهو حرام لأنه فى حكم الزنى ، وإن لم يكن زنى موجبا للحد ، سواء أكان ذلك برضاها أم بغير رضاها ، ولولا أن صورته تختلف عن صورة الزنى - وهو اللقاء الجنسي المباشر - لوجب فيه الحد . ويمكن الرجوع إلى الجزء الأول من موسوعة « الأسرة تحت رعاية الإسلام » لمعرفة الكثير عن هذا الموضوع .

س : ما حكم النظر إلى الصورة الشمسية للمرأة أو إلى صورتها في المرأة ، هل هو مماثل للنظر إلى صورتها الحقيقية ؟

ج : معلوم أن الإسلام حرم النظر إلى أى جزء من جسم المرأة الأجنبية حتى الوجه والكفين إذا كان النظر بشهوة ، لأن النظر يريد الزنى ، والنصوص في ذلك كثيرة ، أما لو كان النظر بغير شهوة فيجوز فقط إلى الوجه والكفين عند بعض العلماء ، ورأى بعضهم عدم جواز النظر إليهما في كل الأحوال ، إلا ما هو مستثنى لعلاج ونحوه مما هو مفصل في موضعه « الجزء الثانى من موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام » .

هذا هو حكم النظر إلى الأصل ، أما النظر إلى الصورة فقد مثل لها القدامى بالنظر إلى صورتها في المرأة أو في المياه ، واختلفوا في قياس الصورة على الأصل وعدم قياسها ، بناء على تصورهم أن الرؤية تحصل من أشعة خارجة من العين ، أو أشعة منعكسة من المرئى على العين ، والثانى هو الرأى الصحيح الذى أثبتته العلم .

ومهما يكن من شىء فإن صورة المرأة لا يجوز النظر إليها بشهوة باتفاق الجميع ، كما لا يجوز النظر إلى أى شىء يثير الفتنة ، لأن حكمة التشريع موجودة في الأصل والصورة .

وتشدد الحرمة إذا كان النظر إليها في الصور المتحركة ، فإنها لا تقل فتنة عن النظر إلى الأصل ، إن لم تكن أقوى ، وبخاصة في الأوضاع التى لا تليق ذوقا وشرعا .

يقول الشيخ طه حبيب « عضو المحكمة العليا الشرعية سابقا » ما نمسه :

والذى تسكن إليه النفس ويعطمئن له القلب هو أن النظر إلى المرأة الأجنبية إنما كان محرما بسبب أنه داع وذريعة إلى الوقوع فيما هو أشد منه حرمة ، وهو الوقوع في المعصية الكبرى ، وعليه فالنظر إلى المرأة الأجنبية المعينة بواسطة المرأة بقصد الشهوة غير جائز ، لأنه ذريعة إلى محرم ، وكل ما كان كذلك فهو حرام ، سواء أكان ذلك مباشرة أم بواسطة المرأة ، انتهى « مجلة الأزهر - المجلد الثالث ، صفحة ٣٩٣ » .

س : ما حكم قيام التلاميذ تحية للمدرس عندما يدخل الفصل ؟

ج : القيام للقادم من أجل التعظيم والاحترام إذا كان يستحقه لأبأس به ، كالإمام العادل والوالدين والعلماء ، وكذلك للقادم من السفر ولكبير السن والمدرس وغيرهم ممن ينبغي أن نوفر لهم الاحترام .

جاء في البخارى ومسلم أن النبى ﷺ قال للأنصار لما جاء سعد بن معاذ راكبا على حمار وكان جريحا « قوموا لسيدكم » ولم يكن القيام لأجل معاونته فقط ، فقد كان رجال من بنى الأشهل يقولون : قمنا له على أرجلنا صفين ، يحييه كل رجل منا حتى انتهى إلى الرسول ﷺ ، وقام طلحة رضى الله عنه لكعب بن مالك رضى الله عنه لما تاب الله عليه ولم ينكر عليه النبى ﷺ ذلك ، كما رواه البخارى ومسلم .

وروى الترمذى بسند صحيح قوله ﷺ « ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف شرف كبيرنا » وروى أحمد قوله أيضا « ليس من أمتى من لم يجعل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه » .

وروى أبو داود بإسناد جيد حديث « إن من إجلال الله تعالى إكرام ذى الشبهة المسلم وحامل القرآن غير الغالى فيه والمتجافى عنه وذى سلطان مقسط » وقد صح أن النبى ﷺ كان إذا دخلت عليه ابنته فاطمة قام إليها وأخذ بيدها وقبّلها وأجلسها فى مجلسه رواه النسائى والترمذى عن عائشة وقال : حسن صحيح . وكان يقوم لعبد الله بن أم مكتوم كلما أقبل عليه ويقول « مرحبا بمن هاتبنى فيه ربي » .

ويكره القيام تحية لمن لا يستحق التكریم ، وبخاصة إذا طلبه ، اللهم إلا إذا خاف الإنسان بطشه ، فيدفع عنه شره بالقيام له ، ويحمل على ذلك حديث حسن لأبى داود والترمذى « من أحب أن يتمثل له الرجال قياما فليتبوأ مقعده من النار » وحديث أبى داود وابن ماجه بإسناد حسن عن أبى أمامة الباهلى رضى الله عنه قال : خرج علينا رسول الله

ﷺ متروكنا على عصا ، قمنا إليه فقال « لا تقوموا كما تقوم الأعاجم يعظم بعضهم بعضا » قال العراقى فى تخريج أحاديث الأحياء : فى سننه أبو العديس وهو مجهول . وذكر ابن حجر فى الفتح عن الطبرى بأنه ضعيف .

جاء فى كتاب « غذاء الألباب للسفارنى ج ١ ص ٢٧٥ وما بعدها » : أن أبا الوليد بن رشد قال : القيام يقع على أربعة أوجه .

الأول : محظور وهو أن يقع لمن يريد أن يقام له تكبرا وتعاضما على القائمى إليه .
الثانى : مكروه وهو أن يقع لمن لا يتكبر ولا يتعاضم على القائمى ولكن يخشى أن يدخل نفسه بسبب ذلك ما يحذر ، ولما فيه من التشبه بالجبايرة .

الثالث : جائز ، وهو أن يقع على سبيل الإكرام لمن لا يريد ذلك ويؤمن معه التشبه بالجبايرة .

الرابع : مندوب وهو أن يقوم لمن قدم من سفر فرحا بقدومه ، ليسلم عليه أو إلى من تجددت له نعمة فيه ، أو مصيبة فيعزيه . انتهى .

وجاء فيه أن النبى ﷺ تلقى جعفر بن أبى طالب لما قدم من الحبشة فالتزمه وقبّل ما بين عينيه . وروى البيهقى عن الصحابى وإثالة بن الخطاب أن رجلا دخل المسجد ورسول الله ﷺ جالس ، فتحرك له النبى ، فقال رجل : إن فى المكان سعة ، فقال « للمؤمن - أو للمسلم - حق » كما روى البيهقى من طريق الواقدى بسنده مرفوعا والحاكم فى المستدرک ورواه مالك عن الزهري مرسلا ، أن عكرمة بن أبى جهل لما دخل على النبى ﷺ مسلما مهاجرا قام إليه فرحا بقدومه . وروى الترمذى وحسنه عن عائشة رضى الله عنها قالت : دخل زيد بن حارثة المدينة ورسول الله ﷺ فى بيتى ، فأتاه فقرع الباب ، فقام إليه رسول الله ﷺ هريانا يجر ثوبه ، والله ما رأيت هريانا قبله ولا بعده ، فاعتنقه وقبّله .

وجاء فيه أيضا أن داود روى عن أبى هريرة رضى الله قال : كان رسول الله ﷺ يجلس معنا فى المجلس يحدثنا ، فإذا قام قمنا قياما حتى نراه قد دخل بيوت أزواجه .

وروى أبو داود عن عمرو بن السائب أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قدم عليه أبوه من الرضاعة فأجلسه على بعض ثوبه ، ثم أقبلت أمه فوضع شق ثوبه من جانبته الآخر فجلست عليه ، ثم أقبل أخوه من الرضاعة فقام رسول الله ﷺ وأجلسه بين يديه . وهو حديث مرسل جيد .

ثم ذكر السفارنى أن مجد الدين بن تيمية تحدث فى « متقى الأحكام » عن قيام المغيرة بن شعبة على رأس النبى ﷺ بالسيف فى صلح الحديبية ، وقال : فيه استحباب الفخر والخيلاء فى الحرب لإزهاق العدو ، وأنه ليس بداخل فى ذمه لمن أحب أن يتمثل له الرجال قياماً ، وكذا قال غيره . وقال الخطابى : فيه دليل على أن إقامة الرئيس الرجال على رأسه فى مقام الخوف ومواطن الحروب جائز ، وأن قول رسول الله ﷺ « من أراد أن يتمثل له الرجال صفوفاً فليتبوأ مقعده من النار » إنما هو فىمن قصد به الكبير وذهب مذهب النخوة والمجربة . انتهى كلامه .

وجاء فى إحياء علوم الدين للإمام الغزالى « ج ٢ ص ٢٦٨ » : والقيام عند الدخول للدخول لم يكن من عادة العرب ، بل كان الصحابة رضى الله عنهم لا يقومون لرسول الله ﷺ فى بعض الأحوال كما رواه أنس رضى الله عنه [رواه الترمذى وقال : حسن صحيح] ولكن إذا لم يشئت فيه نهى عام فلا نرى به بأساً فى البلاد التى جرت العادة فيها بإكرام الداخل بالقيام ، فإن المقصود منه الاحترام والإكرام وتطبيب القلب به .

وجاء فى الأذكار للنووى (ص ٢٦٧) : أنه قال : وأما إكرام الداخل بالقيام فالذى نختاره أنه مستحب لمن كان فيه فضيلة ظاهرة من علم أو صلاح أو شرف أو ولاية ونحو ذلك ويكون هذا القيام للبر والإكرام والاحترام ، لا للرياء والإعظام ، وعلى هذا استمر عمل السلف والخلف .

هذا عرض لبعض ما قيل فى الوقوف للتحية ، وللتوفيق بين النصوص المجيزة والممانعة أختار ما نقله السفارنى عن ابن رشد من التفصيل ، وللنيات وظروف الأحوال دخل فى تكييف الحكم .

س : هل يجب رد التحية إذا سمعها الإنسان من المتحدث في المنيع أو التلغز أو قراها في كتاب أو صحيفة ؟

ج : ذكر النووي في كتابه « الأدكار ص ٢٤٥ » عن أبي سعد المتولي أن الإنسان إذا كتب كتابا فيه : السلام عليك يا فلان ، أو السلام على فلان فبلغه الكتاب وجب عليه أن يرد السلام ، وكذا ذكر الواحدى وغيره أيضا أنه يجب على المكتوب إليه رد السلام إذا بلغه السلام . وقال النووي في شرح صحيح مسلم : لو بلغه سلام فى ورقة من غائب وجب عليه أن يرد السلام باللفظ على الفور إذا قرأه .

وهذا ظاهر فى وصول السلام مكتوبا أو مبلغا على لسان أحد إلى انسان أو جماعة مقصودة ، فيجب الرد على من أرسل إليه الكتاب وفيه السلام ، ومثل الكتابة التسجيل على شريط ، فيجب على من يستمع إلى التسجيل أن يرد .

أما التسجيل على الشريط لحديث بدىء أو ختم بالسلام ، فهل يجب على المستمعين للسلام فيه أن يردوا التحية ، وهل يجب على المشاهدين لما يعرض على الشاشة أن يردوا التحية ؟

ومن يلقي عليهم السلام ليسوا جماعة مخصوصين ، فهل يعطون حكم الشخص المعين أو الجماعة المعينة فى شريط التسجيل ؟

لا أستطيع أن أجزم بالحكم وإن كنت قد قرأت فى فقه المذاهب الأربعة أن آية السجدة لو كانت مسجلة على شريط أو سمعها إنسان لا ينبغي ولا يُسنُّ أن يسجد للتلاوة ، وإن كان تحليلهم مختلفا ، فقال بعضهم : السبب عدم صحة التلاوة لفقد التمييز من الآية المسجل عليها القرآن ، وقال بعضهم : السبب أن التلاوة من غير آدمى ، وقال بعضهم : السبب أن القراءة من الحاكي - الفونوغراف - غير مقصودة .

ولوقسنا السلام على قراءة آية السجدة فلا ينبغي رد السلام على الشريط المذاع أو المعروف . وفي نفسى شيء من هذا الحكم الذى لم أعر على دليل يؤيده .
لكن ما هو رأى فى المذيع أو المتحدث على الهواء مباشرة دون تسجيل سابق ، ومثله ناشر الكتاب أو المقال ؟

يبدو أنه يجب الرد ، لأن الصوت صادر من إنسان قاصد للتحية ، والراديو أو التلفزيون ومثلهما الكتاب والصحيفة كلها ناقلة فقط كالميكروفون الذى يبلغ سلام المتكلم لمن يبعثونه عنه ولا يرونه فى المسجد الكبير أو الحفل الكبير ، فإذا أعيدت إذاعة هذا الحديث أو عرضه لأنه سجل ، أعطى حكم الشريط المسجل فلا ينبغي رد التحية بناء على ما سبق بيانه فى سجود التلاوة .

وقد يقال : إن المذيع أو المتحدث المباشر أو الناشر لا يسلم على أشخاص حقيقيين ، بل متخيلين فى ذهنه وتصوره ، لأنه لا يرى ولا يحس بأناص معه ، ومن هنا لا يجب الرد .

لكن إذا وجب رد السلام على من ألقى عليه التحية قال العلماء : أقل ما يؤدى به الواجب أن يرفع صوته بحيث يسمعه المسلم ، فإن لم يسمعه لم يسقط عنه فرض الرد . نقله النووى فى « الأذكار » عن المتولى ، ولم يعقب عليه .

وعلى هذا فإن رد المستمعين إلى الإذاعة أو المشاهدين للتلفزيون السلام على من سلم عليهم واجب ، حتى لو لم يسمعه المذيعون - ولن يسمعه قطعا - كما تقدم فى أول الكلام أن من بلغه سلام فى كتاب وجب الرد ، ومعلوم أن المرسل لن يسمعه . هذا ، ولما كان رد التحية الملقاة على جماعة واجبا وجوبا كفايا ، فإنه لو قام به البعض سقط الطلب عن الباقيين .

وأغلب الظن - إن لم يكن يقينا - أن الآلاف أو الملايين من المستمعين أو المشاهدين سیرد منهم واحد على الأقل على هذه التحية ، فيغنى ذلك عن رد الآخرين والله أعلم .

« : هل يصح أن أحیی غیر المسلم بتحية الإسلام ، وهل يجب على أن أرد عليه التحية ؟

ج : روى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ قال « إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم » وروى مسلم أيضا أنه قال « لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام » قال الإمام ابن القيم : اختلف السلف والخلف فى ذلك ، فقال أكثرهم : لا يُبدؤون أى لا يلقى عليهم السلام ابتداء ، وذهب آخرون إلى جواز ابتدائهم وجواز الرد عليهم ، وروى ذلك عن ابن عباس وأبى أمامة وغيرهما ، وهو وجه فى مذهب الشافعى ، على أن يكون بلفظ « السلام عليك » بدون ذكر الرحمة ولفظ الأفراد . وقالت طائفة : يجوز الابتداء لمصلحة واجبة من حاجة تكون إليه أو خوف من أذاه ، أو لسبب يقتضى ذلك .

وجاء فى « الأذكار للنووى » مثل هذا ، ثم نقل عن أبى سعد أنه لو أراد أن يحيى ذمياً : حيّاه بغير السلام ، بأن يقول : هداك الله ، أو أنعم الله صباحك ، ثم قال النووى : هذا الذى قاله أبو سعد لا بأس به إذا احتاج إليه فيقول : صبحت بالخير أو بالسعادة أو بالعافية ، أو صبحك الله بالسرور أو بالسعادة والنعمة أو بالمسرة أو ما أشبه ذلك ، وأما إذا لم يحتج إليه فالاختيار ألا يقول شيئاً .

وما دام الأمر خلافياً فى ابتدائهم بالسلام والرد عليهم فليكن ذلك مرهوناً بالظروف ، التى تحقق مصلحة أو تدفع مضرة ، ودين الله يسر ، وكما هو معروف : إذا وجدت المصلحة فشمّ شرع الله . ولو أن حديث النهى عن تحيتهم كان قاطعاً وعاماً ما حدث خلاف بين العلماء على النحو الذى ذكره ابن القيم وذكره النووى .

س : هل يجوز أن يكتفى الإنسان إذا مر على شخص أو جماعة بالإشارة باليد بدلا من التلطف بالسلام ؟

ج : روى أبو داود عن أسماء بنت يزيد قالت : مرَّ علينا رسول الله ﷺ فى نسوة فسلم علينا . وفى رواية قالت : مر رسول الله فى المسجد يوما ونحن عصبة من النساء ، فلوى بيده بالتسليم . رواه الترمذى وقال : حديث حسن ، وله شاهد من حديث جابر عن أحمد .

إن التحية بالسلام تكون باللفظ ، ولا تكفى الإشارة دون تلفظ ، ولكنها تكون علامة عليه ومساعدة على شعور الناس بإلقاء السلام عليهم ، فلا مانع من ذلك . أما الاكتفاء بالإشارة باليد دون تلفظ بالتحية فلا تحصل بها السنة ، ومثل ذلك رد التحية ، تكون الإشارة علامة ومساعدة ، لكن لا يكتفى بها وحدها .

جاء فى كتاب « الأذكار للنووى » ص ٢٤٤ : رويناه فى كتاب الترمذى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ قال « ليس منا من تشبه بغيرنا ، لا تشبهوا باليهود ولا النصارى . فإن تسليم اليهود الإشارة بالأصابع ، وتسليم النصارى الإشارة بالكف . قال الترمذى : إسناده ضعيف .

س : معلوم أن المتمتع - وهو الذي يعمر بالعصرة في أشهر الحج - عليه هدى ، فإن لم يجد صام عشرة أيام ، فهل يجوز له أن يطعم بدل الصيام ؟

ج : إن الفدية الواجبة للمتمتع مقدرة مرتبة وليست مخيرة ، فلا يجوز له العدول عن الواجب إلا إذا عجز منه ، والقرآن الكريم نص على أن المتمتع يجب عليه الهدى ، فإن عجز وجب عليه الصيام ، ولم يأت نص في القرآن أو السنة على بديل للهدى والصيام ، قال تعالى ﴿ فمن تمتع بالعصرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ، تلك عشرة كاملة ﴾ [سورة البقرة : ١٩٦] .

فإذا كان قادرا على الصوم فلا يجوز له الإطعام ، كالقادر على صيام رمضان لا يجوز له أن يطعم ، أما إن كان عاجزا عن الصوم لكبر سن أو لمرض لا يرجى برؤه ، فيقاس على من عجز عن صيام رمضان ، ويطعم عن كل يوم مسكينا ، فإن مات ولم يطعم وكان قادرا على الإطعام ، وجب الإطعام من تركته ، لأنه دين يقدم على الميراث . أما إذا لم يكن قادرا على الإطعام فلا شيء عليه « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها » ولا يلزم ورثته بشيء . لأنه مات فقيرا ولا ميراث له ، ولا يقاس على من مات وعليه صيام ، لأن الذي عليه هو الإطعام وليس الصيام . مع أن الذي مات وعليه صيام لا يوجد نص بالإطعام عنه .

والقادر على الصيام ولم يصم حتى مات مات عاصيا ، يقاس على من مات وعليه صيام من رمضان ، لأن كلا من الصيامين وجب بالشرع ، فذهب بعض الفقهاء ، ومنهم أبو حنيفة وأحمد ومالك والشافعي في المشهور عنه إلى أن وليه لا يصوم عنه ، بل يطعم عن كل يوم مسكينا ، والمذهب المختار عند الشافعية ، أنه يستحب لوليّه أن يصوم عنه

ويبرأ به الميت ولا يحتاج إلى طعام عنه ، ولا يصح أن يصوم الأجنبي عنه بدون إذن الولي ، فقد روى البخاري وأحمد أن النبي ﷺ قال « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » وفي رواية للبخاري زيادة « إن شاء » وسندها حسن . وروى أحمد وأصحاب السنن أن رجلاً قال للنبي ﷺ : إن أمي ماتت وعليها صيام شهر ، أفأقضيه عنها ؟ فقال « لو كان على أمك دين أكنت قاضيه » ؟ قال نعم ، قال « فدين الله أحق أن يقضى » .

وهذا القول هو الصحيح المختار كما قال النووي ، لأنه حكم ورد فيه دليل ، أما الرأي الآخر فليس عليه دليل منصوص .

جاء في المغنى لابن قدامة « ج ٣ ص ٥٠٩ » مانصه : ومن لزمه صوم المتمتع فمات قبل أن يأتي به لعذر منعه عن الصيام فلا شيء عليه ، وإن كان لغير عذر أطعم عنه كما يطعم عن صوم أيام من رمضان ، ولأنه صوم وجب بأصل الشرع أشبه صوم رمضان .

س : ما رأى الدين فى تزجيج المرأة لعواجبها ونزع شعر وجهها ؟

ج : روى البخارى ومسلم أن عبد الله بن مسعود قال : « لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنصصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله » .
والتنميص هو إزالة شعر الوجه كتزجيج الحاجبين وإزالة الشعيرات التى بجوانب الوجه وهو حرام .

وقد رأى ابن الجوزى فى هذا الحديث إباحة النمص وحده ، وحمل النهى على التدليس ، أو أنه شعار الفاجرات .

يعنى أن إزالة شعر الوجه ومنه تزجيج العواجب يكون حراما إذا قصد به الغش والتدليس على من أراد أن يتزوج فتبدو له المرأة جميلة ، ثم يظهر بعد ذلك أنها ليست كما رأها ، وهو غش ، وكذلك يكون حراما إذا قصد به الفتنة والإغراء كما هو شأن الفاجرات المتجرات بالعرض والشرف . وبدون هذين القصدين يكون حلالا ، قال ابن الجوزى فى كتابه « آداب النساء » : عن عائشة قالت : يا معشر النساء ، إياكن وقشر الوجه ، قال : فسألتها امرأة عن الخضاب فقالت : لا بأس بالخضاب ، وقالت : إن رسول الله ﷺ لعن الصالقة والحالقة والخارقة والفاشرة ، والفاشرة هى التى تقشر وجهها بالدواء ليصفو لونها ، والصالقة هى التى ترفع صوتها بالصراخ عند المصائب ، والحالقة هى التى تحلق شعرها عند النوايب ، كالخارقة التى تخرق ثوبها عندها أيضا ، قال ابن الجوزى : فظاهر هذه الأحاديث تحريم هذه الأشياء التى قد نهى عنها على كل حال . وقد أخذ بإطلاق ذلك ابن مسعود . ويحتمل أن يحمل ذلك على أحد ثلاثة أشياء ، إما أن يكون ذلك شعار الفاجرات فيكن المقصودات به ، أو يكون مفعولا للتدليس على الرجل ، فهذا لا يجوز ، أو يكون تضمن تغيير خلقه الله ، كالوشم الذى

يؤذى اليد ويؤلمها ولا يكاد يستحسن ، وربما أثر القشر في الجلد تحسنا في العاجل ثم يتأذى به الجلد فيما بعد . وأما الأدوية التي تزيل الكلف وتحسن الوجه للزوج فلا أرى بها بأسا ، وكذلك أخذ الشعر من الوجه للتحسن للزوج ، ويكون حديث النامصة محمولاً على أحد الوجهين الأولين ، انتهى ملخصاً « غذاء الألباب للسفاريني ج ١ ص ٢٧٣ » .

وأخرج الطبري عن امرأة أبي إسحاق أنها دخلت على عائشة - وكانت شابة يعجبها الجمال - فقالت لها : المرأة تحف جبينها لزوجها ، فقالت : أميطى عنك الأذى ما استطعت . ذكره ابن حجر في « فتح الباري » في شرح حديث ابن مسعود في باب المتنمصات .

وجاء في معجم المغنى لابن قدامة الحنبلي « صفحة ٨٧٧ طبعة الكويت » أن المرأة يكره لها حلق شعرها ، ويجوز لها حف وجھها وتنف شعره . وأرى بعد ذلك أن تزجيح الحواجب وتنف شعر الخدين إن كان برضا الزوج ، وله ولغير الأجانب ، فلا بأس به لعدم التغيرير والإغراء الذي نهى عنهما الشرع ، أما إن كان الأجنبى سيطلع عليه فهو حرام إن كان للفتنة أو التدليس ، وقد يتسامح في إزالة التشويه المنفر كما لو نبت شعر على اللحية أو الشفة يشبه الشارب ، أو شعرات منفرة في الحواجب ، وما تجاوز ذلك فهو ممنوع .

س : ما حكم ما لو ذبحت البقرة العامل بجنينها كامل النمو ، هل يجوز أكل هذا الجنين إذا مات فى بطن أمه ؟

ج : روى أحمد والترمذى وابن ماجه أن النبى ﷺ قال فى الجنين « ذكاته ذكاة أمه » وفى رواية لأحمد وأبى داود : قلنا : يا رسول الله ، ننحر الناقة ونذبح البقرة والشاة وفى بطنها الجنين ، أنلقيه أم نأكل ؟ قال « كلوه إن شئتم ، فإن ذكاته ذكاة أمه » .

يؤخذ من هذا أن الحيوان المأكول اللحم إذا ذبح وفى بطنه جنين ، فإن ذبح أمه ذبح له ما دام قد تم بالطريقة الشرعية ، وأكل لحمه حلال ولا يحتاج إلى ذبح . وهذا ما رآه الإمام الشافعى والإمام مالك ، وإن كان مالك اشترط أن يكون الجنين قد أشعر ، أى نبت له شعر ، لكن دليله فى ذلك ضعيف ، فإنه قطعة من أمه ، سواء نبت له شعر أولا .

وأبو حنيفة خالف مالكا والشافعى ، كما خالف صاحبيه ، فحرم أكل الجنين إذا خرج ميتا ، لأن ذكاة أمه لا تغنى عن ذكاته أى ذبحه ، محتجا بعموم قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ وهى التى لم تذبح ، ولكن هذا الاحتجاج ضعيف ، لأنه من ترجيح العام على الخاص ، والمعمول به هو العكس .

فالعمد أو الراجع هو مذهب الجمهور فى أن ذكاة الجنين هى ذكاة أمه ، أى لا حاجة إليها بعد ذكاة أمه .

س : سمعت أن الانتساب إلى كليات الحقوق بالجامعات حرام لأنها تدرس القوانين الوضعية ، فهل هذا صحيح ؟

ج : الدراسة كمعرفة لا بأس بها أبدا ، والمهم هو أثرها على العقيدة والسلوك ، وتطبيقها فى المجالات النافعة ، وموقف الدين من البحث على العلم وتكريم العلماء معروف ، والواجب هو الاستفادة منه بتعميق الإيمان بالله واستثمار خيرات الأرض لتحقيق خلافة الإنسان فيها وقد قال الله تعالى فى سورة فاطر بعد ذكر مجالات مختلفة للعلم فى السماء والأرض بالنبات والحيوان والإنسان والحيوان ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ [سورة فاطر : ٢٨] .

فإذا استخدمت مبادئ كليات الحقوق فى التعاون على الخير ، بالوصول إلى الحق ودفع الظلم كان ذلك خيرا ، بل طاعة لله سبحانه يثاب عليها ، وإن استخدمت فى غير ذلك كانت إما عبثا وإما إفسادا ، والحق هو ما قرره الشرع فى مصادره المعروفة ، والظلم ما سوى ذلك ، كما أن دراستها لو كانت للمقارنة بينها وبين الشرع ليتبين الحق من الباطل ، وليظهر سمو التشريع الإسلامى فهى دراسة مشروعة يثاب عليها بمقدار النية الباعثة عليها ، كما قالوا فى جواز تعلم السحر لمعرفة الفرق بينه وبين المعجزة ، وفى تعلم الشر من أجل البعد عنه ، كما جاء فى القول المشهور :

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه

ومن لا يعرف الشر من الناس يقع فيه

وأنبه الدارسين للقوانين بوجه عام إلى قوله الله سبحانه ﴿ ولا تجادل من الذين يختانون أنفسهم ، إن الله لا يحب من كان خوانا أثيما ﴾ [سورة النساء : ١٠٧] وقوله تعالى ﴿ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة ، أم من يكون

عليهم وكيلا ﴿ [سورة النساء : ١٠٩] وقول النبي ﷺ فيما رواه أبو داود والطبراني بإسناد جيد » من خاصم في باطل وهو يعلم - وفي رواية أو أهان عليه - لم يزل في سخط الله حتى ينزع » وقول الله سبحانه ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ [سورة المائدة : ٤٤] وفي آية أخرى ﴿ فأولئك هم الظالمون ﴾ وفي آية أخرى ﴿ فأولئك هم الفاسقون ﴾ [سورة المائدة : ٤٥ - ٤٧] .

س : ما حكم الدين فى محاولات الطلاب للغش أثناء الامتحانات ، وهل يجوز للملاحظين أن يساعدوهم نظرا لصعوبة الامتحان ؟

ج : من المقرر أن الغش فى أى شىء حرام ، والحديث واضح فى ذلك « من غشنا فليس منا » رواه مسلم ، وهو حكم عام لكل شىء فيه ما يخالف الحقيقة ، فالذى يغش ارتكب معصية ، والذى يساعده على الغش شريك له فى الاثم ، ولا يصح أن تكون صعوبة الامتحان مبررة للغش ، فقد جعل الامتحان لتمييز المجتهد من غيره ، والدين لا يسوى بينهما فى المعاملة ، وكذلك العقل السليم لا يرضى بهذه التسوية ، قال تعالى ﴿ أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين فى الأرض أم نجعل المتقين كالفجار ﴾ [سورة ص : ٢٨] وبخصوص العلم قال ﴿ قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ [سورة الزمر : ٩] .

وانتشار الغش فى الامتحانات وغيرها رذيلة من أخطر الرذائل على المجتمع ، حيث يسود فيه الباطل وينحسر الحق ، ولا يعيش مجتمع بانقلاب الموازين الذى تسند فيه الأمور إلى غير أهلها ، وهو ضياع للأمانة ، وأحد علامات الساعة كما صرح فى الحديث الشريف .

والذى تولى عملا يحتاج إلى مؤهل يشهد بكفاءته ، وقد نال الشهادة بالغش يحرم عليه ما كسبه من وراء ذلك ، وكل لحم نبت من سحت فالنار أولى به وقد يصدق عليه قول الله تعالى ﴿ لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبتهم بمغفرة من العذاب وهلم هداب اليم ﴾ [آل عمران : ١٨٨] .

وإذا كان قد أدى عملا فله أجر عمله كجهده بذله أى عامل ، وليس مرتبطا بقيمة المؤهل ، وهو ما يعرف بأجر المثل فى الاجارة الفاسدة ، وما وراء ذلك فهو حرام .

ن : هل من المشروع أن يقول الإنسان عند ذكر صحابى أو واحد من الصالحين : رضى الله عنه ؟

ج : عبارة « رضى الله عن فلان » دعاء من الإنسان أن يرضى الله عن فلان ، فهى جملة خبرية تفيد الإشارة بالدعاء ، كأن الإنسان قال : اللهم ارض عن فلان ، مثل قولنا : صلى الله على محمد ، يعنى : اللهم صل على محمد ، أى ندعوك يا رب أن ترحم محمدا .

جاء فى كتاب « الأذكار » للنووى ص ١٢١ : يستحب الترضى والترحم على الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء العباد وسائر الأخيار ، فيقال : رضى الله عنه أو رحمه الله ونحو ذلك ، وأما ما قاله بعض العلماء : إن قوله رضى الله عنه مخصوص بالصحابة ، ويقال فى غيرهم « رحمه الله » فقط فليس كما قال ، ولا يوافق عليه ، بل الصحيح الذى عليه الجمهور استحبابه .

ودلائله أكثر من أن تحصر ، فإن كان المذكور صحابيا ابن صحابى قال : قال ابن عمر رضى الله عنهما ، وكذا ابن عباس وابن الزبير وابن جعفر وأسامة بن زيد ونحوهم ، لتشمله وأباه جميعا .

فإن قيل : إذا ذكر لقمان ومريم هل يصلى عليهما كالأنبياء أم يترضى كالصحابة والأولياء أم يقول : عليهما السلام ؟ فالجواب أن الجماهير من العلماء على أنهما ليسا نبيين ، وقد شذ من قال : نبيان . ولا التفات اليه ولا تصريح عليه . وقد أوضحت ذلك فى كتاب « تهذيب الأسماء » .

فإذا عرف ذلك فقد قال بعض العلماء كلاما يفهم منه أنه يقول : لقمان أو مريم

صلى الله على الأنبياء ، وعليه - أو عليها - وسلم . قال : لأنهما يرتفعان عن حال من يقال : رضى الله عنه ، لما فى القرآن مما يرفعهما .
والذى أراه أن هذا لا بأس به ، وأن الأرجح أن يقال : رضى الله عنه ، أو عنها ، لأن هذا مرتبة غير الأنبياء ، ولم يثبت كونهما نبيين ، وقد نقل إمام الحرمين إجماع العلماء على أن مريم ليست نبيه ، ذكره فى الإرشاد ، ولو قال : عليه السلام أو عليها ، فالظاهر أنه لا بأس به ، والله اعلم . انتهى ما قاله النووى وفيه كفاية .

س : هل يجوز لى أن أقوم بقص الشعر وتزيين السيدات بالألوان وغيرها ؟

ج : إذا كان الرجل هو الذى يقوم بهذا العمل ، يكون آثماً ، لأن فيه نظراً لعورة المرأة بالنسبة للرجل الأجنبى ، ولأن فيه لَمَساً لما لا يحل له ، ولأن فيه إعانة على المحرم إذا كان يعرف أنها تتزين لمن لا يحل له أن يطلع عليها ، وكل ذلك وردت به النصوص .
وإذا كانت المرأة هى التى تقوم بذلك للمرأة بعيداً عن أعين الأجانب ومنهم صاحب المحل الذى تزاول فيه هذه المهنة ، فلا مانع من ذلك إلا إذا علمت أنها تتزين للأجانب أو لما لا يحل لها من عمل يتطلب إظهار زيتها ، فيكون ممنوعاً لما فيه من الإعانة على الممنوع .

وإذا كانت المرأة تقوم بقص الشعر وتزيين الرجال فعملها حرام ، من أجل النظر لما لا يحل ولمس ما لا يحل ، ومن النصوص فى ذلك ما رواه مسلم « العينان تزنيان وزناهما النظر ، والبعد تزنى وزناهما البطش » وفسر بالتلامس .
ولا يقبل تبرير ذلك بالحاجة إلى كسب العيش ، فالوسائل الحلال لكسب العيش متوفرة ، والرضا بالقليل من الحلال خير من الكثير من المحرام .

س : نذرت أن أتصدق على فقراء بلد معين ، أو أشخاص معينين ، فوجدت أن هناك من هم أشد حاجة منهم ، فهل يجوز لي أن أوجه النذر إليهم ؟

ج : ذهب جمهور العلماء إلى وجوب الالتزام بما نذره الناذر في العين وفي المصروف . ويجوز عند أبي حنيفة تغيير محل الصرف إذا رأى في ذلك مصلحة ، لأن المال خرج من ذمته تقرباً إلى الله ، فلا فرق بين أن يعطيه لفلان أو لفلان ، إلا إذا كان فيما عيئه زيادة قرابة كالأقارب ، فإن الصدقة عليهم صدقة وصلة رحم ، وكذلك إذا رأى أن بناء مسجد أو مدرسة لتحفيظ القرآن وتعليم الدين ، أو مصحة لعلاج الفقراء أحسن من إعطاء كل فقير مبلغاً ينفقه في مصلحة وقتية غير دائمة النفع ، فإن توجيه النذر للفقراء إلى هذه المرافق العامة المفيدة أفضل ، وهو رأى طيب لا مانع من الأخذ به ، بناء على رجحان المصلحة .

ومثل ذلك ما لو نذر أن يصلي الضحى أو التراويح في مسجد معين ، فإنه على رأى أبي حنيفة : يجوز له أن يصلي في أى مسجد آخر ، فالأرض كلها مسجد ، وكل المساجد بيوت الله ، اللهم إلا إذا نذر أن يصلي في المسجد الحرام أو مسجد المدينة أو المسجد الأقصى فإنه لا يجوز أن يصلي في أى مسجد سواها ، لمالها من الفضل الذي وردت به الأحاديث .

صلاة أربعين فرضاً بالمدينة أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

س : كنت في زيارة للمدينة المنورة ، وحرصت على أن أصلي في مسجد الرسول ﷺ أربعين صلاة ، لكن موعد سفري منعني من صلاة هذا العدد فما رأى الدين في ذلك ؟

ج : روى مسلم وغيره أن النبي ﷺ قال « صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » . وروى أحمد بسند صحيح أنه قال « من صلى في مسجدى أربعين صلاة لا تقوته صلاة كتبت له براءة من النار وبراءة من العذاب ، وبريء من النفاق » .

فإذا كان الإنسان حترا في إقامته وفي سفره فالأفضل أن يصلي هذا العدد ، بل وأكثر منه نظرا للثواب العظيم ، فإذا كان مضطرا إلى السفر قبل أن يصلي الأربعين فلا حرج عليه ، فهذا أمر مندوب وليس بواجب ، والأمل كبير في أن يعطى الله للإنسان هذا الثواب إذا كان حريصا عليه لكن منعه مانع خارج عن إرادته كما يقولون ، بناء على الحديث الشريف « من هم بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة » وقد قال العلماء : إن ذلك محله إذا كان عدم العمل بغير اختياره ، أما لو تركها مختارا فلا ثواب له .

س : هل صحيح أن من زنى بامرأة وتزوج بها يغفر الله له هذا الذنب ؟

ج : ما دام الزنى قد حصل وجب فيه الحد ، وهو الرجم للمُحْصَن والجلد لغير المحصن ، فإن أقيم عليه الحد كان ذلك توبة يرفع الله بها الإثم ، كما قال النبي ﷺ في الجهنمية التي رجمت للزنى وصلى عليها « إنها ثابت توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وجدت أعظم من أن جادت بنفسها لله ؟ »

وإذا لم يتم الحد على الزانى ، وهو مستعد له راض به ، فلا يغفر الذنب إلا بالتوبة النصوح ، القائمة على الإقلاع عنه والتندم عليه والعزم الأكيد على عدم العود للعصيان وطلب العفو والسماح ممن اغتصبها بغير رضاها . إذا حدث ذلك يرجى أن يغفر الله هذا الذنب ، ويدون ذلك لا يكون مجرد الزواج بها مسقطا للعقوبة ، لا عقوبة الدنيا ولا عقوبة الآخرة ، وإذا كان الزواج بها مظهرا من مظاهر التوبة ، فالله سبحانه هو وحده الذى يقدرها .

س : يقوم بعض الذين يربون المواشى بخصاء بعض الحيوانات من الغنم والماعز وغيرها بقصد تسمينها كما يشاهد آثار الكى على أجسام بعض الحيوانات ، فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : جاء فى تفسير القرطبى عند قوله تعالى ﴿ ولأمرنهم فليخبرن خلق الله ﴾ [سورة النساء : ١١٩] عن خصاء الحيوان أنه رخص فيه جماعة إذا قصدت به المنفعة لسمن أو غيره ، والجمهور على جواز التضحية بالخصى ، واستحسنه بعضهم إذا كان أسمن . ومنهم من كره خصاء الذكر ، وذلك لحديث « إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون » ولنهى النبى ﷺ عن خصاء الغنم والبقر والأبل والخيول . وجاء فى الموطأ عن ابن عمر أنه كان يكره الإخصاء ، ويقول : فيه تمام الخلق ، أى فى ترك الإخصاء تمام الخلق ، وروى نماء الخلق . وروى الدارقطنى « لا تخلصوا ما ينمى خلق الله » . أما خصاء آدمى فمصيبة ، لأنه يقطع النسل المأمور به وقد يفضى إلى الهلاك ، وفيه مثلة .

أما عن الوسم وهو الكى بالنار فقد أخرج مسلم أن النبى ﷺ مر بحمار وسم فى وجهه فقال « لعن الله الذى وسمه » فهو حرام إن كان للتعذيب ، ويجوز إن كان للتمييز والتعريف فقد قال فيه القرطبى : إن الرسول أجازته ، استثناء من تعذيب الحيوان بالنار . ثبت فى مسلم عن أنس قال : رأيت فى يد رسول الله ﷺ الميسم ، وهو يسم إبل الصدقة والغنم وغير ذلك ، حتى يعرف كل مال فيؤدى فى حقه ولا يتجاوز به إلى غيره . ولا يجوز فى الوجه ، وذلك لشرفه ، وهو مقر الحسن والجمال ، وبه قوام الحيوان . وقد نهى النبى ﷺ من كان يضرب عبده وقال « اتق الوجه » فإن الله خلق آدم على صورته أى على صورة المضروب ، أى أن وجه هذا المضروب يشبه وجه آدم ، فينبغى أن يحترم لشبهه .

س : ما حكم الدين في دراسة المواد الفلسفية لعلماء مسلمين وغير مسلمين ، وما مدى الضرر أو النفع من هذه الدراسات ؟

ج : لا مانع من دراسة المواد الفلسفية أبدا ، إذا كانت الدراسة للإحاطة بالأفكار ومقارنتها بالدين ، فإن كانت متفقة معه قبلت وإلا رفضت ، مع بيان وجه رفضها ، وعلى هذا الأساس ألفت كتب في الملل والنحل والعقائد المختلفة « الصحيح والباطل » وناقشها العلماء مناقشة علمية على ضوء الدين والعقل الصحيح .
أما دراستها لمن لا يعرف الحق من الباطل ، وترك الباطل منها دون بيان بطلانه ففيها ضرر كبير .

والقرآن الكريم نفسه ذكر عقائد المشركين ، والمنكرين لوجود الله والدهريين والمنكرين للبعث والحساب وغيرهم ، وذكر الأدلة على بطلان ما يعتقدون ، كما ذكر الأدلة على العقائد الصحيحة التي جاء بها الإسلام .

وقد أثبت قديما مسألة تعلم علم المنطق الذي وضعه قدامى اليونان ، فكان لعلماء المسلمين منه مواقف بالجواز والمنع ، وسجل ذلك بعض المؤلفين بقوله :

فابن الصلاح والنووي حرما

وقال قوم ينبغي أن يعلموا

والقوله المشهورة الصحيحة

جوازها لكامل القريحة

أى لمن عنده قدرة على تمييز الطيب من الخبيث من هذه المواد ، وعَيَّب بعض المؤلفات التي تدرس في بعض مراحل التعليم الآن أنها تعرض الأفكار ولا تناقشها

مناقشة علمية على ضوء الدين ، فيحسبها البعض أنها أمور مسلّمة ما دامت منسوبة لكبار العلماء ، وكم في هذه الآراء مما يتنافى مع مقررات الدين ، ولا يتفق ومكارم الأخلاق .

وللإمام الغزالي في كتابه « إحياء علوم الدين » كلام طويل في العلوم المحمودة والعلوم المذمومة ، وهو نفسه أَلَفَ في الرد على الفلاسفة بعد دراسة مذاهبهم .

س : نعلم أن هناك شفاعة عظمى للنبي ﷺ يوم القيامة ، فهل له شفاعات أخرى ، وهل لغيره من الناس شفاعة ، وما حكم شفاعة أحد لغيره من الناس في الدنيا ؟

ج : الشفاعة هي التوسط لنيل مرغوب أو دفع مكروه ، وهي مأخوذة من الشَّفْع وهو الزوج في العدد ، ومنه الشفيع ، لأنه يصير مع صاحب الحاجة شَفْعًا ، ويقال : ناقة شفيع إذا اجتمع لها حمل وولد يتبعها ، والشفيع من الناس من يتوسط لغيره ، والشفيع من العمل ما يوصل إلى المطلوب ، والمستشفع - بكسر الفاء - هو الطالب للشيء عن طريق الشفيع ، والمستشفع لديه هو من يملك تحقيق المطلوب ، والمشفَّع - بفتح الفاء - من قبلت شفاعته ووساطته .

والإنسان قد يتشفع بعمله الصالح إلى شخص ليحقق له غرضه المشروع ، ولا مانع من ذلك في الطلب والإجابة ، ففي الحديث « من أتى إليكم معروفا فكافئوه ، فإن لم تجدوا فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافئتموه » رواه أبو داود والنسائي واللفظ له ، وفي رواية للطبراني « من اصطنع إليكم معروفا فجازوه ، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أن قد شكرتم فإن الله شاكر يحب الشاكرين » ومنه قوله تعالى في بر الوالدين ﴿ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ [سورة الإسراء : ٢٤] .

وقد يتشفع بعمله الصالح إلى الله تعالى ، وهو في الفرائض واجب ، وفي المندوب سنة ، ومنه قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [سورة المائدة : ٣٥] ، وفي الحديث الصحيح دعاء الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار أن يكشف الله عنهم بالأعمال الصالحة التي قبلها منهم وهي : بُرِّ الوالدين ، والعفة عن الفاحشة ، وعدم أكل حق الغير .

وقد يشفع بانسان له منزلة عند من يملك تحقيق غرضه ، ولا مانع من ذلك ما دام الغرض مشروعا ، بل قيام الشفيع بذلك مندوب إليه ، فهو من باب التعاون على البر والتقوى ، والنصوص فى ذلك كثيرة ، منها قوله تعالى ﴿ من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ، ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها ﴾ [سورة النساء : ٨٥] وقوله ﷺ « ومن كان فى حاجة أخيه كان الله فى حاجته » رواه البخارى ومسلم ، وقوله : « اشفعوا تؤجروا ويقضى الله على لسان نبيه ما أحب ، أو ما شاء » رواه البخارى ومسلم ومن النهى عن الشفاعة غير المشروعة عدم قبول الرسول ﷺ شفاعة زيد بن أسامة فى عدم إقامة حد السرقة على المرأة المخزومية ، كما رواه البخارى ومسلم . يقول الحسن البصرى فى تفسير الآية السابقة : الحسنه ما يجوز فى الدين ، والسيئة ما لا يجوز فيه ، ومما جاء فى ثواب الشفاعة الحسنه قوله ﷺ « من دعا لأخيه بظهر الغيب قال الملك الموكل به : آمين ولك بمثل » رواه مسلم .

والكفل يستعمل فى النصيب من الخير والشر ، قال تعالى ﴿ يؤتكم كفلين من رحمته ﴾ [الحديد : ٢٨] والشافع يؤجر فيما يجوز وإن لم يشفع - يعنى لم تقبل شفاعته - لأن الله قال ﴿ من يشفع ﴾ ولم يقل : يُشَفَّع .

هذه هى الشفاعة فى الدنيا ، أما الشفاعة فى الآخرة فهى ثابتة بالقرآن والسنة والاجماع وقبولها تكريم لمن قام بها ، ولا يقوم بها أحد إلا بأذنه سبحانه ، قال تعالى ﴿ من ذا الذى يشفع عنده إلا بأذنه ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٥] وقال تعالى ﴿ يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولا ﴾ [سورة طه : ١٠٩] وقال فى شأن الملائكة ﴿ ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ﴾ [سورة الأنبياء : ٢٨] والأحاديث فى ذلك كثيرة سيأتى بعضها .

ومن يأذن الله لهم بالشفاعة كثيرون . ورب العزة سبحانه له شفاعته ، ففى صحيح مسلم أن الشافعين يدخلون النار ليخرجوا منها أناسا استوجبوا العذاب ، وأن الله يقول :

شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوما لم يعملوا خيرا قط قد عادوا حمما ، أى فحما ، الواحدة حممة - بفتح الحاء - وذكر القرطبي في تفسيره « ج ١٠ ص ٣١٠ » أحاديث أخرى توضح كيف تكون الشفاعة .

ولا يقال فى هذا الحديث : كيف يدخل الشافعون النار ليخرجوا منها أناسا ، فذلك دخول ليس للعذاب ، فيسلب الله منها خاصية الإحراق لهم كما قال للنار التى أهدأها الكفار لإحراق إبراهيم عليه السلام ﴿ يا نار كونى بردا وسلاما على إبراهيم ﴾ [الأنبياء : ٦٩] مع العلم بأن قوانين الآخرة غير قوانين الدنيا ، والله على كل شىء قدير .
وممن يأذن الله لهم بالشفاعة من يأتى :

١ - الملائكة ، بدليل الآية السابقة من سورة الأنبياء وحديث مسلم السابق ، وحديث ابن مسعود الآتى :

٢ - الأنبياء ، بدليل حديث مسلم السابق ، وحديث ابن مسعود الآتى ، وعلى رأسهم سيدنا محمد ﷺ .

٣ - الصديقون والشهداء ، لحديث البيهقى عن ابن مسعود مرفوعا إلى النبى ﷺ « يشفع نبيكم رابع أربعة ، جبريل ثم إبراهيم ثم موسى ثم عيسى ثم نبيكم ، ولا يشفع أحد فى أكثر مما يشفع فيه نبيكم ، ثم الملائكة ثم الشهداء » وأخرج الترمذى والحاكم وصححه البيهقى حديث « ليدخلن الجنة بشفاعة رجل من أمتى أكثر من بنى تميم » قالوا : سواك يا رسول الله ؟ قال « سواى » وأخرج البيهقى أيضا هذا الحديث « يقال للرجل : يا فلان ، قم فاشفع ، فيقوم الرجل فيشفع للقبيلة ولأهل البيت والرجل والرجلين على قدر عمله » .

٤ - الصالحون الذين يصنعون المعروف للناس ، فقد أخرج مسلم حديثا طويلا عن شفاعة المؤمنين لإخوانهم الذين استوجبوا النار . وجاء فى شرح ذلك أن شفاعة المؤمنين

هى لمن دخل النار ، فيأمر الله الشفعاء باخراجهم ، أو لمن استوجب النار ولم يدخلها بعد ، حيث يكون فى الصف المستعد لدخولها ، كما جاء فى حديث ابن ماجه من شفاعة رجل فى الصف الطيب لآخر فى الصف الثانى سقاه أو قضى له حاجة فى الدنيا ، كما ذكره القرطبى فى تفسير آية الكرسي .

٥ - حفاظ القرآن العاملون به ، فقد أخرج الترمذى وابن ماجه عن على رضى الله عنه قال : قال النبى ﷺ « من قرأ القرآن فاستظهره وأحل حلاله وحرم حرامه أدخله الله الجنة وشفعه فى عشرة من أهل بيته كلهم وجبت له النار » .

٦ - الأطفال الذين ماتوا ولم يبلغوا الحنث يعنى حد التكليف ، فقد روى النسائى بإسناد جيد « أن الأطفال يبقون يوم القيامة فيقال لهم : ادخلوا الجنة ، فيقولون : حتى يدخل أبائونا ، فيقال : ادخلوا الجنة أنتم وآبائكم » وتؤيده أحاديث صحيحة رواها مسلم وغيره فيمن دفنت ثلاثة أنها احتظرت بحفظار شديد من النار .

هذا والشفاعة حق كما ذهب إليه أهل السنة ، وأنكرها المعتزلة الذين يقولون بخلود المؤمنين العاصين فى النار . وأما قوله تعالى ﴿ ماللظالمين من حميم ولا شفيع يطاع ﴾ [سورة زافر : ١٨] فالمراد بهم الكافرون ، وأجمع المفسرون على أن آية ﴿ لا تجزى نفس عن نفس شيئا ﴾ [سورة البقرة : ٤٨ ، ١٢٣] هى فى النفس الكافرة .

شفاعات النبى ﷺ :

لاشك أن النبى ﷺ شفيع الخلائق يوم القيامة بشفاعة كبرى وهى المقام المحمود الذى ينطبع به الأولون والآخررون ، فهو أعظم الشفعاء قدرا وأعظمهم جاها عند الله سبحانه ، وقد قال تعالى فى موسى عليه السلام ﴿ وكان عند الله وجيها ﴾ [الأحزاب : ٦٩] وعن المسيح عليه السلام ﴿ وجيها فى الدنيا والآخرة ﴾ [آل عمران : ٤٥] .

وهذه الشفاعة ينتفع بها كل أهل الموقف من المسلمين ومن غيرهم ، كما ورد فى الحديث المتفق عليه ، وذلك لتخفيف هول الموقف وبده الحساب بعد أن يطلب أهل

الموقف الشفاعة من آدم ونوح وإبراهيم وعيسى فلا يجابون ، ويقبلها الرسول ﷺ ويسجد تحت العرش ثم يناديه ربه : ارفع رأسك وسل تعط واشفع تشفع ، فيقول : يا رب أمتى ، فيستجيب الله ويخف الهول ويبدأ الحساب ، وفي الحديث المتفق عليه « لكل نبي دعوة مستجابة ، وقد ادخرت دهوتي لأمتي يوم القيامة » .

وهناك شفاعات أخرى له ﷺ لا يستفيد منها الكافرون والمنافقون إذا ماتوا على كفرهم ونفاقهم ، لأن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ، ومغفرته لمن يشاء إما بدون شفاعة أحد تفضلاً منه ورحمة ، وإما بشفاعة غيره ممن أذن الله لهم بها .

ومن الأدلة على حرمان الكافرين والمنافقين من شفاعته ﷺ :

- ١ - قوله تعالى في الكفار ﴿ فما تنفعهم شفاعة الشافعين ﴾ [سورة المدثر : ٤٨] .
- ٢ - قوله تعالى في أبي طالب عم النبي ﷺ ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم ﴾ [سورة التوبة : ١١٣] .

- ٣ - قوله ﷺ لما نزل قوله تعالى ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ [الشعراء : ٢١٤] حيث نادى قومه أن ينقذوا أنفسهم من النار ، فإنه لا يغنى عنهم من الله شيئا رواه مسلم
- ٤ - حديثه في أن الله لم يأذن له أن يستغفر لأمة ، وأذن له في زيارة قبرها فقط كما رواه مسلم .

- ٥ - حديثه في عتاب إبراهيم عليه السلام لأبيه يوم القيامة على عصيانه وأن الله لم يحق له دعاءه كما رواه البخاري ، وهو ﴿ ولا تخزنن يوم يبعثون ﴾ [سورة الشعراء : ٨٧] والكفار درجات متفاوتة في الكفر ، وبالتالي متفاوتون في نوع العذاب في النار وإن كانوا مخلدين فيها ، وإذا كانت للأنبياء شفاعة فيهم فهي للتخفيف من العذاب لا من النجاة منه .

فإذا كان في الكفار من خف كفره بسبب من الأسباب كنصرت للرسول ومعونته فإن شفاعته تنفعه في تخفيف العذاب عنه كما جاء في البخارى ومسلم عن العباس بن عبد المطلب أنه قال : قلت : يا رسول الله ، فهل نَقَعَتْ أبا طالب بشيء فإنه كان يحوطك ويغضب لك ؟ قال « نعم ، هو في ضحضاح من نار ، لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار » ونى لفظ « نعم ، وجدته في غمرات من نار فأخرجته إلى ضَحْضَاح » وفي رواية « إن أهون أهل النار عذابا أبو طالب ، وهو متمل بئعلين من نار » .

أما شفاعته النبي ﷺ للمؤمنين أو دعاؤه لهم فهو نافع باتفاق المسلمين ، سواء في ذلك شفاعته لأهل الذنوب حتى لا يعاقبهم الله عليها أو حتى يخفف العقوبة عنهم ، وكذلك شفاعته لغير المذنبين بزيادة الحسنات ورفع الدرجات .

يقول القاضي عياض : شفاعات النبي ﷺ يوم القيامة خمس : الأولى العامة ، وهي المقام المحمود ، والثانية في إدخال الجنة بغير حساب ، والثالثة في قوم استوجبوا النار بذنوبهم ، فيشفع لهم حتى لا يدخلوها ، وقد أنكرها الخوارج والمعتزلة . والرابعة فيمن دخل النار من المذنبين ، فيخرجون بشفاعته وشفاعة غيره من الأنبياء والملائكة والمؤمنين كالشفاعة السابقة ، والخامسة في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها ، وهذه لا تنكرها المعتزلة ، كما لا تنكر الشفاعة العظمى « تفسير القرطبي ج ١٠ ص ٣١٠ » .

هذا وهناك شفاعات كثيرة للنبي ﷺ أوصلها بعضهم إلى ثلاث عشرة بعضها مؤيد بأحاديث صحيحة ، وهذا القدر كله يؤيد ثبوت الشفاعة له عليه الصلاة والسلام ويمكن الرجوع في ذلك إلى شرح الزرقاني للمواهب اللدنية « ج ٨ ص ٣٦٥ وما بعدها » .

س : قال تعالى ﴿ عسى أن يعثبك ربك مقاما محمودا ﴾ وفي بعض الأحاديث « وابعثه الله المقام المحمود الذي وعده » فهل التعبير في الحديث مخالف من جهة اللغة لتعبير القرآن بقوله « مقاما » ؟

ج : قال تعالى ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يعثبك ربك مقاما محمودا ﴾ [سورة الإسراء : ٧٩] وجاء في حديث البخاري وأصحاب السنن « من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعده حلت له شفاعتي يوم القيامة » فتعبير الحديث هنا متفق مع تعبير القرآن في أن كلمة « مقاما » منكّرة وليست معرفة .

لكن جاء في رواية النسائي بلفظ « المقام المحمود » فالحديث يروى بالوجهين : التنكير والتعريف .

قال العلماء في رواية « مقاما » إنه نصب على الظرفية ، أى : وابعثه يوم القيامة فأقمه في مقام محمود ، أو على أنه مفعول به وُضْمَنَ معنى ابعثه أقمّه ، والأولى أنه مفعول مطلق ، ويجوز أن يكون حالا بعد حال ، أى ابعثه ذا مقام عظيم ، قال الطيبي : وإنما نكره لأنه أفخم وأجزل كأنه قيل : مقاما وأى مقام . أى مقاما محمودا بكل لسان تكلّم عن أوصافه السنة الحامدين ، وقال النووي : إن الرواية ثبتت بالتنكير ، كأنها حكاية للفظ القرآن . « فتح الباري ج ٢ ص ١١٣ » .

ومن هنا لا يجوز لأحد أن يقول : إن رواية « مقاما » خطأ .

س : ما الفرق بين الجن والشيطان وإبليس ، ولماذا خلقهم الله سبحانه ؟

ج : جاء فى تفسير القرطبى لسورة الجن أن أهل العلم اختلفوا فى أصل الجن ، فقال الحسن البصرى : إن الجن ولد إبليس ، والإنس ولد آدم ، ومن هؤلاء وهؤلاء مؤمنون وكافرون ، وهم شركاء فى الثواب والعقاب ، فمن كان من هؤلاء وهؤلاء مؤمناً فهو ولى الله ، ومن كان من هؤلاء وهؤلاء كافراً فهو شيطان .

وقال ابن عباس : الجن هم ولد الجان وليسوا بشياطين وهم يموتون ومنهم المؤمن ومنهم الكافر ، والشياطين هم ولد إبليس لا يموتون إلا مع إبليس . انتهى .

و جاء فى تفسير سورة الناس أن قتادة قال : إن من الجن شياطين وإن من الإنس شياطين ، وهو يعزز رأى الحسن البصرى المذكور - قال تعالى ﴿ وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الإنس والجن ﴾ [سورة الأنعام : ١١٢] .

وجاء فى « حياة الحيوان الكبرى » للدميرى عن الجن أن المشهور أن جميع الجن من ذرية إبليس ، وقيل : الجن جنس وإبليس واحد منهم ، ولا شك أن الجن ذريته بنص القرآن الكريم . يريد قوله تعالى ﴿ أفتتخذونه وذريته أولياء من دونى وهم لكم عدو ﴾ [سورة الكهف : ٥٠] ومن كفر من الجن يقال له شيطان .

وجاء فى « آكام المرجان فى أحكام الجان » للمحدث الشبلى « ص ٦ » أن الجن تشمل الملائكة وغيرهم ممن اجترأ - أى استتر - عن الأبصار ، قال تعالى ﴿ وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا ﴾ [الصفافات : ١٥٨] لأن المشركين ادعوا أن الملائكة بنات الله ، وقال : الشياطين هم العصاة من الجن وهم ولد إبليس ، والمردة هم أعتاهم وأغواهم يقول الجوهرى : كل عات متمرد من الجن والإنس والدواب شيطان ، والعرب تسمى الحية شيطانا .

هذا ما قيل عن الجن والشيطان وإبليس ، أما الحكمة من خلقهم فهي امتحان بني آدم هل يستجيبون لأمر الله أو لأمر الشيطان ، وإيمان المؤمن لا تكون له قيمته إذا كان نابعاً منه ذاتياً بحكم أنه خلق مؤمناً كالملائكة ، فإن استقر الإيمان بعد الانتصار في معركة الشيطان الذي أقسم أن يفوزي الناس أجمعين - كان جزاء هذا المؤمن عظيماً ، لأنه حصل بتعب وكد ومجاهدة دفع بها أجر الحصول على تكريم الله له . قال تعالى ﴿ والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين ﴾ [العنكبوت : ٦٩] .

والحياة الدنيا لا بد فيها من معركة بين الخير والشر ، لتتناسب مع خلق الله لأدم على وضع يتقلب فيه بين الطاعة والمعصية ، وقد تزعم الشيطان هذه المعركة انتقاماً من آدم الذي طرد الشيطان من الجنة بسبب عدم السجود له . فقال كما جاء في القرآن الكريم .

﴿ قال فيما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم * ثم لأتبنهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم ولا تجد أكثرهم شاكرين ﴾ [سورة الأعراف : ١٦ ، ١٧] ونحذر الله الإنسان من طاعة الشيطان فقال ﴿ ألم أعهد إليكم يا بني آدم ألا تعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين ﴾ [سورة يس : ٦٠] وقال ﴿ إن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا ﴾ [سورة فاطر : ٦] .

فمجاهدة الشيطان بعصيانته لها ثواب ، ووجوده يساعد على الحركة القائمة على المتقابلات ، والحركة سر الحياة ، وقد سئل أحد العلماء : لماذا خلق الله إبليس ؟ فقال : لتتقرب إلى الله بالاستعاذة منه وعصيانه ، فكل خير فيه شر ولو بقدر .

س : ما تفسير قوله تعالى فى سورة الرحمن ﴿ كل يوم هو فى شأن ﴾ ؟

ج : يقول الله تعالى ﴿ يسأله من فى السموات والأرض كل يوم هو فى شأن ﴾ [سورة الرحمن : ٢٩] هذه الآية فيها جملتان ، الأولى « يسأله من فى السموات والأرض » ومعناها أن كل المخلوقات محتاجة إليه ، تطلب منه بلسان حالها أو مقالها كل ما تريده من رزق ورحمة ومغفرة وما إلى ذلك . والجملة الثانية هى ﴿ كل يوم هو فى شأن ﴾ والكلام فى تفسيرها كثير ، ولكن يجب أن نعلم أن الله سبحانه علم كل شيء قبل أن يخلقه ، وكتب فى اللوح المحفوظ ما سيكون عليه كل مخلوق وما يجرى على العالم كله ، فعلمه سبحانه لا يتغير فى أى يوم من الأيام ، أى مطلقا ، سواء أردنا بالأيام أيام الدنيا ، أو أردنا أنها يومان ، يوم للدنيا ويوم للآخرة ، وهو بقدرته سبحانه ينفذ مضمون علمه ، وذلك يقتضى إشرافه الدائم على شئون خلقه ، لا يشغله شأن عن شأن ، فهو ليس مثلنا إذا شغلنا بشيء شغلنا عن الآخر فى اللحظة الواحدة ، على حد قوله تعالى ﴿ ما جعل الله لرجل من قلبين فى جوفه ﴾ [سورة الأحزاب : ٤] وهو بوجوده الدائم وألوهيته المستمرة حاضر لا يغيب ، مسيطر على الكون كله ، ومتصرف فيه بقدرته حسب علمه وإرادته يولج الليل فى النهار ويولج النهار فى الليل ، ويخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ويشفى سقيما ويسقم سليما ، ويتلى معافى ويعافى مبتلى ، ويمز ذليلا ويذل عزيزا ، ويفقر غنيا ويغنى فقيرا إلى غير ذلك من سائر التصرفات ، وهى كلها - كما عبر بعض الكاتين - أمور يديها ولا يتديها ، أى يظهرها للناس وهى معلومة له من قبل ، فلا يبدأ علمها عند وجودها .

والإله الذى بهذا الوصف لا يمكن حصر أفعاله ولا أوامره التى ينفذ بها مقاديره ، قال تعالى ﴿ ولو أنما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت

كلمات الله إن الله سميع بصير ﴿ [سورة لقمان : ٢٧] وقال ﴿ قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا ﴾ [سورة الكهف : ١٠٩] وهو وحده القادر على السيطرة على العالم كله ، كما قال سبحانه : ﴿ إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده ﴾ [سورة فاطر : ٤١] .

وبعد ، فإن قوله تعالى ﴿ يسأله من فى السموات والأرض كل يوم هو فى شأن ﴾ يقوى فينا الإيمان بالحاجة الدائمة إليه ، فلا نرجو أحدا سواه ، لأنه حاضر لا يغيب ، يجيب المضطر إذا دعاه ، ويستجيب لمن ناداه ﴿ يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغنى الحميد ﴾ [سورة فاطر : ١٥] ﴿ فسبحان الذى بيده ملكوت كل شيء وإليه ترجعون ﴾ [سورة يس : ٨٣] .

س : نرى فى القرآن الكريم تكرارا لبعض الآيات بمعنى واحد ، فما هى
حكمة ذلك ؟

ج : ذكر الله سبحانه قوله تعالى فى سورة الرحمن ﴿ فبأى آلاء ربكما تكذبان ﴾ إحدى وثلاثين مرة ، والآلاء هى النعم ، ومفرد الآلاء إلى مثل معنى وأمعاء على بعض الأقوال اللغوية ، والخطاب هنا للإنس والجن ، وهما المرادان بالأنام فى قوله تعالى فى السورة نفسها ﴿ والأرض وضعها للأنام ﴾ كما أنهما المرادان بالثقلين فى قوله تعالى ﴿ سنفرغ لكم أبها الثقلان ﴾ وقد صرح بذلك فى قوله تعالى ﴿ يا معشر الجن والإنس ﴾ وفى قوله تعالى ﴿ خلق الإنسان من صلصال كالفخار وخلق الجن من مارج من نار ﴾ .

والله سبحانه عَدَّد فى هذه السورة نعمًا كثيرة ، وهذه النعم أثمر من آثار قدرة الله ورحمته ، وحَقُّ من له هذه القدرة ومنه هذه الرحمة أن يُعْبَد وحده ولا يُشْرَك به سواء من خلقه .

وبعض هذه النعم لا يظهر لأول وهلة وجه النعمة فيها مثل « كل من عليها فان - ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام » ولكن بالإيمان فى النظر نجد أن فناء الخلق عند نهاية الدنيا وبقاء الله وحده من أكبر النعم ، حيث يكون بعد الموت بعث وحساب وجزاء ، وينال أجره العادل من حرم منه فى الدنيا ، ويقع العقاب على من أفلت منه فى الدنيا ، قال تعالى ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا ﴾ [سورة الأنبياء : ٤٧] والمؤمن بهذه الحقيقة لا تضيق نفسه إن ظلم من العباد فى الدنيا فإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا ، ولا يتحسر إن وجد العاصين الظالمين ينعمون فى الدنيا

أكثر مما يتنعم به المؤمنون الصالحون ، لأن الله سيقول لهم يوم القيامة ﴿ أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها ، فاليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تستكبرون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تفسقون ﴾ [سورة الأحقاف : ٢٠] .

وتكرار هذه الجملة بعد كل نعمة ، وعدم الاكتفاء بها مرة واحدة أسلوب من الأساليب البلاغية في لغة العرب ، وهو دليل على أن كل نعمة بذاتها كافية للإيمان بالله وتوكيد للحجة ، وذلك كما تقول لمن تتابع فيه إحسانك وهو ينكره ويكفره : ألم تكن فقيراً فأغنيتك ، أفتنكر هذا ؟ ألم تكن خاملاً فعززتك ، أفتنكر هذا ؟ ألم تكن ماشياً فأركبتك ، أفتنكر هذا ؟ ذكره القرطبي في تفسيره . وروى الحاكم عن جابر قال : قرأ علينا رسول الله ﷺ سورة الرحمن حتى ختمها ثم قال « ما لي أراكم سكوتاً ، للجن كانوا أحسن منكم رداً ، ما قرأت عليهم هذه الآية من مرة ﴿ فبأى آلاء ربكما تكذبان ﴾ إلا قالوا : ولا بشيء من نعمك ربنا نكذب ، فلك الحمد .

س : ذكرت قصة سيدنا موسى في القرآن أكثر من مرة وموضوعها واحد ، مع تشابه النصوص في كل موضع ، والتكرار في النص الأدبي يضعفه ، فكيف يتناسب ذلك مع إعجاز القرآن وبلاغته ؟

ج : قصص القرآن الكريم هو أحسن القصص صدقا وبلاغة ، قال تعالى ﴿ نحن نقص عليك نبأهم بالحق ﴾ [سورة الكهف : ١٣] وقال ﴿ تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا ﴾ [سورة هود : ٤٩] وتوضح حكمة هذا القصص من قوله تعالى ﴿ وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك وجاءك في هذه الحق وموعظة وذكرى للمؤمنين ﴾ [سورة هود : ١٢٠] .

وإذا كان هناك تكرار في القرآن للقصة الواحدة فلا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن القرآن لم ينزل مرة واحدة حتى يعاب التكرار ، ولكنه نزل منجما مفردا على مدى ثلاث وعشرين سنة ، تنزل الجملة منه بحسب الظروف الطارئة ، والقصة الواحدة قد تصلح لكل هذه الظروف ، متسقة معها مراعاة لمقتضى الحال ، وذلك هو سر البلاغة التي نزل بها القرآن في أعلى درجاتها .

والنظرة العابرة إلى القصة التي نزلت عدة مرات قد يفهم منها أنها متشابهة متماثلة تماما ، لكن النظرة الدقيقة ترينا أن القصة في موضع يركز فيها على جانب منها وتكون الجوانب الأخرى تابعة ومكملة ، لأن المقام يقتضى إبراز هذا الجانب ، بينما تراها هي في موضع آخر يركز فيها على جانب معين منها كان في غيرها من التوابع المكملة ، وذلك لاقتضاء المقام له أيضا ، ولذلك قد يهمل في بعضها لفظ أو يترك تعيين اسم يوجد له داع للذكر ، أو التعيين في مقام آخر ، ومن هنا كانت متغايرة وليست متشابهة ، بالنظر إلى الجانب الذى كان عليه التركيز في كل منها .

وليست قصة موسى هي وحدها التي تكررت في القرآن ، فإلى جانبها قصص لرميل آخرين ، تحمل هذه الحكمة التي في قصة موسى ، وقد يرشح للاحتمام بها تشابه ظروف الدعوة أكثر بين موسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام ، وبخاصة أن عددا كبيرا من اليهود كان موجودا في المدينة وكان لهم دور كبير في مقاومة الدعوة .

على أن قضية ضعف النص الأدبي بتكراره ليست دائما مسلّمة ، فقد يكون لتكراره ما يجعله بليغا حتى لو كان متشابها تمام التشابه في تركيبه ، سواء منه المفردات والجمل ، وكان من البلاغة العربية تكرار اسم الحبيب في البيت الواحد من الشعر تعميقا لحبه وإبدانا بشرفه .

ألا جـئنا هـنـد وأرض بهـا هـنـد

وهـنـد أتى من دونها النأى والبحـر
وتكرار قوله تعالى في سورة الرحمن ﴿ فبأى آله ريكما تكلبان ﴾ إحدى وثلاثين مرة تنبيه على أن كل نعمة من النعم التي احتوتها تستحق أن يذكر بها حتى لا تنسى وحتى يعرف فضل المنعم بها وتكرار قوله تعالى في سورة المرسلات ﴿ ويل يومئذ للمكذبين ﴾ عشر مرات ، وهي قصيرة أيضا كسورة الرحمن ، دليل على أن المقام يقتضى التنبيه والتحذير عند كل ما يذكر من موجبات هذا التحذير .

وبهذا لا مجال للطعن في بلاغة القرآن الكريم ، الذي تحدى الله به الجن والإنس وما يزال يتحدى ، ومن تعمق في المعرفة والتدبر أدرك أنه ما يزال على الشاطئ ولم ينزل يَنُذِ إلى البحر بأعماقه المليئة بالأسرار ، فهو صنع الله الذي أنقذ كل شيء ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾ [سورة فصلت : ٤٢] .

س : نجد في القرآن الكريم كلمات مكتوبة على خلاف الرسم الإملائي ، ويصعب علينا قراءتها بالرسم الحالي ، فهل تجوز كتابته بالرسم الإملائي لتيسير قراءتها وفهمها ؟ وهل تجوز كتابة القرآن بغير الحروف العربية ؟

ج : عقد الإمام السيوطي فصلا في الجزء الثاني « ص ١٦٦ » من كتابه « الإقتان » خاصا برسم الخط وآداب كتابته ، وذكر بعض من أفردوا ذلك بالتصنيف ، منهم أبو عمرو الداني وأبو عباس المراكشي واستطرد فذكر أول من وضع الكتاب العربي ثم قال : القاعدة العربية أن اللفظ يكتب بحروف هجائية مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه . وقد مهد النحاة له أصولا وقواعد ، وخالفها في بعض الحروف خط المصحف الإمام . وقال أشهب : سئل مالك : هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء ؟ فقال : لا ، إلا على الكتبة الأولى ، رواه الداني في المقنع ، ثم قال : ولا مخالف له من علماء الأمة وقال أبو عمرو الداني موضحا ذلك : معنى الواو والالف المزيدين في الرسم المعدومتين في اللفظ نحو أولوا وقال الإمام أحمد : تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك . ورأى البيهقي في « شعب الإيمان » هذا الرأي ، لأن الذين كتبوا المصحف كانوا أكثر علما وأصدق قلبا ولسانا وأعظم أمانة منا ، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكا عليهم .

ثم ذكر السيوطي أن أمر الرسم ينحصر في ست قواعد ، الحذف والزيادة والهمز والبدل والوصل والفصل وما فيه قراءات ، ومثل لذلك باستفاضة ، وذكر السر في حذف الحرف الأخير من بعض الكلمات مثل « يوم يدع الداع » « سندع الزبانية » أن المراكشي قال : السر في حذفها : التنبيه على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل وشدة قبول المتأثر به في الوجود . وهكذا ذكر مبررات لكل قواعد الرسم وقد سئلت لجنة

الفتوى بالأزهر سنة ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م) فأجاب بما ملخصه : أن عثمان بن عفان رضى الله عنه أمر بأن تنسخ عدة نسخ من المصحف الذى كان موجودا عند السيدة حفصة بنت عمر أم المؤمنين رضى الله عنها وعن أبيها . وكان هذا المصحف عند عمر ومن قبله كان عند أبي بكر الصديق رضى الله عنهما .

وكان المصحف مأخوذاً من القطع المتعددة التى كان مكتوباً عليها فى زمن النبى ﷺ ووزع عثمان هذه النسخ على الأمصار واستبقى واحدة منها بالمدينة . وكل مصحف من هذه المصاحف يسمى « المصحف الإمام » وقد رسمت بعض الكلمات فيها رسماً يخالف قواعد الإملاء المعروفة الآن . وجرى المسلمون من عهد عثمان إلى الآن على اتباع العثمانى .

ثم قالت اللجنة : إن الجمهور من العلماء على التزام الرسم العثمانى وحرمة مخالفته واستدلوا على ذلك بإجماع الصحابة على الصفة التى كتب عليها عثمان المصاحف ، ولم يرو عن واحد منهم أنه كتب القرآن على غير هذه الصفة . وذكرت اللجنة ما نقل عن مالك وأحمد والبيهقى مما سبق ذكره هنا نقلاً عن السيوطى فى « الإتيان » .

ثم قالت اللجنة : إن بعض العلماء ذهبوا إلى جواز كتابته بأى رسم كان ولو خالف الرسم العثمانى ، فكل رسم حصلت به الدلالة فهو جائز ، ولم يتعرض للكيفية التى كتب بها ، وإجماع الصحابة لا يدل على أكثر من جواز رسمه على نحو ما كتب الصحابة ، أما رسمه على غير هذه الطريقة فلم يتعرض له الصحابة لا بحظر ولا بإباحة وذكرت ما قاله القاضى أبو بكر الباقلانى فى كتابه « الانتصار » موضحاً لهذا الرأى الذى لا يحتم التزام الرسم العثمانى . ولكن اللجنة اختارت بقاء المصحف على الرسم الذى كان عليه فى عهد عثمان رضى الله عنه ، وعدم كتابته على الرسم الإسلامى الحديث ، فإن الرسم الحديث ما يزال موضع الشكوى لعدم تيسر القراءة به ، حيث توجد به أحرف لا تنطق ، وتنقص منه حروف تنطق ، ولا تيسر القراءة والفهم إلا بعد التمرن الطويل

والإتقان لمعرفة قواعد الإملاء . ثم إن قواعد الإملاء عرضة للتعديل ، فهل يكتب القرآن على القواعد الإملائية المعدلة أو القديمة ؟ وقد توجد عدة نسخ مختلفة الرسم ، وهنا تكون البلبلة والتعرض لتحريف القرآن وضعف الثقة فيه .

ثم قالت اللجنة : إن تلاوة القرآن لا تؤخذ أبداً من الرسم ، بل من التلقى لأن هناك أحكاماً لتجويد القرآن وإخراج الحروف من مخارجها الحقيقية لا يمكن للشكل الإملائي أن يدل عليها ، ولذلك أرسل عثمان مع المصاحف قراء ، فأمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمدينة ، والمغيرة بن شهاب أن يقرئ بالشام ، وعامر بن عبد قيس أن يقرئ بالبصرة ، وأبا عبد الرحمن السلمي أن يقرئ بالكوفة ، فاللائق بقدسية القرآن بقاء كتابته على الرسم العثماني . انتهى تلخيص الفتوى .

وعلى ضوء ما جاء عن السيوطى فى « الإتقان » وما اختارته لجنة الفتوى عملت بحوث ونشرت مقالات وصدرت فتوى من دار الإفتاء المصرية سنة ١٩٥٦ م وقرر مجمع البحوث الإسلامية فى دور انعقاده الرابع ١٩٦٨ الالتزام بالرسم العثماني ومنها البحث الذى قدمه الدكتور محمد محمد أبو شهبة ، مشيراً إلى بعض التأليف فى ذلك . كالمقنع لأبى عمرو الدانى ، عنوان الدليل فى مرسوم خط التنزيل لأبى العباس المراكشى المتوفى سنة ٧٢١ هـ والمعروف بابن البناء والأرجوزة للشيخ محمد بن أحمد المتولى ، وشرحه للشيخ محمد على خلف الحسينى شيخ المقارئ المصرية فى عهده ، مع تذييل الشرح بكتاب سماه « مرشداً الحيران إلى معرفة ما يجب اتباعه فى رسم القرآن » وإيقاظ الأعلام إلى اتباع رسم المصحف الإمام للشيخ محمد حبيب الله بن عبد الله بن أحمد بن مايبى الجكنى الشنقى ومناهل العرفان للشيخ الزرقانى ، المدخل لدراسة القرآن الكريم لأبى شهبة ، وهذا الحكم موجود فى كتب الأئمة وعلماء التفسير ، وجاء فى الشفا للقاضى عياض : من غَيَّرَ حرفاً بزيادة أو نقص أو بَدَّلَ بحرف غيره فهو كافر ، ووافقه على ذلك شارحه الخفاجى وشارحه ملاً على الفارى . « منبر الإسلام - ذو الحجة ١٤٠٢ هـ » .

٢- وأما كتابة المصحف بغير الحروف العربية . فقد ذكر السيوطي في « الإقتان » ج ٢ ص ١٧١ مانصه : وهل تجوز كتابته بقلم غير العربي ؟ قال الزركشي : لم أجد فيه كلاما لأحد من العلماء . قال : ويحتمل الجواز لأنه قد يحسنه من يقرؤه بالعربية ، والأقرب المنع كما تحرم قراءته بغير لسان العرب ، ولقولهم : القلم أحد اللسانين ، والعرب لا تعرف قلما غير العربي ، وقد قال الله تعالى ﴿ بلسان عربي مبين ﴾ [سورة الشعراء : ١٩٥] .

وقال الشيخ محمود أبو دقيقة من كبار علماء الأزهر : أجمع الأئمة الأربعة على أنه لا يجوز كتابة القرآن بغير اللغة العربية ، لأن كتابته بغيرها تخرجها عن الرسم الوارد الذي قام الإجماع على أنه يجب التزامه ، بل قد تؤدي كتابته بغير العربية إلى التغير في اللفظ لأن بعض الحروف العربية لا نظير له في بعض اللغات الأخرى ، والتغير في اللفظ يؤدي إلى التغير في المعنى ، وحيث كانت الكتابة بغير العربية تؤدي إلى هذا فلا يجوز . وقال بعض علماء الحنفية : إن من تعمد كتابة القرآن بغير العربية يكون مجنوناً أو زنديقا ، فالمجنون يداوى والزنديق يقتل « مجلة الأزهر - المجلد الثالث ص ٣١ - ٣٤ » .

س : عندما أنام أضع المصحف تحت الوسادة لمنع الشياطين والأحلام المفزعة ، فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : قال الله تعالى ﴿ إنه لقرآن كريم * فى كتاب مكنون * لا يمسه إلا المطهرون ﴾ [الواقعة : ٧٧-٧٩] .

تحدث العلماء عن مظاهر تكريم القرآن والمصحف الذى يحويه فأمروا بالطهارة عند مسه وحمله ، وذلك له موضع لتفصيله ، ومن مظاهر التكریم عدم وضعه تحت الوسادة عند النوم ، أو وضع أمتعة أو كتب فوقه ، أو عمل أى شئ يعتبر عرفاً إهانة له ، بل جاء فى كتاب « المصاحف » لابن أبى داود أن وضع المصحف على الأرض غير لائق ، وأورد فى ذلك أثراً لم يبين درجته من القبول والرفض ، أن رسول الله ﷺ قال فيمن وضع كتاباً من ذكر الله فى الأرض « لعن الله من فعل هذا ، لا تضعوا ذكر الله فى غير موضعه » . وهذا فى وضع المصحف بغير نية الاحتقار والإهانة ، أما عند هذه النية فهو محرم بالإجماع ، بل قال أكثر العلماء : إن من احتقر أو استهزأ بكتاب الله فهو كافر . وقد تكون لغیر ذلك ، ولا نستطيع أن نجزم برأى فيه .

جاء فى « الإتيان » للسيوطى ج ٢ ص ١٧٢ ما نصه : يستحب تطييب المصحف وجعله على كرسى ، ويحرم توسده ، لأن فيه إذلالاً له وامتهاناً ، كذا مؤد الرجلين إليه . وقد يصور التوسد بالالتكاء عليه كالوسادة ، ويجعله وسادة للنوم كالمخدة ، وكلاهما ممنوع .

س : ما هي الوجودية وما موقف الإسلام منها ؟

ج : الوجودية مذهب أو اتجاه فكري يعنى بالبحث فى الوجود الانسانى . ويصورها « ريجيس جوليفيه » فى كتابه « مذاهب الوجودية » بأنها اعتقاد أن أساس وجود الانسان هو ما يفعله ، بمعنى أن أفعاله هى التى تحدد وجوده ، كما قال سارتر : أنا موجود فأنا أفكر ، على عكس ما قال ديكارت : أنا أفكر فأنا موجود .

إن هذا المذهب ليس جديدا ، فقد اهتم به كثيرون من الفلاسفة والأدباء والمتصوفين وغيرهم من قديم الزمان ، وإن كان أبرزهم حديثا هو « كير كجارد » الدانمركى المتوفى سنة ١٨٥٥ م ، وآخرهم « جان بول ساتر » الفرنسى المولود فى ٢١ من يونية سنة ١٩٠٥ م والمتوفى فى يوم الثلاثاء ١٥ من ابريل ١٩٨٠ م .

وبعض المعتنقين لهذا المذهب يؤمنون بوجود الله الذى خلق الانسان ، لكن يرون أنه رعى به فى تيه يعيش فيه بين الألم والخوف والقلق . ومن هؤلاء : كير كجارد ، جبريل مارسيل . وبعضهم لا يؤمنون بأن الله خلق الانسان ، بل هو الذى خلق نفسه بنفسه ، وذلك لعدم اليقين بمصدر وجوده الحقيقى ، ومنهم : هيدجر ، سارتر .

والذين درسوا تاريخ هؤلاء تبين لهم أن ظروف حياتهم هى التى أملت عليهم هذا الاتجاه فى التفكير ، فقد كان « كير كجارد » منطويا على نفسه منعزلا ، ولذلك حلل الوجود البشرى تحليللا يعيش فى جو الحصر النفسى والتمزق الداخلى والشعور بالخطيئة ، وكذلك « سارتر » حيث اهتم اهتماما كبيرا بفكرة العدم باعتباره داخلا فى نسيج الوجود ، فالفرد عنده يعيش فى مواقف تتصف بالتمتع ، ويحاول أن يتخطى حدود نفسه ويخدها ، ومن أجل أن وجوده مرتبط بوجود الآخرين يرى تصارع اراداتهم مع ارادته فى جو كله غثيان ، والفرد يسعى جاهدا الى تحقيق رغباته لكن ذلك غير ممكن ، لأن إمكاناته لا تسعفه .

ويمكن أن نحدد أهم الصفات المميزة للوجوديين فيما يلى :

١ - الإيمان بأن التجربة الفردية هى أساس المعرفة ، وليس العقل أو غيره موصلا الى معرفة الحقيقة .

٢ - الازدواج فى تقديس الحرية الشخصية فكرا وسلوكا ، وعدم الاهتمام بالآخرين بقدر الاهتـمـام بالنفس ، ولذلك كثر فيهم الشذوذ والتطرف والآراء الغريبة ، والإنسان هو صانع وجوده بنفسه ، لأنه رب أفعاله .

٣ - التشاؤم والقلق والتمزق ، فالوجودى يحاول أن يخلع نفسه من نفسه ليعيش نهسا أخرى ، لأنه إما أن يكون قد قذف به فى الكون وترك مع الطوفان بلا مدد أو وقاية ، كما يقول الملحدون ، وإما أن يكون الله قد ترك له حرية الاختيار ، وإن كان الاختيار نفسه محدودا بحواجز خارجة عن إرادته وهو يشعر بها عند الفشل والمقاومة ، فالوجود عندهم يتأرجح دائما بين الوجود والعدم ، أو بين الاختيار والجبر .

وهى تجرد الانسان من كل ثقة فى الحياة ، وتهدم كل أساس ينطلق منه العمل . يقول « هيدجر » : إننا قد ألقى بنا الى هذا العالم ولست أعرف لماذا ولا كيف ، والشئ الوحيد الذى أعرفه حق المعرفة هو أنتى سأموت يوما من الأيام . فالإنسان مستقبله محدود ومتناه ، وأنا أعرف ذلك .

إن لهم تعبيرات غريبة عن التجربة الفردية التى يعيشونها . يقول عنها « كارل ياسبرز » إنها الإحساس بمدى هشاشة الوجود الإنسانى ، ويقول عنها « هيدجر » : هى المضى نحو الموت ، ويقول عنها « سارتر » : الإحساس بالغثيان والتقرز ، بل إن كثيرا منهم لا يرضى أن يقال عنه : إنه فيلسوف ، وإنما يقال : كاتب أو أديب ، لأن الفيلسوف الوجودى يقصر بحثه على الوجود الخاص به ، وهو يرى أن فلسفة البحث عن الوجود هى العدم ، وذلك ما قاله هيدجر . ومن هنا اعتبر كبار النقاد أن سارتر أديب أولا ، ثم فيلسوف ثانيا .

٤ - تقوم الوجودية على إنكار وجود الله ، وبالتالي إنكار حياة بعد الموت ، أو على عدم الرضا بقضاء الله وحكمته في هذا الوجود ، وأنه بقدرته يمكن أن يغير أى حال إلى حال آخر ، الأمر الذى جعلهم يعيشون حياة القلق والتشاؤم ، والاهتمام بالذات وانتهاز الفرص التى ربما لا تتاح بعد .

إن الناظر إلى هذا الفكر يراه مخالفاً للإسلام ، وذلك لما يأتى :
(أ) أن الإسلام يقوم على الإيمان بوجود الله وبالحياة الآخرة ، فالوجود الزمنى فى الدنيا معه وجود آخر دائم بعد الموت ، فالعدم ليس نهاية الوجود كله ، بل إن الحياة الآخرة خير لمن اتقى واستقام أمره .

(ب) ليست وسائل المعرفة الصحيحة قاصرة على إحساس الفرد نفسه بما يعانيه من تجربة ، فهناك العقل وميدان التفكير واسع غير محدود ، وهناك الوحي المنزل من عند الله على رسله .

(جـ) ليست الحرية الشخصية فى الإسلام أو فى أى دين آخر ، بل فى أى تشريع أو عرف ، حرية مطلقة بغير حدود ، فهناك ضوابط موضوعة لاستقامة السلوك وللمحافظة على حقوق الآخرين ، ضرورة أن الإنسان مدنى بطبعه ، لابد أن يعيش فى مجتمع له حقوقه ، ومعلوم أن الأهواء الشخصية مختلفة ، وفى بعضها تضارب كبير ، والإنسان ليس كالحوانات التى تسيروها غرائزها فى أكثر أحوالها .

(د) الإسلام لا يرضى عن التشاؤم المطلق ، أو اليأس المقنط ، بل فتح باب الأمل ، ودعا إلى النشاط والعمل ، ووعد بالمغفر عن المصيبة إذا أناب إليه ، وباليسر والفرج لمن توكل عليه ، وآمن برحمته وحكمته وهو يباشر نشاطه المأمور به .

وكل ذلك له أدلته من الكتاب والسنة وآثار السلف وواقع التاريخ الذى أثبت أن المسلمين انطلقوا بإيمانهم العميق بالله وبالحياة الآخرة ، وبالأمل الواسع فى نصره وتأنيده ، وبالتزامهم الصادق للحدود التى وضعها الله للسلوك - انطلقوا إلى الآفاق الواسعة ، ينشرون كلمة الحق ويعمرون الدنيا بالخير .

ولا حاجة بالمسلمين اليوم الى استيراد أفكار وفلسفات وأنماط سلوك وضعية هى نتاج عقول تخطئ وتصيب ، وهى نضج لمعاناة شخصية فى ظروف خاصة ﴿ ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ﴾ [سورة المائدة : ٥٠] . يقول « بول فولكبييه » فى كتابه « هذه هى الوجودية » إن غموض شخصيات من اعتنقوا هذا المذهب جعل تعبيراتهم غامضة وليس من السهل فهمها أو تحديد المعانى المرادة منها ، ولذلك لما اعترض على سارتر بهذا الغموض قال « لا عجب فى عدم فهم ما أكتب ، لأن الواقع محال ولا يدركه الفهم » أمثل هؤلاء يتخذون زعماء ؟

يمكن الرجوع الى ما يأتى :

- ١- دائرة معارف الشعب ، المجلد ٣ ص ٥٦٩ .
- ٢- دراسات فى الوجودية ، للدكتور عبد الرحمن بدوى .
- ٣- الفلسفة الوجودية ، للدكتور زكريا ابراهيم .
- ٤- المذاهب الهدامة ، لعباس العقاد .
- ٥- الوجودية ، للدكتور محمد الفيومى .
- ٦- قضايا العصر ، من مطبوعات مجمع البحوث الاسلامية .
- ٧- الأهرام ١ / ١٠ / ١٩٨٣ ، ٢٦ / ٤ / ١٩٨٥ م .
- ٨- اللواء الاسلامى ١١ / ٤ / ١٩٨٥ م .
- ٩- الوجودية فى الميزان ، للدكتور مصطفى غلوش .
- ١٠- الوجودية فى الميزان ، للشيخ محمد أبو المكارم .

س : يقول بعض الناس : إن نعي الموتى في الصحف وغيرها منهي عنه فهل هذا صحيح ؟

ج : ١ - أخرج ابن ماجه والبيهقي بسند حسن أن حذيفة بن اليمان قال : نهى رسول الله ﷺ عن النعي .

٢ - روى الترمذى عن عبد الله بن مسعود عن النبى ﷺ أنه قال « إياكم والنعي ، فإن النعي من عمل الجاهلية » . قال الترمذى : حديث غريب . أى رواه راو فقط .

٣ - روى البخارى ومسلم عن أبى هريرة أن النبى ﷺ نعى للناس النجاشى فى اليوم الذى مات فيه ، وفى لفظ « إن أحاكم النجاشى قد مات فقوموا فصلوا عليه » .

٤ - روى البيهقي عن أنس بن مالك أن النبى ﷺ نعى جعفرا وزيد بن ثابت وعبد الله ابن رواحة . وذلك فى غزوة مؤتة .

٥ - وروى أيضا أن النبى ﷺ قال فىمن دفن ليلا وكان يقيم المسجد « أفلا كنتم أذنتمنى » وفى رواية « ما منعكم أن تعلمونى » .

٦ - وروى أيضا أن رافع بن خديج مات بعد العصر ، فأتى ابن عمر فأخبر بموته ، فقليل له : ما ترى ؟ أيخرج بجنائزته الساعة ؟ فقال : إن مثل رافع لا يخرج به حتى يؤذن به من حولنا من القرى ، فأصبحوا وأخرجوا بجنائزته .

النعي والنعي الإخبار بموت الميت ، قال الأصمعي : كانت العرب إذا مات فيها ميت ركب راكب فرسا وجعل يسير فى الناس ويقول : نساء فلانا ، أى أُنعيه وأظهر خبر وفاته . قال الجوهرى : وهى مبنية على الكسر مثل ذراك ونزال .

إذا كان النعي على نحو ما يفعله أهل الجاهلية من ذكر المآثر والمفاخر فهو ممنوع ، كما يدل عليه الحديثان الأولان ، واستحب جماعة من أهل العلم ألا يعلم الناس بجنائزهم ، منهم ابن مسعود وأصحابه علقمة والربيع بن خيثم وعمر بن شرحبيل .

أما إذا كان النعى لأجل إخطار الأقارب والأصدقاء ليشهدوا جنازته ويكثر المصلون عليه ، لأن فى كثرتهم أجرا لهم ونفعا للميت ، فإنه يحصل لكل مصل منهم قيراط من الأجر كما صح فى الحديث ولأنه ورد « ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا أوجب » يعنى وجبت له الجنة . إذا كان النعى لذلك فلا بأس به ، بل هو مستحب ، ومن رخص فى هذا أبو هريرة وابن عمر وابن سيرين وإبراهيم النخعي وعلقمة يقول البيهقي : بلغنى عن مالك أنه قال : لا أحب الصياح لموت الرجل على أبواب المساجد ، ولو وقف على حلق المساجد فأعلم الناس بموته لم يكن به بأس . ومن جوزوا النعى بهذا القصد اعتمدوا على المرويات الثلاثة الأخيرة المذكورة . وفى هذا التفصيل جمع بين الأحاديث فالمدار على القصد من النعى .

س : هل يجوز قتل المريض بفقد المناعة « الإيدز » ؟

ج : من المقرر شرعا وعقلا أن قتل النفس جريمة من أكبر الجرائم ما دام لا يوجد مبرر لذلك ، والنصوص في ذلك أشهر من أن تذكر ، يكفى منها قوله تعالى عن الشرائع السابقة ﴿ من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ﴾ [سورة المائدة : ٣٢] وقوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق ﴾ [سورة الأنعام : ١٥١ والإسراء : ٣٣] وقوله تعالى ﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها و غضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما ﴾ [سورة النساء : ٩٣] .

والقتل الجائر هو ما كا بالحق ، كالدفاع عن النفس والمال والعرض ولدين والجهاد فى سبيل الله ، وما نص عليه الحديث الذى رواه البخارى ومسلم وغيرهما بألفاظ متقاربة « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث ، الثيب الزانى والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » وهناك مسائل أخرى يجوز فيها القتل تطلب من مظانها والمريض أيا كان مرضه وكيف كانت حالة مرضه لا يجوز قتله لليأس من شفائه أو لمنع انتقال مرضه إلى غيره ، ففى حالة اليأس من الشفاء - مع أن الآجال بيد الله ، وهو سبحانه قادر على شفائه - يحرم على المريض أن يقتل نفسه ويحرم على غيره أن يقتله حتى لو أذن له فى قتله ، فالأول انتحار والثانى عدوان على الغير بالقتل ، وإذنه لا يحلل الحرام فهو لا يملك روحه حتى يأذن لغيره أن يقضى عليها ، والحديث معروف فى تحريم الانتحار عامة ، فالمتحجر يعذب فى النار بالصورة التى انتحَر بها خالدا مخلدا فيها أبدا ، إن استحل ذلك فقد كفر وجزاؤه الخلود فى العذاب ، وإن لم يستحله عذب عذابا شديدا جاء التعبير عنه بهذه الصورة للتغيير منه . روى البخارى ومسلم أن النبى

ﷺ قال « كان فيمن قبلكم رجل به جرح فجزع فأخذ سكيناً فحرَّ بها يده ، فما رقا الدم حتى مات » قال الله تعالى : « يادرفى عيلى بنفسه ، حرمت عليه الجنة » وفى رواية لهما أن رجلاً مسلماً قاتل فى خير قتالاً شديداً ومات ، فلما أخبر به الرسول قال « إنه من أهل النار » فعجب الصحابة لذلك ، ثم عرفوا أنه كان به جراح شديد فلم يصبر عليه ، فوضع نصل سيفه بالأرض وجعل ذبَّابته - أى طرفه - بين يديه ثم تحامل على نفسه حتى مات وتقول الرواية إن الرسول أمر بلالاً أن يتأذى فى الناس أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ، وأن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر .

وقد ألفت فى انجلترا جمعية باسم « القتل بدافع الرحمة » طالبت السلطات سنة ١٩٣٦ م باباحة الإجهاز على المريض الميئوس من شفائه ، وتكرر الطلب فرفض ، كما تكونت جمعية لهذا الغرض فى أمريكا وباء مشروعها بالفشل سنة ١٩٣٨ ، وما زالت هذه الدعوة تكسب أنصاراً فى هذه البلاد .

فالإخلاصة أن قتل المريض الميئوس من شفائه حرام شرعاً حتى لو كان باذنه ، فهو انتحار بطريق مباشر أو غير مباشر ، أو عدوان على الغير إن كان بدون إذنه ، والروح ملك لله لا يضحى بها إلا فيما شرعه الله من الجهاد ونحوه مما سبق ذكره .

أما المريض الذى يخشى انتقال مرضه إلى غيره بالعدوى حتى لو كان ميئوساً من شفائه فلا يجوز قتله من أجل منع ضرره ، ذلك لأن هناك وسائل أخرى لمنع الضرر أخف من القتل ومنها العزل ومنع الاختلاط به على وجه ينقل المرض ، فوسائل انتقال المرض متنوعة وتختلف من مرض إلى مرض ، وليس كل اختلاط بالمريض يُفقد المناعة « الإيدز » محققاً للعدوى ، فهى لا تكون إلا باختلاط معين كما ذكره المختصون . فالإجراء الذى يتخذ معه هو منع هذه الاتصالات الخاصة ، مع المحافظة على حياته كأدمى يقدم إليه الغذاء حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً .

وعدم الاختلاط بالمرضى مرضاً معدياً ، أى العزل أو الحجر الصحى ، مبدأً إسلامياً جاء فيه قول النبى ﷺ « فَرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ » رواه البخارى وقوله « إذا سمعتم بالطاهون فى أرض فلا تدخلوها وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها » والله سبحانه يقول ﴿ خذُوا حِذْرَكُمْ ﴾ [سورة النساء : ٧١] وفى الحديث الذى رواه أحمد وابن ماجه باسناد حسن « لا ضرر ولا ضرار » .

فالمريض بالإيدز - على فرض اليأس من شفائه - لا يجوز قتله منعاً لضرره عن الغير ، فمنع الضرر له وسائل أخرى غير القتل ، ولا يقال إنه يستحق القتل ، لأنه ارتكب منكراً نقل إليه هذا المرض ، فليس كل منكر حتى لو كان اتصالاً محرماً يوجب القتل ، فهناك شروط موضوعة لإقامة حد الرجم « القتل » على مرتكب الفاحشة ، كما أن هناك وسائل لانتقال المرض إليه ليست محرمة وربما لا يكون له فيها اختيار ، كنقل دم مريض به دون علم ، أو غير ذلك .

وعلى العموم لا يصح قتل المريض بالإيدز أو بغيره ، لا لليأس من شفائه ، ولا لمنع انتقال المرض منه إلى غيره ، فالله على كل شىء قدير ، ووسائل الوقاية متعددة ، وقد يكون بريثاً من ارتكاب ما سبب له المرض ، فهو يستحق العطف والرحمة ، ومداومة العلاج بالقدر المستطاع ، جاء فى الحديث الذى رواه الترمذى « يا هبادة الله تداءوا ، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء » وفى الحديث الذى رواه البخارى ومسلم « ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء » وفى الحديث الذى رواه أحمد « إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء ، علمه من علمه وجهله من جهله » وجاء فى بعض روايات أحمد استثناء « الهرم » فإنه ليس له شفاء .

وهذه الأحاديث تعطينا أملاً فى اكتشاف دواء لهذا المرض ، كما اكتشفت أدوية لأمراض ظن الناس أن شفاؤها ميتوس منه ، فلا يصح قتل حامله لليأس من شفائه ،

ولا لمنع الضرر عن الأصحاء ، حيث لم يتمين القتل وسيلة له ، فالوسائل المباحة موجودة ، وعليه فليست هناك ضرورة أو حاجة ملحة حتى يباح لها المحظور ، ولا محل أيضا لقياس قتله على إلقاء أحد ركاب السفينة في البحر لانقاذ حياة الباقين ، تقديمًا لحق الجماعة على حق الفرد ، أو على قتل المسلم الذي تترس به العدو للتوصل إلى قتله . فذلك وأمثاله تحتم الإغراق والقتل وسيلة ، فأبيح للضرورة ، والأمر في منع العدو ليس كذلك .

س : هل صحيح أن الجنائز إذا كان سيرها سريعا كانت صالحة وإذا كان بطيئا كانت غير صالحة ؟

ج : روى البخارى ومسلم عن أبى سعيد الخدرى أن النبى ﷺ قال « إذا وضعت الجنائز واحتملها الرجال على أعناقهم فإن كانت صالحة قالت : قدمونى ، وإن كانت غير صالحة قالت : يا ويلها أين تذهبون بى ؟ يسمع صوتها كل شىء » ، ولو يسمع الإنسان لصمق » .

وروى البخارى ومسلم أيضا أن النبى ﷺ قال عند موت سعد بن معاذ « اهتز عرش الرحمن لموت معاذ » وروى الترمذى عن أنس رضى الله عنه قال : لما حملت جنازة سعد بن معاذ قال المنافقون : ما أخف جنازته - وذلك لحكمه فى بنى قريظة - فبلغ ذلك النبى ﷺ فقال « إن الملائكة كانت تحمله » .

وذكر ابن الأثير فى كتابه « أسد الغابة » عن سعد بن أبى وقاص عن النبى ﷺ قال « لقد نزل من الملائكة فى جنازة سعد بن معاذ سبعون ألفا ما وطشوا الأرض من قبل ، وبحق أعطاه الله ذلك » .

تدل هذه الأحاديث على أن الجنائز إذا كانت صالحة تطلب من حملتها من الناس أن يسرعوا بها لتتعم بما أعده الله لها ، وإن لم يسمعوا صوتها ، وعلى أن هناك من يسمعها ، كما تدل على أن الملائكة تشارك فى حمل جنازة بعض الخواص من المسلمين أو على الأقل أن حملها للجنائز ممكن لا يوجد نص يمنعه ، والعقل لا يحيل ذلك ، فإن فى العالم قوى خفية وللأرواح أحوالا غريبة ، مع الإيمان بأن الله على كل شىء قدير .

بعد هذا نقول : إسراع النعش وإبطاؤه أو وقوفه أو طيرانه فوق الرؤوس أمور تناقل الناس أخبارها كثيرا ، بعضهم سمع وبعضهم رأى ، وأكثر المعلقين عليها يقولون : إن ذلك من فعل الحاملين للجنائزة . وقد يكون ذلك التعليق صحيحا ، لكن تحدث أناس موثوق بحديثهم أن الإسراع أو الإبطاء ، قد يكون اضطراريا ، لا دخل فيه لأحد من الحاملين لها . ونحن بدورنا نقول :

إن الأمر في حد ذاته ممكن ، وليس هناك نص يمنعه ، وإن كان حديث الترمذى في شأن سعد بن معاذ يرجحه ، وهو على كل حال ليس عقيدة نحاسب عليها ، وإنما الذي يحاسب عليه من العقائد هو ما يكون دليله قطعى الثبوت والدلالة ، وموضوع السؤال ليس من هذا القبيل .

وعلىنا أن نعتقد أن عمل الإنسان هو ميزان تقديره عند الله ، كما نحذر من يحملون الجنائزة من اصطناع أمور يظهرون بها كرامة ميتهم ، فكرامته في عمله ، والله وحده هو الذى يتولى ذلك .

س : ما حكم تشریح جث الموتى لتحقيق الجنایة أو للتعلیم ؟

ج : ورد عن جابر رضى الله عنه أنه قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ فى جنازة ، فجلس النبی على شفير القبر وجلسنا معه ، فأخرج الحفار عظما - ساقا أو عضوا - فذهب ليكسره ، فقال النبی ﷺ « لا تكسرها ، فان كسرك إياه ميتا ككسرك إياه حيا ، ولكن دسه فى جانب القبر » هذا الحديث رواه مالك وابن ماجه وأبو داود باسناد صحيح ما عدا رجلا واحدا هو سعد الأنصارى ، فقد ضعفه أحمد ، ولكن وثقه الأکثرون وروى له مسلم ، وهو كاف فى الاحتجاج بالحديث .

لم يرد فى نصوص الدين ما يتصل بتشریح جثة الميت مباشرة ، والمسألة اجتهادية بين الفقهاء الذين اعتمدوا على هذا الحديث ، حين تحدثت كتبهم عن حكم شق بطن الميت إن كان فيه مال ، وشق بطن الميتة الحامل لإخراج الجنين منه . .

وقد جاء فى فتوى صادرة من دار الافتاء المصرية فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ م (١) بالنسبة لشق البطن إن كان فيه مال : أن علماء الحنفية أجازوا شقه إذا كان المال لغيره ولم يترك الميت ما لا يعطى لصاحبه ، لأن حق الأدمى مقدم على حق الله تعالى ، ومقدم على حق الظالم المعتدى ، وقد زالت حرمة هذا الظالم بتعديه على مال غيره . أما مذهب الشافعى فالمشهور للأصحاب إطلاق الشق حيثئذ - يعنى جوازه - من غير تفصيل إن كان المال لغيره وطلبه ، وقال بعضهم : يشق بطنه إذا لم يضمن الورثة مثله أو قيمته ، وهناك وجه بجواز الشق إن بلغ جوهرة لنفسه ، والخلاصة أن عند الشافعية رأيا بالشق مطلقا . وعن سحنون المالکى يجوز الشق مطلقا من أجل المال ، ومنعه أحمد .

(١) المفتى الشيخ عبد المجيد سليم - الفتاوى الإسلامية - المجلد الرابع ص ١٣٣١ .

وبالنسبة لشق بطن الميتة لإخراج الجنين ، أجازته الحنفية إن علم أن الولد حى ، لأن الشق وإن كان فيه إبطال لحرمة الميت ففيه صيانة لحرمة الحى وهو الولد ، وأجازته الشافعية إن كان يرجى حياة الجنين بعد إخراجها ، ومنعه المالكية والحنابلة . ثم قال المفتى :

والذى يقتضيه النظر الدقيق فى قواعد الشريعة وروحها أنه إذا كانت هناك مصلحة راجحة فى شق البطن وتشريح الجثة ، من إثبات حق القتل لدى المتهم ، أو تبرئة المتهم من تهمة القتل بالسب مثلاً أنه يجوز الشق والتشريح . والحديث المذكور فى عدم كسر عظم الميت يحمل على ما إذا لم تكن هناك مصلحة راجحة أو حاجة ماسة ، فقواعد الدين الإسلامى مبنية على رعاية المصالح الراجحة وتحمل الضرر الأخف لجلب مصلحة يكون تفويتها أشد من هذا الضرر .

ومثل هذه الفتوى جاء فى الفتوى الصادرة فى ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ م (١) وكذلك فى الفتوى الصادرة فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ م (٢) التى جاء فيها ما نصه : أن فقه مذهبه الإمامين أبى حنيفة والشافعى يميزان شق بطن الميت ، سواء لاستخراج جنين حى أو لاستخراج مال ، وأن فقه مذهبه مالك وأحمد بن حنبل الشق فى المال دون الجنين ، والذى اختاره فى هذا الموضوع هو ما ذهب إليه فقهاء الحنفية والشافعية ، من جواز شق بطن الميت لمصلحة راجحة سواء كانت لاستخراج جنين حى أو مال للميت أو لغيره إذا كان ذا قيمة معتد بها عرفاً يتفجع بها الورثة أو تقضى ديونه . اهـ . هذا فى التشريح لتحقيق جنائية أو استخراج مال أو جنين ، بناء على المصلحة

(١) المفتى الشيخ أحمد هريدى - الفتاوى الإسلامية - المجلد السادس ص ٢٢٧٨

(٢) المفتى الشيخ جاد الحق على جاد الحق - الفتاوى الإسلامية - المجلد العاشر ص ٣٧٠٥ - ٣٧٠٧ .

الراجعة ، فهل التشريع الذى يمارس فى كليات الطب للتعليم فيه مصلحة راجحة على صيانة حرمة الميت ؟

جاء فى فتوى للشيخ يوسف الدجوى منشورة فى مجلة الأزهر ، المجلد السادس ص ٤٧٢ ، ما يشير الى جوازه بالقياس الأولوى على جواز التشريع للمال ولو كان قليلا كما رآه بعض الفقهاء ، وقال ما نصه : فضلا عما فى التشريع من تقدم العلم الذى تنتفع به الإنسانية كلها ، وينقذ كثيرا ممن أشفى على الهلكة أو أحاطت به الآلام من كل نواحيه ، فهو يأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت . ثم قال مستدركا : غير أنا نرى أنه لابد من الاحتياط فى ذلك حتى لا يتوسع فيه الناس بلا مبالاة ، فليقتصر فيه على قدر الضرورة . وقال فى ص ٥٧٨ : إنا نرى من الاخلاص للدين والعلم أن نقول : إن مثل هذه المسألة محل اجتهاد يصح أن تختلف فيه الأنظار ، وإذا رجحنا شيئا فإننا نكتب عن رأينا أو رأى فريق من علمائنا . والخير كله فى التوسط والاعتدال ، والشر كله فى الإفراط والتفريط . ولم يوافق الشيخ محمد بخيت المطيعى على ذلك ، فبعد أن ذكر المسائل التى يجوز فيها شق بطن الميت نقلا عن كتب المذاهب التى تحدثت عن إخراج الجنين والمال — قال : وبناء على ذلك فلا يجوز شق بطن أى ميت كان إلا فى المصاد المتقدمة ، وأن التشريع الذى من لوازمه شق البطن بلا سبب سوى بحث الأعضاء ومعرفة وظائفها وما بها من الأمراض فهذا لا يسوغ ولا يجيز فتح بطن الانسان بعد موته .

ويمكن الوقوف على وظائف الأعضاء بواسطة فتح بطن حيوان آخر غير الانسان ، لأن كل الحيوانات متساوية فى وظائف الأعضاء الحيوانية . ثم قال : ومن هذا يعلم أن التشريع الذى من لوازمه فتح البطن كما قلنا لا يجوز . نعم فتح البطن لأجل العلاج الطبي يجوز ، لأنه للمحافظة على الحياة فلا إهانة فيه ^(١) .

(١) مجلة الأزهر - المجلد السادس ص ٦٣١ ، ٦٣٢ .

وجاء فى فتوى للشيخ جاد الحق على جاد الحق عن نقل الأعضاء : أن الميت اذا جهلت شخصيته أو عرفت وجهل أهله يجوز أخذ جزء من جسده نقلا لإنسان حى آخر يستفيد به فى علاجه ، أو تركه لتعليم طلاب كليات الطب ، لأن فى كل ذلك مصلحة راجحة تعلو على الحفاظ على حرمة الميت (١) .

من هذا يمكن أن نقول : إن التشريع من أجل التعلم والتعليم محل خلاف بين العلماء ، ومن أجازاه قال : لا يصرار اليه إلا عند الضرورة وفى أضيق الحدود ، ولو أمكنت الدراسة على حيوانات مماثلة لكان أولى ، وكذلك لو أمكن الاستغناء عن التشريع بالنماذج المصنوعة - وهى دقيقة الى حد كبير - فلا يجوز اللجوء الى جثة الأدمى .

(١) الفتاوى الإسلامية - المجلد العاشر ص ٣٧١٤ .

س : ما حكم الدين في قراءة القرآن على الأموات هل تنفعهم أو لا تنفعهم ؟

ج : في قراءة القرآن للميت خلاف للعلماء بين المنع من استفادته بها بناء على أنها عبادة بدنية لا تقبل النيابة ، وبين الجواز بناء على رجاء رحمة الله وما ورد من بعض النصوص ، ومن تتبع أقوال الكثيرين يمكن استنتاج ما يلي :

١ - إذا قرئ القرآن بحضرة الميت فانتفاعه بالقراءة مرجو ، سواء أكان معها أهله أم لم يكن ، وذلك بحكم المجاورة ، فإن القرآن إذا تلى ، وبخاصة إذا كان في اجتماع ، حفت القارئین الملائكة ، وغشيتهم الرحمة ، ونزلت عليهم السكينة ، روى مسلم قول النبي ﷺ : (ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يقرءون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا حفتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة) والقرآن ذكر ، بل أفضل الذكر ، وقد روى مسلم وغيره حديث « لا يقعد قوم يذكرون الله إلا حفتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة وذكرهم الله فيمن عنده » ، بل لا يشترط لنزول الملائكة وغيرهم أن تكون القراءة أو الذكر في جماعة ، فيحصل ذلك للشخص الواحد روى البخاري ومسلم حديث أسيد بن حضير الذي كان يقرأ القرآن في مريده وبجواره ولده وفرسه ، وجاء فيه : فإذا مثل الظلة فوق رأسى ، فيها أمثال السرج عرجت في الجو حتى ما أراها ، فقال له رسول الله ﷺ (تلك الملائكة تستمع لك ، ولو قرأت لأصبحت يراها الناس ما تستر منهم) .

على أن النص قد جاء بقراءة « يس » عند الميت ، روى أحمد وأبو داود والنسائي ، واللفظ له ، وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصحاحه ان النبي ﷺ قال : (قلب القرآن يس ، لا يقرأها رجل يريد الله والدار الآخرة الا غفر الله له اقروها على موتاكم) . وقد أحل الدارقطني وابن القطان هذا الحديث ، لكن صححه ابن حبان والحاكم ، وحمله

المصححون له على القراءة على الميت حال الاحتضار ، بناء على حديث فى مسند الفردوس « ما من ميت يموت فتقرأ عنده يس الا هو ن الله عليه » . لكن بعض العلماء قال : ان لفظ الميت عام لا يختص بالمحتضر ، فلا مانع من استفادته بالقراءة عنده اذا انتهت حياته ، سواء دفن أم لم يدفن ، روى البيهقى بسند حسن أن ابن عمر استحَب قراءة أول سورة البقرة وخاتمتها على القبر بعد الدفن . وابن حبان الذى قال فى صحيحه معلنا على حديث « اقرأوا على موتاكم يس » أراد به من حضرته المنية لا أن الميت يقرأ عليه رد عليه المحب الطبرى ، بأن ذلك غير مسلم له وان سلم أن يكون التلقين حال الاحتضار ، قال الشوكاني : واللفظ نص فى الأموات ، وتناوله للمحى المحتضر مجاز فلا يصار اليه الا لقريئة « نيل الأوطار ج ٤ ص ٥٢ » . والنوى ذكر فى رياض الصالحين تحت عنوان : الدعاء للميت بعد دفنه والقعود عند قبره ساعة للدعاء له والاستغفار والقراءة « الباب الحادى والستون بعد المائة » ذكر أن الشافعى قال : يستحب أن يقرأ عنده شيء من القرآن ، وان ختموا القرآن كان حسنا . وجاء فى المغنى لابن قدامة « ص ٧٥٨ » : تسن قراءة القرآن عند القبر وهبة ثوابها ، وروى أحمد أنه بدعة ، ثم رجع عنه . وكره مالك وابو حنيفة القراءة عند القبر حيث لم ترد بها السنة . لكن القرافى المالكى قال : الذى يشج أن يحصل للموتى بركة القراءة ، كما يحصل لهم بركة الرجل الصالح يدفن عندهم أو يدفنون عنده .

٢ - اذا قرئ القرآن بعيدا عن الميت أو عن القبر وامتنع انتفاعه به بحكم المجاورة وحضور الملائكة ، اختلف الفقهاء فى جواز انتفاع الميت به ، وهناك ثلاث حالات دار الخلاف حولها بين المجواز وعدمه :

العادة الأولى :

اذا قرأ القارئ ثم دعا الله بما قرأ أن يرحم الميت أو يغفر له ، فقد توسل القارىء الى الله بعمله الصالح وهو القراءة ، ودعا للميت بالرحمة ، والدعاء له متفق على جوازه

وعلى رجاء انتفاعه به ان قبله الله ، كمن توسلوا الى الله بصالح أعمالهم فانفجرت عنهم الصخرة التى سدت فم الغار . وفى هذه الحالة لا يبنى أن يكون هناك خلاف يذكر فى عدم نفع الميت بالدعاء بعد القراءة .

الحالة الثانية :

إذا قرأ القارىء ثم دعا الله أن يهدى مثل ثواب قراءته الى الميت . قال ابن الصلاح : وينبغى الجزم بنفع : اللهم أوصل ثواب ما قرأناه ، أى مثله ، فهو المراد ، وأن يصرح به لفلان ، لأنه إذا نفعه الدعاء بما ليس للداعى فماله أولى ، ويجزى ذلك فى سائر الأعمال . ومعنى كلام ابن الصلاح أن الداعى يدعو الله ان يرحم الميت : والرحمة ليست ملكا له بل لله ، فإذا جاز الدعاء بالرحمة وهى ليست له فأولى أن يجوز الدعاء بما له هو وهو ثواب القراءة أو مثلها . وكذلك يجوز فى كل قرينة يفعلها الحى من صلاة وصيام وصدقة ، ثم يدعو بعدها أن يوصل الله مثل ثوابها الى الميت . وقد تقدم كلام ابن قدامة فى المغنى عن ذلك . والدعاء باهداء مثل ثواب القارىء الى الميت هو المراد من قول المجيزين : اللهم أوصل ثواب ما قرأته لفلان .

الحالة الثالثة :

إذا نوى القارىء أن يكون الثواب ، أى مثله ، للميت ابتداء أى قبل قراءته أو أثناءها يصل ذلك ان شاء الله ، قال أبو عبد الله الألبى : ان قرأ ابتداء بنية الميت وصل اليه ثوابه كالصدقة والدعاء ، وان قرأ ثم وهبه لم يصل ، لأن ثواب القراءة للقارىء لا ينتقل عنه الى غيره . وقال الامام ابن رشد فى نوازل : ان قرأ ووهب ثواب قراءته لميت جاز وحصل للميت أجره ، ووصل اليه نفعه ، ولم يفصل بين كون الهبة قبل القراءة أو معها أو بعدها ، ولعله يريد ما قاله الألبى .

هذا ، وانتفاع الميت بالقراءة مع الاهداء أو التبة هو ما رآه المحققون من متأخري مذهب الشافعى ، وأولوا المنع على معنى وصول عين الثواب الذى للقارىء ، أو على

قراءته لا بحضرة الميت ولا بنية ثواب قراءته له ، أو نيته ولم يدع له ، وقد رجح الانتفاع به أحمد وابن تيمية وابن القيم . وقد مر كلامهم فى ذلك .

قال الشوكانى « نيل الأوطار ج ٤ ص ١٤٢ » : المشهور من مذهب الشافعى وجماعة من أصحابه أنه لا يصل الى الميت ثواب قراءة القرآن . وذهب أحمد بن حنبل وجماعة من العلماء وجماعة من أصحاب الشافعى الى أنه يصل ، كذا ذكره النووى فى الأذكار . وفى شرح المنهاج : لا يصل الى الميت عندنا ثواب القراءة على المشهور ، والمختار الوصول اذا سأل الله إيصال ثواب قراءته ، وينبغى الجزم به لأنه دعاء ، فاذا جاز الدعاء للميت بما ليس للداعى فلأن يجوز بما هو له أولى ، ويبقى الأمر فيه موقوفا على استجابة الدعاء . وهذا المعنى لا يختص بالقراءة ، بل يجرى فى سائر الأعمال . والظاهر أن الدعاء متفق عليه أنه ينفع الميت والحي ، والقريب والبعيد ، بوصية وغيره ، وعلى ذلك أحاديث كثيرة ، بل كان أفضل الدعاء أن يدعو لأخيه بظهر الغيب هذا ، وقد قال الأبي : والقراءة للميت ، وإن حصل الخلاف فيها فلا ينبغى إهمالها ، فلعل الحق الوصول ، فإن هذه الأمور مغيبة عنا ، وليس الخلاف فى حكم شرعى اتما هو فى أمر هل يقع كذلك أم لا .

وأنا مع الأبي فى هذا الكلام ، فإن القراءة للميت إن لم تنفع الميت فهى للقارىء ، فالمستفيد منها واحد منهما ، ولا ضرر منها على أحد . مع تغليب الرجاء فى رحمة الله وفضله أن يفيد بها الميت كالشفاعة والدعاء وغيرهما .

وهذا الخلاف محله اذا قرئ القرآن بغير أجر ، أما ان قرئ بأجر فالجمهور على عدم انتفاع الميت به ، لأن القارىء أخذ ثوابه الدنيوى عليها فلم يبق لديه ما يهديه أو يهدى مثل ثوابه الى الميت ، ولم تكن قراءته لوجه الله حتى يدعوه بصلاح عمله أن ينفع بها الميت ، بل كانت القراءة للدنيا . ويتأكد ذلك اذا كانت هناك مساومة أو اتفاق سابق على الأجر أو معلوم متعارف عليه ، أما الهدية بعد القراءة اذا لم تكن نفس القارىء

متعلقة بها فقد يرجى من القراءة النفع للميت . والأعمال بالنيات ، وأحذر قارىء القرآن من هذا الحديث الذى رواه أحمد والطبرانى والبيهقى عن عبد الرحمن بن شبل : (اقرأوا القرآن واعملوا به ، ولا تجفوا عنه ، ولا تغفلوا فيه ، ولا تأكلوا به ، ولا تستكثروا به) قال الهيثمى : رجال أحمد ثقات ، وقال ابن حجر فى الفتح : سنده قوى . وفسر الأكل به بأخذ الأجرة عليه ، كما فسر بالاستجداء به والتسول .

وقد قال الشيخ حسين محمد مخلوف فى أخذ الأجرة على قراءة القرآن : مذهب الحنفية لا يجوز أخذها على فعل القرب والطاعات كالصلاة والصوم وتعليم القرآن وقراءته ، ولكن المتأخرين من فقهاء الحنفية استثنوا من ذلك أموراً منها تعليم القرآن ، فقالوا : بجواز أخذ الأجرة عليه استحساناً ، خشية ضياعه . ولكن بقى حكم أخذ الأجرة على قراءة القرآن على ما تقر فى أصل المذهب من عدم الجواز . ومذهب الحنابلة لا يجوز أخذ الأجرة على تعليم القرآن ولا على قراءته ، استناداً الى حديث « اقرأوا القرآن » الذى تقدم . ومذهب المالكية لا يجوز اخذ الأجرة على ما لا يقبل النيابة من المطلوب شرعاً كالصلاة والصيام ، ولكن يجوز أخذ الأجرة على ما يقبل النيابة ، ومنها تعليم القرآن وقراءته ، ومذهب الشافعية يجوز أخذ الأجرة على قراءة القرآن وتعليمه ، سواء أكانت القراءة عند القبر أو بعيدة عنه ، مع الدعاء بوصول الثواب الى الميت اهـ .

س : بعد دفن الميت يجلس أحد الفقهاء ويلقنه كلاما ليجيب به الملكين ، فهل هذا سنة أم عادة عن الأجداد ، وما حكم الشرع فيه ؟

ج : رأى بعض العلماء أن يلقي الميت المكلف بعد دفنه ، فقد روى عن بعض التابعين ، منهم راشد بن سعد وضمرة بن حبيب وحكيم بن عميرة أنهم قالوا : إذا سوى على الميت قبره وانصرف الناس عنه كانوا يستحبون أن يقال للميت عند قبره : يا فلان ، قل لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله « ثلاث مرات » يا فلان ، قل : ربى الله ، ودينى الاسلام ، ونبيى محمد ، ثم ينصرف ..

و ندهم فى هذا حديث أبى أمامة ان النبى ﷺ قال : (اذا مات أحدكم فسويتم عليه التراب فليقف أحدكم عند رأس قبره ، ثم ليقل : يا فلان ابن فلانة ، فانه يسمعه ولا يجيب ، ثم ليقل : يا فلان ابن فلانة الثانية ، فيستوى قاعدا ، ثم ليقل : يا فلان ابن فلانة ، فانه يقول : ارشدنا يرحمك الله ، ولكن لا تسمعون ، فيقول : اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، وأنت رضىت بالله ربا ، وبالإسلام دينا ، وبمحمد ﷺ نبيا وبالقرآن اماما - فان منكرا ونكيرا يتأخر كل واحد منهما فيقول : انطلق فما يقدمنا عند هذا وقد لقن حجته ويكون الله تعالى حجه دونهما . فقال رجل : يا رسول الله فان لم يعرف اسم أمه ؟ قال (فلينسبه الى حواء) رواه ابن شاهين فى كتاب الموت باسناده . وهذا الاسناد صالح وقواه بعضهم . وقال النووى : هذا الحديث وان كان ضعيفا فيستأنس به ، وقد اتفق علماء المحدثين وغيرهم على المسامحة فى أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب ، وقد اعتضد بشواهد ، كحديث (واسألوا له الثبوت) ووصية عمرو بن العاص ، وهما صحيحان . ولم يزل أهل الشام على العمل بهذا فى زمن من يقتلدى به والى الآن . وذهبت المالكية فى المشهور عنهم

وبعض الحنابلة الى أن التلقيح مكروه ، جاء في المغنى لابن قدامة (ج ٢ ص ٣٧٧) :
ليس فيه لأحمد ولا للأئمة شيء ، سوى ما رواه الأئمة . قال : قلت لأبي عبد الله : فهذا
الذى يصنعون اذا دفن الميت ، يقف الرجل ويقول ... فقال : ما رأيت أحدا فعل هذا
الا أهل الشام حين مات أبو المغيرة ، جاء انسان فقال ذاك ، قال : وكان أبو المغيرة
يروى فيه عن أبي بكر بن أبي مريم عن أشياخهم أنهم كانوا يفعلونه ، وكان ابن عباس
يرويه ، ثم قال فيه : انما لأئمت عذاب القبر .

قال القاضي وأبو الخطاب : يستحب ذلك ، وروى فيه حديث أبي أمامة المذكور .
جاء في « مشارق الأنوار » للعدوى ص ١٠ أن التلقيح مشروع عند الشافعية ، وارتضاه
صاحب المدخل وحزم به القرطبي وكذلك عند أبي حنيفة وغير واحد من المالكية كما
قال صاحب المدخل ، وذلك لحديث سعيد بن عبد الله الأسدي الذي قال : شهدت
أبا أمامة الباهلي في النزح فقال : اذا مت فاصنعوا بي كما أمر النبي ﷺ (وذكر الحديث
المتقدم) قال العدوى : ومشهور مذهب مالك يرى ضعف الحديث وأن شرط العمل به
ألا يشتد ضعفه وأن يندرج تحت أصل كلي . قال الشيخ عبد الباقي : ولم يوجد في هذا
الحديث اندراج تحت أصل كلي ، فلا يعمل به وإن كان في المقاصد تقويته . اهـ .
قال العلامة الأمير في حاشيته عليه : وأورد أن هذا مندرج في نفع المؤمن أخاه « وذكر
فإن الذكرى تنفع المؤمنين » اهـ فيكون هذا مقربا لما درج عليه صاحب المدخل وحزم
به القرطبي فيكون الاعتماد عليه . لا سيما والحديث قواه الحافظ السخاوي فسي
« المقاصد » ولكل وجهة رضى الله عن الجميع . انتهى كلام العدوى .

ويقول السيد / عبد الله بن محمد الصديق الحسنى : إن التلقيح جرى عليه العمل
قديمًا في الشام زمن أحمد بن حنبل وقبله بكثير ، وفي قرطبة ونواحيها حوالى المائة
الخامسة فما بعدها إلى نكبة الأندلس ، وذكر بعض العلماء من المالكية والشافعية
والحنابلة الذين أجازوه ، وذكر أن حديث أبي أمامة ضعيف ، لكن الحافظ ابن حجر

قال في «التلخيص»: إسناده صالح، ورأى الصديق الحسنى صلاح إسناده لأن له طرقاً وشواهد «مجلة الإسلام» - مجلد ٣ عدد ١٠.

وفي المجلد الرابع من الفتاوى الإسلامية ص ١٣٩١ أن الشيخ قراة أفتى سنة ١٩٢٢م بأن التلقين فيه خلاف واختار عدم المنع، أخذاً مما روى عن القاضي الكرمانى حينما سئل عنه فقال: ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وإنما لا ينهى عن التلقين بعد الدفن لأنه لا ضرر فيه، بل فيه نفع، فإن الميت يستأنس بالذكر على ما ورد في الآثار، انتهى ملخصاً من حاشية مراقى الفلاح ورد المحتار.

وفي المجلد نفسه ص ١٢٦٥ أن الشيخ عبد المجيد سليم أفتى سنة ١٩٣٦م بأنه مستحب عند الشافعية والحنابلة ومكروه عند الإمام مالك رضى الله عنه ووافق على ما جرح إليه الشيخ قراة. ونقل كلام النووي في الجزء الخامس من كتابه المجموع ص ٣٠٣ من استحبابه والكلام الذى يقال فيه وأن التلقين يكون للمكلف وليس للصبي ونقل رأى الإمام مالك بالكراهة من شرح الرسالة لأبى الحسن. وأنه لم يجد فى كتب الحنفية ولا فى غيرها اشتراط شيء فيمن يلحق الميت بعد الدفن، ورأى أنه ينبغي أن يكون ممن يحسن التلقين. انتهى.

وبعد هذا العرض أرى أن هذا العمل لا يضر الأحياء ولا الأموات، بل ينتفع به الأحياء تذكروا وعبرة، فلا مانع منه.

س : هل يجوز أن يكتفى في تطهير السكين من أثر الدم بمسحها دون غسلها ؟

ج : كان الصحابة رضى الله عنهم يصلون وهم حاملو سيوفهم وقد أصابها الدم ، فكانوا يمسحونها ويجتزئون بذلك ، ويقاس على السيوف كل صقيل ليست له مسام مثل المرأة والسكين والظفر والعظم والزجاج والأواني ، فيكتفى بالمسح الذى يزول به أثر النجاسة « فقه السنة ص ٣١ من المجلد الأول نشر دار الكتاب العربى - بيروت » .

س : سمعت من أحد العلماء أن الرجل الذي يبيده وشم لا يصح أن يكون إماما في الصلاة فهل هذا صحيح ؟

ج : قال الخطيب الشافعي : الوشم - وهو غرز الجلد بالإبرة - حرام للنهي عنه ، فتجب إزالته وذلك إذا لم يخف ضررا من الأضرار التي تبيح التيمم - بإحداث مرض أو زيادته - فإن خاف لم تجب إزالته ولا إثم بعد التوبة .

وهذا كله إذا فعله برضاه بعد بلوغه ، وإلا فلا تلزمه إزالته ، وتصح صلاته وإمامته لغيره ، ولا ينجس ما وضع يده فيه مثلا إذا كان عليها وشم .

ومن هذا يعلم أن الرجل المذكور في السؤال تجب عليه إزالة الوشم الذي فعله باختياره بعد البلوغ ، وهذا إن كانت إزالته بطريقة لا تضر العضو الموشوم ، فإن كانت الإزالة تضره فلا حرج وتصح صلاته . أما من وُشِمَ صغيرا فلا تجب عليه إزالة الوشم وبالتالي تصح صلاته وإمامته .

والوشم منهي عنه بحديث « لعن الله الواشمة والمستوشمة » والصحيح أن حرمة مرتبطة بقصد الغش والتدليس ، أو الفتنة والإغراء ، وإن كان البعض حرمه لأن فيه تغييرا لخلق الله ، ولأن الدم النجس انعقد بسبب اللون الموشوم به ولا تزول نجاسته بالغسل كسائر النجاسات ، ومن هنا حكم بعدم صحة الصلاة إلا بعد إزالته إن أمكن بدون ضرر كما تقدم توضيحه .

وكان الوشم معروفا عند العرب قبل الإسلام كغيرهم من الأمم ، وكان يقصد به الجمال إن كان في شفتي المرأة ، ويعرف باللمى ، فاللمياء حسنة في أعين الرجال عندهم ، كما قصد به في بعض البلاد تمييز القبائل بعضها عن بعض ، بخطوط ذات اتجاهات وأعداد متنوعة ، كالوجود في بلاد النوبة جنوبي مصر ، كما يعمل لأغراض أخرى في مواضع معينة من الجسم من أجل الجمال في عرف بعض القبائل ، أو إظهار البأس والقوة وغير ذلك من الأغراض .

س : يحدث أن ينزل إنسان ضيقاً على إنسان آخر ، ويعتريه في نومه الاحتلام الذي يوجب الغسل ، فكيف يتصرف معنا للشبهة ؟

ج : إذا علم الضيف من صلته القوية وصدافته المتينة لصاحب البيت أنه لا يظن به سوءاً كان عليه أن يطلب الاستحمام للصلاة ، أما إذا تيقن أو غلب على ظنه أنه سيتهمه بسوء فإنه يمكن بأسلوبه اللبق أن يطلب ذلك ، كأن يدعى أنه يريد النظافة لطول عهده مثلاً بالاستحمام أو يريد التبريد من شدة الحر مثلاً ، وذلك محاولة أن يصرف ذهن صاحبه عن الظن السيء به ، وذلك على مثال ما قال العلماء للمصلى الذي يخرج منه ناقض « للوضوء » وهو في الصلاة ، فإنه ينصرف منها واضعاً يده على أنفه لإيهام الناس أن به رعافاً ، لا أنه أحدث في الصلاة .

على أن جماعة من العلماء قالوا : يجوز له التيمم عند ضيق الوقت ويصلى حتى لا تفوته الصلاة ، ثم ينصرف في الغسل بعد ذلك بطريقة تنقذه من هذا الحرج . هذا وخوف اتهام الضيف بالسوء يكون لو نام في الذور أو الشقة التي فيها حریم ، أما لو كان نائماً في مكان منعزل عن الحریم فالواجب عليه أن يغتسل في البيت أو خارجه ، ولا يعاب بشك صاحب البيت ، لأنه حينئذ يكون متجنباً عليه وظالماً له ، وبخاصة إذا كان الضيف معروفاً بالخلق الطيب واستقامة السلوك ، فلا يخشى بأساً من الاختسال ، فالمؤمن المستقيم جدير بأن يدفع الله عنه قالة السوء .

وإذا أعيته الحيل لدفع الشكوك والظنون السيئة عنه قال بعض العلماء : إنه صار كالسجين في بيت صديقه ، فيسقط عنه الغسل اتقاء للتهمة ، ولأن الضرورات تبيح المحظورات ، هنا يقول بعض علماء الحنفية : يجب عليه أن يصلى بدون غسل في

الوقت ، لحرمة الوقت ولكن صلاة غير حقيقية ، بل يتشبه بالمصلين في الحركات ولا ينوى ولا يقرأ ولا يصلى إماما ، ثم يعيد الصلاة بعد التمكن من الغسل .
وقال بعض المحققين : يستحسن له أن يتوضأ عقب الاحتلام ويصلى الصلاة الصورية رمزا لمواظبته على طاعة الله ثم يعيدها بعد الغسل « نور الاسلام - مايو ١٩٤٩ م »

س : فى بعض الأوقات ينام الإنسان فى المسجد لاتقاء شدة الحر أو البرد مثلا ، أو لعدم وجود مكان يستريح فيه ليستأنف السفر أو لغرض آخر ، فما حكم هذا النوم ؟

ج : معروف أن بيوت الله جعلت للعبادة ومزاولة أعمال الخير التى لا تخل بحرماتها ولا تؤذى من يتعبد فيها ، ومعروف أيضا أن الملائكة تحب التردد على المساجد لما فيها من ذكر لله وقراءة القرآن ومدارسته كما ثبت فى الحديث ، وأنها تحب الرائحة الطيبة وتنفّر من الرائحة الكريهة . ومعروف أن الحديث نهى من أكل ثوما أو بصلا أن يؤذى من فى المسجد برائحته .

ومن المعروف أن النائم فى المسجد قد يخرج منه ما يؤذى ويضايق ، وقد تبدو منه فى نومه بعض مواضع يستحيا من كشفها ، أو أصوات شخير وغير ذلك مما فيه إيذاء ، ومن هنا تحدث العلماء عن حكم النوم فى المسجد من واقع ما ورد من الآثار فى ذلك .

روى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ رأى فى المسجد مستلقيا واضعا إحدى رجليه على الأخرى ، كما صح أن عمر وعثمان كانا يستلقيان أحيانا بالمسجد النبوى ، وروى البخارى وغيره أن ابن عمر كان ينام فى المسجد النبوى وهو اعزب ، ومعه بعض الشبان ينامون ليلا ويقولون وقت الظهيرة . كما أخرج البخارى أن عليا غاضب فاطمة فذهب إلى المسجد ونام فيه وسقط رداؤه عنه وأصابه تراب ، فجعل النبى ﷺ يمسحه ويقول : « قم أبا تراب » . وكان فى المسجد النبوى صفة ، أى مكان مظلل يأوى إليه المساكين وينزل فيه ضيوف الرسول عليه الصلاة والسلام ، وصح فى البخارى ومسلم أنه ضرب قبة أى خيمة فى المسجد على سعد بن معاذ لما أصيب يوم الخندق وذلك ليمرض فيها ، وأنه جعل خيمة فى المسجد للمرأة السوداء التى ترفع القمامة منه ، ولما أسير ثمامة بن أثال - وهو مشرك - ربط مدة بسارية فى المسجد النبوى .

وبناء على هذا قال العلماء : إذا كانت هناك حاجة إلى المبيت بالمسجد فلا حرج ، ومن ذلك المعتكف ، وكذلك مالا يستدام كبيتوتة الضيف الذي لا أهل له . والمريض والمسافر والفقير الذي لا بيت له ، ومن يشرف على المسجد من نظافة وخدمة وأذان وإمامة إذا لم تكن لهم بيوت خاصة .

وعلى هذا الحكم جمهور العلماء ، وإن كان ابن مسعود كره النوم في المسجد مطلقا ومثل ابن عباس عن المبيت بالمسجد فقال : إن كان لحاجة كالغريب الذي لا أهل له أو الفقير الذي لا بيت له إذا كان يبيت بمقدار الحاجة ثم يتنقل فلا بأس وأما من اتخذ مبيتا ومقيلا فينهى عن ذلك ، والإمام مالك أباح النوم في المسجد لمن ليس له مسكن ، أما من له مسكن فيكره نومه في المسجد .

والخلاصة أن النوم في المسجد ليس بحرام ، ولكنه مكروه لغير حاجة ، فإن كانت هناك حاجة سواء أكانت دائمة أو مؤقتة فلا كراهة . « غذاء الألباب للسفاريني ج ٢ ص ٢٥٧ » .

س : ما هو رأى الدين فى المساجد التى بها أضرحة ؟

ج : يوجد فى العمارة الإسلامية ما يسمى بالأضرحة ، جمع ضريح ، وهو الشق فى وسط القبر ، وعرف بهذا الاسم إذا دفن فيه شخص له قيمة دينية أو علمية أو غيرهما من القيم ، واتخذت الأضرحة شكلا معينا من البناء تعلوه قبة ، وكثرت فى مصر فى عهد الفاطميين الذين أقاموا كثيرا منها لآل البيت وكبار رجال الدولة ، وعرفت بالمشاهد أسوة بما أطلق على أضرحة الأئمة من العلويين ، ثم جات الدولة الأيوبية وأقامت مثلها لكبار الرجال من أهل السنة ، كان من أكبرها ضريح الإمام الشافعى المتوفى سنة ٢٠٤ هـ والذى أقامته أم السلطان الكامل سنة ٦٠٨ هـ ، ثم أصبحت القاعدة بعد ذلك إلحاق القباب بالمدارس والمساجد والخانقاوات .

وأول قبة على ضريح فى تاريخ الإسلام هى قبة الصليبية فى مدينة « سمارا » بالعراق على الضفة الغربية من نهر دجلة ، وأنشئت سنة ٢٨٤ هـ ، ومن أقدمها ضريح الامام على فى النجف الذى أقامه الحمدانيون سنة ٣١٧ هـ [مساجد مصر وأولياؤها للدكتور سعد ماهر] .

٢ - والمسجد كل مكان يسجد فيه للصلاة ، ثم أطلق على المكان الذى يتقرب فيه إلى الله بالعبادة ، وفيما قبل الإسلام كانت العبادات لا تؤدى إلا فى أماكن خاصة اختار لها الناس مكانا محترما عندهم ، كالمكان الذى يدفن فيه الأنبياء والصالحون ، أما فى الإسلام فإن العبادات وعلى رأسها الصلاة تؤدى فى أى مكان من الأرض ، اللهم إلا ما كان من عبادة الحج فلها أماكن خاصة يقصدها المسلمون من كل فج عميق عند الاستطاعة ، صَحَّ فى الحديث الذى فضل الله فيه سيدنا محمدا على الأنبياء السابقين أن الله جعل له الأرض كلها مسجدا وترابها طهورا .

لقد تحدث القرآن الكريم عن أهل الكهف الذين كانوا قبل الاسلام ، بأن من عثروا عليهم بنوا مسجدا على قبورهم كما قال تعالى ﴿ فقالوا ابنوا عليهم بنيانا ربهم أعلم بهم قال الذين غلبوا على أمرهم لنتخذن عليهم مسجدا ﴾ [سورة الكهف : ٢١] وصح في البخارى ومسلم « مسلم ج ٥ ص ١١ » أن أم حبيبة وأم سلمة - وكانتا من المهاجرين إلى الحشة - ذكرتا لرسول الله ﷺ كنيسة رأتاها في الحشة فيها تصاوير للرسول ، فقال « إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصور ، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة » وجاء في صحيح مسلم عن عائشة أن الرسول ﷺ قال في مرضه الأخير « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » قالت عائشة : فلولوا ذلك أبْرَزَ قبره ، غير أنه خشى أن يتخذ مسجدا .

وفي بعض الروايات أنه ﷺ قال ذلك قبل أن يموت بخمس كما قاله جُنْدَب ، ولما احتاج الصحابة إلى الزيادة في مسجده وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه ، ومنها حجرة عائشة مدفن الرسول وصاحبه أبى بكر وعمر - بنوا على القبر حيطانا مرتفعة مستديرة حوله ، لئلا يظهر في المسجد فيصلى إليه العوام ، ويؤذى المحذور ، ثم بنوا جدارين من ركنى القبر الشماليين وحرفوهما حتى التقيا ، حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر .

٣ - يؤخذ من هذا أن الاسلام لا يوافق على ما فعله اليهود والنصارى من بناء المساجد على القبور ، واتخاذها أماكن للعبادة ، واتخاذ القبر مسجدا يصور بصورتين ، جعل مكان السجود على القبر ذاته ، أو جعل القبر أمام المصلى ليتجه إليه بالعبادة ، وبذلك يفسر قول النبی ﷺ كما رواه مسلم « لا تصلوا على القبور ولا تجلسوا عليها » وللحيلولة دون تقديس القبور وأصحابها بالصلاة عليها أمر النبی ﷺ بعدم البناء على القبور أو رفعها ، ففي صحيح مسلم عن علي رضي الله عنه أن الرسول قال له لما بعشه « لا تدع تمثالا إلا طمسته ولا قبراً مشرقاً إلا سويته ، ولا صورة إلا طمستها » يقول

القرطبي في تفسيره «ج ١٠ ص ٣٧٩» : قال علماؤنا : ظاهره منع تسنيم القبور ورفعها ، وأن تكون لاطنة بالأرض ، أى لاصقة ، وبه قال بعض أهل العلم ، وذهب الجمهور إلى أن هذا الارتفاع المأمور بأزالته هو ما زاد على التسنيم ، ويبقى للقبور ما يعرف به ويحترم ، وذلك صفة قبر نبينا محمد ﷺ وقبر صاحبيه رضى الله عنهما ، على ما ذكره مالك في الموطأ ، وقبر آيينا آدم على ما رواه الدارقطني من حديث ابن عباس ، وأما تعلية البناء الكثير على ما كانت تفعله الجاهلية تفخيما وتعظيما فذلك يهدم ويزال ، فالزيادة حرام ، والتسنيم في القبر ارتفاعه قدر شبر ، مأخوذ من سنم البعير ، [يراجع نيل الأوطار للشوكاني ج ٤ ص ٨٩] .

ومما ورد في النهي عن اتخاذها مساجد قول ابن عباس رضى الله عنهما : لعن رسول الله ﷺ زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج ، رواه أبو داود والترمذي وحسنه ، قال القرطبي : قال علماؤنا : هذا يحرم على المسلمين أن يتخذوا قبور الأنبياء والعلماء مساجد ، وروى الأئمة عن أبي مَرْثَدَ الغنوي أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا تصلوا على القبور ولا تجلسوا عليها » .

٤ - ومن احتياطات العلماء لعدم الصلاة على المقابر نهوا عن الدفن في المساجد ، أو عمل مسجد على القبر ، قال النووي في شرح المهذب ص ٣١٦ مانصه : اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على كراهة بناء مسجد على القبر ، سواء أكان الميت مشهورا بالصلاة أو غيره ، لعوم الأحاديث ، قال الشافعي والأصحاب : تكره الصلاة إلى القبور ، سواء كان الميت صالحا أو غيره ، قال الحافظ أبو موسى : قال الإمام الزعفراني رحمه الله : ولا يصلى إلى قبر ولا عنده تبركا ولا إعظاما ، للأحاديث .

وأفتى ابن تيمية بأنه لا يجوز دفن ميت في مسجد ، فإن كان المسجد قبل الدفن غير إما بتسوية القبر ، وإما بنش إن كان جديدا ، وقال : لا يجتمع في دين الاسلام مسجد وقبر ، بل أيهما طرا على الآخر منع منه وكان الحكم للسابق ، كما نقله عنه ابن القيم في

زاد المعاد [فتوى الشيخ عبد المجيد سليم سنة ١٩٤٠ م - الفتاوى الإسلامية ج ٢ ص ٦٥٠].

حكم الصلاة في المسجد الذي فيه قبر : إذا كان القبر في مكان منعزل عن المسجد أى لا يصلى فيه ، فالصلاة في المسجد الذى يجاوره صحيحة ولا حرمة ولا كراهة فيها ، أما إذا كان القبر فى داخل المسجد ، فإن الصلاة باطلة ومحرمة على مذهب أحمد بن حنبل ، جائزة وصحيحة عند الأئمة الثلاثة ، غاية الأمر أنهم قالوا : يكره أن يكون القبر أمام المصلى ، لما فيه من التشبه بالصلاة إليه ، لكن إذا قصد بالصلاة أمام القبر تقديسه واحترامه كان ذلك حراما وربما أدى إلى الشرك ، فليكن القبر خلفه أو عن يمينه أو عن يساره .

س : هل يجوز للإنسان إذا عطس وهو يصلي أن يقول : الحمد لله ، وإذا عطس غيره هل يقول له : يرحمك الله ؟

ج : العطاس أمر قهري في الغالب لا يتحكم فيه الإنسان ، وهو نعمة يسن حمد الله عليها ، حتى لو كان في الصلاة ، ويسمع نفسه بالحمد كما قال النووي في كتابه « الأذكار » وذلك على مذهب الإمام الشافعي ، وبالتالي لا تبطل الصلاة بالحمد ، فهي كلها موضع لذكر الله ، وقال النووي : لأصحاب مالك ثلاثة أقوال ، أحدها هذا ، واختاره ابن العربي ، والثاني يحمد في نفسه ، والثالث قاله سحنون ، لا يحمد جهرا ولا في نفسه .

وأما أحكام العطاس خارج الصلاة فلها موضع آخر ، ويمكن الرجوع إليه في كتاب « غذاء الألباب » للسفاري ج ١ ص ٣٨٣ .

٢ - روى البخاري أن النبي ﷺ قال « إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله ، وليقل له أخوه أو صاحبه : يرحمك الله . فإذا قال له : يرحمك الله فليقل : يهديكم الله ويصلح بالكم » وهذا خارج الصلاة ، أما في أثناء الصلاة فلا يسن تسميته وإن شتمته بطلت صلاته عند جمهور الفقهاء ، سواء قال « يرحمك الله » أو « يرحمه الله » أو « يرحمنا الله » والشافعي يبطل الصلاة إذا كان التسميت بكاف الخطاب ، أي بالصيغة الأولى من هذه الصيغ الثلاثة ، ولا تبطل بالصيغتين الأخريين ، والأولى اتباع رأى الجمهور .

س : هل تجب صلاة الجمعة على المسافر ؟

ج : من المعلوم أن صلاة الجمعة مفروضة بالكتاب والسنة والإجماع ، قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ [سورة الجمعة : ٩] وقال ﷺ « لقد هممت أن أمر رجلا يصلى بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم » رواه مسلم . والإجماع قائم على الوجوب .

وقد أعفى الله منها جماعة نص عليهم حديث رواه أبو داود « الجمعة حق واجب على كل مسلم فى جماعة ، إلا أربعة ، هم العبد المملوك والمرأة والصبي والمريض » وكما استثنى هؤلاء من وجوب صلاتها استثنى المسافر ما دام مسافرا حتى لو كان نازلا للاستراحة وقت إقامة الجمعة ، اقتداء بالنبي ﷺ الذى كان فى سفر فعلى الظهر والعصر جمع تقديم ولم يصل الجمعة ، وكذلك فعل الخلفاء وغيرهم .

ويستمر سقوطها عن المسافر ما دام مسافرا ولم يقطع سفره بالعودة إلى وطنه أو الإقامة أربعة أيام فأكثر عند الشافعية والحنابلة حيث لا يشترط عندهم الاستيطان الدائم إلا للانعقاد ، وأوجبها المالكية على المستوطن المقيم بنية التأييد ، كما لا تصح إلا بذلك ، فلو نزل جماعة كثيرة فى مكان نوا فيه الإقامة شهرا مثلا فلا تجب عليهم الجمعة ولا تصح منهم ، والأحناف قالوا : الاستيطان ليس شرطا للوجوب ، وإنما الشرط هو الإقامة ولو من مسافر خمسة عشر يوما .

ومن هنا تحدث العلماء عن حكم السفر يوم الجمعة وهو الخروج من البلد حتى لو كان السفر قصيرا ، ويتنوا حكمه إن كان قبل طلوع الفجر أو بعده .

١- فقال الشافعية : إن كان سفره قبل الفجر فهو مكروه ، وذلك لسقوط الجمعة عنه وضياعها منه دون وجود مبرر للسفر ، وضربوا لذلك مثلا بالحصادين ونحوهم من

العمال الذين يخرجون للعمل فى الحقول والمنشآت قبل الفجر فلا تجب عليهم الجمعة إلا إذا كانوا فى مكان يسمعون فيه النداء من بلدهم . وإن كان سفره بعد الفجر فهو حرام ، إلا إذا ظن أنه يدركها فى طريقه أو كان السفر واجبا كالسفر للحج الذى ضاق وقته وخاف فوته ، أو كان لضرورة كخوفه فوات رفقة يلحقه ضرر بفوتهم .

٢ - وقال المالكية : يجوز السفر قبل الفجر ، ويكره بعده إذا كان لا يدركها فى طريقه ، فإن كان يدركها فلا كراهة .

٣ . وقال الحنابلة : يكره السفر قبل الفجر إذا لم يأت بها فى طريقه ، ويحرم بعد الزوال إلا عند خوف الضرر كتخلفه عن الرفقة .

٤ . وقال الحنفية : لا يكره السفر قبل الزوال .

وهذا ما قاله العلماء فى حكم صلاة الجمعة بالنسبة للمسافر ، وعن السفر فى هذا اليوم ، يتلخص فى عدم وجوبها على المسافر الذى أنشأ السفر قبل يوم الجمعة حتى لو كان سفرا قصيرا . أما من أنشأ السفر بعد الفجر فأوجبها بعضهم ولم يوجبها البعض الآخر .

وأرى الحرص عليها فى السفر حتى لو كانت غير واجبة ، فتوابعها عظيم ، وهى إن سقطت عنه كمسافر فلا تسقط عنه صلاة الظهر عن المسافر فى السفر القصير أو الطويل ، وعليه الصلاة قصرا أو جمعا إذا كان السفر طويلا كما هو مقرر فى الفقه .

س : هل يجوز لأهل الميت الذى كان لا يواظب على الصلاة أن يصلوا عنه أو يعملوا ما يسمى بإسقاط الصلاة ؟

ج : الصلاة عبادة بدنية محضة ، لم يرد نص خاص عن النبى ﷺ بجواز قضائها عن الميت ، والوارد هو عن بعض الصحابة ، فقد روى البخارى أن ابن عمر رضى الله عنهما أمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بقاء - يعنى ثم ماتت - فقال : صلى عنها وروى ابن شيبه بسند صحيح أن امرأة قالت لابن عباس رضى الله عنهما : إن أمها نذرت مشيا إلى مسجد بقاء ، أى للصلاة ، فأفتى ابنتها أن تمشي لها . وأخرجه مالك فى الموطأ أيضا .

والصلاة المرادة هنا صلاة نذر أداؤها فى بقاء فوجبت ولزمت ، ومن هنا رأى بعض العلماء جواز قضاء الصلاة عن الميت ، سواء أكانت مفروضة أصلا أم مندورة . لكن الجمهور قال بعدم جواز قضاء المفروضة . ونقل ابن بطال الاجماع على ذلك ، ومع عدم التسليم بهذا الاجماع ، فان الجمهور رد استدلال القول المجيز للقضاء بأن النقل عن ابن عمر وابن عباس مختلف ، فقد جاء فى موطأ مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا يصلى أحد عن أحد ، ولا يصوم أحد عن أحد ، وأخرج النسائى عن ابن عباس مثل ذلك القول . ولكن لعل المنع فى حق غير المندورة .

وقال الحافظ : يمكن الجمع بين النقلين بجعل جواز القضاء فى حق من مات ، وجعل النفى فى حق الحى (نيل الأوطار ج ٩ ص ١٥٥) وبهذا يعلم أن ما يعمل به بعض الناس مما يسمى بإسقاط الصلاة عن الميت غير مشروع ، والواقع أن الله سبحانه وتعالى جعل أداء الصلاة من اليسر بحيث تصح بأى كيفية من الكيفيات عند العجز ، حتى أنه لم يسقطها عن المجاهد وهو فى ساحة القتال أثناء المعركة ، وعن المقيد بالأغلال ،

واكتفى بما استطاع ولو بالإيماء . فقول الجمهور بعدم جواز قضائها عن الميت هو المختار للفتوى ، ولا يصح غيره ، حتى لا يكون هناك تهاون بعمود الدين .

أما حكم الصلاة للميت فقد جاء فى رواية الدارقطنى « أن من البر بعد الموت أن تصلى لهما - للوالدين - مع صلاتك ، وأن تصوم لهما مع صيامك » وذلك فى النوافل المهداة لا فى الفروض من حيث قضائها ، وسيبين ذلك فى صلة الأحياء بالأموات وانتفاع الميت بما يهديه الحى إليه من قُرب .

س : ما هى صلاة الاستخارة وعدد ركعاتها والدعاء الخاص بها ؟

ج : صلاة الاستخارة ركعتان ، والدعاء الذى يقال بعدها جاء فى الحديث الذى رواه البخارى عن جابر رضى الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة فى الأمور كلها كالسورة من القرآن بقول « إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل : اللهم إنى أستخيرك بعلمك ، وأستقدر بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، إنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى - أو قال عاجل أمرى وآجله - فاقدره لى ويسره لى ، ثم بارك لى فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى - أو قال عاجل أمرى وآجله - فاصرفه عنى واصرفنى عنه ، واقدر لى الخير حيث كان ، ثم رضنى به » قال : ويسمى حاجته . يعنى يقول بدل عبارة - أن هذا الأمر - تعيين هذا الأمر مثل السفر أو الزواج ونحو ذلك .

وسيجس بأمر وعلامات يدرك بها النتيجة ، إما أن يكون ذلك بعد الانتهاء من الصلاة والدعاء فى حال اليقظة أو برؤيا منامية ، وربما تتأخر العلامات بعض الوقت ، فإن لم ير شيئا من ذلك يكرر الصلاة ويحاول أن يؤديها تامة وبخشوع وكذلك الدعاء يكون بتضرع وحضور ذهن ، فقبول الصلاة والدعاء وترتب آثارهما مترتبط بذلك . قال تعالى بعد ذكر أيوب وذى النون وذكرىا ودعائهم الذى استجاب الله لهم ﴿ إنهم كانوا يسارعون فى الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا لنا خاشعين ﴾ [سورة الأنبياء : ٩٠] والمسارة فى الخيرات تستلزم الطاعة والحرص عليها والتسابق إليها ، والبعد عن كل ما حرم الله ، وبالتالي لا تقبل صلاة الاستخارة ولا دعاؤها من المقصر فى حق الله ولا يعرفه إلا عند ما يحتاج إليه ليعرف المشروع الذى يقدم عليه إن كان خيرا أو شرا ، فمن المقرر

أن اللقمة من الحرام في بطن الإنسان تمنع قبول الدعاء ، كما صح في حديث رواه مسلم .

هذا ، وصلاة الاستخارة تؤدي في غير الأوقات التي تكرر فيها الصلاة ، وأنسب الأوقات لها بعد منتصف الليل ، فالدعاء يكون أقرب إلى الإجابة . ويسن أن يبدأ بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله ، ويختتم بالصلاة على النبي ، ولا تتعين قراءة بعد الفاتحة ، مع مراعاة أن الاستخارة لا تكون إلا في الأمور المباحة ، أما الواجبات والمندوبات فلا استخارة في عملهما ، وكذلك المحرمات والمكروهات لأن المطلوب تركهما . ومع مراعاة أن قلب الإنسان إذا مال إلى فعل الشيء أو الانصراف عنه قبل صلاة الاستخارة فلا معنى لهذه الصلاة ، بل ينبغي ترك الاختيار لله سبحانه ويصلى من أجل ذلك .

وهذه الصلاة تغني عما يشترط فيه بعض الناس من قراءة الكف وضرب الرمل والوسائل الأخرى التي حذر الإسلام منها ، أو لم يشرعها ، فالعلم الحقيقي عند الله سبحانه والدعاء مع العبادات خير وسيلة لمساعدة الإنسان على ما يريد .

س : هل تجوز قراءة القرآن مترجماً فى الصلاة ؟

ج : من المعلوم أن قراءة شىء من القرآن فى الصلاة ركن من أركانها لاتصح بدونه ، وقد حدد جمهور الفقهاء هذا الركن بقراءة الفاتحة ، لعدة نصوص منها قوله ﷺ « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » رواه الجماعة وقوله « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن - وفى رواية بفاتحة الكتاب - فهو خداج ، هى خداج غير تمام » رواه البخارى ومسلم .

والى جوار هذا الركن تسن القراءة لما تيسر من القرآن بعد الفاتحة فى الركعتين الأوليين ، وقال العلماء : لا بد أن تكون القراءة باللغة العربية لمن قدر عليها ، فإن عجز عن القراءة باللغة العربية فلا يجوز أن يقرأها مترجمة بلغة أخرى ، فلو فعل ذلك بطلت صلاته عند جمهور الفقهاء ، يقول النووى فى « المجموع » : ترجمة القرآن ليست قرآناً بإجماع المسلمين ، ومحاولة التدليل لها تكلف ، فليس أحد يخالف فى أن المتكلم بمعنى القرآن بالهندية ليس قرآناً ، وليس ما لفظ به قرآناً ، ومن خالف فى هذا كان مراغماً جاحداً ، وتفسير شعر امرئ القيس ليس بشعره ، فكيف تفسير القرآن يكون قرآناً ؟ ولا خلاف فى أن القرآن معجز ، وليست الترجمة معجزة . مجلة الأزهر - المجلد السابع ص ١٢٩ .

ونقل عن أبى حنيفة جواز القراءة بالترجمة فى الصلاة لمن كان قادراً على القراءة باللغة العربية أو غير قادر . مستدلاً ببعض آيات ليست نصاً فى المدعى ، ولا داعى لذكرها ، وبأن سلمان الفارسى كتب لأهل الفرس - الفاتحة - بالفارسية فكانوا يقرءون بها حتى لانت ألسنتهم للعربية وبعدما كتب لهم ذلك عرضه على النبى ﷺ فأقره ووجهوا كلام أبى حنيفة بأن القراءة بالفارسية لمن يحسن العربية للرخصة ، ولمن لا

يحسنها للعذر ، ولكن الإمامين محمدا وأبا يوسف لا يجيزان القراءة بها في الصلاة إلا للمعذور فقط ، لأن القرآن معجز باللفظ والمعنى ، فإذا قدر عليهما لا يتأدى الواجب بغيرهما ، وإن عجز عن النظم أتى بما يقدر عليه وهو المعنى كمن عجز عن الركوع والسجود يصلي بالإيماء .

وقال المحققون : إن أبا حنيفة رجع عن رأيه ، فلم يجز القراءة بغير العربية إلا لمن عجز عنها . ومن نقل رجوعه أبو بكر الرازي ونوح بن مريم وعلى بن الجعد . وقال أيضا : إن خبر سلمان مطعون بأنه لم يخرججه كبار رجال الحديث مع أهميته ، وأن هناك اختلافا في بعض رواياته بالزيادة والنقص ، لأن النووي ذكره في المجموع دون قراءتهم بالترجمة في الصلاة .

وعلى هذا فلا يكون عند الأحناف إلا قول واحد ، وهو جواز قراءة القرآن بغير العربية في الصلاة للعاجز عن العربية ، أما القادر عليها فلا يجوز له باتفاق الفقهاء .
يقول الشيخ محمود أبو دقيقه : إن الأئمة الأربعة اتفقوا على أن القادر على العربية إذا قرأ بغيرها في الصلاة فسدت صلاته ، وعلى أن العاجز عنها إذا قرأ بغيرها ما كان قصة أو أمرا أو نهيا فسدت صلاته ، لأن ما أتى به ليس قرآنا وهو من كلام الناس فيفسد الصلاة ، ولم يختلفوا إلا فيما إذا كان المقروء ذكرا أو تنزيها فالأئمة الثلاثة قالوا بفساد الصلاة وأبو حنيفة وأصحابه قالوا بجواز الصلاة ، لأن العاجز عن العربية حكمه حكم الأمي فلا قراءة عليه ، وإذا أتى بذكر بأي لغة لا تفسد صلاته ، فكذلك من كان في حكمه « منجلة الأثر » - المجلد الثالث ص ٣٤ .

س : اتخذ كثير من الناس فضل شهر رجب ذريعة للصيام والصلاة وزيارة المقابر ، وأوردوا فى ذلك أحاديث كثيرة ، فما هو الرأى الصحيح فى ذلك ؟

ج : الحافظ أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى وضع رسالة بعنوان : تبين المعجب بما ورد فى فضل رجب ، جمع فيها جمهرة الأحاديث الواردة فى فضائل شهر رجب وصيامه والصلاة فيه . وقسمها إلى ضعيفة وموضوعة . وذكر له ثمانية عشر اسما ، من أشهرها « الأصم » لعدم سماع قعقة السلاح فيه لأنه من الأشهر الحرم التى حرم فيها القتال ، و « الأصب » لانصباب الرحمة فيه ، و « منصل الأسنه » كما ذكره البخارى عن أبى رجاء العطاردى قال : كنا نعبد الحجر ، فإذا وجدنا حجرا هو خير منه ألقيناه وأخذنا الآخر ، فإذا لم نجد حجرا جمعنا خثوة من تراب ثم جثنا الشاء - الشياه - فحلبنا عليه ثم طفنا به ، فإذا دخل شهر رجب قلنا : منصل الأسنه فلم ندع رمحا فيه حديدة ، ولا سهما فيه حديدة إلا نزعناها فآلقيناه .

وفضل رجب داخل فى عموم فضل الأشهر الحرم التى قال الله فيها ﴿ إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فى كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم ﴾ [سورة التوبة : ٣٦] وعينها حديث الصحيحين فى حجة الوداع بأنها ثلاثة سُرِدَ « أى متتالية » ذو القعدة وذو الحجة والمعرم ، وواحد فرد ، وهو رجب « مضر » الذى بين جمادى الآخرة وشعبان ، وليس رجب « ربيعة » وهو رمضان .

ومن عدم الظلم فيه عدم القتال ، وذلك لتأمين الطريق لزاىرى المسجد الحرام ، كما قال تعالى : بعد هذه الآية « فإذا انسَلَخَ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » [سورة التوبة : ٥] ومن عدم الظلم أيضا عدم معصية الله ، واستنبط

بعض العلماء من ذلك - دون دليل مباشر من القرآن والسنة نص عليه - جواز تغليظ الدية على القتل في الأشهر الحرم بزيادة الثلث .

ومن مظاهر تفضيل الأشهر الحرم - بما فيها رجب - ندب الصيام فيها . كما جاء في حديث رواه أبو داود عن مجيبة الباهلية عن أبيها أو عمها أن النبي ﷺ قال له - بعد كلام طويل - « صم من الحرم واترك » ثلاث مرات ، وأشار بأصابعه الثلاثة ، حيث ضمها وأرسلها ، والظاهر أن الإشارة كانت لعدد المرات لا لعدد الأيام .

فالعامل الصالح في شهر رجب كالأشهر الحرم له ثوابه العظيم ، ومنه الصيام ، يستوى في ذلك أول يوم مع آخره . وقد قال ابن حجر : إن شهر رجب لم يرد حديث خاص بفضل الصيام فيه ، لا صحيح ولا حسن .

ومن أشهر الأحاديث الضعيفة في صيامه « إن في الجنة نهر يقال له رجب ، ماؤه أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل ، من صام يوما من رجب سقاه الله من ذلك النهر » وحديث « من صام من رجب يوما كان كصيام شهر ، ومن صام منه سبعة أيام غلقت عنه أبواب الجحيم السبعة ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له أبواب الجنة الثمانية ، ومن صام منه عشرة أيام بدلت سيئاته حسنات » ومنها حديث طويل جاء في فضل صيام أيام منه ، وفي أثناء الحديث « رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمتي » وقيل إنه موضوع وجاء في الجامع الكبير للسيوطي أنه من رواية أبي الفتح بن أبي الفوارس في أماليه عن الحسن مرسلا .

ومن الأحاديث غير المقبولة في فضل صلاة مخصوصة فيه « من صلى المغرب في أول ليلة من رجب ثم صلى بعدها عشرين ركعة ، يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد مرة ويسلم فيهن عشر تسليمات حفظه الله في نفسه وأهله وماله وولده ، وأجير من عذاب القبر ، وجاز على الصراط كالبرق بغير حساب ولا عذاب » وهو حديث موضوع ، ومثلها صلاة الرغائب .

وقد عقد ابن حجر في هذه الرسالة فصلا ذكر فيه أحاديث تتضمن النهي عن صوم

رجب كله ، ثم قال : هذا النهى منصرف إلى من يصومه معظما لأمر الجاهلية ، أما إن صامه لقصد الصوم فى الجملة من غير أن يجعله حتما أو يخص منه أياما معينة يواظب على صومها ، أو ليالى معينة يواظب على قيامها ، بحيث يظن أنها سنة ، فهذا من فعله مع السلامة مما استثنى فلا بأس به . فإن خص ذلك أو جعله حتما فهذا محظور ، وهو فى المنع بمعنى قوله ﷺ « لا تخصوا يوم الجمعة بصيام ولا ليلتها بقيام » رواه مسلم . وإن صامه معتقدا أن صيامه أو صيام شيء منه أفضل من صيام غيره ففى هذا نظر ، ومال ابن حجر إلى المنع .

ونقل عن أبى بكر الطرطوشى فى كتاب « البدع والحوادث » أن صوم رجب يكره على ثلاثة أوجه أحدها أنه إذا خصه المسلمون بالصوم فى كل عام حسب العوام ، إما أنه فرض كشهر رمضان وإما سنة ثابتة كالسنن الثابتة ، وإما لأن الصوم فيه مخصوص بفضل ثواب على صيام باقى الشهور ، ولو كان من هذا شيء لبيته النبى ﷺ ، قال ابن دحية : الصيام عمل بر ، لا لفضل صوم شهر رجب فقد كان عمر ينهى عنه . انتهى ما نقل عن ابن حجر .

هذا ، وحرض الناس - والنساء بوجه خاص - على زيارة القبور فى أول جمعة من شهر رجب ليس له أصل من الدين ، ولا ثواب لها أكثر من ثواب الزيارة فى غير هذا اليوم . والأولى فى شهر رجب أن نتذكر الأحداث التاريخية التى وقعت فيه مثل غزوة تبوك لناخذ منها العبرة ، ونتذكر تخليص صلاح الدين الأيوبي للقدس من أيدي الصليبيين (فى رجب ٥٨٣ هـ = ١١٨٧ م) ليتوحد العرب والمسلمون لتطهير المسجد الأقصى من رجس الغاصبين .

كما نتذكر حادث الإسراء والمعراج ونستفيد منه ، على ما ارتضاه المسلمون فى كونه حدث فى شهر رجب .

س : ما حكم صوم يوم عرفة ؟

ج : روى مسلم أن النبي ﷺ سئل عن صوم يوم عرفة فقال « يكفر السنة الماضية والباقية » وروى النسائي بإسناد حسن أن صيامه يعدل صيام سنة ، وفي رواية حسنة للطبراني أنه يعدل صيام ستين ، وفي رواية حسنة للبيهقي أنه يعدل صيام ألف يوم .
ندل هذه الأحاديث على فضل صيام يوم عرفة ، لكن هذا لغير الواقف بعرفة ، فقد روى أبو داود والنسائي وابن خزيمة في صحيحه والطبراني أن النبي ﷺ نهى عن صومه ، وإن كان هذا النهي للكره لا للتحريم ولذلك اختلف الفقهاء في حكم صيام هذا اليوم للواقف بعرفة ، فقال الشافعي : يُسَنُّ الفطر فيه ليقوى الحاج على الدعاء . وقال أحمد : إن قدر الحاج أن يصوم صام . وإن أفطر فذلك يوم يحتاج فيه إلى القوة .
قال الحافظ المنذرى في كتابه الترغيب والترهيب : اختلفوا في صوم يوم عرفة بعرفة فقال ابن عمر : لم يصمه النبي ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان وأنا لا أصومه وكان مالك والثوري يختاران الفطر ، وكان ابن الزبير وعائشة يصومان يوم عرفة ، وروى ذلك عن عثمان بن أبي العاصي ، وكان اسحق يميل إلى الصوم ، وكان عطاء يقول : أصوم في الشتاء ولا أصوم في الصيف . وقال قتادة لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء .
رواه أحمد والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه .

ومهما يكن من شيء فإن الأولى الاقتداء بالنبي ﷺ ، فقد ثبت أنه لم يصم هذا اليوم في حجة الوداع . روى البخاري ومسلم عن أم الفضل أنهم شكوا في صوم رسول الله ﷺ يوم عرفة فأرسلت إليه بلبن فشرب وهو يطلب الناس بعرفة . وثبت أنه قال « إن يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا - أهل الإسلام - وهي أيام أكل وشرب » وثبت عنه أنه نهى عن صيام يوم عرفة بعرفات . كما رواه أبو داود والنسائي وابن خزيمة في صحيحه

س : هل صحيح أن صوم يوم عاشوراء كان مفروضاً قبل رمضان ، وما هي حكمة صيامه ، وهل صحيح أن النبي ﷺ أوصى بالتوسعة على العيال فيه ؟

ج : يوم عاشوراء وهو اليوم العاشر من شهر الله المحرم أول شهور التقويم الهجري - دخل التاريخ من أوسع أبوابه منذ بدء الخليقة كما تحكى الروايات التي لا يصدد أكثرها أمام النقد العلمي عند رجال الحديث .

ويهمنا من هذه الأبواب بابان كان لكل منهما أثره في تحول مجرى التاريخ الدينى والتشريعى فى اليهودية والإسلام ، أحدهما يوم أن نجى الله موسى عليه السلام وجماعته الاسرائيليين ، وأغرق فرعون وقومه الظالمين ، وكان يوما فاصلا بين عهدين فى تاريخ اليهود ، عهد ذاقوا فيه العذاب ألوانا حين كانوا تحت حكم فرعون ، كما يذكرهم الله به فى قوله ﴿ وإذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبسون أبناءكم ويستحيون نساءكم وفى ذلكم بلاء من ربكم عظيم ﴾ وإذ فرقنا بكم البحر فأنجيناكم وأغرقنا آل فرعون وأنتم تنظرون ﴾ [سورة البقرة : ٤٩ ، ٥٠] وعهد التحرر والاتجاه إلى تأسيس مجتمع مستقل ما لبث أن تقلبت به الأحداث ما بين صعود وهبوط واجتماع وتفرق كما قضى بذلك رب العزة فى كتابه وسجله القرآن الكريم فى أوائل سورة الإسراء ﴿ وقضينا إلى بنى إسرائيل فى الكتاب لتفسدن فى الأرض مرتين ولتعلن علوا كبيرا ﴾ روى البخارى ومسلم وغيرهما عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة فرأى اليهود يصومون عاشوراء ، فقال لهم « ما هذا الذى تصومونه » ؟ فقالوا : هذا يوم عظيم ، نجى الله فيه موسى وقومه وأغرق فرعون وقومه ، فصامه وأمر بصيامه ، حتى جاء فرض صيام رمضان بقى صيام يوم عاشوراء مندوبا .

وإذا كان الخبر الصحيح يشرع صومه شكراً لله على نجاة موسى ، فإن تحديد هذا اليوم وربطه بنجاة آبائهم هو خبر اليهود كما جاء فى كتبهم التى توارثوها ، والثابت فى الصحيحين أيضاً عن عائشة رضى الله عنها أن النبى ﷺ كان يصوم عاشوراء قبل هجرته من مكة إلى المدينة اتباعاً لقريش فى صيام هذا اليوم فى الجاهلية ، ويعمل عكرمة صيام قريش له بأنهم أذنبوا ذنباً فى الجاهلية فعظم فى صدورهم فقبل لهم : صوموا عاشوراء يكفر ذلك الذنب ، فهل كان ذلك تقليدا لليهود فى صيام يوم الكفارة « يوم كبور » أو بناء على شرع سابق ؟ والمعروف أن شريعة إبراهيم واسماعيل التى كانت فى مكة هى أسبق من الشريعة التى جاءت بها توراة موسى الذى نجاه الله من فرعون وقومه . روى البخارى ومسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش فى الجاهلية ، وكان رسول الله ﷺ يصومه . فلما قدم المدينة صامه ، وأمر الناس بصيامه ، فلما فرض رمضان قال « من شاء صامه ومن شاء تركه » .

إن الذى يهمنا كمسلمين أن صوم يوم عاشوراء بقى مندوباً كسائر الأيام التى يندب فيها الصيام ، ولم يكن يأبه له أحد من المسلمين بأكثر من أن الصيام فيه له فضله الذى ورد فيه قول النبى ﷺ كما رواه مسلم « يكفر السنة الماضية » وجرى الأمر على ذلك فى عهد الخلفاء الراشدين حتى كان يوم الجمعة العاشر من المحرم سنة إحدى وستين من الهجرة ، وهو اليوم الذى استشهد فيه الحسين بن على رضى الله عنهما فى كربلاء ، فدخل يوم عاشوراء التاريخ مرة أخرى من باب واسع عمق الشعور بالتشيع لآل البيت . وعلى الرغم من مرور أربعة عشر قرناً على هذا الحادث فإن آثاره مازالت باقية تظهر فى الاحتفال بذكره ، فهو فى إيران والعراق وغيرها يوم حزن عميق لا دأى لوصف مظاهره ، وهو فى بلاد المغرب وغيرها من البلاد التى تبرر ما صنعه رجال البيت الأموى للاحتفاظ بالسلطان يوم فرج وهدايا وتوسعة وترفيه بالحلوى وكل ما لذ وطاب [مجلة العربى التى تصدر بالكويت ١٩٦٢ ، مجلة الإيمان التى تصدر بالمغرب - محرم وصفر ١٣٨٤ هـ] .

وفى ظل هذه العواطف ظهرت بدع واخترعت أقاويل وحكايات ، بل وضعت أحاديث على النبى ﷺ ، تشجع الأولين على المبالغة فى الأسى والحزن ، وتشجع الآخرين على المبالغة فى الفرح والسرور ، ونكتفى بهذا القدر فى بيان استغلال يوم عاشوراء استغلالا سياسيا لنعرف مدى صحة ما يقال إن التوسعة على العيال فى يوم عاشوراء أثر من آثار النزاع بين البيت الأموى والهاشمى ، فنقول :

جاء فى كتاب شرح الزرقانى على المواهب اللدنية للقسطلانى « ج ٨ ص ١٢٣ » أن الحديث الذى يقول « من وسع على عياله فى يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها » رواه الطبرانى والبيهقى وأبو الشيخ ، وقال البيهقى إن أسانيده كلها ضعيفة ، ولكن إذا ضم بعضها إلى بعض أفاد قوة ، قال العرفى فى أماليه : لحديث أبى هريرة طرق صحيح بعضها ابن ناصر الحافظ ، وأورده ابن الجوزى فى الموضوعات . وذلك لأن سليمان بن أبى عبد الله الراوى عن أبى هريرة مجهول ، لكن جزم الحافظ فى تقريبه بأنه مقبول ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، والحديث حسن على رأيه . قال العرفى : وله طرق عن جابر على شرط مسلم أخرجه ابن عبد البر فى « الاستيعاب » وهى أصح طرقه . ورواه ابن عبد البر والدارقطنى بسند جيد عن عمر رضى الله عنه موقوفا عليه .

قد يقال : إذا كان الصوم شعيرة عاشوراء ، وهو يقوم على الزهد والتقشف فكيف يتفق ذلك مع التوسعة على العيال والأهل ؟ لئن كانت هناك توسعة فلتكن على الفقراء كالبر فى رمضان ، ومهما يكن من شيء فإن التوسعة مندوبة وأفضل دينار ينفعه الإنسان بعد نفسه هو على أهله ، وكل ذلك فى حدود الوسع ، ورأى بعض المفكرين — أن « العيال » المذكورين فى هذا الحديث هم عيال الله وهم الفقراء ، وهنا تظهر الحكمة فى التوسعة مع الصيام .

وجاء فى الزرقانى أيضا أن ما يذكر من فضيلة الاغتسال فيه والخضاب والادهان والاكتحال ونحو ذلك فبدعة ابتدعها قتله الحسين كما صرح به غير واحد .

هذا ، والأولى الاختصار على ما جاء فى الحديث من أن صيامه يكفر ذنوب سنة ، كما يسن صيام يوم التاسع أيضا لحديث رواه مسلم عن ابن عباس قال : لما صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا : يا رسول الله إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى فقال « إذا كان العام المقبل - إن شاء الله - صمنا اليوم التاسع » قال : فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله ﷺ . وروى أحمد « خالفوا اليهود صوموا يوما قبله ويوما بعده » .

وقد ذكر العلماء أن صيام عاشوراء على ثلاث مراتب :

المرتبة الأولى صوم ثلاثة أيام : التاسع والعاشر والحادى عشر . والمرتبة الثانية صوم التاسع والعاشر ، والمرتبة الثالثة صوم العاشر وحده .

وموضوع صيام عاشوراء مبسوط فى كتاب « زاد المعاد لابن القيم ج ١ ص ١٦٤ وما بعدها » .

هذا ، وقد جاء فى الترمذى باسناد حسن أنه قد يكون هو اليوم الذى تاب فيه على قوم ويتوب على آخرين ، لكن ليس فى الحديث تعيين لهذا اليوم ولا لهؤلاء الأقوام ، وصح من حديث أبى اسحق عن الأسود بن يزيد قال : سألت عبيد بن عمير عن صيام يوم عاشوراء فقال : المحرم شهر الله الأصم ، فيه يوم تيب فيه على آدم ، فإن استطعت ألا يمر بك إلا وأنت صائم فافعل [تفسير القرطبى ج ١ ص ٣٢٤] وهو حديث غير مرفوع إلى النبى ﷺ .

وجاء فى مسند أحمد أنه ربما يكون هو اليوم الذى استوت فيه سفينة نوح على الجودى .

ولا أعلم درجة هذا الحديث ، كما جاء فى الكتب حوادث أخرى فى يوم عاشوراء ليس لها سند صحيح ، منها مولد الخليل إبراهيم ومولد موسى ومولد عيسى ، وبردت فيه النار على إبراهيم ، ورفع العذاب عن قوم يونس ، وكشف الضر عن أيوب ، ورد البصر على يعقوب ، وأخرج يوسف من الجب ، ويوم الزينة الذى غلب فيه موسى السحرة .

تتماته :

١ - صيام النبى يوم عاشوراء فى مكة كان كصيام قريش لمتابعتهم فى الخير كمتابعتهم فى الحج ولم يأمر به أصحابه . وصامه بعد الهجرة لما وجد اليهود يصومونه قال العلماء : إن صيامه فى المدينة كان بوحى أو باستدانة صيامه فى مكة وزاد تأكيده بشكر الله على نجاة موسى . وليس صيامه متابعة لليهود فى شريعتهم ، وقال بعضهم : إنه اجتهد من النبى ﷺ ، لأنه كان يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ، ولعل هذا من باب تأليف قلوبهم كالتوجه إلى بيت المقدس فى الصلاة . وكانت هذه الموافقة فى أول الإسلام ، فلما فتحت مكة وقوى الإسلام خالف أهل الكتاب ، بل أمر بمخالفتهم فى شكل الصيام لا فى أصله ، ودليل ذلك أنه فى أواخر حياته - وكان يصوم عاشوراء استحبابا ويصومه أصحابه - قيل له : إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى فقال - كما رواه مسلم - « إذا كان العام المقبل إن شاء الله صمنا اليوم التاسع » فلم يأت العام المقبل حتى توفى .

٢ - تكفير الذنوب بصيام عاشوراء المراد بها الذنوب الصغائر ، وهى ذنوب سنة ماضية أو سنة آتية إن وقعت من الصائم ، فإن لم تكن صغائر خفف من الكبائر ، فإن لم تكن كبائر رفعت الدرجات . أما الكبائر فلا تكفرها إلا التوبة النصوح ، وقيل يكفرها الحج المبرور ، لعموم الحديث المتفق عليه « من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه » .

٣ - قال النسوى : اختلف فى حكم صوم عاشوراء فى أول الإسلام حين شرع قبل رمضان ، فقال أبو حنيفة كان واجبا لظواهر الأحاديث ، ولأصحاب الشافعى وجهان : وجه كأبى حنيفة ، والأشهر أنه لم يزل سنة حين شرع ، لكن كان متأكدا الاستحباب ، فلما فرض رمضان صار استحبابه أقل من الأول . ويظهر الخلاف فى النية هل يجب تبيتها أو تمكن قبل الزوال ؟

الله أعلم بما كان عليه الصحابة حينذاك ، ولا أثر له الآن .

س : ما حكم من تناول مفطرا مع النسيان ، هل يبطل صومه ، وماذا يجب عليه ؟

ج : روى أصحاب السنن أن النبي ﷺ قال « إن الله رفع عن أمتي الخطأ وما استكروهوا عليه » رجاله ثقات وليست فيه علة قاذحة « فيض القدير » وروى الجماعة إلا النسائي أنه ﷺ قال « من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه » وروى الدارقطني بإسناد صحيح أنه قال « إذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فإنما هو رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه » .

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا فإن صيامه صحيح ، وهذا موافق لقوله تعالى ﴿ ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ﴾ [سورة البقرة : ٢٢٥] والنسيان ليس من كسب القلوب ، وما دام صومه صحيحا فعليه أن يمسك عن الطعام ويتم صومه .

وهذا واضح في صيام رمضان تعظيما لحرمة الشهر ، أما في غير أداء رمضان كالنذر المعين أو غير المعين وكصيام الكفارات وقضاء رمضان وصوم التطوع فلا يجب عليه الإمساك بقية اليوم ويجوز له أن يفطر عند الجمهور ولكن الإمام مالك قال : يجب الإمساك في النذر المعين ، أما في غير المعين وباقي الصوم الواجب فإن كان التابع واجبا فيه كصوم كفارة رمضان وما نذره متتابع فلا يجب الإمساك إذا أفطر عمدا ، لأنه بطل ، ولأنه يجب استنافه من أوله ، وإن أفطر سهوا فإن كان في غير اليوم الأول وجب الإمساك ، وإن كان في اليوم الأول ندب الإمساك ولا يجب . وإن كان التابع غير واجب كقضاء رمضان وكفارة اليمين جاز الإمساك وعدمه ، سواء أفطر عمدا أم لا ، وإن كان الصوم نفلا فإن أفطر ناسيا وجب الإمساك لأنه لا يجب عليه القضاء بالفطر نسيانا ، وإن كان عمدا فلا يجب الإمساك ، لوجوب القضاء عليه بالفطر عمدا .

وقد تحدث العلماء عن سند قول مالك في وجوب القضاء على من نعد الفطر في صيام النفل ، وعن وجوب الإمساك إن أفطر ناسيا مع عدم القضاء ، فوجدوه ضعيفا وليس المجال مجال تفصيل لهذه المناقشة ، والمهم أن نعرف أن دليل الجمهور قوى في أن النسيان لا يؤثر على الصيام حتى لو كان الأكل كثيرا ، ويؤيده ما أخرجه أحمد عن أم اسحق أنها كانت عند النبي ﷺ فأتى بقصعة من ثريد ، فأكلت معه ثم تذكرت أنها صائمة - وهذا لم يكن في رمضان قطعا لأن النبي ﷺ كان يأكل معها - فقد يكون صيام نذر أو قضاء أو نفل ، فلما تذكرت أنها صائمة قال لها ذو اليمين : الآن بعدما شبعت ؟ فقال لها النبي ﷺ « أتمى صومك فإنما هو رزق ساقه الله اليك » .

س : هل يبطل الصوم بوضع التقط في الأنف أو الاستنشاق من أصبع الربو ؟

ج : قال العلماء : إن الصوم يبطل بذلك لدخول شيء إلى الجوف من منفذ مفتوح ، ويصدق عليه اسم الأكل أو الشرب الذي بنى عليه القرآن بطلان الصيام ، حيث أباحهما بالليل حتى مطلع الفجر فقط فقال سبحانه ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾ [سورة البقرة : ١٨٧] وقد سبق أن بينت أن الأكل والشرب فسرا بعدة تفسيرات ، وبنيت عليها أحكام في الصيام ، وكانت كلها اجتهادات اختلفت نتائجها ، واخترت من ذلك ما اطمانت إليه نفسى بعد استهداف الحكمة في مشروعية الصيام بالامتناع عن شهوتي البطن والفرج ، ولا مانع من الأخذ برأى العلماء في أن نقط الأنف والبخار الذي يشم من أصبع الربو يبطل بهما الصيام .

وإذا كان المريض لا يستغنى عنهما في الصيام جاز له الفطر وعليه القضاء بعد الشفاء من المرض ، فإن كان مزمنًا لا يرجى شفاؤه كان له الفطر وعليه الإطعام عن كل يوم مسكينًا .

س : هل يبطل الصوم بالعلاج بالحقن ؟

ج : قال العلماء : حقنة الشرج مفطرة لدخولها إلى الجوف من منفذ مفتوح ، واشترط مالك أن تصل إلى المعدة أو الأمعاء ، فإن لم تصل فلا يبطل بها الصيام .
أما حقن العضل والتي تحت الجلد فقد أفتى الشيخ محمد بخيت المطيعي في مايو ١٩١٩ م بأنها لا تفطر بناء على أنها لم تصل إلى الجوف من منفذ معتاد ، وعلى فرض الوصول فإنها تصل من المسام فقط وما تصل إليه ليس جوفاً ولا في حكم الجوف .
« الفتاوى الإسلامية - المجلد الأول ص ٨٩ » والشيخ طه حبيب عضو المحكمة العليا الشرعية قال في فتواه المنشورة بمجلة الأزهر « المجلد الثالث ص ٥٠٣ » ما نصه : ولا شك في أن الحقنة التي تعطى تحت الجلد أو في العضلات أو في الوريد أو في قناة النخاع الشوكي تصل إلى الجوف ، لأنها تصل عند إعطائها إلى الدورة الدموية ، وهذه توزعها إلى أجزاء الجسم كل بحسب طلبه . وعلى هذا يتبين أن الحقن التي يعطيها الأطباء للصائمين في نهار رمضان مفسدة لصومهم ، وإذا لوحظ أن إعطاءها قد يكون للتغذية وللتنقية وإكثار الدم ولتخدير الأعصاب ، فإن الأطباء أنفسهم يقررون أن هذه الحقن تمتصها الأوعية اللمفاوية ومنها إلى الدورة الدموية ثم توزعها هذه الأخيرة إلى أجزاء الجسم كل بحسب طلبه ... إلى أن قال : هذا ما يمكن أخذه من مذهب أبي حنيفة في هذا الموضوع . أما مذهب المالكية والشافعية فهو ما يأتي :
مذهب المالكية أن الصوم يفسد عندهم بوصول مائع إلى الحلق من الفم أو الأنف أو الأذن أو العين وإن لم يصل إلى المعدة . وبوصول جامد إلى المعدة من منفذ عال . فلو ابتلع الصائم حصاة ووصلت إلى المعدة فسد الصوم . ويفسد بوصول دواء إلى المعدة أو الأمعاء بواسطة الحقنة إذا جعلت في منفذ واسع . أما إذا كان المنفذ غير

واسع لا يمكن وصول شيء منه إلى المعدة فلا . ومن هذا يؤخذ أن الحقنة تحت الجلد إن وصل الدواء المجهول فيها إلى المعدة أو الحلق أو الأمعاء أفطر الصائم ، وإلا فلا . والمعدة عندهم ما تحت منخفض الصدر إلى السرة .

ومذهب الشافعية يرى أن وصول عين الشيء قليلا كان الواصل أو كثيرا ، مأكولا أو غير مأكول إلى الجوف من منفذ مفتوح كحلق ودماع وباطن أذن ويطن وإحليل ومشانة مفسد للصوم .

ومنه يعلم حكم الحقنة تحت الجلد ، وقد علمت أنها تصل إلى داخل الجوف قطعا .

هذه صورة من الآراء الاجتهادية في الحقن ، وقد رأيت أن حقن الدواء يمكن العمل فيها برأى الشيخ محمد بخيت ، وهو عدم الإفطار لأنها لم تدخل من منفذ مفتوح ، وأن حقن الغذاء يمكن العمل فيها برأى الشيخ طه حبيب وهو الإفطار لأنها دخلت إلى الجوف عن طريق الدم ، وتتنافى مع حكمة الصيام من الشعور بالجوع والعطش للمعانى التي ترتب عليه .

س : هل نقل الدم يبطل الصيام ؟

ج : هذا السؤال له طرفان ، طرف يتصل بالمنقول منه ، وطرف يتصل بالمنقول إليه ، أما المنقول منه فيقاس أخذ الدم منه في نهار رمضان على الفصد وهو أخذ الدم من غير الرأس ، وعلى الحجامه وهى أخذ الدم من الرأس ، وقد سبق أن الجمهور يقولون بعدم بطلان الصيام بهما ، لأن حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » الذى أخذ به من قال بالانقطاع ، لم يسلم من النقد ، إن لم يكن من جهة السند فمن جهة الدلالة « نيل الأوطار للشوكاني ج ٤ ص ٢١٢ ، ٢١٦ » .

وأما المنقول إليه فيعطى نقل الدم حكم الحقنة وقد تقدم الكلام فيها وإذا كان للعلاج لا للغذاء وأدخل عن طريق الوريد فأختار عدم بطلان الصيام ، ومع ذلك أقول إن هذا المريض الذى نقل اليه الدم يحتاج إلى ما يقويه فله أن يفطر بتناول الأطعمة وعليه القضاء عند الشفاء .

واختلاف آراء الفقهاء فى مثل هذه الفروع رحمة يمكن الأخذ بأيسرها عند الحاجة إليه.

س : ما أصل تسمية الأيام بالبيض وما هي ، وهل منها الستة من شوال كما يشاع بين الناس ؟

ج : الأيام البيض موجودة في كل شهر قمرى ، وهى التى يكون القمر موجودا فيها من أول الليل إلى آخره (١٣ ، ١٤ ، ١٥) وسميت بيضا لابيضاها ليلا بالقمر ونهارا بالشمس .

وقيل لأن الله تاب فيها على آدم وبيّض صحيفته « الزرقانى على المواهب ج ٨ ص ١٣٣ » .

وجاء فى الحاوى للفتاوى للسيوطى : يقول الناس إن آدم لما أهبط من الجنة اسودّ جلده ، فأمره الله بصيامها من الشهر القمري ، فلما صام اليوم الأول ابيض ثلث جلده ولما صام اليوم الثانى ابيض الثلث الثانى ، وبصيام اليوم الثالث ابيض كل جلده ، وهذا القول غير صحيح ، فقد ورد فى حديث أخرجه الخطيب البغدادى فى أماليه ، وابن عساكر فى تاريخ دمشق من حديث ابن مسعود مرفوعا ، وموقوفا من طريق آخر ، وأخرجه ابن الجوزى فى الموضوعات من الطريق المرفوع ، وقال إنه حديث موضوع وفى إسناده جماعة مجهولون لا يعرفون .

وبصرف النظر عن كون سيدنا آدم صامها أو لم يدعها فإن الإسلام شرع صيامها ، وجعله مندوبا ومستحبا ، جاء فى الزرقانى على المواهب المذكور سابقا أن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان رسول الله ﷺ لا يفطرايام البيض فى حضر ولا سفر . رواه النسائى . وعن حفصة أم المؤمنين : أربع لم يكن النبى ﷺ يدعهن — يتركنهن — صيام عاشوراء ، والعشر وأيام البيض من كل شهر وركعتى الفجر . رواه أحمد . وعن معاذة

صيام الأيام البيض وستة من شوال أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

العدوية أنها سألت عائشة أم المؤمنين : أكان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام؟ قالت : نعم ، فقلت لها : من أيام الشهر كان يصوم ؟ قالت : لم يكن يبالي من أى أيام الشهر يصوم . رواه مسلم .

ثم قال الزرقاني : والحكمة فيها أنها وسط الشهر ، ووسط الشيء أحسنه ، ولأن الكسوف - أى خسوف القمر - غالباً يقع فيها ، وقد ورد الأمر بمزيد من العبادة إذا وقع فإذا اتفق الكسوف صادف الذى يعتاد صيام الأيام البيض صائماً ، فيتهيأ له بأن يجمع بين أنواع العبادات من الصيام والصلاة والصدقة ، بخلاف من لم يصمها فإنه لا يتهيأ له استدراك صيامها .

هذا ما جاء فى صيام الأيام البيض الثلاثة من كل شهر ، أما الستة الأيام من شهر شوال فإن تسميتها بالبيض تسمية غير صحيحة ، وبصرف النظر عن التسمية فإن صيامها مندوب مستحب وليس واجباً ، وقد ورد فى ذلك قول النبى ﷺ « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر » رواه مسلم كما جاء فى فضلها حديث رواه الطبرانى « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » . ومعنى صيام الدهر صيام العام ، وجاء بيان ذلك فى حديث النبى ﷺ فى عدة روايات لابن ماجه والنسائى وابن خزيمة فى صحيحه ، ومؤداها أن الحسنة بعشر أمثالها ، فشهر رمضان بعشرة أشهر ، والأيام الستة من شوال بستين يوماً أى شهرين ، وهما تمام السنة اثنا عشر شهراً .

وهذا الفضل لمن يصومها فى شوال ، سواء أكان الصيام فى أوله أم فى وسطه أم فى آخره ، وسواء أكانت الأيام متصلة أم متفرقة ، وإن كان الأفضل أن تكون من أول الشهر وأن تكون متصلة . وهى تغتفر بفوات شوال .

وكثير من السيدات يحرضن على صيامها ، سواء أكان عليهن قضاء من رمضان أم لم

يكن عليهن قضاء ، وهذا أمر مستحب كما قرره جمهور الفقهاء ، ونرجو ألا يمتدّن أنه مفروض عليهن ، فهو مندوب لا عقوبة فى تركه .

هذا ، ويمكن لمن عليه قضاء من رمضان أن يصوم هذه الأيام الستة من شوال بنية القضاء ، فتكفى عن القضاء ويحصل له ثواب الستة البيض فى الوقت نفسه إذا قصد ذلك ، فالأعمال بالنيات ، وإذا جعل القضاء وحده والستة وحدها كان أفضل ، بل إن علماء الشافعية قالوا : إن ثواب الستة يحصل بصومها قضاء حتى لو لم ينوها وإن كان الثواب أقل مما لو نواها . جاء فى حاشية الشرقاوى على التحرير للشيخ زكريا الأنصارى « ج ١ ص ٤٢٧ » مانصه : ولو صام فيه - أى فى شوال - قضاء عن رمضان أو غيره أو نذرا أو نفلا آخر حصل له ثواب تطوعها ، إذ المدار على وجود الصوم فى ستة أيام من شوال وإن لم يعلم بها أو صامها عن أحد مما مر - أى النذر أو النفل الآخر ، لكن لا يحصل له الثواب الكامل المترتب على المطلوب إلا بنية صومها عن خصوص الست من شوال ، ولا سيما من فاته رمضان أو صام عنه شوال ، لأنه لم يصدق عليه أنه صام رمضان وأتبعه ستا من شوال .

ويشبه هذا ما قيل فى تحية المسجد ، وهى صلاة ركعتين لمن دخله ، قالوا : إنها تحصل بصلاة الفريضة أو بصلاة أى نفل وإن لم تُتَوَّع ذلك ، لأن المقصود وجود صلاة قبل الجلوس ، وقد وجدت بما ذكر ، ويسقط بذلك طلب التحية ويحصل ثوابها الخاص وإن لم ينوها على المعتمد كما قال صاحب الالهجة .

وفضلها بالفرض والنفل حصل ، والمهم ألا ينفى نيتها ، فيحصل المقصود إن نواها وإن لم ينوها .

وبناء على ما تقدم يجوز لمن يجد تعباً فى قضاء ما فاته من رمضان وحرص على جعل هذا القضاء فى شوال ، ويريد أن يحصل على ثواب الأيام الستة أيضا أن ينوي

صيام الايام البيض وستة من شوال أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

القضاء وصيام الستة ، أو القضاء فقط دون نية الستة ، وهنا تندرج السنة مع الفرض ، وهذا تيسير وتخفيف لا يجوز التقيد فيه بمذهب معين ولا الحكم ببطان المذاهب الأخرى .

والحكمة فى صيام ست من شوال بعد الصيام الطويل فى شهر رمضان - والله أعلم - هى عدم انتقال الصائم فجأة من الصيام بما فيه من الإمساك المادى والأدبى إلى الانطلاق والتحرر فى تناول مالد وطاب متى شاء ، فالانتقال الفجائى له عواقبه الجسمية والنفسية ، وذلك أمر مقرر فى الحياة .

س : أحرمت في موسم الحج بالعمرة أولاً ، ولما انتهت منها ذهبت الهدى قبل أن نقف بعرفة فهل الذبح صحيح أم لا بد أن يكون بعد الإحرام بالحج وأن يكون في منى ؟

ج : قال الله تعالى ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴾ [سورة البقرة : ١٩٦] يعني من أدى العمرة وانتهى منها وتحلل واستباح ما كان محرماً عليه بسبب الإحرام ، وظل متمتعاً إلى وقت الحج فعليه في مقابل هذا التمتع أن يذبح شاة ، فإن لم يجدها أو لم يجد ثمنها فعليه أن يصوم عشرة أيام كاملة ، ثلاثة منها في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى أهله كما نص عليه القرآن الكريم .

لكن هل هناك مكان أو وقت معين للذبح ؟ أما مكان الذبح فهو الحرم المكي ومنه منى ، ولا يجوز عند جمهور العلماء ذبحه خارج الحرم المكي ، ومن نسي أن يذبح وعاد إلى بلده فعليه أن يذبح في الحرم بنفسه أو بتوكيل غيره من الحجاج أو الزوار أو غيرهم ، ولا يجوز الذبح في البلد إلا قليل ، وهو مروي عن مجاهد من التابعين ، لكن رأى الجمهور هو الصحيح لتحقيق الحكمة الشرعية للذبح لمنفعة أهل مكة كما تنص عليه الآيات .

أما وقت الذبح ففيه ثلاثة آراء للعلماء .

رأى يقول : لا يصح الذبح إلا بعد الإحرام بالحج ، كما يدل عليه ظاهر الآية ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ﴾ أي الدخول فيه بالإحرام ، وعلى هذا الرأي يكون الذبح في منى أو في مكة بعد العودة من منى ، لأنه المكان الميسر للذبح ، وهو المتفق عليه في مذهب المالكية .

ورأى ثان يقول : يصح الذبح بعد الفراغ من أعمال العمرة وقبل أن يحرم بالحج ، وذلك قياساً على تقديم كفارة اليمين على الحنث وتقديم الزكاة على الحول « الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع فى فقه الشافعية ج ١ ص ٢٢٦ » يقول الأئمة فى شرح صحيح مسلم : إنه محكى عن عياض ، وقال المازرى هو الصحيح ، وهو الذى عليه الجمهور ، وهو وجه عند بعض أصحاب الشافعى .

ورأى ثالث حكاه العازرى : يجوز الذبح بعد الإحرام بالعمرة .

وذكر النورى فى المجموع أن الذبح الواجب بالتمتع قبل الإحرام بالحج فيه خلاف ، وجاء فى الأمل للشافعى استحباب الذبح لهدى التمتع بعد الفراغ من السعى بين الصفا والمروة قبل أن يخلق أو يقصر .

وما دامت المسألة خلافية فالأيسر هو العمل بجواز الذبح بعد الانتهاء من العمرة ، ولا داعى لتأخيره إلى الإحرام بالحج ليذبح فى منى ، والدين يسر .

أما إن عجز عن الهدى فيجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام فى الحج كما نصت عليه الآية ، وقد نقل عن أحمد بن حنبل أنه يجوز الصوم قبل أن يحرم بالحج ، وقال الثورى والأوزاعى : يصومهم من أول أيام العشر ، وبه قال عطاء ، وقال عروة : يصومها ما دام بمكة فى أيام منى وقاله أيضاً مالك وجماعة من أهل المدينة « تفسير القرطبى ج ٢ ص ٣٩٩ » وفى ص ٤٠٣ : يصوم السبعة بعد الرجوع من الحج ولو لم يذهب إلى بلده ، فيصوم فى الطريق ويصوم فى مكة . وقال جماعة : يصوم الثلاثة وهو محرم بالحج قبل يوم عرفة .

وقال بعض آخر : يصوم قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، وكانت عائشة تصومها فى أيام التشريق وهى الثلاثة بعد العيد كما رواه البخارى عنها وقال ابن عمر وعائشة فى أيام التشريق أن يُصْمَنَ إلا لمن لم يجد الهدى رواه الدارقطنى باسناد صحيح وإذا فات صيام الأيام الثلاثة فى الحج لزمه قضاؤها ، إما قبل أن يعود إلى بلده وإما بعد أن يعود ولا يشترط التتابع فى صيام هذه الأيام .

س : هل يجوز تكرار العمرة في موسم الحج أو في غير موسمه ، وهل لهذا التكرار حد ؟

ج : يجوز تكرار العمرة أكثر من مرة في العمر أو في السنة أو في الشهر أو في اليوم ، حيث لا يوجد نص يمنع ذلك ، قال نافع : اعتمر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أعواما في عهد ابن الزبير ، عمرتين في كل عام ، وقال القاسم : إن عائشة رضي الله عنها اعتمرت في سنة ثلاث مرات ، فسئل : هل عاب ذلك عليها أحد ؟ فقال : سبحان الله ، أم المؤمنين ؟

وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم ، وكره مالك تكرارها في العام أكثر من مرة ، إلا لمن كان داخلا مكة قبل أشهر الحج وكان ممن يحرم عليه مجاوزة الميقات حلالا فلا يكره له تكرارها بل يحرم بعمره حين دخوله ولو كان قد تقدمت له عمرة في هذا العام .

س : إنسان اكتسب مالا حراما وأراد أن يتوب إلى الله فماذا يفعل ؟

ج : من اكتسب مالا حراما أو أخذه بغير وجه حق ، وأراد أن يتوب إلى الله ، وجب عليه بعد الندم والعزم على عدم العود إلى المعصية أن يرد الحقوق إلى أصحابها ، وذلك إذا كانوا معروفين ، يردها إليهم أو إلى ورثتهم ما أمكن ذلك ، أو يطلب منهم التنازل عنها ، فإن لم يستطع التعرف عليهم وجب عليه أن يضعها في منفعة عامة ، أو يتصدق بها عنهم ، كما فعل عمر بن الخطاب مع المتسول الذي طلب منه طعاما فأحاله على صحابي فأطعمه ، ثم عاد يسأل فوجده محترفا ومعه زاد كثير ، فأمر بطرحه أمام إبل الصدقة لأنها منفعة عامة للمسلمين .

جاء في تفسير القرطبي « ج ٣ ص ٣٦٦ » ما نصه :

قال علماءنا : إن سبيل التوبة مما بيده من الأموال الحرام : إن كانت من ربا فليردها على من أربى عليه ، ويطلبه إن كان حاضرا ، فإن أيس من وجوده فليتصدق بذلك عنه ، وإن أخذه بظلم فليفعل كذلك في أمر من ظلمه ، فإن التبس عليه الأمر ولم يدرك الحرام من الحلال مما بيده فإنه يتحرى قدر ما بيده مما يجب عليه رده ، حتى لا يشك أن ما يبقى قد خلس له فيرده من ذلك الذي أزال عن يده إلى من عرف ممن ظلمه أو أربى عليه . فإن أيس من وجوده تصدق به عنه ، فإن أحاطت المظالم بدمته وعلم أنه وجب عليه من ذلك ما لا يطيق أدائه لكثرتة فتوبته أن يزيل ما بيده أجمع ، إما إلى المساكين وإما إلى ما فيه صلاح المسلمين حتى لا يبقى في يده إلا أقل ما يجزئه في الصلاة من اللباس ، وهو ما يستر العورة وهو من سرته إلى ركبته ، وقوت يومه ، لأنه الذي يجب له أن يأخذه من مال غيره إذا اضطر إليه ، وإن كره ذلك من يأخذه منه .

وفارق ههنا المفلس في قول أكثر العلماء ، لأن المفلس لم يصّر إليه أموال الناس باعتداء ، بل هم الذين صيروها إليه ، فترك له ما يواريه وما هو هيئة لباسه ، وأبو عبيدة وغيره يرى ألا يترك للمفلس من اللباس إلا أقل ما يجزئه في الصلاة ، وهو ما يواريه من سرته إلى ركبته ، ثم كلما وقع بيد هذا شيء أخرجه عن يده ولم يمسك منه إلا ما ذكرنا ، حتى يعلم هو ومن يعلم حاله أنه أدى ما عليه .

س : إذا اتفق شخص مع شركة على شراء سلعة بثمن معلوم يدفع فى المستقبل ، واتفق مع مصرف على أن يمول تلك الصفقة بعملة غير العملة التى تم بها الشراء ، فهل يجوز أن يراعى عند السداد سعر العملة التى تمت بها الصفقة وقت السداد ، أو يراعى سعرها وقت التعاقد ؟

ج : هذه الصورة ليست بيع عملة بعملة ، ولكنها سداد دين تعلق بالذمة كالقرض . والأصل فى سداد الدين أن يكون بالعملة نفسها ، فإذا كان هناك اتفاق على السداد بعملة أخرى فلا اتفاق معتبر ، سواء أكان بالسعر وقت تعلق الدين بالذمة أو وقت الوفاء به ، وإن لم يكن هناك اتفاق فلا يُرغم الدائن على قبول عملة تحقق له خسارة ، ومن هنا رأى المدين أن يراعى سعر العملة وقت السداد ، وهو ما يقضى به العدل والإحسان فى القضاء الذى نص عليه الحديث « إن خيركم أحسنكم قضاء » كما رواه البخارى ومسلم .

لكن ورد حديث صورته قريبة من هذه الصورة إن لم تكن عينها أو مثلها : وهو : أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : أتيت النبى ﷺ فقلت له : إني أبيع الإبل بالبيع ، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير ، فقال « لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء » رواه الخمسة - أحمد وأصحاب السنن الأربعة - وقد صححه الحاكم وأخرجه ابن حبان والبيهقى . لكن الترمذى ذكر أن الحديث موقوف على ابن عمر وليس مرفوعا إلى النبى ﷺ ، والبيهقى قال عنه : تفرد برفعه : سماك بن حرب ، وقال شعبة : رفعه سماك وأنا أفرقه (كلنا)

مهما يكن من شيء فقد قال الشوكانى : فيه دليل على جواز الاستبدال عن الثمن الذى فى الذمة بغيره ، وظاهره أنهما غير حاضرين جميعا ، بل الحاضر أحدهما وهو

غير اللازم ، فيدل على أن ما فى الذمة كالحاضر ، وفيه أن جواز الاستبدال مقيد بالتقايض فى المجلس ، لأن الذهب والفضة مالان ربويان فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر إلا بشرط وقوع التقايض فى المجلس . وهو محكى عن عمر وابنه عبد الله والحسن والحكم وطاووس والزهرى ومالك والشافعى وأبى حنيفة والثورى والأوزاعى وأحمد وغيرهم ، وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب — وهو أحد قولى الشافعى — إنه مكروه ، أى الاستبدال المذكور ، والحديث يرد عليهم .

واختلف الأولون — وهم المجيزون — فمنهم من قال : يشترط أن يكون بسعر يومها كما وقع فى الحديث ، وهو مذهب أحمد ، وقال أبو حنيفة والشافعى : إنه يجوز بسعر يومها وأغلى وأرخص ، وهو خلاف ما فى الحديث من قوله « بسعر يومها » وهو أخص من حديث « إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد » فبنى العام على الخاص ، انتهى ما قاله الشوكانى فى نيل الأوطار ج ٥ ص ١٦٦ .

والظاهر أن الصورة التى فى السؤال هى التى فى الحديث ، واشترط فيها التقايض فى المجلس ، أى وقت عقد الصفقة ، إعمالاً لحديث بيع العملة بعملة أخرى بشرط التقايض ، وعليه فإن الصورة المسئول عنها لا تصح لأن العملة الأخرى مؤجلة لا تقبض إلا بعد مضى مدة من وقت الشراء .

وهذا فى صورة بيع أو استبدال عملة بعملة ، لكن روى عن ابن عمر صورة فيها قضاء دين بعملة مغايرة ، وهى أنه سئل عن أجيرين له عليهما دراهم ، وليس معهما إلا دنانير ، فقال أعطوه بسعر السوق . لأن هذا جرى مجرى القضاء ، فقيد بالمثل كما لو قضاء من الجنس ، والتماثل ها هنا ، دنانير بدراهم — من حيث القيمة لتعذر التماثل من حيث الصورة .

ألا يدل هذا الكلام على أنه يجوز سداد الدين بعملة أخرى بسعر يوم السداد ، وهو متأخر عن يوم الاستدانة ؟ الأمر يحتاج إلى نظر .

هذه الرواية الثانية عن ابن عمر ذكرها الدكتور أبو سريع عبد الهادي - خريج كلية الشريعة والقانون بالأزهر - في كتابه « الربا والقرض في الفقه الإسلامي ص ٧٢ » معتمدا في نقله على المصادر الآتية :

- (١) المغنى ج ٤ ص ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ .
- (٢) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ .
- (٣) الكافي ج ٢ ص ٦٤٣ ، ٦٤٤ .
- (٤) كشف القناع .

س : ما حكم الدين فى المرأة التى تزوج نفسها دون وليها ؟

ج : مما درج عليه الناس من قديم الزمان أن تكون هناك كفاءة بين الزوجين ، ومن هنا وجد الاختيار فى قبول أحد الطرفين للآخر عند الخطبة ، والمقياس الأول للكفاءة هو الدين الذى يليه فى المرتبة الأخلاق وما بعدها يترك للعوامل التى تختلف زمانا ومكانا .
والذى يزن ذلك هو العاقل الحكيم الذى يزن الأمور بميزان العقل البعيد عن تأثير العواطف ، وذلك أحرى بالرجال إلى حد كبير ، دون إغفال للناحية العاطفية عند المرأة ، فلا بد من إشراكها فى الاختيار أيضا ، وبهذا الاشتراك يوجد نوع من التوازن فى تقدير كفاءة الزوج .

وللعلماء فى تقدير الكفاءة وجهان ، أحدهما أنها شرط لصحة النكاح متى فقدت بطل العقد ، وهو قول الشافعية وأحد الروایتين عن أحمد ، وبه قال أبو حنيفة إذا زوجت العاقلة نفسها ولها ولى عاصب لم يرض بالزواج قبل العقد ، والوجه الثانى أنها شرط للزوم النكاح ، فيصح العقد بدونها ويثبت الخيار ، وهو الرواية الثانية عن أحمد ، والكفاءة بهذا حق للأولياء كما أنها حق للمرأة .

ومن هنا شرعت استشارة البنت ، واحترام رأيها وجاءت فى ذلك نصوص منها : ما رواه مسلم « لا تُنكح الأيم حتى تُستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تُستأذن » قالوا : يا رسول الله وكيف إذن ؟ قال « أن تسكت » وفى رواية « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر ، وأذنهن سكوتها » ومما يدل على تأكيدها حديث البخارى أن خنساء بنت خدام زوجها أبوها وهى كارهة وكانت ثيبا فأنت رسول الله ﷺ فرد نكاحها ، وفى رواية أحمد والنسائى وابن ماجه أن خنساء أو غيرها قالت للرسول : إن أبى زوجنى من ابن أخيه ليرفع بى خبيسته ، فجعل النبى الأمر إليها - أى الخيار - فلما رأت ذلك قالت : أجزت ما صنع أبى ولكن أردت أن أعلم النساء أنه ليس للإتاء من الأمر شيء . وكانت الأمة

«بريرة» متزوجة من العبد «مغيث» فلما عتقت لم ترض أن تبقى معه لعدم التكافؤ ، ولم ترض بشفاعة النبي حين تدخل بينهما . وفى مصنف عبد الرزاق أن امرأة مات زوجها فى غزوة أحد وترك لها ولدا ، فخطبها أخوه فأراد أبوها أن يزوجه رجلا غيره ، ولما تم الزواج شكت للنبي أن عمَّ ولدها أخذها منها لما تزوجت غيره ، فقال لأبيها « أنت الذى لا نکاح لك ، اذهب فتزوجى عم ولدك » .

هذا كله فى المشورة واحترام رأى المرأة عند الزواج ، لكن هل لها أن تباشر العقد بنفسها أم الذى يباشره هو ولى أمرها؟ يرى جمهور الفقهاء « مالك والشافعى وأحمد » أن المرأة لا تباشر العقد بنفسها سواء أكانت بكرا أم ثيبا ، لأن العقد هو نهاية المطاف من التشاور ، وولى الأمر أرجح رأيا كما تقدم ، وجاء فى ذلك حديث رواه أصحاب السنن « لا تزوج المرأة نفسها ، فإن الزانية هى التى تزوج نفسها » وحديث آخر من روايتهم « إما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل » ثلاث مرات . كما ورد حديث « لا نکاح إلا بولى وشاهدى عدل » رواه ابن حبان . يقول النووي فى شرح صحيح مسلم : إن العلماء اختلفوا فى اشتراط الولى فى صحة النکاح ، فقال مالك والشافعى : يشترط ولا يصح نکاح إلا بولى ، وقال أبو حنيفة : لا يشترط فى الثيب ولا فى البكر البالغة ، بل لها أن تزوج نفسها بغير إذن وليها ، وقال أبو ثور : يجوز أن تزوج نفسها باذن وليها ولا يجوز بغير اذنه ، وقال داود : يشترط الولى فى تزويج البكر دون الثيب اهـ .

هذا ، وإذا كان القانون المصرى يأخذ برأى أبى حنيفة للتيسير ، فإن المرأة العصرية التى تريد أن تثبت وجودها وتمتع بحريتها واستقلالها استغلتها استغلالا سيئا ، وأرأينا بنات يخرجن عن طاعة أوليائهن ويتزوجن من يردن ، وتعرضن بذلك إلى أخطار جسيمة وأرى العودة إلى رأى الجمهور فهو أقوى وأحكم ، والظروف المحاضرة ترجح ذلك ، وقد رأى عمر رضى الله عنه إيقاع الطلاق ثلاثا بلفظ واحد ، لسوء استغلال الرجال لما كان عليه النبي وأبو بكر من إيقاعه مرة واحدة ، وإذا وجدت المصلحة فتمَّ شرع الله .

س : هل يقع الطلاق على المرأة إذا كانت حائضا ؟

ج : قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لَمَدَنَّهُنَّ ﴾ [سورة الطلاق : ١] أى فى وقت عدتهن ، وهى الأظهار كما هو رأى الشافعى ومالك ومن وافقهما ، أو مستقبلات لمدتهن ، وهى الحيض كما هو رأى أبى حنيفة ومن وافقه .

قال العلماء : الطلاق يكون سنيا إذا كان على المدخول بها غير الحامل وغير الصغيرة والأيسة ، فى طهر غير مجامع فيه ولا فى حيض قبله ، والطلاق البدعى هو إيقاع الطلاق على المدخول بها فى وقت الحيض أو فى طهر جامعا فيه وهى ممن تحمل ، أو فى حيض قبله ، وسمى بدعى لمخالفته للسنة المشروعة .

روى مالك فى الموطأ أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهى حائض على عهد النبى ﷺ فسأل عمر رسول الله عن ذلك فقال « مره فليراجعها ، ثم ليمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسكها بعد ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فتلك العدة التى أمر الله أن يطلق لها النساء » ورواه البخارى ومسلم ، وجاء فى رواية مسلم « مره فليراجعها ثم ليطلقها إذا طهرت وهى حامل » ورواه البيهقى بوجه آخر . واسم امرأة ابن عمر أمنة بنت غفار كما قال النووى وغيره ، وقيل اسمها النوار « نيل الأوطار » .

ومع حرمة الطلاق هل يقع أو لا ؟ فيه خلاف بين علماء السلف والخلف ، فقليل : يقع ، وعليه الأئمة الأربعة ، وقيل : لا يقع ، وارتضى ابن القيم عدم وقوعه ، وسماه بدعة ، وساق حجج الأولين ورده عليها بتطويل يراجع فى كتابه « زاد المعاد » ج ٢ ص ٤٤ وما بعدها « والشيعه الإمامية وأهل الظاهر على هذا القول « انظر الجزء السادس من موسوعة : الأسرة تحت رعاية الإسلام » .

س : ما رأى الدين فى جماعات تجوب البلاد وتترك عملها لتدعو إلى الله ؟

ج : لكل جماعة منهج ، ولا يصح الحكم عليها إلا بعد معرفته معرفة جيدة ، دون الاعتماد على ما يقال عنها فقد يكون غير صحيح ، ومع ذلك فأقول بالنسبة لآى فرد أو جماعة تقوم بالدعوة إلى الله :

- ١- لا يصح أن يدعو أحد بما لم يفهمه فهما صحيحا من أحكام الدين .
- ٢- لا يصح التعصب لرأى اجتهادى فيه خلاف بين العلماء .
- ٣- لا يصح أن يُغَيَّر المنكر بأسلوب يؤدي إلى منكر آخر ، وإلا لضاعت فائدة الدعوة التى تستهدف الإصلاح .

٤ - الدعوة فرض كفاية وليست فرض عين ، فإذا قام بها البعض سقط الطلب عن الباقين ، وذلك إذا وجد غير واحد يصلح لها ، قال تعالى ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ [سورة آل عمران : ١٠٤] وقال ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾ [سورة التوبة : ١٢٢] .

٥- ترك عمل واجب مهم من أجل الدعوة التى يمكن أن يقوم بها الغير - أمر لا يجوز

٦ - العمل نفسه ما دام فى الخير فهو طاعة ، والدعوة طاعة ، ويجب التنسيق والتخصص « اعملوا فكل ميسر لما خلق له » .

- ٧- يمكن أن تمارس الدعوة أثناء العمل بين زملاء ، فيفوز الشخص بالحسينين .
- ٨ - إذا كان الله يقول ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ [سورة التوبة : ٧١] فذلك فيما يعرفه الشخص ويستطيعه ، أما ما لا يعرفه بصدق ولا يستطيعه فسيقوم به غيره ممن يعرف ويستطيع .

س : سمعنا حديثاً يقول « إنكم ترون ربكم يوم القيامة » فهل هذا حديث صحيح ؟

ج : ذكرنا في إجابة سابقة خلاف الناس في رؤية الله في الدنيا ، وأشرنا إلى أن هناك أخباراً تؤكد جواز رؤيته في الآخرة ، وزيادة في التأكيد نقول : جاءت في ذلك أحاديث متفق عليها ، منها حديث رواه البخاري ومسلم عن أكثر من عشرين من أكابر الصحابة منهم أبو سعيد الخدري الذي سأل النبي ﷺ : هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال « هل تضارون في رؤية الشمس والقمر إذا كانت صحو » ؟ قلنا : لا ، قال « فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم يومئذ إلا كما تضارون في رؤيتهما ، ثم ينادى مناد : ليذهب كل قوم إلى ما كانوا يعبدون ، فيذهب أهل الصليب مع صليبيهم ، وأصحاب الأوثان مع أوثانهم وأصحاب كل آلهة مع آلهتهم ، حتى يبقى من كان يعبد الله من بر وفاجر وغبرات - بقايا - من أهل الكتاب ، وبعد إلقاء اليهود والنصارى في جهنم يبقى من كان يعبد الله من بر أو فاجر فينتظرون رؤية الله ، فيأتيهم على غير الصورة التي رأوه فيها أول مرة ... وعند رؤيته يسجد له كل مؤمن ، ولا يستطيع من كان يسجد له رياء وسمعة ... إلى آخر الحديث وفي حديث آخر للبخاري ومسلم « ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان » .

يؤخذ من هذا أن أهل الموقف جميعاً يرون الله ، وتكون الرؤية للمؤمنين نعيماً ولغيرهم شقاء ، يوضحه قوله تعالى ﴿ ووجه يومئذ ناضرة ﴾ إلى ربها ناظرة * ووجه يومئذ باسرة * تظن أن يفعل بها فاقرة ﴾ [سورة القيامة : ٢٢ - ٢٥] فإذا فرغ من الكافرين وألقى بهم في جهنم يرى المؤمنون ربهم مرة ثانية . فقد ورد في صحيح مسلم « إذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله عز وجل : تريدون شيئاً أزيدكم ؟ فيقولون : ألم

تبيض وجوهنا ؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار ؟ فيكشف الحجاب ، فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم » ثم تلا هذه الآية ﴿ الَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحَسَنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [سورة يونس : ٢٦] قرؤية الله في الآخرة واقعة ولا ينبغي الجدل فيها ، وعلينا أن نستعد للقاءه في جنة النعيم فذلك أولى .

س : إذا كان السجود لله وحده فلماذا أمر الله الملائكة بالسجود لأدم ، وكيف سجد إخوة يوسف له ؟

ج : أولا : سجود الملائكة لأدم ليس سجود عبادة ، بل سجود تحية ، ثانيا : الذى أمر بذلك هو الله ، ولابد من امتثال أمره ، لكن لو أمر أحد غير الله بالسجود لغير الله حرم الأمر وحرم الامتثال ، جاء فى الحديث النبوى « لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » رواه الترمذى وصححه .

وقال المفسرون بعد اتفاقهم على أن سجود الملائكة لأدم لم يكن سجود عبادة : إن الله أمرهم أن يضعوا جباههم على الأرض ، وذلك تكريما لأدم ، أو كان السجود لله ولكن القبلة هى آدم ، كما يقال : صلى الإنسان للقبلة ، أى إليها ، وقيل : إن السجود لم يكن سجودا ماديا بأية هيئة ولكنه سجود معنوى وهو الإقرار والاعتراف بفضل آدم .

ومهما يكن من شيء فإن السجود للتحية - لا للعبادة - ظل معروفا من قديم الزمان حتى زمن يعقوب عليه السلام ، قال تعالى عن يوسف ﴿ ورفع أبويه على العرش وغروا له سجدا ﴾ [سورة يوسف : ١٠٠] بل بقى إلى زمن الرسول ﷺ . ولما رأى الصحابة سجود الشجر والجمل له قالوا : نحن أولى بالسجود لك فقال « لا ينبغي أن يسجد إلا لله رب العالمين » وروى ابن ماجه فى سننه والبستى فى صحيحه أن معاذ بن جبل لما قدم من الشام سجد لرسول الله ﷺ فقال « ما هذا » ؟ قال : يا رسول الله قدمت الشام فرأيتهم يسجدون لأباطرتهم وأساقفتهم ، أردت أن أفعل ذلك بك ، فقال « فلا تفعل فىماى لو أمرت شيئا أن يسجد لشيء لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ، لا تؤذى المرأة حق ربها حتى تؤذى حق زوجها ، حتى لو سألتها نفسها وهى على قتب لم تمنعه » والقتب زحل صغير على قدر سنام الجمل .

من هذا يعرف أن سجود العبادة ممنوع ، وأن سجود التحية لأدم كان بأمر من الله ، وسجود إخوة يوسف كان للتحية أيضا ، ونهى عنه الإسلام مطلقا ، حتى لو كان للتحية .

س : ما موقف الإسلام من أقوال الفلكيين فى أول كل سنة عن الأحداث التى ستحصل فى الكون ؟

ج : من المعروف فى العقائد أن المستقبل غيب لا يعلمه إلا الله تعالى ، كما قال سبحانه ﴿ وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ﴾ [سورة الأنعام : ٥٩] وقال ﴿ إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما فى الأرحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا وما تدرى نفس بأى أرض تموت إن الله عليم خبير ﴾ [سورة لقمان : ٣٤] وقال ﴿ عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا * إلا من ارتضى من رسول الله فإنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصدا ﴾ [سورة الجن : ٢٦ ، ٢٧] .

وعلم الله يتميز بأمرين ، أولهما الصدق واليقين بحيث لا يعتريه شك ، والثانى الإحاطة والشمول فلا يغيب عن علمه شىء ، وكل ما ينشر عن الفلكيين أو غيرهم أكثره استنتاج وفراسة وظن وتخمين وبراعة فى الربط بين حركات النجوم وتأثيرها على الجو حرارة وبرودة ورطوبة وجفافا وعواصف وأمطارا ، وما ينتج عن ذلك من رخاء أو قحط أو قلاقل وفتن نتيجة للحالة الاقتصادية وما تؤثر فيه من الناحية السياسية والحربية والاجتماعية وما إلى ذلك .

ولا شك أن الآثار والنتائج هى محصلة عدة عوامل يتفاعل بعضها مع بعض ، وتنتج بشكل طبيعى نتائج مختلفة يمكن إدراكها قبل وقوعها لمن عندهم فراسة وحسن تقدير وربط بين الأسباب والمسببات .

ومع ذلك فكله من باب الظنون التى لا يقطع بها ، فقدرة الله وإرادته فى تصريف هذه الأسباب وفى إنتاجها للمسببات فوق كل تدبير وتقدير وحساب من البشر ، قال تعالى ﴿ ألم تر أن الله يزعج سبحاناً ثم يؤلف بينه ثم يجعله ركاماً فترى الودق يخرج من خلاله

وينزل من السماء من جبال فيها من برد فيصيب به من يشاء ويصرفه عن من يشاء ﴿ [سورة النور : ٤٣] .

وقال تعالى ﴿ الله الذي يرسل الرياح فتثير سحابا فيسطه في السماء كيف يشاء ويجعله كسفا فترى الودق يخرج من خلاله فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون ﴾ وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين ﴿ [سورة الروم : ٤٨ ، ٤٩] .

فالخلاصة أن هذه التنبؤات ظنية وليست قطعية ، ومن ادعى أنها قطعية فقد خالف قول الله في علمه للغييب ، وتعيين أشخاص يموتون أو يتولون مناصب أو يعزلون ، كل ذلك إفراط في التخمين يكذبه الواقع كثيرا ، ويبقى الأمر كله لله وحده . والأمثلة على ذلك كثيرة في التاريخ » انظر : مفتاح دار السعادة لابن القيم ، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٨٢ - ٣٠٠ يقول الدميري « ٧٤٢ - ٨٠٨ هـ » في كتابه « حياة الحيوان الكبرى » : روى عن رسول الله ﷺ أنه قال « إذا ذكر القدر فأمسكوا وإذا ذكر النجوم فأمسكوا ، وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا » رواه الطبراني وأبو نعيم في الحلية ، وحسنه بعض أصحاب الأماشي عن ابن مسعود . وقال « أخاف على أمتي بعدى ثلاثا ، حيف الأئمة والإيمان بالنجوم والتكذيب بالقدر » رواه ابن عبد البر وابن عساكر وهو ضعيف وقال عمر ابن الخطاب رضى الله عنه : تعلموا من النجوم ما تهتدوا به في البحر والبر ثم أمسكوا . وبين الدميري سر النهي عن ذلك بعدم فتنة الناس بالنجوم ، حتى لا يربطوا بينها وبين الأحداث فينسوا ربهم الذى خلق كل شيء ، وبأن نتائجها ظنية ولا يجوز الحكم بالظن ، وبأن الاشتغال بالنجوم من هذه الناحية فضول ليست فيه فائدة تذكر ، وهناك ما هو أهم منه . هكذا يقول الدميري ، وقال كثيرا غير ذلك « ج ١ ص ١٥ ، ١٦ مادة الأسد » وجاء في ذلك قول محمد بن عبد الله بن محمود الحسيني :

لا شيء أجهل ممن يدعى ثقة
قد يجهل المرء ما في بيته نظرا
بحدسه ويرى فيما يرى ريبا
فكيف عنه بما في عينه احتجا
وقول سيدنا علي ، أو يوسف بن عبد البر :

أمتحلى النجوم أحلثمونا
علوم الأرض ما أحكمتموها
على علم أرق من الهباء
فكيف بكم إلى علم السماء

وأنا أقول : إذا كان الاشتغال بعلم النجوم من أجل معرفة أسرار الكون وحسن استخدامها كما يحصل الآن من الجهود في غزو الفضاء - كما يعبرون - فلا بأس به ، بل الدين يشجعه ما دام ذلك من أجل الخير ، أما سوء استخدام هذا العلم أو ادعاء معرفة الغيب على وجه اليقين فذلك ضلال لا يوافق عليه الدين .

س : هل القرآن كتاب علمي ، أو كتاب يقوم على العلم ولا يتناقض معه عبر العصور ؟

ج : التعبير بكتاب علمي أو كتاب يقوم على العلم من التعبيرات الاصطلاحية التي يفسرها واضعوها حسبما يتفقون عليه ، وبعيدا عن ذلك أقول :

القرآن كتاب علمي بمعنى أنه يعلم الناس ما يهمهم من أمور دينهم ودنياهم ، وذلك معنى الهداية التي جاءت في قوله تعالى ﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ﴾ [سورة الإسراء : ٩] وقوله ﴿ قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ﴾ يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم ﴾ [سورة المائدة : ١٥ ، ١٦] .

أما أن يكون القرآن كتابا علميا بمعنى أنه يعلم الناس العلوم كالطب والهندسة والرياضة والجغرافيا والطبيعة والكيمياء فليس ذلك من مهمته ، وإنما مهمته في هذه الناحية أن يأمر بالتعلم والتعليم لكل ما يمكن أن يستفيد منه الناس في أمور الدين والدنيا ، وأن يضع الآداب التي تجعل العلم يستخدم في المصلحة . والقرآن مليء بالآيات التي تدعو إلى العلم وترفع شأن العلماء الذين يتفنون الخير من علمهم ، بصرف النظر عن مادة العلم ما دام الهدف خيرا .

ومن الآيات التي تبين ذلك قوله تعالى ﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود ﴾ ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ [سورة فاطر : ٢٧ ، ٢٨] .

فهذا رفع لقدر العلماء في كل المجالات المتقدمة في الآيتين ، علماء الفلك

والطبيعة والكيمياء والنبات وطبقات الأرض والحيوان والطب والهندسة والاجتماع والتاريخ ... لأنهم عند إنصافهم وتعمقهم في هذه العلوم سيدركون أن وراء هذا الخلق البديع سرا كبيرا ، وأن قوة أخرى فوق المادة هي التي صنعت هذا الكون وسيّرتة حسب النواميس الثابتة .

وتلك هي قوة الله تعالى ، وكم من علماء في هذه المجالات آمنوا بوجود الله بعد كفرهم به [اقرأ كتاب : الله يتجلى في عصر العلم ، الذي ألفه الباحث الديني الاجتماعي « جون كلوفر مونسم »] .

وأما كون القرآن يقوم على العلم ولا يتناقض معه في كل العصور والأزمان فتلك حقيقة لا شك فيها ، بمعنى أن كل ما جاء فيه من أمور يقال عنها إنها علمية فهي صادقة ، لأنها من صنع الله ، والحقائق العلمية من صنع الله ، أما النظريات التي لا ترتقى إلى درجة الحقيقة فهي من صنع البشر ، قد تصدق فتكون مطابقة لما عند الله ، وقد تكذب فتخالفه ، وهنا لا يجوز مطلقا أن نفسر القرآن بالنظريات ، وإنما نفسره بالحقائق لتوضيح ما فيه ، والموضوع طويل لا يتسع المجال لشرحه ، يمكن الرجوع إليه في كتابنا « دراسات إسلامية لأهم القضايا المعاصرة » .

س : ما هو سر الحروف المقطعة فى أوائل بعض السور ، وهل هناك علاقة بينها وبين عددها فى السور ؟

ج : الحروف المقطعة فى أوائل بعض السور للعلماء فيها موقفان ، الموقف الأول أنها من المتشابه الذى يجب أن يؤكّل علمه إلى الله تعالى ، والثانى أن لها معانى ، واختلفوا فى هذه المعانى ، وكلها آراء اجتهادية . ولكنها على كل حال تبين للكفار - وهم أرباب الفصاحة والبلاغة - أن القرآن كلام مركب من الحروف التى يتركب منها كلامهم ومع ذلك عجزوا عن الإتيان بمثله .

وقد قام بعض الناس بحصر الحروف الموجودة فى آيات السورة التى بدئت بالحروف المقطعة فوجدوا أنها أكثر من الحروف الأخرى . وهذا يزيد التأكيد أن حروف القرآن هى حروف كلام العرب ، ومع ذلك عجزوا عن الإتيان بمثله ، وأوجه الإعجاز غير اللغوى كثير ، أفردت لها مؤلفات خاصة .

« هل يجوز تبديل حرف الضاد بحرف الظاء فى القرآن الكريم ، وهل يجوز اقتداء المصلى بمن يقرأ فى الفاتحة » ولا الظالين « بدلا من الضالين » ؟

ج : النطق الصحيح للضاد غير النطق الصحيح للظاء ، وإن اشتراكا فى أكثر الصفات ، إلا أن الضاد ممتاز عن الظاء مخرجاً واستطالة . فمخرج الضاد إحدى حافتي اللسان مع ما يليها من الأضراس حتى تجد بينها منفذا لا ينضغط فيها الصوت ضغط الظاء فيظهر معها صوت خروج الريح . وحيث أن تكون مشبهة فى السمع بالظاء كما هو المنصوص عليه فى جميع كتب القراءات والتجويد .

وهذا الوصف للنطق بالكتابة لا يعرف إلا بالتلفظ وسماع نطقها الصحيح من العالم بها والمتمرن عليها . وقد يتهاون بعض الناس فينطقها كالدال ، أو ينطقها كالظاء ، فهى وسط بينهما ولها نطقها الخاص بها .

وأما حكم من يبدل حرفا بحرف فى القرآن وهو يصلى ، فقد قال العلماء : إذا كان متعمدا لهذا الإبدال وهو يعرف الفرق بينهما حرم عليه ذلك ، بل قال بعضهم بكفره ، لأنه تغيير للقرآن الكريم ، وبالتالي تكون صلاته باطلة ولا تصح إمامته . أما إن كان غير متعمد فيجب عليه أن يجتهد لمعرفة النطق الصحيح للحرف ، فإن قصر مع قدرته على ذلك بطلت صلاته وإمامته . فإن عجز ولم يستطع إصلاح نطقه صحت صلاته وإمامته كما قال جمهور الفقهاء .

والمالكية قالوا : الألف - وهو من يبدل السين ثاء ، أو الزاى ذالا - وكذلك التتمام الذى يكرر التاء فى كلامه ، والفاء الذى يكرر الفاء ، والأرت الذى يأتى بإدغام فى غير

موضعه ، كأن يقول « المتقيم » بدل « المستقيم » ونحوهم من كل من لا يستطيع النطق ببعض الحروف أو يدغم حرفاً في غيره إمامته وصلاته صحيحتان حتى لو كان المقتدى به سالماً من هذا النقص ولو وجد من يعلمه وقبل التعليم ولم يستعص عليه واتسع الوقت له ، ولا يجب عليه الاجتهاد في إصلاح لسانه على الراجح « كتاب الفقه على المذاهب الأربعة نشر أوقاف مصر » .

س : لماذا جاء تعليم القرآن قبل خلق الإنسان في سورة الرحمن ؟

ج : قال بعض المفسرين : لما ذكر الله « الرحمن » ذكر صفة من صفاته لها فضل كبير على المسلمين وهي القرآن ، ثم ذكر بعد ذلك مظاهر قدرته العامة للمسلمين وغيرهم ، فبدأ بخلق الإنسان وتعليمه النطق والإفصاح عما يريد ، ونصب الدلائل التي يستدل بها على وجود الله ووجوب عبادته وحده .

وعند معرفة سبب النزول نعرف لماذا قرن الله تعليم القرآن باسمه الرحمن ، فالسورة نزلت جواباً لأهل مكة حين قالوا : وما الرحمن ؟ وحكى القرآن ذلك في قوله تعالى ﴿ وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفورا ﴾ [سورة الفرقان : ٦٠] وحين قالوا : إنما يعلمه بشر ، وكانوا يؤمنون برحمن اليمامة وهو مسيلمة الكذاب ، فذكر أن الذي أنزل القرآن على محمد هو الرحمن المعبود بحق « راجع تفسير القرطبي » .

س : ما المراد بالصلاة والنحر في قوله تعالى ﴿ فصل لربك وانحر ﴾ [سورة
الكوثر : ٢] ؟

ج : اختلف العلماء في نزول سورة الكوثر ، هل كان بمكة أو بالمدينة . فعلى القول الأول بنزولها في مكة يكون المراد بالصلاة المفروضة ، سواء منها ما كان قبل ليلة الإسراء ، حيث قيل : إن الصلاة كانت ركعتين أول النهار وركعتين آخره ، وما كان بعد ليلة الإسراء ، وهي الصلوات الخمس . والمراد بالنحر هو الذبح ، بذكر اسم الله أو التقرب إليه . والمعنى : اجعل صلاتك ونحرك يا محمد لله لا لغيره كما يفعل المشركون ولا يصح أن يراد بالصلاة هنا صلاة العيد ولا بالنحر تقديم الأضاحي أو الهدي ، فذلك لم يشرع إلا في المدينة بالإجماع كما حكاه ابن عمر .

وعلى القول الثاني بنزولها في المدينة ، يحتمل رأى غير الرأى الذى سبق ، وهو أن المراد بالصلاة صلاة العيد والنحر ذبح الأضحية ، كما رآه قتادة وعطاء وعكرمة .

قال أنس : كان النبي ﷺ ينحر ثم يصلى ، فأمره الله أن يصلى ثم ينحر ، وقال سعيد ابن جبير : المراد بالصلاة صلاة الصبح المفروضة بالمزدلفة ، والنحر يكون بمنى . وجاء عنه أنها نزلت في الحديبية للتحلل من الإحصار .

والقول الأول هو الراجح ، لأن أقوى الروايات في سبب النزول تدل على أنها نزلت بمكة ، حين غاب المشركون موت ولد النبي وقالوا : صار أبتر ، على ما كان من عادتهم فيمن يموت وليس له ولد - وما قيل من أن ذلك كان بالمدينة عند موت ولده إبراهيم ضعيف - فالله سبحانه يسأل نبيه ﷺ بأنه أعطاه الكوثر ، أى الخير الكثير ، وهذا الخير الكثير على أرجح الأقوال هو نهر فى الجنة كما جاء فى رواية البخارى ، أو

الحوض الذى يكون فى الموقف قبل دخول الجنة كما جاء فى رواية مسلم ، أو هو النبوة وفى مقابل هذا الخير الكثير يجب أن يشكر النبی ربہ علیہ بأن تكون صلاته كلها ، ونحره كله لله وحده وليس لغيره . والمراد أن يستمر فى دعوته ويثبت على عقيدته وسلوكه ، غير عابىء بما يقوله المشركون . فالأبتر فى الحقيقة هم هؤلاء الذين قطع الله عنهم الخير بسبب كفرهم .

ومن البعيد أن يكون الشكر على الكوثر صلاة العيد ونحر الأضحية أو الهدى . قال ابن العربى : والذى عندي أنه أراد : اعبد ربك وانحر له ، فلا يكن عملك إلا لمن خصك بالكوثر . وبالحري أن يكون جميع العمل يوازى هذه الخصوصية من الكوثر وهو الخير الكثير الذى أعطاكه الله ، أو النهر الذى طينه من مسك ، وعدد آنيته نجوم السماء ، أما أن يوازى هذا صلاة يوم النحر وذبح كبش أو بقرة أو بدنة فذلك يعد فى التقدير والتدبير وموازنة الثواب للعبادة « تفسير القرطبي ج ٢٠ ص ٢٢٠ » .

« ما معنى قوله تعالى ﴿فكان قاب قوسين أو أدنى﴾ [سورة النجم : ٩] ؟

ج : معنى « قاب » قدر أو مقدار ، والقوس قيل : هو آلة الصيد والحرب المعروفة عند العرب ، وقيل : المراد به الذراع التى يقاس بها ، وهى لغة بعض الحجازيين ، وقيل : هى لغة أزد شنوءة أيضا ، والمراد بالقوسين الاثنان ، وقيل المراد قوس واحد كما قال الكسائى ، يقال بين الشيئين قاب قوس أى قدره ، وفى الحديث الصحيح « ولقاب قوس أحذكم فى الجنة خير من الدنيا وما فيها » .

والآية تتحدث إما عن قرب الله سبحانه من النبى ﷺ ، والمراد قرب المكانة لا المكان ، فهو قرب عطف ولطف وإيناس ، وإما عن قرب جبريل من الله ، وهو قرب منزلة أيضا كما روى فى الحديث « إن أقرب الملائكة من الله جبريل عليه السلام » وإما عن قرب جبريل من النبى ﷺ عند نزوله بالوحي عليه .

والسورة فى أولها تؤكد صدق النبى ﷺ فى نزول الوحي عليه من الله . فهو ما ينطق عن الهوى ، نزل به جبريل شديد القوى ، من الأفق الأعلى ، ودنا وتدلى فكان قريبا جدا من الرسول عليه الصلاة والسلام ، حتى بلغه ما أوحى به . فما يقوله من عند الله حق « ما كذب الفؤاد ما رأى » ثم تتحدث الآية عن رؤية النبى ﷺ لجبريل مرة أخرى ، غير التى جاءه فيها فى الغار ، وعلى أثرها كذب المشركون ما ادعاه من رؤيته . وهذه المرة عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى . ويقول المفسرون : إن ذلك كان ليلة المعراج . وكلامهم هناك كثير يمكن الرجوع إليه ، وفيما ذكرته كفاية .

س : هل صحيح أن الله عوض والدى الغلام الذى قتله الغضر فتاة تزوجت نيبا وولدت نيبا ، ومن هما هذان النبيان ؟

ج : جاء فى تفسير القرطبى ما نصه : وعن ابن جبير وابن جريح أنهما بدّلا جارية . قال الكلبي : فتزوجها نبي من الأنبياء ، فولدت له نيبا ، فهدى الله على يديه أمة من الأمم .

وقال قتادة : ولدت اثني عشر نيبا ، وعن ابن جريح أيضا أن أم الغلام يوم قتل كانت حاملا بغلام مسلم وكان المقتول كافرا .

وعن ابن عباس : فولدت جارية ولدت نيبا . وفى رواية : أبدلها الله به جارية ولدت سبعين نيبا . وقاله جعفر بن محمد عن أبيه . قال علماؤنا : وهذا بعيد جدا ، ولا تعرف كثرة الأنبياء إلا فى بنى إسرائيل ، وهذه المرأة لم تكن منهم . انتهى .

يؤخذ من هذا الكلام أن هناك رأيين فى بدل الغلام المقتول ، رأيا يقول بأنه غلام مسلم كما قال ابن جريح ، ورأيا يقول بأنه جارية أى بنت ، وهذه البنت قيل : إنها ولدت نيبا كما قاله الكلبي وابن عباس ، وقيل : ولدت اثني عشر نيبا كما قال قتادة ، وقيل : سبعين كما فى رواية عن ابن عباس . وذكر الخازن فى تفسيره ذلك أيضا .

وتضارب هذه الأقوال فى نوع البدل وفى عدد الأنبياء المولودين منه يدل على أنه ليس هناك دليل صحيح يعتمد عليه القائلون بذلك . وبصرف النظر عن صحة هذه الأقوال وعدم صحتها فإن الجدل فى ترجيح أحدها جدل عقيم لا يجوز فيه التعصب ، مع العلم بأن الجهل بذلك لا يضر ، والعلم به لا يفيد فائدة تذكر ، وينبغي الاهتمام بغير هذه المسائل التى لاتعدو أن تكون ترفا ذهنيا . وأحداث الحياة بإيقاعها الشديد أولى بالاهتمام .

س : يقول الله تعالى ﴿ والشعراء يتبعهم الغاؤون ﴾ ألم تر أنهم فى كل واد يهيمون * وأنهم يقولون مالا يفعلون ﴾ [سورة الشعراء : ٢٢٤ - ٢٢٦]
نريد شرح الآية مع ملاحظة أن الرسول كان له شاعر يمدحه هو حسان
ابن ثابت ؟

ج : هذه الآية نزلت كما يقول المفسرون فى عبد الله بن الزُّبَيْرِ ونافع بن عبد مناف وأمية بن أبى الصلت . وقيل نزلت فى أبى عزة الجمحى . والذين استثناهم الله بعد هاتين الآيتين فى قوله ﴿ إلا الذين آمنوا واصلوا الصالحات وذكروا الله كثيراً وانتصروا من بعد ما ظلموا وسيعلم الذين ظلموا أى متقلب ينقلبون ﴾ هم حسان بن ثابت وعبد الله بن رواحة وكعب بن مالك وكعب بن زهير ومن على شاكلتهم ممن يقولون الحق . وجاء فى كتب التفسير أن حسان بن ثابت لما نزلت هذه الآية أذن له النبى ﷺ بالرد على المشركين فقال « انتصروا ولا تقولوا إلا حقاً ، ولا تذكروا الآباء والأمهات » كما أذن لكعب فيه وقال « إن المؤمن يجاهد بنفسه وسيفه ولسانه ، والذى نفسى بيده لكان ما ترمونهم به نضح النبل » .

إن الشعر كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح ، والحسن والقبح يتبعان الغرض من إنشاده ، والمعانى التى يحتويها ، والملابسات التى تحوطه والآثار التى تترتب عليه . فالآيات ذمت عدم ثبات الشعراء على مبدأ واحد ، وتكسبهم بالشعر دون اهتمام بصدق ما يقولون وكذبه ، ومدحت الآية الأخيرة من يتقون الله فى أقوالهم واستهدفوا الدفاع عن الحق ، والتبيرة مما ينسب إليهم من باطل .

وثبت فى صحيح مسلم أن النبى ﷺ سمع أبياتا كثيرة من شعر أمية بن أبى الصلت ، وقال « كاد أمية بن أبى الصلت أن يسلم » وروى البغوى فى معجم الصحابة وابن

عبد البر في الاستيعاب بإسناد ضعيف من حديث النابغة ، واسمه قيس بن عبد الله . أنه أنشد الرسول ﷺ شعرا فدعا له بقوله « لا يفضض الله فاك » وروى الحاكم أنه قال ذلك للعباس عندما استأذنه في مدحه .

وكان الرسول إلى جانب سماع الشعر والثناء على قائله يثيب عليه ويجازي عند الاقتضاء . فقد روى مسلم أنه ﷺ لما قسم الغنائم يوم حنين ، ولم يعط العباس بن مرداس مثل ما أعطى أبا سفيان بن حرب وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن - قال شعرا يمدح به نفسه ويبين استحقاقه كغيره ، أتم له الرسول مائة من الإبل . وقال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء : إن زيادة « اقطعوا عني لسانه » ليست في شيء من الكتب المشهورة . وذكر السفاريني في كتابه « غذاء الألباب » ج ١ ص ١٥١ هدية الرسول إلى كعب بن زهير على قصيدته « بانت سعاد » عندما سمع قوله :

إن الرسول لسيف يستضاء به مهند من سيوف الهند مسلول

وهي بردة لم يستطع معاوية أن يشتريها منه ، فاشتراها من ورثته ، ثم قال : وأما خبر « الشعر مزامير الشيطان » وخبر « إنه جعل له كالقرآن » فواهيان . وعلى فرض ثبوت ذلك فالمراد به الشعر المحرم ... وأن عائشة رضى الله عنها كانت أعلم بالشعر والفريضة من غيرها ، وأن النبي ﷺ قال في حسان « والله لشعرك عليهم أشد من وقع السهام في غلس الظلام وتحفظ بيتي فيهم » فقال : والذي بعثك بالحق نبيا لأسلنك منهم كما تسلي الشجرة من العجيين ، ثم أخرج لسانه فضرب به أرنبة أنفه وقال والله يا رسول الله إنه ليتخيل لي أنه لو وضعته على حجر لفلقته ، أو على شعر لحلقته . فقال رسول الله ﷺ « أيد الله حسانا بروح القدس » سمع النبي ﷺ الشعر من وفد بني تميم ورد حسان عليهم .

ويمكن الرجوع إلى إجابتين سابقتين عن الشعر وعن شعر الغزل لتكمل الصورة عن الشعر .

س : ما سبب عدم بدء سورة التوبة بالبسملة ؟

ج : السبب فى ذلك مختلف فيه ، فقليل لأنها سورة نزلت بالحرب والقتال وفضح أحوال المنافقين ، ولا يناسبها البدء بالبسملة التى تشتمل على الرحمة ، كعادة العرب عندما يوجهون كلاماً إلى الغير تكون مقدمته مناسبة لموضوعه وقيل لأن عثمان رضى الله عنه لما أمر الكتاب بنسخ صور من القرآن ، وترتيب سورته التى لم يثبت فى ترتيبها نص من النبى ﷺ ، حيث جعل السور الطوال بجوار بعضها - رأى أن سورة الأنفال متناسبة مع سورة التوبة فى الموضوع ، فأمر بجعلهما بجوار بعضهما بدون البسملة ، مع أن سورة الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة ، وسورة براءة من أواخر ما نزل ، لكنهما متناسبتان من جهة الموضوع ، وقيل غير ذلك ، وفى كتب التفسير متسع لمن أراد الاستزادة .

س : هل يوجد سبع أرضين كما توجد سبع سموات ، وما الدليل على ذلك ؟

ج : قال الله تعالى ﴿ الله الذى خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ﴾ [سورة الطلاق : ١٢] وجاء فى الأحاديث « اللهم رب السموات السبع وما أظللن ، ورب الأرضين السبع وما أظللن ... » كما جاءت أحاديث أخرى تذكر أن الأرض سبع أرضين ، وللمفسرين فى ذلك أقوال ثلاثة :

١ - أن الأرض سبع طبقات بعضها فوق بعض ، وبين كل أرض وأرض مسافة كما بين السماء والسماء . وفى كل أرض سكان من خلق الله ، وهذا هو قول الجمهور كما ذكر القرطبي « ج ١٨ ص ١٧٤ » .

٢ - أنها سبع طبقات بعضها فوق بعض ، من غير فتوق ومسافات ، بخلاف السموات ، وهذا قول الضحاك .

٣ - أنها سبع أرضين منبسطة ، يعنى ليس بعضها فوق بعض ، وإنما تفرق بينها البحار وتظلها سماء واحدة . وقد تكون هى الأرض التى نعيش عليها مقسمة إلى قارات ، أى كتل منفصلة بالبحار والمحيطات ، يعرف منها آسيا وأوروبا « أوراسيا » وأفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأستراليا والقارة القطبية الشمالية ، والقارة القطبية الجنوبية .

هذا ، وقد روى الحاكم فى المستدرک وقال صحيح الإسناد ، وروى البيهقى فى شعب الإيمان وقال : إسناده صحيح عن أبى الضمى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال فى معنى الآية : هناك سبع أرضين ، فى كل أرض نبي كنبيكم ، وآدم كآدمكم ، ونوح كنوحكم ، وإبراهيم كإبراهيمكم وعيسى كعيساكم . قال البيهقى : إسناده هذا الحديث إلى ابن عباس صحيح ، إلا أنى لا أعلم لأبى الضمى متابعا ، فهو شاذ ، وقد

تكون مثلية الأرضين للسموات مثلية كم أو كيف ، أى مثلية فى العدد ، أو مثلية فى إبداع الخلق ودقة الصنع والاحتواء على الآيات والدلائل الشاهدة على عظمة الخلق والخالق .

وكل الأقوال اجتهدات فى التفسير ليس على أحدها دليل قاطع ، وذلك إذا أردنا بالرقم « ٧ » حقيقته العددية ، بخلاف ما لو أردنا التعبير عن الكثرة بصرف النظر عن حدودها ولعلماء اليوم اجتهدات قائمة على ظنون واقتراضات ، والقدر الواجب علينا معرفته هو أن الأرض سبع لا يعلم حقيقتها إلا الله سبحانه ، وقد ذكر القرآن عددها كما ذكر عدد السموات لبيان قدرة الله وسعة كونه ، وإحاطة علمه بكل شىء ، وهذا القدر كاف فى صحة الإيمان بما فى القرآن مع تشجيع العلم على مواصلة البحث للوصول إلى حقائق تؤكد أن القرآن حق كما قال سبحانه ﴿ سترهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أو لم يكف بربك أنه على كل شىء شهيد ﴾ [سورة فصلت : ٥٣]

س : هل توجد بشارات بالنبي ﷺ فى الكتب المقدسة عند الهنود ؟

ج : من المعلوم أن الكتب السماوية السابقة بشرت بالنبي ﷺ كما قال تعالى ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٧] كما أن من المعلوم أن جميع الأنبياء السابقين أخذ الله عليهم العهد أن يؤمنوا بمحمد ﷺ إذا أدركوه ، قال تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَضْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَضْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [سورة آل عمران : ٨١] .

كما أن من المعلوم أيضا أن الله أرسل رسلا كثيرة ، منهم من قص أسماءهم وأخبارهم على النبي ﷺ ومنهم من لم يقص عليه ، ولم تخل أمة من الأمم إلا أرسل الله إليها رسولا ، حتى لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل . قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رُسُلًا أَنْ اْعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [سورة النحل : ٣٦] .

وقد أنزل الله كتباً على هؤلاء الرسل ، لا نعرف منها إلا ما قصه علينا القرآن الكريم من صحف إبراهيم وتوراة موسى وزبور داود وإنجيل عيسى وقرآن محمد ﷺ أجمعين .

لكن هل أرسل الله رسلا فى الهند ، وهل أنزل عليهم كتباً ؟ ذلك ما لم يثبت بدليل قاطع ، لأن الرسول قد يطلق على النبي الموحى إليه برسالة يبلغها ، وقد يطلق على من يرسله النبي إلى جماعة ليبلغهم ، كما قيل فى قوله تعالى ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾ إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فمزنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون ﴾ [سورة يس : ١٣ ، ١٤] حيث قال المفسرون إنهم موفدون من قبيل سيدنا عيسى عليه السلام ، وقد يكون لجماعة من الرسل كتاب واحد يتابعون الدعوة إليه كأنياء بنى إسرائيل من بعد موسى والتوراة التى نزلت عليه .

البشارات فى كتب الهند أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

ومن المعروف تاريخيا أن الهند من قديم الزمان فيها ديانات ، من أقدمها البرهمية أو البراهمانية التى نشأت قبل الميلاد بنحو اثنى عشر قرنا ، وكذلك البوذية التى نشأت فى القرن السادس قبل الميلاد ، ومنها الهندوسية التى حاربها الآريون الوافدون على الهند قبل الميلاد بأكثر من قرن ونصف ، وهى أشبه بالمذهب الفلفسى ، حيث لا يعرف لها نبي معين ولا كتاب مقدس واحد بالذات .

والنصوص المقدسة فى الهند مكتوبة باللغة السنسكريتية القديمة التى من أشهرها : الفيدا والأوبانيشاد . والديانة البرهمية متعددة الآلهة التى يقسمونها إلى ثلاث مجموعات ، أقواها : فيشنو وشيفا .

وما دامت هذه الديانات وضعية وكتبها كذلك وضعية فكيف يتسنى لها أن تبشر بنبي يبعث آخر الزمان ؟ أنا لم أعثر على ما يفيد بشارة هذه الكتب بالرسول محمد ﷺ ، وإن كانت هناك مشابهة إلى حد كبير بين نصوص فى بعض هذه الكتب الهندية ونصوص فى الكتب المقدسة عند اليهود والنصارى ، لا أعلم أيها أسبق من الأخرى ، ونحن نعلم أنها ليست جميعها وحيا صحيح النسبة إلى الله سبحانه كما قرر القرآن الكريم .

س : هل هذا الحديث صحيح ، من حفظ على أمتى أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء . ؟

ج : الذى ورد هو « من حفظ على أمتى أربعين حديثاً من السنة كنت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة » رواه ابن عدى عن ابن عباس مرفوعاً إلى النبى ﷺ ، ورواه ابن النجار عن ابن سعيد مرفوعاً بلفظ « من حفظ على أمتى أربعين حديثاً من ستى أدخلته يوم القيامة في شفاعتى » .

أشار السيوطى فى الجامع الصغير إلى الرواية الأولى بالضعف ، وأيده فى ذلك المناوى فى « فيض القدير » وقال : روى من طرق عدة عن بعض الصحابة ، ولكن الأسانيد كلها ضعيفة وإن كانت كثرة الطرق تعطيه قوة ، قال ابن عساكر : وأجود طرقه خبر معاذ مع ضعفه . وأشار السيوطى إلى الرواية الثانية بالصحة ، ولكن يبدو أن الإشارة خطأ مطبعى ، لأن المناوى لم يتعرض لها ولكن [قال : إن الحديث ضعيف وعلى هذا فالروايتان ضعيفتان « فيض القدير ج ٦ ص ١١٩] .

س : ما معنى الحديث الشريف : الإثم ما حالك في الصدر وتخشى أن يطلع عليه الناس ؟

ج : روى أحمد عن وابصة بن معبد أنه سأل النبي ﷺ عن البر والإثم فقال له « يا وابصة ، استفت قلبك ، البر ما اطمأنت إليه النفس واطمأن إليه القلب ، والإثم ما حاك في القلب وتردد في الصدر وإن أفتاك الناس وأفتوك » ورواه مسلم بلفظ « البر حسن الخلق ، والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس » وروى البغوي في مصابيح السنة « من سرته حسنة وسأته سيئة فهو مؤمن » .

تدل هذه الأحاديث على أن هناك قوة باطنة تستطيع أن تميز بين الخير والشر بالاطمئنان إلى الأول وعدم الارتياح إلى الثاني ، وجاء التعبير عن هذه القوة مرة بالنفس وأخرى بالقلب ، وثالثة بالصدر ، وقد تحدث عنها الإمام الغزالي في شرح عجائب القلب ، وفي المراقبة والمحاسبة ، ويعبر عن هذه القوة حديثاً باسم الضمير .

إن هذه الأحاديث تبين قيمة الضمير الذي تربي تربية دينية . فهو يحس بالخير والشر على ضوء هذه التربية . وذلك ما كان عليه الصحابة والسلف الصالح ، الذين لم تلوث ضمائرهم فلسفات ولا نزعات أخرى . والضمير الديني الحي لا يستغيث الشر ، ويكره أن يطلع الناس عليه لو فعله ، فهو يستحي منه ، والحياء شعبة من شعب الإيمان .

وهذا مقياس لمن تربي ضميره على الخير . أما من تربي ضميره على الشر والميادى البعيدة عن الدين فمقياس الخير والشر عنده غير سليم ، وأصحاب الضمائر الحية هم أصحاب النفوس الراضية المرضية المطمئنة التي وصلت إلى هذه الدرجة عندما كانت تحس بالسوء وتفعله ، فيكون اللوم والعتاب ، ويكون الحياء من العود إليه ،

قال تعالى ﴿ ونفس وما سواها ﴾ فألهما فجورها وتقواها * قد أفلح من زكاها * وقد خاب من دساها ﴿ [سورة الشمس : ٧-١٠] .

وقد تصل قوة هذا الضمير عند ذوى المروءات والهمم العالية والإحساس المرفف والمراكز الكبيرة إلى درجة أن بعض المباحات التى تستاغ من غيرهم يرونها محرمة عليهم غير لائقة بهم ، ويكرهون أن يطلع الناس عليهم وهم يزاولونها . لأنها ستكون موضع نقد لاذع بالنسبة لمقاماتهم ، وذلك على حد قولهم : حسنات الأبرار سيئات المقربين .

وأحذر ثم أحذر من أن يتخذ كل إنسان هذا الإحساس مقياسا لكل ما يصدر منه ، فذلك خاص بمن تربوا تربية دينية سليمة ، ولم يجدوا نصا فى أمر ، فيرجعون إلى ضمائرهم الطيبة لاستفتائها فى هذا الأمر ، أما أن يتخذ آخرون ممن يجهلون أحكام الدين ولا يبالون بها مقياسا لما يصدر منهم ، فذلك اتباع للهوى ، وقد يفضلون هذا الإحساس على المنصوص عليه ، وفى ذلك يقول الله سبحانه ﴿ أفأريت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله ﴾ [سورة الجاثية : ٢٣] .

حديث « الإناء يستغفر للأعقبة » ، أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

س : هل من الحديث ما يقال « الإناء يستغفر للأعقبة » ؟ وكيف يصح هذا مع أنه من مستهجنات العصر ؟

ج : يتصل بهذا السؤال سؤال آخر وهو لعق الأصابع ، وسيكون الجواب في نقطتين :

النقطة الأولى لعق الأصابع : روى البخارى ومسلم أن النبي ﷺ كان يأكل كما يأكل أصحابه بأصابعهم ، وكان يلعق أصابعه بعد الأكل . وأوصى أصحابه بذلك قبل أن يمحوها بمنديل ونحوه ، كما رواه مسلم عن جابر أنه ﷺ أمر بلعق الأصابع والصحفة وقال « إنكم لا تدرّون في أى طعامكم البركة » وجاء في رواية لمسلم أيضا عن أنس : وأمرنا أن نسلت القصعة والسلت - كما فسرہ النووي - هو المسح وتبّع ما بقى فى القصعة من الطعام « ج ١٣ ص ٢٠٧ » .

فى هذا الإرشاد نظافة وعدم ضياع شىء من الطعام . فهو هدى صحى واقتصادى ، (١) فلعق الأصابع تنظيف لها قبل أن تمسح بالمنديل ونحوه ، وهو يكون بعد الانتهاء من الأكل ، وأما فى أثناء تناول الطعام فيكره لعق الأصابع ، لأن الريق سيخالط ما فى الإناء ، والنفوس تعاف ذلك ، وقد يكون وسيلة لنقل بعض الأمراض . « الزرقانى على المواهب ج ٤ ص ٣٤٢ وغذاء الألباب للسفارينى ج ١ ص ٢٠٩ » .

(ب) أما لعق الصحفة أى الإناء الذى فيه الطعام كالشريد الذى كانوا يأكلونه بأصابعهم ، فيصور بصورتين ، الأولى أن يكون باللسان ، والثانية أن يكون بطريقة السلت أى مسح ما بقى من الطعام فى الإناء ثم لعقه بالإصبع .

وإذا كان الأكل شخصا واحدا من إناء خاص وليس طعاما لجماعة ، فيمكن أن

يلق الإناء بلسانه ، ويمكن أن يمسحه بالأصبع ثم يلحق أصبعه ، أى أن اللعق يمكن أن يكون بإحدى الصورتين ، ولا عيب فى ذلك ولا ضرر .

أما إذا كان الإناء فيه طعام لجماعة يأكلون منه فإن اللعق باللسان لا يتصور منهم جميعا ، بل يكون من شخص واحد بعد انتهائهم جميعا من الأكل ، وأما السلت بالأصابع فيتصور أن يكون من أكثر من شخص ، حيث يتبع كل أكل بأصبعه ما توارى أو بقى فى جوانب الصحفة أو الإناء ، فيأخذه ويأكله ، وهذا أمر تعودوا عليه ولا يرون فيه بأسا ، وإن كانت تعافه بعض النفوس الأخرى .

والمهم هو تنفيذ المطلوب بالوسيلة التى يتراضع عليها الناس ، فلا يبقى فى الإناء طعام يلحق ويضيق ، أو يترك ليتعفن ويفسد إن لم يغسل ، بل نلتقطه بالملعقة أو الشوكة أو السكين ونحو ذلك ، بل يندب أن يلتقط ما وقع من الطعام وينظف ويؤكل ، ولا يترك للشيطان كما جاء فى صحيح مسلم .

هذا ، وقد جاء فى « الأوائل » للسيوطى أن أول من اتخذ الملعقة سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام « غذاء الألباب ج ٢ ص ٨٣ » .

النقطة الثانية استغفار الإناء : المراد من ذلك هو الحث على النظافة والترغيب فى عدم ترك شيء يسبب القذارة ، أو يضيع دون فائدة . وقد جاء فى ذلك حديث رواه الترمذى وابن ماجه وأحمد والبخارى وغيرهم ، وقال عنه الترمذى : حديث غريب ، أى رواه راو واحد فقط فى سلسلة الرواة - والغريب قد يكون صحيحا وقد يكون حسنا - هذا الراوى الواحد قالوا : إنه هو المعلّى بن راشد الذى رواه عن أم عاصم نَيْيشة ، وزواه عنه كثيرون كما ذكر فى « تحفة الأحوذى شرح الترمذى » انظر : أسد الغابة فى معرفة الصحابة رقم ٥٠٩١ والزرقانى على المواهب ج ٤ ص ٣٤٢ - والحديث بلفظ « من أكل طعاما فى أنية ثم لحسها استغفرت له القصعة » قال الزرقانى : حقيقة وشكراً لفعله .

يعنى الاستغفار حقيقى ، وحكمته شكر اللاعق على تنظيفه ويُعَدُّ الشيطان عن لعقه .

حديث « الإناء يستغفر للاعقه » ، أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

ولا مانع شرعا ولا عقلا أن يخلق الله في الجماد تمييزا ونطقا ، ويؤيده رواية الديلمي « استغفرت له القصعة فتقول : اللهم أجره من النار كما أجارني من لعن الشيطان » وقيل : إن الاستغفار كناية عن حصول المغفرة له ابتداء ، لأنه لما كان حصول المغفرة بواسطة لحسها غفر له ، ولما كانت المغفرة بسبب لحسها كأنها تطلب له الغفران . هكذا فسروه .

هذا ما ورد ، ولا يجوز أن يعلق عليه بالاستنكار ، وبخاصة بعد توضيح المعنى ، والعرف إذ ذاك كان يقبله ، والنتيجة هي الحث على النظافة والاقتصاد . وبهذه المناسبة سئل بعض العلماء عن هذا الحديث وعن حديث « إذا أكلتم فأفضلوا » فقال ما نصه : هذان حديثان لا أصل لهما « مجلة الإسلام » - المجلد الرابع - العدد ٣٦ « وقد علمت أن حديث لعن الإناء والاستغفار للاعقه ورد بطريق صحيح ، أما حديث « إذا أكلتم فأفضلوا » فلم أعثر له على تخريج مقبول حتى الآن .

س : هل صحيح أن النبي ﷺ قال « عجب ربك من شاب ليست له صبوة » ؟

ج : روى الإمام أحمد والطبراني عن عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال « يعجب ربك من الشاب ليست له صبوة » والصبوة هي الميل والانحراف ، أورد الإمام الغزالي هذا الحديث في كتابه « إحياء علوم الدين » عند كلامه عن التوبة ، وقال : إن الناس قسمان ، شاب لا صبوة له ، نشأ على الخير واجتنب الشر ، وقال : إن هذا القسم عزيز نادر . والعراقي في تخريجه لأحاديث الإحياء قال : إن هذا الحديث في سننه « ابن لهيعة » ولم يقل : إنه صحيح أو حسن أو ضعيف أو موضوع ، ذلك لأن ابن لهيعة اختلف علماء الحديث في قبول روايته وعدم قبولها . ومن الذين قبلوا روايته مطلقاً أحمد ابن حنبل والشورى وابن وهب وابن معين ، ومن الذين رفضوا روايته مطلقاً يحيى بن سعيد والنسائي والترمذي والحاكم ، وبعض منهم قبلوا روايته قبل احتراق كتبه ، منهم ابن حبان وابن خزيمة ، والراجح في أمره ما ذكره ابن حجر من أنه صدوق يحتج به قبل التخليط وقبل احتراق كتبه ، والتخليط مرض يؤثر على الضبط .

والحديث على الرغم من الاختلاف في سننه صحيح المعنى ، لأن الشاب المستقيم الذي نشأ في طاعة الله ولم ينحرف جاء الحديث الصحيح بأنه سيكون من السبعة الذي يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، ذلك أن الشاب في فترة شبابه تتجاذبه عدة عوامل تغريه بالخطأ ، فغرائزه قوية قد يضعف العقل أمام سلطانها ، وإذا خاف الشباب ربه من تلبية نداء غرائزه بدون حدود عاش في جهاد وعراك ومغالبة ليتصر على شهواته ، وهذا المجهود المبذول يقدره الله حق قدره ، ويكافئ عليه صاحبه بما يتناسب مع إيمانه وخوفه من ربه .

والتعبير في الحديث بأن الله يتعجب من الشاب الذي ليست له صبوة يراد به الرضا

عنه رضا كبيرا ، ففيه مشكلة لما يحدث بين الناس من التعجب والدهشة للأمر الغريب الذي يخرج عن المألوف .

وقد ينتهي التعجب والاستغراب بعد معرفه الأسباب إلى الإعجاب والإكبار ، أو يكون هو المراد من الحديث ، ويشبهه ما جاء في حديث رواه أبو داود والنسائي عن عقبه ابن عامر أن النبي ﷺ قال « يحب ربك من راعى غنم في رأس شظية للجبل ، يؤذن للصلاة ويصلي ، فيقول الله عز وجل : انظروا إلى عبدي هذا ، يؤذن ويقيم الصلاة يخاف مني ، قد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة » .

ذلك أن الراعى في عمله الشاق وفي بعده عن أنظار الناس لا ينسى واجبه نحو ربه الذي لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء ، فيؤذن للصلاة ويؤديها مخلصا لله وحده راجيا ثوابه خائفا من عقابه ، وكثير من الناس في مثل هذه الحالة لا يهتمون بأداء الواجب ، لأن أحدا لن يؤاخذهم ، فهم في خفاء عنه ، ناسين أن الله رقيب عليهم .

فالحديث صحيح في معناه لأن النصوص القوية تشهد له ، وهو دعوة إلى الإخلاص والمراقبة في كل عمل ، ومجاهدة السوء مهما كانت مغرياته .

س : هل الميت يسمع الكلام أثناء تشييع الجنازة ؟

ج : جاء في كتاب « مشارق الأنوار » للعنوي ص ٢١ : أن الميت يعرف من يفسله ويحمله ومن يكفنه ومن يدليه في حفرة ، وأن روح الميت في يد ملك ينظر إلى جسده كيف يغسل وكيف يكفن ، ويقال له وهو على سريره : اسمع ثناء الناس عليك ، وأن الميت يرى ما يصنع أهله ، ولو قدر على الكلام لنهاهم عن العويل والصراخ . وكل ذلك وردت به أحاديث أخرجهما أحمد وابن أبي الدنيا والطبراني وابن منده وأبو نعيم وأبو داود . وقد حكم على بعض الأحاديث بالضعف .

ومعلوم أن العقائد والغيبيات لا تثبت إلا بالدليل القطعي من الكتاب والسنة ، وأحوال الموتى من الغيب الذي يعلمه الله وحده ، ولا يطلع عليه أحد إلا من ارتضاه ، ولا يوجب علينا الإيمان إلا بما ورد من طريق صحيح . والأخبار المروية في سماع الموتى كلام المشيعين لم ترق إلى هذه الدرجة ، فلا نجزم بالنفي ولا بالثبوت ، حيث إن ذلك ممكن لم يرد ما يمنعه ، وحيث إن ما أثبتته لم يكن بطريق الجزم ، فمن صدّق بذلك فهو حر ومن كذّب لا يكفر .

س : هل يتزاور أهل الجنة كما يتزاور أهل الأرض ؟

ج : ذكر الحافظ المنذرى فى كتابه « الترغيب والترهيب » أن أهل الجنة يتزاورون على المطايا والنُجُب ، وأن بعضهم يشاق إلى بعض فتسير بهم السرر حتى يتلاقوا ويتذكروا كيف غفر الله لهم .

وذكر المنذرى أن بعض هذه الأحاديث موقوف غير مرفوع إلى النبى ﷺ ، وأن رواية بعضها مختلف فى صحته ، وبهذا لا يثبت تزاورهم بطريق صحيح يكون سبيلا للاعتقاد .

غير أن الأمر فى حد ذاته ممكن ، ولو طلبه أحد من أهل الجنة لأجيب طلبه بناء على عموم قوله تعالى ﴿ وفيها ما تشتهيه الأنفس وتلذذ الأعين ﴾ [سورة الزخرف : ٧١] وقوله تعالى ﴿ ونزعنا ما فى صدورهم من خل إخوانا على سرر متقابلين ﴾ [سورة الحجر : ٤٧] ويؤكد أن لهم لقاءات يتذكرون فيها ماضيهم فى الدنيا ويسألون عن كانوا معهم فيها وعصوا ربهم ، قوله تعالى ﴿ إلا عباد الله المخلصين ﴾ أولئك لهم رزق معلوم * فواكه وهم مكرمون * فى جنات النعيم * على سرر متقابلين * يطاف عليهم بكأس من معين * بيضاء لذة للشاربين * لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون * وعندهم قاصرات الطرف عين * كأنهن بيض مكنون * فأقبل بعضهم على بعض يتساءلون * قال قائل منهم إني كان لى قرين * يقول أئتلك لمن المصدقين * أنذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمدينون * قال هل أنتم مطلعون * فاطلع قرآه فى سواء الجحيم * قال تالله إن كدت لتردين * ولولا نعمه ربي لكنت من المحضرين * أفما نحن بميتين * إلا موتنا الأولى وما نحن بمعذبين * إن هذا لهو الفوز العظيم * لمثل هذا فليعمل العاملون ﴾ [سورة الصافات : ٤٠ - ٦١] .

س : هل صحيح أن الموتى يتزاورون فى القبور ؟

ج : جاء فى صحيح مسلم قوله ﷺ « إِذَا وَلَّى أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ » قيل : العلة فى ذلك تزاور الموتى وتباهيهم بالأكفان ، كما نص عليه فى أحاديث أخرى ، منها ما أخرجه الترمذى وابن ماجه والبيهقى « إِذَا وَلَّى أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ ، فَإِنَّهُمْ يَتَزَاوَرُونَ فِي قُبُورِهِمْ » وقال ابن تيمية فى فتاويه : إنهم يتزاورون ، سواء أكانت المدائن متقاربة فى الدنيا أم متباعدة . وقال الفقهاء بتحسين الأكفان لهذه العلة .

وللمسيوطى كتاب فى ذلك عنوانه « شرح الصدور » وقال ابن القيم فى كتاب الروح : إن الحى يرى الميت فى منامه فيستخبره ، ويخبره الميت بما لا يعلمه الحى فيصادف خبره كما أخبر فى الماضى والمستقبل .

والأمر مغيب واعتقاده يحتاج إلى دليل قاطع ، ومع ذلك فهو ممكن يجوز تصديقه ، ولا يؤدى تكذيبه إلى الكفر .

س : فى أثناء تشييع الجنازة أصر أحد أبناء الميت على أن يضعوا فى قبر أبيهم بعضا من الخبز والبيض والماء ، وقال إن هذه سنة ، فهل هناك حديث يدل على ذلك ؟

ج : إن أحوال القبر والحياة الآخرة من أمور الغيب التى لا تعرف إلا بتوقيف صحيح من الله ورسوله ، والميت إذا وضع فى قبره صار فى عالم آخر لا يحتاج فيه إلى أكل وشرب ، وإنما يحتاج إلى عمل صالح كان قد عمله فى الدنيا ولم يزل أثره باقيا وهو ما يُعرف بالصدقة الجارية أو عمله غيره ، وهب له ثوابه كصدقة وصيام ونحوهما ، وقد صح فى الحديث الذى رواه مسلم « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » كما جاء أيضا « ينبع الميت إلى قبره ثلاثة ، أهله وماله - يعنى الأرقاء المملوكين - وعمله فيرجع اثنان ويبقى واحد ، يرجع أهله وماله ويبقى معه عمله » رواه البخارى ومسلم .

وفى حديث رواه ابن ماجه « إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته : علما علمه ونشره ، أو ولدا صالحا تركه ، أو مصحفا ورثه ، أو مسجدا بناه ، أو بيتا بناه لابن السبيل ، أو نهرا أكراه ، أو صدقة أخرجها من ماله فى صحته وحياته تلحقه من بعد موته » .

فالذى يفيد الميت فى قبره عمله هو أو عمل غيره الذى يهديه إليه ، وبخاصة الصدقة والصيام والحج وقراءة القرآن ، والصلاة له لا عنه . أما وضع الطعام معه فى قبره فممنوع ، لأنه أولا لا ينتفع به ، فوضعه عبث لأنه ميت لا يأكل ، وثانيا ضياع مال أولى به الأحياء ، وضياع المال منهى عنه .

ولم يرد أى حديث مقبول أو غير مقبول يزعم به أحد أن ذلك سنة ، ولا يقال : إنه

بدعة جديدة لم تكن عند السلف من الأمة ، بل هو تقليد فرعونى قديم منذ آلاف السنين ، إلى جانب تقاليد أخرى ذكرها المؤرخون . جاء فى كتاب تاريخ الحضارة المصرية الذى ألفه نخبة من العلماء المتخصصين أن المصريين القدامى حتى نهاية العهد الإغريقى الرومانى كانوا يحرصون على تزويد المتوفى بالطعام والشراب ، لأنهم كانوا يعتقدون فى حياة أخرى فإذا مات الميت ووضعت جثته فى القبر لا تعود إليه روحه إلا إذا مُدَّ بالطعام والشراب ، ويتولى ذلك ابنه الأكبر ، وانطلاقاً من عقيدة خلود الروح والحياة الأخرى كان قُرْنُ تحنيط الموتى وحنيط ما يوضع معه من طعام حتى لا يفسد ، بل كانت نساء كبارهم تدفن معه محتنة ، ليكمل له التمتع فى حياته الآخرة . وظهرت عادة تقديم الأطعمة إلى الموتى بصور مختلفة ، فكانوا يقدمون القرابين للكهنة الذى يوصلها بطريقته إلى الميت ، ويعلم الله مصير هذه القرابين . وظهرت عند البعض عادة الذبح عند القبر ، وتوزيع الطعام عند زيارة القبور « ج ١ ص ٢٣٢ وما بعدها » .

وألقت نظر أولاد الميت الذين يريدون البر بأبيهم بوضع الطعام فى قبره - ألقت نظرهم إلى ما رواه أبو داود وابن ماجه وابن حبان أن رجلاً قال : يا رسول الله ، هل بقى من بر أبوى شيء بعد موتهما ؟ قال « نعم ، الصلاة عليهما - أى الدعاء لهما - والاستغفار لهما وإنفاذ عهدهما من بعدهما وصلة الرحم التى لا توصل إلا بهما وإكرام صديقهما » .

س : من أين جاء الكبش الذي فدى الله به إسماعيل ، ومن الذي أكله بعد الذبح ولم يذبح إبراهيم لابنه جملاً أو بقرة ؟

ج : قال تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام عندما شرع في تنفيذ الرؤيا بذبح ولده إسماعيل ﴿ وفديناه بذبح عظيم ﴾ [سورة الصافات : ١٠٧] .
أغلب أقوال المفسرين أن الذبح كبش من الضأن ، واختلفت آراؤهم في مصدره ، فقيل : إنه من الجنة ، وذكروا أنه القربان الذي قدمه هابيل بن آدم عليه السلام ، فتقبله الله منه ورفعوه وأدخله الجنة يرتع فيها ، وقيل : إنه كبش من كباش الجبال ، هبط على إبراهيم فذبحه ، وقيل غير ذلك .

وكلها أقوال ليس لها دليل يعتمد عليه من كتاب أو سنة ، وكونه ذبحاً عظيماً لا يدل على سنه وكثرة لحمه ، لأن العظم قد يطلق على الشرف والأهمية ، وبالعطف هذا الكبش له أهميته لأنه فداء لشخصية عظيمة هي إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام .
وأما لحم الذبح فلا يدل دليل على أنه رفع وأكلته النار كالقربان في العصور السابقة ، أو أكله سيدنا إبراهيم وأهل بيته ، أو أعطاه غيرهم من الناس ، أو تركه للوحوش والطيور .
وإذا لم يدل دليل على أصل الكبش ولا على أكله فالظاهر - كالمعتاد - أن الكبش من غنم الأرض وأن إبراهيم أكل منه وتصدق على غيره شكرًا لله على فداء إسماعيل ، شأن الأضحية في الإسلام التي قال فيها النبي ﷺ « ستوا بها سنة أبيكم إبراهيم » .
وأنبه إلى أن القرآن لا يهتم بذكر التفاصيل الجزئية اهتمامه بموضع العبرة والموعظة وإبراهيم لم يذبح جملاً ولا بقرة ، لأنه كان لا يعرف فداء ولده ، ولكن الله هو الذي نبهه إلى ذلك على ما يفهم من ظواهر التعبير « وفديناه بذبح عظيم » فهو توجيه من الله سبحانه ، والواجب هو الاتباع .

س : يقول بعض الناس : إن الفجر الكاذب هو المدون توقيته بالتأنيج ، أما الفجر الصادق فهو بعده بعشر دقائق أو عشرين دقيقة ، ولذلك لا يصلون الصبح ولا يمسون عن الطعام في الصيام إلا بعد طلوع هذا الفجر ، فما حكم الشرع في ذلك ؟

ج : مبدئياً نقول : هناك فجر كاذب وفجر صادق ، فقد روى مسلم عن عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا يمنعن أحدكم أذان بلال - أو قال نداء بلال - من سحوره ، فإنه يؤذن - أو قال ينادى - بليل ، ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم » وقال « إن الفجر ليس الذى يقول هكذا - وجمع أصابعه ثم نكسها إلى الأرض - ولكن الذى يقول هكذا ... » ووضع المصباح على المسبحة ، ومد يده . وجاء توضيح ذلك بقوله « هو المعترض وليس بالمستطيل » وبقوله « لا يفرنكم من سحورك أذان بلال ولا بياض الأفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا » يعنى معترضا .

إن تعيين الفجر الصادق والكاذب تعيينا مستمدا من الحديث النبوى والأرصاد الحديثة قام به المختصون ، وانتهوا إلى أن الفجر الصادق هو الذى يرفع له الأذان ، ولا بد من اتباع ذلك ما لم يظهر شيء آخر يقوم على حقائق علمية وأرصاد يقينية صحيحة والكلام الذى جاء فى السؤال حدث منذ سنوات قليلة ، ولعل من قالوا به قرأوا ما جاء فى تفسير القرطبي « ج ٢ ص ٣١٩ » من أن طائفة قالت : إن جل الصلاة وتحريم الطعام يكون بعد طلوع الفجر وتبينه فى الطرق والبيوت ، وروى ذلك عن عمر وحذيفة وابن عباس وطلق بن على وعطاء بن أبى رباح . وروى النسائي عن عاصم بن زر قال : قلنا لحذيفة : أى ساعة تسحرت مع رسول الله ﷺ ؟ قال : هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع .

وقال أبو داود : هذا مما تضرّبه أهل اليمامة : قال الطبرى : والذى دعاهم إلى هذا أن الصوم إنما هو فى النهار ، والنهار عندهم من طلوع الشمس ، وآخره غروبها .

هذا ، وقد صدرت فتوى من دار الإفتاء المصرية بتاريخ ٢٢ من نوفمبر ١٩٨١ م بما نصه : إن الحساب الفلكى لمواقيت الصلاة الذى تصدره هيئة المساحة المصرية عُرض على لجنة متخصصة من رجال الفلك والشرعية فانتهت إلى أن الأسلوب المتبع فى حساب مواقيت الصلاة فى جمهورية مصر العربية يتفق من الناحية الشرعية والفلكية مع رأى قدامى علماء الفلك من المسلمين .

واستشاقا لذلك ستشكل لجنة أخرى لمتابعة البحث . وقرر المفتى الالتزام بالمواقيت المذكورة ، لأنها موافقة لما جاء فى الأحاديث التى رواها أصحاب السنن مما علمه جبريل للنبي ﷺ . وأمر المفتى من يقولون فى الدين بغير علم أن يتقوا الله حتى لا يضلوا الناس فى دينهم ، وألا يلبسوا الدين بأغراض أخرى يبتغونها ، فالحق أحق أن يتبع « الفتاوى الإسلامية ج ٨ ص ٢٧٣٣ » .

س : ما رأى الدين فى العمال الذين يتركون أعمالهم ليصلوا الظهر جماعة ؟

ج : لاشك أن صلاة الجماعة أفضل من صلاة المنفرد ، وأن الصلاة فى أول الوقت أفضل من الصلاة فى غيره ، فيسنُّ للإنسان أن يبادر بالصلاة فى أول وقتها ، وأن يصلبها فى جماعة . وذلك إذا لم يكن مرتبطاً بعمل آخر له أهميته ، ولو تركه لفسد العمل أو نقص أثره نقصاً واضحاً . وهذا فى عمله لنفسه ، أما عمله لغيره فلا يحل له أن يتركه لهذه الفضيلة التى لا عقاب على تركها إلا إذا أذن له صاحب العمل لأن أداء العمل لقاء أجر عقد واجب التنفيذ لا يجوز التقصير فيه ، أما الجماعة وأول الوقت فسنة ، والواجب مقدم على السنة ، فإذا سمح صاحب العمل فى فسحة من أجل الصلاة جاز ذلك ، على ألا يساء استعمال هذه الفسحة ، فتتخذ وسيلة إلى التزويغ أو قضاء مصالح أو غير ذلك أكثر من الصلاة .

والنبى ﷺ حينما حدد جبريل له أوقات الصلاة - صلى به فى أول الوقت ، ثم صلى ثانياً فى آخر الوقت وقال « الوقت ما بين هذين الوقتين » وذلك من باب التيسير ، فإذا كان الإنسان حراً غير مرتبط بعمل لغيره فمن السنة المبادرة بالصلاة جماعة فى أول وقتها ، أما إذا كان مرتبطاً فيتوقف ذلك على إذن صاحب العمل .

واعتقد أن أصحاب الأعمال المسلمين لا يمنعون أحداً من ذلك ، فالمتدين سيحافظ على العمل ويتقنه ولا يتهاون فيه ، غير أنه - كما قلت - لا ينبغي إساءة استعمال هذا الإذن ، فالعمل نفسه طاعة لله ما دامت النية فيه طيبة ، وليتعاون أرباب العمل مع العمال على المصلحة المشتركة .

هذا كله ما دام فى الوقت متسع ، أما إذا ضاق الوقت وخيف أن تفوت الصلاة وجب

ترك العمل من أجل إدراك الصلاة ، ولا يتوقف ذلك على إذن صاحب العمل ، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

ولو فرض أن صاحب العمل شديد لا يسمح لأحد بترك العمل لأجل الصلاة ، وإن تركه عاقبه عقوبة تؤثر تأثيرا شديدا على العامل فيجوز له أن يجمع فرضين بعضهما مع بعض يصليهما بعد الانتهاء من العمل ، الظهر مع العصر ، أو المغرب مع العشاء كما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل .

« ١ : نرجو توضيح النصوص الواردة في فضيلة الصفوف الأولى للرجال والصفوف الأخيرة للنساء في صلاة الجماعة ؟

ج : روى البخارى وغيره أن النبي ﷺ قال « خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها » وروى البخارى وغيره أن النبي ﷺ قال « لو يعلم الناس ما فى الأذان والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا » أى لو يعلم الناس ثواب الصف الأول لحكموا القرعة بينهم عند كثرة من يرغبون فيه . وروى مسلم وغيره أنه قال « ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها » ؟ قلنا : يارسول الله كيف تصف الملائكة عند ربها ؟ فقال « يتمون الصف الأول ويتراصون فى الصف » وروى أحمد بإسناد جيد أنه قال « إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول » وصلاة الله رحمة وصلاة الملائكة استغفار ، وروى مسلم وغيره أنه قال « ليلنى منكم أولو الأحلام والنهى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » وروى أحمد وأبو داود عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يجب أن يليه المهاجرون والأنصار ليأخذوا عنه .

تدل هذه الأحاديث على فضل الصفوف الأولى للرجال فى صلاة الجماعة ، وعلى فضل الصفوف الأخيرة للنساء ، وعلى أفضلية الصف الأول من هذه الصفوف ، وعلى أفضلية أن تكون الصفوف الأولى من ذوى العقول المستنيرة والمتفهمين فى الدين .

والحكمة فى كون هؤلاء أولى بالصفوف الأولى تظهر فى أمور ، منها أنهم أقدر على الأخذ والفهم لما يقوله الرسول ويفعله ، وأقدر على تعليم غيرهم ما تعلموه منه ، وأنهم يستطيعون تنبيهه إذا حدث ما يدعو إلى التنبيه ، أو الفتح عليه عند التوقف عن القراءة ، وأنهم أولى بالإمامة إذا أراد استخلاف أحد لعذر من الأعذار .

والحكمة فى جعل النساء فى الصفوف الخلفية تظهر فى أمور ، منها :

١ - أن المرأة ليست فى مستوى الرجال وبخاصة أولو الأحلام والنهى فيما يتميزون به مما سبق ذكره .

٢ - أن تقدمها أمام الرجال فى صورة إمامتها لهم ، وهى ممنوعة باتفاق الأئمة .

٣ - أنها تشغل الرجال عن الخشوع فى الصلاة بمجرد وجودها أمامهم ، وذلك أمر طبيعى وعند ركوعها وسجودها يكون الانشغال أشد ، وهو ما يفسر به حديث قطع المرأة للصلاة إذا مرت أمام المصلى عند جمهور الفقهاء .

٤ - ألا تختلط صفوف الرجال بالنساء إذا تخللن صفوفهم فيكون انصرافهن بعد انتهاء الصلاة أبسر ، وكان من المأثور أن النبى ﷺ كان لا ينصرف عقب الصلاة مباشرة ، بل ينتظر هو وأصحابه حتى ينصرف النساء أولاً .

هذا ، وكان من المتبع فى ترتيب الصفوف فى الجماعة أن يكون الرجال فى الصفوف الأولى ثم يليهم الصبيان ثم يليهم النساء ، كما رواه أحمد . وتوسط الصبيان فيه شدة حيطة من انشغال الرجال بالنساء فمن الجائز أن بعض من فى الصف الذى يليه صف النساء إذا ركع لمح ينظره بعض النساء ، ولا شك أن الخشوع فى الصلاة هو أساس قبولها كما قال تعالى ﴿ قد أفلح المؤمنون * الذين هم فى صلاتهم خاشعون ﴾ [سورة المؤمنون : ١ ، ٢] .

س : ورد سؤال من مدينة سعرت بتركيا يقول : فى مدينتنا تؤدى فريضة الظهر جماعة بعد أداء صلاة الجمعة . فهل هذا من الدين ؟

ج : المعروف أن صلاة الجمعة بدل من صلاة الظهر ، فلو أدت الجمعة على وجهها الصحيح أغنت عن صلاة الظهر ، وإذا لم تؤد ، أو أدت على غير وجهها الصحيح وجبت صلاة الظهر .

والأصل أن تقام جمعة واحدة فى مكان واحد ، لسماع الخطبة الموحدة من الإمام حيث يستمعون إلى نصائحه وتوجيهاته ، وتبلغهم دعوة الدين فلا يكون لهم عذر فى التقصير .

وكان العمل على ذلك أيام الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين فى المدينة ، حيث كان المسجد النبوى يسع المصلين ، وحيث كان الخليفة هو الذى يؤمهم ويخطبهم ، ولما اتسع العمران وانتشر المسلمون وضاق المسجد الجامع فى الأمصار عن استيعاب كل المصلين أقيمت جمعة أخرى فى مسجد آخر . وهنا اختلف العلماء فى هذا الوضع ، هل هو جائز أولا ؟ وإذا جاز هل صحت الجمعةان أو صحت جمعة واحدة ؟ وعلى فرض صحتها أو صحة إحداهما هل هناك محل لصلاة الظهر أولا ؟

جاء فى كتاب « الفقه على المذاهب الأربعة » الذى أخرجه وزارة الأوقاف المصرية ما يأتى :

١ - الحنفية قالوا : تصح إقامة الجمعة فى مواضع كثيرة فى المصر أو فى فئاته على الأصح ، فتعدد الجمعة فى المساجد لا يضر ، ولو سبق أحدها الآخر فى الصلاة على الصحيح . إلا أن الأحوط أن يصلى أربع ركعات بنية آخر ظهر ، والأفضل أن يصليها فى

منزله حتى لا يعتقد العامة فرضيتها ، فإن تيقن أنه سبقَ بالصلاة فى مسجد آخر كانت هذه الصلاة واجبة ، وإن شك كانت هذه الصلاة مندوبة .

٢ - **والشافعية قالوا:** إن تعددت الجمعة لحاجة كضيق المسجد الواحد عن استيعاب عدد المصلين فكلها صحيحة ، وتُسَنُّ مع ذلك صلاة الظهر ولا تجب ، أما إن تعددت الجمعة لغير حاجة ، فإن تيقن سبق واحدة صحت وبطل غيرها ، وعلى من بطلت صلاتهم أن يصلوها ظهراً إن لم يمكنهم أداؤها خلف الجمعة السابقة - والعبرة فى السبق بتكبيرة الإحرام ، وإن تيقن أن الجُمُعَ كلها متقارنة ليس فيها سبق واحدة على الأخرى بطلت الجُمُعُ كلها ، ويجب عليهم الاجتماع لإعادتها إن أمكن ، وإلا صلَّوها ظهراً ، وكذلك الحكم لو حصل الشك فى السبق والمقارنة .

٣ - **والمالكية قالوا:** لا تصح الجمعة إلا فى الجامع القديم ، وتصح فى المسجد الجديد الذى ينشأ بعد القديم بشرط ألا يهجر القديم ، وأن تكون هناك حاجة لبناء هذا المسجد الجديد ، كضيق القديم وعدم إمكان توسعته ، وكعداوة فى ناحيتين من البلد يخشى من اجتماع الناس فى مسجد واحد أن تكون فتنة . وكذلك تصح فى المسجد الجديد إن حكم الحاكم بصحتها فيه ، ولو اختلف شرط بطلت الجمعة ووجبت صلاة الظهر .

٤ - **والحنابلة قالوا مثل ما قال الشافعية أو قريباً منه .**

وعلى هذا لو تعددت الجمعة لحاجة فهي صحيحة ، ومع ذلك قال الحنفية : الأحوط صلاة الظهر بعدها فى المنزل ، وقال الشافعية : تُسَنُّ صلاة الظهر . ولم يقل أحد تبطل صلاة الظهر وتحرم فى هذه الحالة ، فمن شاء صلاها ومن شاء تركها . هذا هو ما فى كتب الفقه ، وهو اجتهاد غير منصوص عليه فى قرآن أو سنة ، فمتى صحت الجمعة بالشروط المنصوص عليها فى القرآن والسنة وما تركه الخلفاء الراشدون لا تجب صلاة الظهر عند تعدد الجمعة ولا عند عدم تعددها .

س : كيف تؤدي صلاة الاستخارة ، وما علاماتها ؟

ج : صلاة الاستخارة ركعتان يُدعى بعدهما بالدعاء الذي جاء في حديث البخاري عن جابر قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كالسورة من القرآن ، يقول « إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قل عاجل أمري وآجله - فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه - وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قل عاجل أمري وآجله - فاصرفه عني واصرفني عنه ، واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به » قال : ويسمى حاجته . يعني يقول مثلاً : إن كنت تعلم أن زواجي من فلانة ... أو سفرى إلى بلد كذا ... أو التحاقى بكلية كذا ...

والركعتان عاديتان ليس فيهما سور مخصوصة ، وقال العلماء : يستحب قراءة « قل يا أيها الكافرون » في الركعة الأولى ، وفي الثانية « قل هو الله أحد » .

قال النووي في كتابه « الأذكار » : وإذا استخار مضى بعدها لما ينشرح له صدره ، وينبغي ألا يعتمد على انشراح كان فيه هوى قبل الاستخارة ، وإنما يترك اختياره رأساً . وإلا فلا يكون مستخيراً لله . بل يكون غير صادق في طلب الخير وفي التبرى من العلم والقدرة وإثباتهما لله تعالى ، فإذا صدق في ذلك تبرأ من الحول والقوة ومن اختياره لنفسه مع مراعاة أن الدعاء الذي تسبقه الصلاة قد يستجاب وقد يُردُّ ، والمصدر هو على إتقان الصلاة والدعاء مع توافر عامل الخشوع والرهبة والرغبة ، ومع كون العبد مطيعاً لله قريباً منه ، بعيداً عن المعاصي وبخاصة أكل الحرام الذي يحول دون قبول الدعاء . ولا يلزم أن يرى الإنسان بعدها رؤيا منامية ، فقد يحصل القبول أو النفور بدونها .

س : حين يقرأ الإنسان القرآن ثم تصادفه آية فيها كلمة السجود ، هل يترك المصحف ويقوم ليسجد ، أم يفعل ذلك بعد الانتهاء من قراءة القرآن ؟

ج : من قرأ آية فيها سجدة أو سمعها يستحب له أن يسجد للتلاوة ، ولو لم يسجد لا عقوبة عليه ، وأوجبها أبو حنيفة فلو تركها عوقب عليها .
ويرى جمهور الفقهاء أن السجود يكون عقب قراءة الآية مباشرة أو عقب سماعها ، فإن أخر السجود وطال الفصل سقطت السجدة ولا تُقضى ، وإن كان الفصل قليلاً شرعت السجدة .

ومن هذا يعلم أن القارىء إذا وصل إلى آية السجدة وقرأها يترك المصحف أو القراءة ويسجد ، ثم بعد ذلك يتم قراءته إذا أراد ، ويدل عليه ما جاء فى البخارى أن عمر رضى الله عنه قرأ على المنبر يوم الجمعة سورة النحل ، حتى جاء السجدة — يعنى الآية التى فيها السجدة رقم ٤٩ — فنزل وسجد الناس حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها ، حتى إذا جاء السجدة قال : يا أيها الناس ، إننا لم نؤمر بالسجود ، فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا إثم عليه .

هذا ، ويشترط لسجود التلاوة ما يشترط للصلاة ، من الطهارة واستقبال القبلة وستر العورة ، وذلك ما رآه جمهور الفقهاء . وكان ابن عمر يسجد بدون وضوء كما رواه البخارى ولم يوافق عليه إلا الشعى كما قال صاحب الفتح ، أما الطهارة من الجنابة فلازمة لأن القراءة بدونها ممنوعة .

أما ما يقال فى سجود التلاوة من الذكر فلم يصح فيه إلا حديث رواه الخمسة إلا ابن ماجه . فمن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يقول فى سجود القرآن : سجد وجهى للذى خلقه وشق سمعه وبصره بحوله وقوته ، فتبارك الله أحسن الخالقين .

س : ما هي صلاة الشكر ، وكيف تُصلى ؟

ج : المشروع عند الجمهور هو سجود الشكر إذا حصل للإنسان نعمة ينبغي أن يشكر الله عليها ، ومن مظاهر الشكر السجود لله سبحانه ، وهو سجود واحد ، فمن أبي بكر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا أتاه أمر يسره أو بُشِّرَ به خَرَّ ساجدا شكراً لله تعالى ، رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه ، كما روى البيهقي أنه سجد شكراً لله عندما وصل خبر إسلام همدان . وروى أحمد والحاكم أنه سجد شكراً لله عندما بُشِّرَ جبريل بأن الله يصلى ويسلم على من يصلى ويسلم عليه .

ويشترط لسجود الشكر ما يشترط لسجود الصلاة من طهارة واستقبال للقبلة وستر للعورة ... وذلك عند جمهور الفقهاء . وهي تكبيرة مع النية ثم سجود ثم سلام . والمالكية قالوا : ليس هناك سجود للشكر ، ولكن المستحب هو صلاة ركعتين عند حدوث نعمة أو اندفاع نقمة .

هذا ، ولم يشترط بعض العلماء لسجود الشكر ما يشترط لسجود الصلاة ، قال في فتح العلام : وهو الأقرب . وقال الشوكاني : وليس في أحاديث الباب ما يدل على اشتراط الوضوء وطهارة الثوب والمكان لسجود الشكر ، وليس فيه ما يدل على التكبير ، وقال بعضهم : يُكْبَر . ولا يكون سجود الشكر في الصلاة أبدا .

س : ما حكم ذكر بعض أرباب الطرق الصوفية بلفظ « آه » ؟

ج : مع التسليم بأن غاية التصوف تصفية النفس مما يبعدها عن الله ، فإن الوسيلة المشروعة لذلك هى السير على منهج الله الذى وضعه لأوليائه وأعد لهم ثواب الأمن والسعادة كما قال سبحانه ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ الذين آمنوا وكانوا يتقون * لهم البشرى فى الحياة الدنيا وفى الآخرة لا تبديل لكلمات الله ذلك هو الفوز العظيم ﴿ [سورة يونس : ٦٢ - ٦٤] .

ومن المنهج الدينى لتصفية النفس ذكر الله ، وقد حثَّ الله عليه ووسَّع مجالاته وحدوده فقال ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ وسبحوه بكرة وأصيلاً ﴿ [سورة الأحزاب : ٤١ ، ٤٢] وأسماء الله الحسنى خير ما يذكر به كما قال سبحانه ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٠] وقال ﴿ قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّمَا تَدْعُوا فَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [سورة الإسراء : ١١٠] وأسماءه سبحانه مذكورة فى القرآن والسنة ، حصرها بعض العلماء فى تسعة وتسعين وقال إنها توقيفية ، وقال بعضهم : إنها أكثر من ذلك .

وبصرف النظر عن حصر أسماء الله ، وعن اختلاف العلماء فى جواز ذكره بالاسم المفرد - فإن لفظ « آه » لم يثبت بسند صحيح أنه اسم من أسمائه تعالى . وعليه فلا يجوز الذكر به على ما رآه جمهور الفقهاء ، وما يروى من أن النبى ﷺ زار مريضاً كان يتنَّ وأن أصحابه عليه الصلاة والسلام نهوه عن الأنين ، وأنه قال لهم « دعوه ين ، فإنه يذكر اسماً من أسمائه تعالى » لم يرد فى حديث صحيح ولا حسن كما قرره الثقات . وما قيل فى بعض الحواشى من أن لفظ « آه » هو الاسم الأعظم لا سند له .

وقد أفتى شيخ الجامع الأزهر المرحوم الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى فى هذه

المسألة فقال ما نصه : إن هذا اللفظ المستول عنه « آه » بفتح الهمزة وسكون الهاء - ليس من الكلمات العربية فى شيء ، بل هو لفظ مهمل لا معنى له مطلقا . وإن كان بالمد فهو إنما يدل فى اللغة العربية على التوجع ، وليس من أسماء الذوات ، فضلا عن أن يكون من أسماء الله الحسنى التى أمرنا أن ندعوه بها ... إلى أن قال : ولا يجوز لنا التعبد بشيء لم يرد الشرع بجواز التعبد به . وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها عن النبى ﷺ أنه قال « من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » [مجلة الأزهر - المجلد الثالث سنة ١٣٥١ هـ ص ٤٩٩] .

س : ما حكم إقامة السرادقات للعزاء ، وما حكم أخذ الأجر على قراءة القرآن فيها ؟

ج : ستناول الإجابة ثلاث نقط ، مشروعية التعزية ، أسلوبها ، مدتها ، وإليك موجزها :

١ - تعزية الإنسان لغيره فيما يصيبه مستحبة ، لأنها تخفف عنه وقع الألم ، وهو خير ، وكل خير يقدم للغير له أجره إن خلصت النية ، يقول النبى ﷺ « ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبة إلا كساه الله عز وجل من حلال الكرامة يوم القيامة » وهى لا تستحب إلا مرة واحدة ، ويستوى فى ذلك أن تكون قبل الدفن أم بعده .

٢ - ليس هناك تحديد لأسلوبها وإن كان الأفضل أن تكون بالمأثور ، فقد روى البخارى عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما قال : أرسلت ابنة النبى ﷺ إليه أن ابنا لها قبض وطلبت أن يأتى إليها ، فأرسل يقرئ السلام ويقول « إن الله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى ، فلتصبر ولتحتسب » وقد يكون فى هذا الكلام عزاء من الرسول لنفسه ، وأمرها أن تصبر وتحتسب ، وأفضل ما يعزى به الإنسان نفسه ما جاء فى قوله تعالى ﴿ وبشر الصابرين * الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾ [سورة البقرة : ١٥٥ ، ١٥٦] وجاء فى صحيح مسلم أن من قالها وقال : اللهم أجرنى فى مصيبتى وأخلف لى خيرا منها استجاب الله له . وكما كان يفعل السلف الصالح لاجابة إلى الجلوس والإعداد لتقبل العزاء .

يقول النووي : قال الشافعى وأصحابه رحمهم الله : يكره الجلوس للتعزية ، قالوا : ويعنى بالجلوس أن يجتمع أهل الميت فى بيت ليقصدهم من أراد التعزية ، بل ينبغى أن ينصرفوا فى حوائجهم ، ولا فرق بين الرجال والنساء فى كراهة الجلوس لها ، صرح به

المحاملى ونقله عن نص الشافعى رضى الله عنه ، وهى كراهة تنزيه - لا تحريم - إذا لم يكن معها محدث آخر ، فإن ضم إليها أمر آخر من البدع المحرمة كما هو الغالب منها فى العادة كان ذلك حراما من قبائح المحرمات ، فإنه محدث ، وثبت فى الحديث الصحيح أن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة [الأذكار للنووى ص ١٥١] .

وذهب أحمد وكثير من علماء الأحناف إلى هذا الرأى . وذهب المتقدمون من الأحناف إلى أنه لا بأس بالجلوس فى غير المسجد ثلاثة أيام للتعزية من غير ارتكاب محظور .

هذا ، وجاء فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ، نشر وزارة الأوقاف المصرية ما نصه : وبإباح لأهل المصيبة أن يجلسوا فى المنزل لقبول العزاء ثلاثة أيام . أما الجلوس على قارعة الطريق وفرش البسط نحوها - السراقات - مما اعتاد الناس فعله فهو بدعة منهى عنها ، أما المنايلة فقالوا : الجلوس للعزاء مكروه ، سواء كان فى المنزل أو غيره ، والحنفية قالوا : الجلوس للتعزية خلاف الأولى ، والأولى أن يتفرق الناس بعد الدفن ، ويكره الجلوس فى المسجد ، انتهى .

فهناك اتفاق بين الأئمة على أن إقامة السراقات - ومثلها دور المناسبات - لتقبيل العزاء غير محمود ، وأقل درجاتها الكراهة أو خلاف الأولى ، مع العلم بأنها إذا كانت للمباهاة كانت حراما ، وإذا أنفق عليها من أموال القصر كانت حراما أيضا .

أما القرآن الذى يتلى فى السراقات فإن كان بأجر فلا يتنفع به الميت ، وإن كان بغير أجر ووهب الثواب إلى الميت يرجى انتفاعه ، وما يأخذه القارىء إن كان مشروطا فهو أجر حرمة أكثر العلماء ، وإن لم يكن مشروطا فإن كان القارىء ممن يستحق الصدقة فهو صدقة يتنفع بها الميت إن وهب المعطى ثوابها إليه ، وإن لم يكن ممن يستحق الصدقة فهى هبة أو هدية لا حرمة فى أخذها ولا منفعة للميت بها .

٣ - والعزاء إن كان مع جلوس أو بدونه مدته ثلاثة أيام ، ويكره بعدها لما فيه من

تجديد الحزن ، اللهم إلا لمن لم يعلم بالوفاة إلا بعد مدة فلا كراهة فى التعزية ، والتحديد بثلاثة أيام أخذه الشافعية من حديث الإحداذ على الميت بقول صاحب « كفاية الأخيار » فى فقه الشافعية « ج ١ ص ١٥٣ » : وتكون فى ثلاثة أيام لأن قوة الحزن لا تزيد عليها فى الغالب ، وبعد الثلاثة مكروه ، لأنها تجدد الحزن ، وقد جعل رسول الله ﷺ نهاية الحزن ثلاثاً فى الصحيحين « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » ثم يقول المؤلف أبو بكر ابن محمد الحصنى الحسينى الدمشقى المتوفى سنة ٨٢٩ هـ :

وابتداء الثلاثة من الدفن جزم به النووى فى شرح المذهب ونقله عن الأصحاب ، نعم جزم الماوردى أنها من الموت وبه جزم ابن الرفعة وصححه الخوارزمى . ويستثنى ما إذا كان المعزى أو المعزى غائباً ، فإنها تمتد إلى قدوم الغائب ، فإذا قدم فهل تمتد ثلاثة أيام أم يختص بحالة الحضور ؟ قال : كلام الرافعى والنووى يؤمهم مشروعية الثلاث عند قدوم الغائب وهو كذلك ، أم تختص بحالة الحضور قال المحب الطبرى شيخ مكة : لم أر فيه نقلاً ، والظاهر مشروعية الثلاثة بعد الحضور . انتهى

أما ما يعمل للميت من تجديد الحزن وتقبل العزاء فى يوم الخامس عشر أو الأربعين ، أو الموعد السنوى فأمر لا يتفق مع الدين ، ويمكن الرجوع إلى ص ٤٣٤ من الجزء الثالث من موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام لمعرفة أصل هذه العادات وما فيها من طقوس أوصت بها فكر دينية وضعية .

س : هل تجب الزكاة في المضاربة على صاحب المال أو على العامل أو عليهما معا ؟

ج : المضاربة أن يدفع شخص مالا لشخص آخر يتاجر فيه على أن يقسم الربح بينهما بنسبة يتفقان عليها كالنصف أو الثلث مثلا .

والعامل في المضاربة ليس شريكا في رأس مال التجارة ، فهو كله لصاحب المال ، ولا يشاركه إلا في الربح الناتج من رأس المال ، فهو بمثابة الأجير الذي يؤدي عملا لصاحب المال ، ويدل أن يحدد له أجرا معلوما كل شهر أو كل سنة أو كل صفقة تجارية - جعل له نسبة من الربح أيا كان قدرها ، ولئن كان في ذلك بعض الجهالة من جهة المقدار فالأجر معلوم من جهة النسبة ، ويفتقر ذلك لحاجة الناس إلى هذه المعاملة فقد يملك الشخص مالا ولا يعرف كيف يستثمره ، ويملك شخص آخر المعرفة والخبرة ولكن لا يملك المال ، فيتعاونان على خيرهما وعلى خير المجتمع ، وكانت هذه المعاملة معترفا بها أيام النبي ﷺ .

ومن هنا تكون الزكاة على صاحب المال زكاة تجارة ، يخرج ربع العشر على الأصل والربح بعد خصم الديون والمصاريف التي منها حصة العامل ، على ما رآه ابن عباس وابن عمر رضی الله عنهم ، وأخذ به ابن حزم في خصم القرض والنفقة من محصول الزروع والثمار ، وتكون الزكاة على ما بقى .

وهذه الزكاة تكون في آخر الحول . أما العامل فليست عليه زكاة لأنه لا يملك شيئا من رأس المال ، وإنما زكاته على حصته من الربح إن بلغت نصابا وحال عليها الحول .

س : ما هى السنة التى فرض فيها الحج إلى بيت الله الحرام ؟

ج : الحج إلى مكان مقدس أمر معروف عند الأمم منذ القدم كما قال سبحانه ﴿ لكل أمة جعلنا منسكا هم ناسكوه ﴾ [سورة الحج : ٦٧] وكما قال ﴿ ولكل أمة جعلنا منسكا لذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ﴾ [سورة الحج : ٣٤] .
والحج فى جزيرة العرب عبادة قديمة ترجع إلى عهد بناء البيت الذى جعله الله أول بيت وضع للناس ، والذى رفع قواعده أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام ، وأمره الله أن يسكن أسرته الصغيرة عنده ، وأن يؤذن فى الناس بالحج استجابة لدعاء ربه أن يجعل أفئدة من الناس تهوى إليه ويرزق أهله من الثمرات ، وبهذا أصبح الحج شريعة متبعة وموسما حرص العرب عليه ليشهدوا منافع لهم .

وجاء الإسلام وما يزال الحج تمارس شعائره القديمة ، وكان النبي ﷺ يشهد الموسم كعادة العرب . وبعد البعثة عرض نفسه على القبائل الوافدة إلى مكة يبلغهم الدعوة وكانت قلة من المسلمين تمارس الحج كميراث قديم ولم يكن فُرِضَ عليهم كما فرضت الصلاة فى مكة حتى هاجروا إلى المدينة وكانت الحروب هى التى حالت دون زيارتهم للبيت الحرام .

لقد قال بعض المؤرخين للتشريع : إن الحج الذى فرض بقوله تعالى ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ [سورة آل عمران : ٩٧] كان فى السنة السادسة للهجرة ، وعلى أثره قام النبي ﷺ وجماعة معه بالسفر إلى مكة لأداء العمرة ، فصدّهم المشركون وكان صلح الحديبية ، وقضى الرسول هذه العمرة فى السنة السابقة . وقال جماعة : إن الحج لم يفرض إلا بعد السنة الثامنة حيث فتحت مكة وأمن

الطريق الذى لم يكن آمنا قبل ذلك ، وإنما كان فرضه فى السنة التاسعة حيث أوفد النبى ﷺ بعثة الحج على رأسها أبو بكر رضى الله عنه ، ليؤذن فى الناس يوم النحر ألا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، وكانت هذه البعثة تمهيدا لحجة النبى ﷺ حجة الوداع فى السنة العاشرة ، وهى الحجة الوحيدة التى حجها كما رواه مسلم وفيها نزلت آية ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ [سورة المائدة : ٣] وأشهد الناس على أنه بلغ الرسالة ، وأمرهم أن يبلغوها للعالم كله .

س : نحن نوفر جزءا من راتبنا بالدولار فى بنك أجنبى ولا نقصد بذلك إلا حفظ رواتبنا من التآكل ، لكن البنك يعمل لىدى البنوك الأوروبية والأمريكية بالمبالغ التى نوفرها وبغيرها . وفى نظير ذلك يعطينا أرباحا بنسبة غير محددة . فهل هذه الأرباح حلال أم حرام ؟

ج - إن هذه المعاملة تدور بين الوديعة والقرض ، وبيان ذلك .
١ - إذا كانت وديعة فلا يجوز للمودع عنده التصرف فيها إلا بإذن المودع ، لأنها مضمونة ترد بذاتها أو ببدلها إن تلفت ، سواء أكان هذا البدل عينا أم قيمة ، وحيث إن المودع عنده وهو البنك قد تصرف فيها فتكون أرباحها والناتج منها ملكا لصاحبها المودع ، ولبنك أجر هذا الاستثمار ، وهذا إذا كان الاستثمار حلالا ، إلا إذا أذن المودع للبنك فى استثمارها فيكون الناتج ملكا للبنك .

لكن قال العلماء : إن وديعة النقود لا تضمن بذاتها وعينها ، بل يجوز أن ترد إلى صاحبها نقودا أخرى مساوية لها فى قيمتها ، وتعتبر حيثن قرضا حيث أذن للمقرض أن يتصرف فيها كما يشاء ، وعليه فلا يستحق صاحب الوديعة « القرض » أكثر منها . وقد قررت بعض القوانين المدنية أن الوديعة المأذون فى التصرف فيها تعتبر قرضا ، كالقانون المدنى المصرى حيث جاء فى المادة ٧٢٦ منه : إذا كانت الوديعة مبلغا من النقود أو أى شىء آخر مما يهلك بالاستعمال وكان المودع عنده مأذونا له فى استعماله اعتبر العقد قرضا .

٢ - وإذا كانت هذه النقود المودعة فى البنك للحفظ أخذت صفة القرض ، وأعطى البنك عليها أرباحا فينظر إلى القاعدة المعروفة « كل قرض جر نفعاً فهو ربا » والعلماء فيها فريقان :

١ - فريق قال : يكون القرض الذى جر نفعاً من باب الربا إن كان النفع مشروطا فى

العقد ، أما إذا لم يكن مشروطاً فإن النفع يكون من باب الهدية يجوز قبوله ، كما رد الرسول قرض اليهودى بأكثر منه .

ثم قال هذا الفريق : العرف ينزل منزلة الشرط ، يعنى إذا كان معروفاً أن هذا القرض سيجزئ نفعاً حتى لو لم يكن مشروطاً فى صلب العقد ، فهو من باب الربا ، لأن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً .

وأصحاب السؤال يقولون : إننا لا نريد أرباحاً ، فإذا كانوا قد وقَّعوا عند الإيداع على رفض الأرباح ، ويكون ما يعطيهم البنك لهم من باب الهدية فيجوز قبولها ، أما إذا لم يوقعوا على رفض الأرباح ، أو وقعوا وكانوا يعلمون أن البنك لابد أن يعطيهم ، سواء رضوا أم أبوا - لأن القانون يقر ذلك - كانت الأرباح التى تعطى لهم من قبيل الربا .

ب - وفريق من العلماء قال : إن أى نفع من القرض يكون ربا ، سواء شرط ذلك أو لم يشترط ، وسواء عرف أو لم يعرف .

وعلى هذا فما هو موقف المودعين من هذه الأرباح إن كانت ربا ، هل يتركونها للبنك أو يأخذونها ؟ رأيان ، ولكن الأوفق هو أخذها وعدم تركها للبنك ، على أن يوجهوها للمنفعة العامة ، كمال حرام كان يجب رده إلى أصحابه الذين أخذها البنك منهم ، ونظراً لتعذر ذلك يصرف المال للمنفعة العامة ، ولا ينتفع به من أخذه فى مصالحه الشخصية .

٣ - أما أن يعتبر هذا المال المودَّع فى البنك من باب القراض والمضاربة فممنوع ، لأن الشرط فى صحة المضاربة الاتفاق بين الطرفين على تقسيم الربح ومعرفة نسبة التقسيم ، وألا يشترط ضمان رأس المال إلا بالتعدى ، وذلك غير موجود فى الصورة التى فى السؤال ، وعليه فلا حق للمودعين فى الأرباح التى يعطيها لهم البنك وبخاصة أن استثمار المال كان بطريق غير مشروع وهو الإقراض للبنوك الأجنبية بنسبة معينة .

فالخلاصة أن المعاملة المذكورة فى السؤال من باب القرض الذى جر نفعاً ، سواء أكان مشروطاً أم غير مشروط لكنه معروف عرفاً ، فالأرباح ربا تصرف فى المنافع العامة .

س : أنا أعمل فى محل عام أقدم فيه المشروبات للرواد من أجل زيادة راتبى القليل الذى كنت أخذه من العمل فى قسم آخر ، لأستطيع أن أعول أسرتى ، فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : رأى الدين وأضح فى حرمة الاشتراك فى تناول المحرمات بأى نوع من أنواع الاشتراك ، والحديث قد نص على ذلك . فعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « لعن رسول الله ﷺ فى الخمر عشرة ، عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وساقها وبائعها وأكل ثمنها والمشتري لها والمشتري له » رواه ابن ماجه والترمذى واللفظ له وقال : غريب ، قال الحافظ : ورواه ثقات .

فالسؤال يقدم الخمر للشاربين شريك فى الإثم بنص الحديث ، لأنه إما راض عن فعلهم والراضى بالمعصية يعاقب عقاب من عملها ، وإما مساعد عليها ، والمساعد على المعصية مشترك فى العقاب مع العاصى .

وأقول للسائل : إن الأجر القليل من عمل حلال إذا كان يغطى الضروريات فقط التى تمسك الحياة وتدفع الموت وتحول دون العجز فهو راتب يباركه الله ، أما ما وراء ذلك الضرورى فلا يجوز أن يحصل من الحرام .

س : أنا سيدة أملك ماكينة خياطة هي مورد رزقى الوحيد ، وأخطط للسيدات الملابس الموضة ، فهل كسبي حرام ؟

ج : ما دمت لا تتأكدين أن هذه الملابس ستكون للخروج والاختلاط بالناس الأجانب فخياطتها غير حرام ، لأنه يجوز أن تلبسها المرأة في بيتها لزوجها ومعارمها ، كما يحتمل أنها تخرج بها ، فالأمر غير مقطوع به ، مثل ذلك مثل من يبيع العطور وأدوات الزينة للنساء ، فإنها تستعمل فيما يحل وفيما يحرم ، وكذلك أقمشة النساء ، بل التعامل في كل ما يستعمل للخير والشر لا يحرم على الإنسان ، فليس هناك شيء يستعمل في الخير خاصة ولا يمكن أن يستعمل في الشر ولو بوجه من الوجوه .

أما إذا كانت الملابس التي تخاط لا تستعمل إلا في الشر ، ولا يوجد مكان لاستعمالها في الخير ، وتعلم الخياطة أن هذا الثوب للأشياء المحرمة فيحرم عليها أن تخيط هذا الثوب ، لأنها معونة على الشر ، والدال على الشر أو المساعدة عليه شريك في الإثم . والأدلة كثيرة لا مجال لذكرها هنا .

حكم الزواج

أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

س : ما موقف الشريعة من مسلم يعيش حياته حتى الموت دون زواج لعدم توافر الإمكانيات عنده ؟

ج : الزواج فى أصله سنة الحياة من أجل بقاء النوع الإنسانى ، وسنة الأديان التى تنزلت على الرسل ﴿ ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية ﴾ [سورة الرعد : ٣٨] وقال ﷺ فيما رواه الترمذى « أربع من سنن المرسلين : الحناء والتعطر والسواك والنكاح » .

وقد أمر الإسلام به من استطاعه ، أما غير المستطيع فلا حرج عليه ، بل يشغل نفسه بعبادة أخرى حتى لا يقع فى مكروه ، قال تعالى ﴿ وليستغف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله ﴾ [سورة النور : ٣٣] وقال ﷺ « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » رواه البخارى ومسلم .

فما دام الإنسان غير مستطيع فلا ذنب عليه ، أما إذا استطاع ولم يتزوج فإن خاف على نفسه الزنى وجب عليه أن يتزوج ، وإن لم يخف كان الزواج بالنسبة له سنة يثاب عليه ولا يعاقب على تركه .

ويقول النووي فى المفاضلة بين الزواج وتركه : إن الناس فيه أربعة أقسام :

- أ - قسم تتوق إليه نفسه ويجد المؤن ، فيستحب النكاح .
- ب - وقسم لا تتوق - أى نفسه - ولا يجد المؤن ، فيكره له .
- ج - وقسم تتوق - أى نفسه - ولا يجد المؤن ، فيكره له . وهذا مأمور بالصوم لدفع التوقان .
- د - وقسم يجد المؤن ولا تتوق : فمذهب الشافعى وجمهور أصحابنا أن ترك النكاح لهذا والتخلى للعبادة أفضل ، ولا يقال : النكاح مكروه ، بل تركه أفضل ، ومذهب أبى حنيفة وبعض أصحاب الشافعى وبعض أصحاب مالك أن النكاح له أفضل والله أعلم .

٣١ : ما رأى الدين فيما نشر وما ينشر من تحول بعض الناس من جنس إلى جنس آخر عن طريق العلاج الطبى والعمليات الجراحية ؟

ج : إن الذكورة لها أعضاؤها التى من أهمها القبل والخصية وما يتصل بها من حبل مَنَوِيٍّ وبروستاتا ، ومن الآثار الغالبة للذكورة عند البلوغ الميل إلى الأنثى ، وخشونة الصوت ونبات شَعَر اللحية والشارب وصغر الثديين ... وللأنوثة أعضاؤها التى من أهمها المهبل والرحم والمبيض وما يتصل بها من قناة فالوب وغيرها ، ومن آثارها الغالبة عند البلوغ الميل إلى الذكر ونعومة الصوت وبروز الثديين وعدم نبات شعر اللحية والدورة الشهرية .

وقد يولد شخص به أجهزة الجنسين ، فيقال له : خثنى ، وقد تتغلب أعضاء الذكورة وتبرز بعملية جراحية وغيرها فيصير ذكرا ، يتزوج أنثى وقد تنجب . وقد تتغلب أعضاء الأنوثة وتبرز بعملية جراحية وغيرها فيصير أنثى تتزوج رجلا وقد تنجب .

أما مجرد الميول الأنثوية عند رجل كامل الأجهزة المحددة لنوعه فهى أعراض نفسية لا تنقله إلى حقيقة الأنثى ، وقد تكون الميول اختيارية مصطنعة عن طريق التشبه فتقع فى دائرة المحظور بحديث لَعْن المتشبه من أحد الجنسين بالآخر ، وقد تكون اضطرابية يجب العلاج منها بما يمكن ، وقد يفلح العلاج وقد يفشل ، وهو مرهون بإرادة الله سبحانه . كما أن مجرد الميول الذكورية عند امرأة كاملة الأجهزة المحددة لنوعها لا تعدو أن تكون أعراضا لا تنقلها إلى حقيقة الذكورة فتقع فى دائرة المحظور إن كانت اختيارية ، ويجب العلاج منها إن كانت اضطرابية .

هذا ، وقد رفع طلب إلى دار الإفتاء المصرية فأجاب عنه الشيخ جاد الحق على جاد الحق بتاريخ ٢٧ من يونية ١٩٨١ م بما خلاصته أن الإسلام أمر بالتداوى ، ومنه إجراء

تحويل الجنس إلى جنس آخر أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

العمليات الجراحية بناء على حديث رواه مسلم أن النبي ﷺ أرسل طبيبا إلى أبيّ ابن كعب فقطع عرقا وكواه ، وأنه نهى عن التخثث المتعمد المتكلف كما رواه البخاري ومسلم ثم قرر أنه يجوز إجراء عملية جراحية يتحول بها الرجل إلى امرأة ، أو المرأة إلى رجل متى انتهى رأى الطبيب الثقة إلى وجود الدواعي الخلقية في ذات الجسد بعلامات الأنوثة المظمورة أو علامات الرجولة المغمورة ، تداويا من علة جسدية لا تزول إلا بهذه الجراحة .

ومما يركى هذا ما أشار إليه القسطلاني والعسقلاني في شرحيهما لحديث المختن من أن عليه أن يتكلف إزالة مظاهر الأنوثة . وهذا التكلف قد يكون بالمعالجة ، والجراحة علاج ، بل لعله أنجح علاج . لكن لا تجوز هذه الجراحة لمجرد الرغبة في التغير دون دواعي جسدية صريحة غالبية ، وإلا دخل في حكم الحديث الشريف الذي رواه البخاري عن أنس قال : لمن رسول الله ﷺ المختنين من الرجال والمترجلات من النساء ، وقال « أخرجهن من بيوتكم » فأخرج النبي ﷺ فلانا وأخرج عمر فلانا .

وإذا كان ذلك جاز إجراء الجراحة لإبراز ما استتر من أعضاء الذكورة أو الأنوثة ، بل إنه يصير واجبا باعتباره علاجاً متى نصح بذلك الطبيب الثقة ، ولا يجوز مثل هذا الأمر لمجرد الرغبة في تغيير نوع الإنسان من امرأة إلى رجل ، أو من رجل إلى امرأة « الفتاوى الإسلامية - المجلد العاشر ص ٣٥٠١ » .

س : هل توافق الزوجة على أمر زوجها لها بخلع الحجاب ؟ وهل يجوز للفتاة المتحجبة خلع الحجاب ليلة الزفاف ؟

ج : حجاب المرأة مفروض بالكتاب والسنة ، وإذا كان الله ورسوله قد أمرا به فلا يتوقف التنفيذ على إذن أحد من البشر ، والزوج الذى يأمر زوجته بخلعه عاص لأنه يأمرها بمعصية ، كقوله لها لا تصلى ولا تصومي ، وذلك إثم عظيم لأنه يأمر بالمنكر ، وبالتالي يحرم على الزوجة أن تطيعه فى ذلك ، فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق . وطاعة الزوجة لزوجها هى فى المقصود الأصلى من الزواج ، وهو المتعة ورعاية البيت والاستقرار فيه ، ولا سلطان عليها فيما عدا ذلك من الأمور العامة التى يشترك فيها الرجال والنساء ، فالله هو الذى يأمر وينهى .

ولا يقال : إنها مكرمة على ذلك فتعفى من المسئولية ، فغاية عصيانه أنه سيطلقها ، ورزقها ليس عليه بل على الله سبحانه ، وسيهىء لها من يرعاها ويحميها فى غير هذا البيت الذى تنتهك فيه حرمان الله ، ولا خوف على أولادها منه ، فهو المتكفل بالإنفاق عليهم وعلى أمهم الحاضنة لهم .

ولتعلم الزوجة أنها لو أطاعته فى خلع الحجاب - وهو عنوان الشرف والعفاف - فسيسهل عليها طاعته فيما هو أخطر من ذلك لأن مثل هذا الزوج لا غيره عنده ولا كرامة ، وستجره المدنية إلى تجاوز حدود الدين حتى لا يعاب بالرجعية إن لم تكن زوجته مجارية للعرف الحديث بما فيه من أمور يابأها الدين .

فليتق الله أمثال هذا الزوج ، وليحمدوا ربهم أن أعطاهم زوجات عفيفات محافظات على شرفهن وعلى شرفهم . ولا يستهينوا بسفور الزوجة زاعمين أنه شيء بسيط ، فإن معظم النار من مستصغر الشرر .

الحجاب بين أمر الله وإرادة البشر أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

أما خلع العروس حجابها ليلة الزفاف فهو حرام ما دام هناك أجنبي ، فلم يرد الشرع ولم يقل أحد من العلماء باستثناء هذه المناسبة . ولا يجوز أن تطرح الدين لهذا السلوك الوافد علينا ممن لا يدينون بالإسلام . فقد كانت العروس تظهر بكامل زيتها في الماضي البعيد والقريب ما دام المحتفلون بها هم النساء والأقارب المحارم كالآب والأخ والعم والمخال ، وذلك بمعزل عن الرجال الأجانب .

وما يعمل الآن في الأماكن العامة التي يختلط فيها الرجال مع النساء دون التزام بالحجاب الشرعي لا يقره الإسلام . ومن شارك فيه فهو مخطيء مهما كانت شخصيته ، ولا ينتظر أحد أن يفتي عالم ديني بجوازه للضرورة أو الحاجة ، فليست هناك ضرورة ولا حاجة ، والزوجة للزوج لا لغيره ، وزيتها له لا لغيره ، ومن خرج على حدود الدين فهو آثم ، والمحلال بين والمحرام بين ، ولأن يرتكب المحرام على أنه حرام أخف من أن يرتكب على أنه حلال ، وإن كان الكل عصيانا لله ، وعصيان يفضى إلى توبة أخف من عصيان يفضى إلى كفر .

س : ما مدى علاقة الدين بالرياضة البدنية ، وما تأثير ذلك على الإنتاج ، وما هي أنواع الرياضات التي يحلها الإسلام ؟

ج : ١ - الرياضة مصدر راض ، يقال : راض المهر يروضه رياضاً ورياضة فهو مروض أى ذلله وأسلم قياده ، ورياضة البدن معالجته بألوان من الحركة لتهيئة أعضائه لأداء وظائفها بسهولة ، وقد قال المختصون : إن هذه الرياضة توفر للجسم قوته وتزيل عنه أمراضاً ومخلفات ضارة بطريقة طبيعية هي أحسن الطرق في هذا المجال .

٢ - والناس من قديم الزمان لهم طرق وأساليب في تقوية أجسامهم بالرياضة . وكل أمة أخذت منها ما يناسب وضعها ويتصل بأهدافها ، فالأمة الحربية مثلاً عنت بحمل الأثقال وبالرمي واللعب بالسلاح ، والأمة التي تكثر فيها السواحل تعنى بالسباحة ، والأمة المسالمة الودعة تعنى بالتمارين الحركية للأعضاء بمثل ما يطلق عليه الألعاب السويدية . وهكذا ... واشتهر بين الناس في هذه الأيام اسم الألعاب الأولمبية ، وهي لقاءات تتم كل أربع سنوات بين الرياضيين من جميع أنحاء العالم ، واسمها منسوب إلى أولمبيا واد في بلاد اليونان أقيمت فيه أول الألعاب سنة ٧٧٦ قبل الميلاد ، وكانت تقام عندهم بوحي من عقيدة دينية وسياسية ، واعتبروها الوسيلة الوحيدة لقوة الجسم في نظر الشعب وإلى حكم الشعب في نظر الزعماء .

وكانت للعرب ، كغيرهم من الأمم - أنواع من الرياضة أملت لها عليهم ظروف معيشتهم التي تعتمد على الرحلات والصيد والغارات والثارات .

٣ - والإسلام لا يمنع تقوية الجسم بمثل هذه الرياضات ، فهو يريد أن يكون أبنائه أقوياء في أجسامهم وفي عقولهم وأخلاقهم وأرواحهم لأنه يمجّد القوة ، فهي وصف كمال لله تعالى ذي القوة المتين ، والحديث الشريف يقول « المؤمن القوى خير وأحب

الرياضة البدنية في نظر الإسلام أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

إلى الله من المؤمن الضعيف» رواه مسلم ، والجسم القوي أقدر على أداء التكاليف الدينية والدنيوية ، والإسلام لا يشرع ما فيه إضعاف الجسم إضعافا يعجزه عن أداء هذه التكاليف ، بل خفف من بعض التشريعات إبقاء على صحة الجسم ، فأجاز أداء الصلاة من قعود لمن عجز عن القيام ، وأباح الفطر لغير القادرين على الصيام ، ووضع الحج والجهاد وغيرهما عن غير المستطيع ، وقد قال النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص . وقد أرهق نفسه بالعبادة صياما وقيامًا ، « صم وأفطر وقم ونم ، فإن لبدنك عليك حقا ؛ وإن لمينك عليك حقا » رواه البخاري ومسلم .

وقد ذكر ابن القيم في كتابه زاد المعاد عند الكلام على الرياضة ، أن الحركة هي عماد الرياضة ، وهي تخلص الجسم من رواسب وفضلات بشكل طبيعي ، وتعود البدن الخفة والنشاط وتجعله قابلا للغذاء ، وتصلب المفاصل وتقوى الأوتار والرباطات ، وتؤمن جميع الأمراض المادية وأكثر الأمراض المزاجية ، إذا استعمل القدر المعتدل منها في دقة وكان التدبير يأتي صوابا ، وقال : كل عضو له رياضة خاصة يقوى بها ، وأما ركوب الخيل ورمي الشاب والصراع والمسابقة على الأقدام فرياضة للبدن كله ، وهي قالعة للأمراض مزمنة .

٣ - مظاهر الرياضة البدنية في الإسلام كثيرة ، والتكاليف الإسلامية نفسها يشتمل كثير منها على رياضات للأعضاء إلى جانب إفادتها رياضة للروح واستقامة للسلوك ، فالصلاة بما فيها من طهارة وحركات لمعظم أجزاء الجسم ، والحج بمناسكه المتعددة ، وزيارة الأخوان وعبادة المرضى والمشى إلى المساجد وأنواع النشاط الاجتماعي كلها تمرين لأعضاء الجسم وتقوية له ما دامت في الحد المعقول .

وهناك في غير العبادات والتكاليف الشرعية رياضات تشبه إلى حد كبير كثيرا مما تواضع عليه الناس في هذا العصر ، أقرها الإسلام وشجعها وإليك صورا منها :

١ - القنؤ ، وهو تدريب على سرعة المشى ، يلزم للأسفار من أجل الجهاد ونشر

الدعوة والسمي لتحصيل الرزق وغير ذلك ، ويذكر التاريخ العناء المشهور « فيديديس » من قرية ماراثون باليونان وما كان له من أثر في إخطار البلاد بهجوم الجيش الفارسي عليهم في سبتمبر سنة ٤٩٠ قبل الميلاد وفي انتصارهم على العدو ، وقد خلد اسمه بعد ذلك بسباق ماراثون .

والعدو داخل ضمننا تحت الأمر بالمسارعة إلى الخير ، فهي مسارعة روحية وجسمية ، وقد روى أحمد أن النبي ﷺ سابق عائشة فسبته ، ثم سابها بعد ذلك فسبها ، فقال : هذه بتلك . وجاء في بعض الروايات أن سبقه لها في المرة الثانية كان لثقل جسمها وسمتها ، وروى الطبراني أنه عليه الصلاة والسلام قال « من مشى بين الغرضين - علامتين لتحديد المسافة - كان له بكل خطوة حسنة » .

وقد اشتهر من العرب في سرعة العدو حذيفة بن بدر ، وكان قد أغار على هجائن النعمان بن المنذر بن ماء السماء ، وسار في ليلة مسير ثمان ، فقال قيس بن الحطيم :

هممنا بالإقامة ثم سرنا

كسير حذيفة الخيسر بن بسدر

وكذلك من العدائين المشهورين ذكوان مولى آل عمر بن الخطاب ، فقد سار من مكة إلى المدينة في يوم وليلة « المسافة حوالي ٥٠٠ كيلو متر » ولما قدم على أبي هريرة خليفة مروان على المدينة وصلى العتمة قال أبو هريرة : حاج غير مقبول منه . فقال : ولم ؟ قال : لأنك نفرت قبل الزوال ، - ظن أنه خرج من مكة قبل أن يرمى الجمرة التي يدخل وقتها بالزوال - فأخرج له كتاب مروان بعد الزوال وقال :

الم تـرنى كلفتهم سير ليلسة

من آل منى نصا إلى آل يثرب

فأقسمت لا تنفك مما عشت سيرتى

حديثنا لمن وافى بجمع المحصب

الرياضة البدنية في نظر الإسلام أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

٢. ركوب الخيل والحيوانات الأخرى والمسابقة عليها ، والعرب من قديم الزمان مشهورون بالفروسية ، وكان الناشئ منهم لا يصل إلى الثامنة حتى يتحتم عليه أن يتعلم ركوب الخيل ، والله سبحانه قد نوه بها في قوله تعالى ﴿ والعاديات ضبحا ﴾ فالموريات قدحا ﴾ فالمغيرات ضبحا ﴾ فأثرن به نقعا ﴾ فوسطن به جمعا ﴾ [سورة العاديات : ١ - ٥] فهي من أهم أدوات الحرب ، كما نوه بها في السلم فقال سبحانه ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾ [سورة النحل : ٨] وأوصى رسوله بالعناية بها فقال ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ﴾ [سورة الأنفال : ٦٠] ورباط الخيل تمهدها بما يحفظ عليها قوتها ، ويجعلها دائما على استعداد للغزو وغيره ، وقد ورد أن النبي ﷺ سابق بين الخيل التي قد أضمرت ، فأرسلها من الحفيا ، وكان أمدها ثنية الدواع ، والمسافة نحو ستة أميال أو سبعة ، وسابق بين الخيل التي لم تضر ، فأرسلها من ثنية الدواع إلى مسجد بنى زريق ، والمسافة نحو ميل (تضمير الخيل هو أعطائها علفا قليلا بعد سمنها من كثرة العلف ، وكانت عادة العرب أن تعلق الفرس حتى يسمن ، ثم ترده إلى القوت أى الأكل العادى . كما يقال إن تضمير الخيل يكون بأن تشد عليها سروجها وتجلل بالأجلة حتى تعرق تحتها فيذهب رهلها ويشد لحمها ، ويحمل عليها غلمان خفاف يجرونها ولا يعنفون بها إذا فعل بها ذلك أمن عليها البهر الشديد عند حضرها ، أى لا تنهج عند العدو) .

وابن عمر قد سابق في هذا السباق ، رواه البخارى وفي مسلم أن رسول الله قال يوم حنين : يا خيل الله اركبى ، وقال « اركبوا الخيل فأنها ميراث أبيكم اسماعيل » وقد سابق النبي أيضا على الجمال فسابق على ناقته المضيء ، وكانت لا تُسَبِّح ، فجاء أعرابى على قموه له فسبقها ، فشق ذلك على المسلمين فقال النبي ﷺ « إن حقا على الله ألا يرفع من الدنيا شيئا إلا وضعه » رواه البخارى . وذكر الجاحظ في البيان والتبيين أن عمر

أرسل كتابه إلى الأمصار يقول فيه : علموا أولادكم السباحة ، والفروسية ، وفي رواية : ومزروهم يشوا على الخيل وثيا ، ورووهم ماسار من المثل وحسن من الشعر .

٣ « الرهاية ، عن عقبة بن عامر : سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ... » « ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي » رواه مسلم ، وعن سلمة بن الأكوع أن النبي ﷺ مر بنفر من أسلم يتصلون بالسوق ، فقال : « ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان راميا ، ارموا وأنا مع بني فلان ، فأمسك أحد الفريقين بأيديهم ، فقال رسول الله ما لكم لا ترمون ؟ فقلنا كيف نرمي وأنت معهم ؟ فقال : ارموا وأنا معكم كلكم » رواه البخاري ومسلم . وعن عقبة أيضا : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة ، صانعه يحتسب في صنعته الخير ، والرامي به ، ومنيله ، وارموا واركبوا ، وأن ترموا أحب إلي من أن تركبوا ، ومن ترك الرمي بعد ما علمه رغبة عنه فإنها نعمة تركها ، أو قال : كفرها » رواه أبو داود والنسائي والحاكم وصححه . وفي رواية أن فقيما للخمى قال لعقبة : تختلف بين هذين الغرضين وأنت كبير يشق عليك ؟ فقال عقبة : لولا كلام سمعته من رسول الله ﷺ لم أعانه . والكلام الذي سمعه هو « من علم الرمي ثم تركه فليس مني ، أو فقد عصى » رواه مسلم

٤ « اللعب بالسلاح - الشيش ، وكان معروفا عند العرب باسم « النشاف » ، وهو أصل المبارزة بالسلاح المعروفة في شكلها الحالي ، وكان من صورته رقص الحبشة الذي رآه النبي منهم في المسجد ، فكان عبارة عن حركات رياضية تصاحبها السهام ، ففي رواية عن أبي سلمة أن الحبشة كانوا يزفنون ويلعبون بحرا بهم يتلقونها . وكانت المبارزة تتقدم الحروب والغزوات أيام الرسول عليه الصلاة والسلام ، ومن أشهر المبارزين على ابن أبي طالب ومواقفه في بدر والخندق وغيرهما معروفة .

والتحطيب المعروف عندهم باسم « اللبج » أو « اللبخ » يشبه اللعب بالسيوف لأنه محاولة للأخذ قوامها هجوم ودفاع بالعصى .

٥. المصارعة ومثلها الملاكمة ، وقد صارع النبي جماعة ، منهم ركانة بن عبد يزيد ابن هاشم بن عبد المطلب ، وكان بمكة ويحسن الصراع ويأتيه الناس من البلاد فيصرعهم ، قال ابن إسحاق : لقيه النبي ﷺ في شعب من شعاب مكة فقال له : ياركانة ، ألا تتقى الله وتقبل ما أدعوك إليه ؟ فقال : يا محمد هل لك من شاهد يدل على صدقك ؟ فقال : أرأيت إن صرعتك أتؤمن بالله ورسوله ؟ قال : نعم . وقال البلاذري : إن السائل للمصارعة هو ركانة ، فقال له : تهيأ للمصارعة ، فقال : تهيأت ، فدنا منه رسول الله ﷺ فأخذه ثم صرعه ، فتعجب من ذلك ركانة ، ثم سأله الإقالة مما توافقا عليه ، وهو الإيمان ، والعودة إلى المصارعة ، ففعل به ذلك ثانياً وثالثاً : فوقف ركانة متعجباً ، وقال : إن شأنك لعجيب ، وأسلم عقبها ، وقيل أسلم في فتح مكة . رواه الحاكم وأبو داود والترمذي ، كما صارع النبي ابن ركانة واسمه يزيد ، فقد جاء إلى النبي ﷺ ومعه ثلثمائة من الغنم ، فقال : يا محمد هل لك أن تصارعني ؟ قال : وما تجعل إن صرعتك ؟ قال : مائة من الغنم . فصارعه فصصره ، ثم قال : هل لك في العود ؟ قال : وما تجعل ؟ قال : مائة أخرى . فصارعه فصصره ، وذكر الثالثة ، فقال : يا محمد ، ما وضع جنبي في الأرض أحد قبلك ، ثم أسلم ورد عليه غنمه . روى عنه أنه قال : ماذا أقول لأهلي ؟ شاة افترسها الذئب ، وشاة شذت مني ، فماذا أقول في الثالثة ؟ فقال له النبي ﷺ : ما كنا لتجمع عليك فنصرعك فنفرمك ، خذ غنمك وانصرف (ذكره الزرقاني في شرح المواهب ج ٤ ص ٢٩٣) وكذلك صارع النبي أبا الأسود الجمحي ، وكان رجلاً شديداً بلغ من قوته أنه كان يقف على جلد البقرة ويتجاذب أطرافه عشرة ليزعوه من تحت قدميه فيتفرى الجلد ولم يتزحزح عنه ، وكان من المشهورين بالمصارعة في الإسلام محمد بن الحنفية ، جلس كالجليل يُحرّكه رسول الروم لمعاوية يتحدى به أقوياءه ، فأقر رسول الروم بقوة محمد ، ثم رفعه محمد مرات وجلده به الأرض .

٦- رفع الأثقال ومثله ألعاب القوى ، وكان يعرف عند العرب باسم «الريح» وهو أن يُشال الحجر باليد ، يفعل ذلك لتعرف شدة الرجل . والريعة والمربوع هو الحجر الذي يرفع ، وفي الحديث أن النبي ﷺ مر بقوم يرمعون حجرا أو يتربعون فقال : عمال الله أقوى من هؤلاء (ذكره في لسان العرب) وأول من فكر في تلك اللعبة جابر بن عبد الله الأنصاري ، وكان مشهوراً بقوته البدنية . وقد اشتهر بالقوة البدنية على بن أبي طالب فإنه في غزوة خيبر لما ضاع ترسه أمسك بباب كان عند الحصن فقتل به عن نفسه ، وكان سبعة نفر ينهون بحمله (ذكره في الروض الأنف ج ٢ ص ٢٣٩) .

٧- القفز أو الوثب العالي ، وكان يعرف أيضاً عند العرب باسم « القفزي » . حيث كانت توضع عارضة خشبية يتقافزون عليها ولها نظام خاص لإجادتها (عيون الأخبار لابن قتيبة ج ١ ص ١٣٣) .

٨- الكرة ، وهي تشبه لعبة البولو في هذه الأيام ، وقد وضعوا لها آداباً مذكورة في كتب الأدب ، قال الحارث بن رافع . كنت ألعب الحسن والحسين بالمداحي ، والدحورمي اللاعب بالحجر والجوز وغيره ، والمداحي حجارة كشكل القرصة ، تحفر حفرة فترسل تلك القرص نحوها ، فمن وقعت قرصته فيها فهو الغالب ، وذكر أن ابن المسيب سئل عن الدحور بالمحجارة فقال لا بأس به .

٩- السباحة ، عن عطاء بن أبي رباح قال : رأيت جابر بن عبد الله وجابر بن عمير الأنصاري يرميان فملاً أحدهما فجلس فقال له الآخر : كسيت ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول « كل شيء ليس من ذكر الله عز وجل فهو لهو أو سهو إلا أربع خصال . مشي الرجل بين الفرضين ، وتأديبه لفرسه وملاحبته أهله ، وتعليم السباحة » رواه الطبراني بأسناد جيد ، وروى البيهقي بسند ضعيف من حديث أبي رافع : حق الولد أن يعلمه الكتابة والسباحة والرمي . وعن ابن عباس قال : ربما قال لي عمر بن الخطاب : تعال أبا قيك في الماء ، أينأ أطول نفساً ونحن محرمون .

الرياضة البدنية في نظر الإسلام أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

وفي تاريخ الخلفاء للسيوطي (ص ٢٦٤) عندما تغلب معز الدولة أحمد بن بويه على بغداد شجع السباحة والمصارعة ، حتى كان السباح يحمل الموقد عليه القدر باللحم إلى أن ينضج . وروى أن النبي ﷺ سبح وهو صغير عندما زارت به أمه أخواله في المدينة ، فإنه عليه الصلاة والسلام لما هاجر ونظر إلى دار التابعة حيث دفن أبوه قال : ههنا نزلت بي أمي وأحسنتم العوم في بشر بنى عدى بن النجار ، واستدل به السيوطي على أن النبي عام ، وذكر أنه روى أبو القاسم البخوي وغيره عن ابن عباس أن النبي ﷺ سبح هو وأصحابه في خدير ، فقال ليسبح كل رجل إلى صاحبه ، فسبح ﷺ إلى أبي بكر حتى عانقه ، وقال : أنا وصاحبي (الزرقاني على المواهب اللدنية ج ١ ص ١٦٤) هذه نماذج التربية الرياضية أقرها الإسلام ، وشجع عليها . تعرف بها مدى مرونة الإسلام وشمول هدايته لكل مظاهر الحضارة الصحيحة ، في الإطار العادل الذي وضعه للمصلحة ، ويلاحظ أن التربية الرياضية لا تثمر ثمرتها المرجوة إلا إذا صحبتها الرياضة الروحية الأخلاقية ، وإذا كانت هناك مباريات يجب أن يحافظ على آدابها ، التي من أهمها عدم التعصب الممقوت فإذا حدث انتصار لفرد أو فريق وكان الفرح بذلك على ما تقتضيه الطبيعة البشرية ، وجب أن يكون في أدب وذوق ، فالقدر قد يخبأ للإنسان ما لا يسره ، وقد تكون الجولات المستقبلية في غير صالح الفائز الآن ، ولا يحب أن تكون هناك شماتة به ، فيجب عليه أن يحب للناس ما يحبه لنفسه ، ويكره له ما يكرهه لنفسه ، وقد رأيت أن الأعرابي سبق بقعوده ناقة النبي التي كانت لا تسبق . ولما شق على المسلمين ذلك تمثلت الروح الرياضية الصحيحة - كما يعبر المتحدثون - عند النبي ﷺ فقال : إن حقا على الله ألا يرفع شيئا من الدنيا إلا وضعه ، وذلك ليهدى من شائرة المتحمسين له . وقد سبق أنه قال لعائشة لما سبقها : هذه بتلك .

والأدب الإسلامي عند الخصومة والمنافسة يحتم عدم نسيان الشرف والذوق ، وعدم الفجور في المخاصمة فتلك من خصال المنافقين ، ففى حديث البخاري ومسلم

« أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا . ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها ، إذا أؤتمن خان ، وإذا حدث كذب . وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » .

والإسلام لا يرضى الانحراف عن هذه الآداب في ممارسة الرياضة وفي إقامة المباريات .

(أ) لا يرضى أن يلهو الشباب بها إلى حد نسيان الواجبات الدينية والوطنية والواجبات الأخرى ، ولا يرضى أن تصرف لها اهتمامًا كبيرًا يغطي على ما هو أهم منها بكثير .

(ب) لا يرضى أن يمارس الرياضة بشكل يؤدي إلى الضرر ، كما يمارس البعض لعب الكرة في الأماكن الخاصة بالمرور أو حاجات الناس ، وفي أوقات ينبغي أن توفر فيها الراحة للمحتاجين إليها . والإسلام نهى عن الضرر والضرار .

(جـ) لا يرضى التحيز الممقوت ، الذي فرق بين الأجيال ، وباعد بين الأخوة ، وجعل في الأمة أحزابًا وشيعا ، والإسلام يدعو إلى الاتحاد ويمقت النزاع والخلاف .

(د) لا يرضى أن توجه الكلمات النابية من فريق لآخر ويكره التصرفات الشاذة التي لا تليق بإنسان له كرامته ، ويشخص يشجع عملا فيه الخير لتكوين المواطن الصالح جسميًا وخلقياً .

(هـ) لا يرضى عن الألعاب الجماعية التي يشترك فيها الجنسان ويحدث فيها كشف للعورات أو أمور ينهى عنها الدين .

(و) لا يرضى عن الألعاب التي تثير الشهوة وتحدث الفتنة ، كرياضة الرقص من النساء حين تعرض على الجماهير .

(ز) لا يرضى لجنس أن يزاول ألعاب جنس آخر تليق به ولا تتناسب مع غيره في تكوينه وفي مهمته ورسالته في الحياة .

الرياضة البدنية في نظر الإسلام أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

ذلك أن الإسلام حين يبيح شيئاً ويجيزه يجعل له حدوداً تمنع خروجه عن حد الاعتدال ، وتحافظ على الآداب وتتسق مع الحكمة العامة للتشريع . وفي إطار هذه الحدود يجب أن تمارس الرياضة ، وإلا كان ضررها أكبر من نفعها ، وذلك مناط تحريمها ، كما هي القاعدة العامة للتشريع . ويشير إلى ذلك كله قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ﴾ [سورة المائدة : ٨٧] فالآية بعموم لفظها تحرم الاعتداء في كل تصرف سواء أكان ذلك مطعوماً أم ملبوساً أم شيئاً آخر وراء ذلك ، والاعتداء هو تجاوز الحد المعقول الذي شرعه الدين .

س : ما حكم اللعب بالطاولة والشطرنج والكوتشينة والدومينو والسيجة ؟

ج : الكلام الوافي عن هذه الأشياء موجود فى كتب كثيرة من أهمها : الزواجر لابن حجر الهيتمى ، ونيل الأوطار للشوكانى ، وحياة الحيوان الكبرى للمدبرى « مادة عقرب » وتفسير القرطبى لآية ﴿ فماذا بعد الحق إلا الضلال ﴾ [سورة يونس : ٣٢] .
وتواريخها أشرت إليها فى الجزء الثالث من موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام ، أما حكمها فهناك شبه اتفاق على أن ممارستها محرمة إن كان فيها قمار ، أو صاحبها محرم كشراب خمر أو سفور أو خلوة أو سباب ، أو ترتب عليها ضياع واجب ، أو ضرر أيا كان هذا الضرر .

والذى ذكرته الكتب القديمة من هذه الأشياء ووضحت حكمه من واقع النصوص الواردة هو الرد « الطاولة » والشطرنج ، وإليك خلاصة ما قيل فيهما :

١. الرد المعروف بالطاولة ورد فيه قول النبى ﷺ « من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده فى دم خنزير » رواه مسلم عن سليمان بن بريدة عن أبيه . وقال النووى فى التعليق عليه : قال العلماء : النرد شير هو الرد ، فالنرد عجمى معرب و « شير » معناه حلو . وهذا الحديث حجة للشافعى والجمهور فى تحريم اللعب بالنرد . وقال أبو إسحاق المرزى من أصحابنا : يكره ولا يحرم « شرح مسلم ج ١٥ ص ١٥ » .

وجاء فيه أيضا حديث « من لعب بنرد أو نردشير فقد عصى الله ورسوله » رواه مالك عن أبى موسى الأشعرى واللفظ له ، ورواه أبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقى ، ولم يقولوا : أو نردشير ، وقال الحاكم : صحيح على شرطهما ، أى الشيخين البخارى ومسلم « تفسير القرطبى ج ٨ ص ٣٣٨ » .

وجاء فى الترغيب والترهيب ج ٤ ص ٤ قال الحافظ : ذهب جمهور العلماء إلى أن اللعب بالنرد حرام . ونقل بعض مشايخنا الإجماع على تحريمه .

٢ - أما الشطرنج فقد قال فيه النووي : وأما الشطرنج فمذهبنا أنه مكروه وليس بحرام ، وهو مروي عن جماعة من التابعين . وقال مالك وأحمد : حرام . قال مالك : هو شر من النرد وأنهى عن الخير ، وقاسوه على النرد ، وأصحابنا يمتنعون القياس ويقولون : هو دونه . « شرح صحيح مسلم ج ١٥ ص ١٥ » .

وقال الحافظ - بعد ذكر حكم النرد - : واختلفوا فى اللعب بالشطرنج ، فذهب بعضهم إلى إباحته ، لأنه يستعان به فى أمور الحرب ، ومنهم سعيد بن جبير والشعبي ، ولكن بشروط ثلاثة ، عدم القمار ، وعدم الإلهاء عن وقت صلاة ، وحفظ اللسان حال اللعب عن الفحش ، وكرهه الشافعي تنزيها . وذهب جماعات من العلماء إلى تحريمه كالنرد ، وقد ورد فى الشطرنج أحاديث لا أعلم لشيء منها إسنادا صحيحا ولا حسنا « الترغيب والترهيب ج ٤ ص ٤ » .

هذا ، ومن نظرف الباحثين فى النرد والشطرنج قول بعض المتكلمين - علماء التوحيد والكلام - النرد مجبر والشطرنج معتزلى ، فالأول مجبر بحظه ، والثانى مختار بفعله « مختارات الأدباء للأصفهاني ج ١ ص ٤٤٨ » .

س : ما حكم مشاهدة التلفاز « التلفزيون » ؟

ج : التلفزيون هو جهاز الرؤية من بعد ، ينقل الصوت والصورة معا ، بل ينقل الصورة متحركة كأنها حية ، وتاريخ اختراعه مشار إليه في الجزء الثالث من موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام ، وهو يعرض أمورا متعددة ، كما يذيع الراديو مواد مختلفة قد يصعب على الكثيرين الحصول عليها لو لم تكن هذه الأجهزة فما كان من هذه الأمور والمواد حلالا في أصله ، ولم يؤثر تأثيرا سيئا على العقيدة أو الأخلاق ، ولم يترتب عليه ضياع واجب كان السماع حلالا والمشاهدة أيضا حلالا ، وما خالف ذلك كان ممنوعا ، يتحمل تبعته المذيعون والمستقبلون .

وأكثر ما يسأل عنه هو النظر إلى النساء الراقصات أو الممثلات أو غيرهن ممن يبدن زينتهن ويكشفن ما أمر الله بستره ، فقد يقال : إن الناظر لا ينظر امرأة ولكن ينظر صورتها ، وقد تحدث الفقهاء قبل أن يظهر التلفزيون عن حكم النظر إلى صورة المرأة في المرأة ، هل يعطى حكم النظر إليها أولا ؟ ووضحه الكمال بن الهمام ، ونقله الشيخ طه حبيب في فتوى نشرت له بمجلة الأزهر « نور الإسلام » عام ١٩٣٢ في المجلد الثالث ص ٤٩٢ وقال ما نصه :

والذي تسكن إليه النفس ويطمئن له القلب هو أن النظر إلى المرأة الأجنبية إنما كان محرما بسبب أنه داع وذريعة إلى الوقوع فيما هو أشد منه حرمة ، وهو الوقوع في المعصية الكبرى ، وعليه فالنظر إلى المرأة الأجنبية المعينة بواسطة المرأة بقصد الشهوة غير جائز ، لأنه ذريعة إلى محرم ، وكل ما كان كذلك فهو حرام ، سواء أكان ذلك مباشرة أم بواسطة المرأة . انتهى .

وإذ كانت هذه الفتوى بشأن الصورة الجامدة التي يخشى من النظر إليها الفتنة ، فإن

النظر إلى الصورة المتحركة أولى بالمنع لشدة الفتنة بها . وإذا كان المقياس هو الفتنة فالناس مختلفون فيما يقتن وما لا يقتن وكل أدرى بنفسه .

ومما يشهد لجواز مشاهدة المسرحيات والألعاب البرية ما رواه البخارى ومسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت : رأيت رسول الله ﷺ يسترنى بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة وهم يلعبون وأنا جارية ، فاقدروا قدر الجارية العريّة - المحبة للعب - الحديثة السن . وفى رواية : فإما سألت رسول الله ﷺ وإما قال « تشتهين تنظرين » ؟ فقلت : نعم ، فأقامنى وراءه خذى على خده ، وهو يقول « دونكم يا بنى أرفدة » حتى إذا مللت قال « حبسك » قلت : نعم ، قال « فاذهبى » وبنو أرفدة لقب للحبشة ، ولفظ « دونكم » يفيد الإغراء والاستزادة ، وكان لعب الحبشة بالقاء الحراب وتلقبها كما ورد فى رواية أبى سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب « صفوة التصوف للمقدسى » وجاء فى المطالب العالية لابن حجر « ج ٤ ص ١٢٨ » أن عائشة كانت تنفرج على « الدُرَكَلَة » وهى ضرب من لعب الصبيان ، وقيل : هو الرقص .

وفى تأكيد سماحة الإسلام فى التمتع البرى أن النبى ﷺ قال لأبى بكر وهو ينهى الجوارى عن الغناء لعائشة يوم العيد « دعهن يا أبا بكر فإنها أيام عيد ، لتعلم اليهود أن فى ديننا فسحة » ، وإنى أرسلت بالحنيفية السمحة » رواه أحمد عن عائشة ، وذكر الحافظ ابن حجر فى فتح البارى رواية ذلك عن ابن السراج عن عائشة « فتح البارى ج ٢ ص ٥١٥ » وما جاء فى الجامع الصغير للسيوطى أن هذا القول كان بمناسبة لعب الحبشة فضعيف .

ولا داعى للقول بأن الرسول ﷺ أجاز لها مشاهدة لعب الحبشة وسماع الأغانى لأنها كانت صغيرة غير بالغة ، أو أن ذلك كان قبل أن يُفرض الحجاب ويُحرم اللهو ، فإن ذلك احتمال لا يفيد القطع ، وإلا ما كان هناك خلاف للفقهاء فى هذه الأحكام » انظر موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام ج ٣ ص ١٣٨ .

س : ما هو موقف الإسلام من السياحة كمورد هام للدخل القومي ؟

ج : السياحة وهي الانتقال من مكان إلى مكان آخر لمشاهدة ما فيه من آثار أو للتنزه والتمتع بما فيه من مناظر أو مظاهر - أمر لا يمنعه الدين في حد ذاته ، بل يأمر به إذا كان الغرض شريفاً ، فقد أمرت الآيات الكثيرة بالسير في الأرض للاعتبار بما حدث للسابقين ﴿ أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم دمر الله عليهم وللكافرين أمثالها ﴾ [سورة محمد : ١٠] ﴿ قل سيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المجرمين ﴾ [سورة النمل : ٦٩] .

والحج نفسه سياحة دينية وعبادة مفروضة ، وشد الرحال إلى المسجد الحرام بمكة ، وإلى المسجد النبوي بالمدينة ، وإلى المسجد الأقصى بالشام مرغوب فيه كما جاء في الحديث الصحيح ، وذلك للعبادة وزيادة الأجر ، والأمر بزيارة الإخوان والرحلة لطلب العلم والمتجارة كل ذلك سياحة مشروعة ، ونسب إلى الإمام الشافعي - ورحلة في طلب العلم معروفة - دعوته إلى السفر لأن فيه خمس فوائد هي :

تفجير واكتساب معيشة

وعلم وآداب وصحبة مساجد

ورحلات الصحابة والتابعين والسلف الصالح للجهاد والتجارة والأغراض العلمية معروفة ، وكذلك أخبار الرحالة المسلمين كابن بطوطة وابن جبير لها كتب مدون فيها علم كثير ، ولا شك أن البلاد التي يرد إليها السائحون تكسب كثيرا من الناحية المادية والناحية الأدبية وتحرص كثيرا على أن يفد إليها السائحون ، وإذا كان الواقع يشهد بذلك فقد أشار إليه قوله تعالى على لسان سيدنا إبراهيم ﴿ ربنا انى أسكنت من ذريتي بواد غير

ذى زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكروا ﴿ سورة إبراهيم : ٣٧ ﴾ .

فأمره الله بأن يؤذّن فى الناس بالحج ، فأذن وأتوه من كل فج عميق ، وعمر المكان وازدهر وسيظل كذلك إلى يوم الدين .

وهذا الكسب يكون حلالا إذا لم يكن فيه ضرر سواء أكان هذا الضرر من السائحين أو من الجهة التى يزورونها ، وسواء أكان الضرر ماديا أم أدبيا ، فقد يكون بعضهم جواسيس أو أصحاب فكر أو سلوك شاذ يريدون نشره . وهنا يجب منع الضرر ، فمن القواعد التشريعية : درء المفساد مقدم على جلب المصالح . ومن تطبيقات هذه القاعدة قديما ، إعلان أبى بكر رضى الله عنه وكان أميرا للحج فى السنة التاسعة من الهجرة - ألا يحج بعد العام مشرك ، وقد كان العرب يحرسون على الحج من أجل التجارة والمكاسب المادية وكان أهل مكة يستفيدون من ذلك كثيرا ، ويقومون بتسهيلات كثيرة للحجاج ، وأنشأوا خدمات ثابتة من أجل ذلك كالسقاية والرفادة ، كانوا يتنافسون فيها ويتوارثونها ، فحرّم الإسلام على أهل مكة تمكين المشركين من الحج على الرغم من ضياع الكسب المادى أو الرواج التجارى أو الانتعاش الاقتصادى الذى كانوا يفيدون منه وذكر أن الله سيعوضهم خيرا مما فاتهم بسبب هذا الحظر ، وجاء فى ذلك قول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وإن خفتם حيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء إن الله عليم حكيم ﴾ [سورة التوبة : ٢٨] .

قال المفسرون : لما منع المسلمون الكافرين من الموسم وكانوا يجلبون الأطعمة والتجارات فذف الشيطان فى قلوبهم الخوف من الفقر وقالوا : من أين نعيش ؟ فوعدهم الله أن يغنيهم من فضله . قال عكرمة : أغناهم الله بإدراار المطر والنبات وخصب

الأرض ، فأخصبت بآلة وجُرّس - بلدان باليمن فيهما خصب - وحملوا إلى مكة الطعام وكثر الخير وأسلمت العرب ، أهل نجد وصنعاء ، فكثر حجهم وازدادت تجارتهم ، وأغنى الله من فضله بالجهاد والظهور على الأمم .
والواجب أن توضع قوانين لتنظيم السياحة ، منعاً لما يكون فيها من ضرر ، وأملاً في زيادة ما يكون وراءها من خير .

س : هل يجوز نقل خصية رجل إلى رجل آخر ، وما الحكم فيما لو كان فيها منى وحملت منه زوجة الرجل المنقول إليه ؟

ج : من المقرر أن نقل الخصيتين معا من شخص إلى آخر لا يجوز ، لأنه خصاء بالمنقول منه ، والخصاء حرام بنص حديث النبى ﷺ كما رواه البخارى ، حيث لم يأذن فيه لأبى هريرة الذى لم يجد ما يتزوج به وهو شاب يخاف الزنى .

أما نقل خصية واحدة فهو كنقل إحدى الكليتين يجوز بشرطين هما مطلوبان فى نقل أى عضو من شخص إلى آخر ، وهما عدم الضرر الكبير بالمنقول منه ، وغلبة الظن فى استفادة المنقول إليه به ، ولا شك أن الخصية هى المعمل الذى يفرز المادة المنوية ويتخلق منها الحيوان المنوى . وهذه المادة عند ما تكثر لأبد من إفراغها بطريقة أو بأخرى ، فإذا نقلت الخصية بما فيها من مادة مع افتراض أن الحيوانات المنوية بعد القطع ستبقى حية وزُرعت فى شخص آخر ، وباشرت عملها من توليد المادة من الجسم الجديد كان فيها خليط من مادة الشخص الأول ومادة الشخص الثانى ، فلو فرض تلقيح زوجة الثانى من هذا الخليط فلا يعرف الحمل من أى الشخصين يكون ، وتحليل الدم أو الشبه فى الخلقة قد يحدد ذلك . ولو ثبت أنه للشخص الأول كان الاتصال الجنسى حراماً . وتجىء هنا مشكلة نسبة المولود على فراش الزوجية وحق الزوج فى ادعائه ونفيه وما قيل فى التلقيح الصناعى .

ولذلك نختار منع عملية النقل أصلاً ، وذلك لعدم الضرورة إليها ، فليس عقم الرجل مُقَضياً إلى هلاكه أو إلى إلحاق الضرر الشديد به ، ولو تم النقل وجب أن تكون هناك فرصة لتفريغ المادة المخزونة فيها ، والاطمئنان إلى خلوها منها بمعرفة المختصين . وذلك أشبه بمدّة الاستبراء والعدة حتى لا تختلط الأنساب بالزواج أو التمتع قبل انتهائها وما يقال فى نقل خصية الرجل يقال فى نقل مبيض المرأة .

س : هل على الطبيب مسؤولية إذا أخطأ في العلاج وتسببت عن الخطأ وفاة أو أضرار ؟

ج : الكلام طويل في نظرة الإسلام إلى الطب في جناحيه الوقائي والعلاجي ، ومن أهم الكتب المؤلفة فيه كتاب الطب النبوي ، وهو أحد أقسام الكتاب الكبير « زاد المعاد » لابن القيم . الذي وضع تعليمات دقيقة تتصل بمن يقوم بالعلاج وبالمريض نفسه والدواء الذي يعالج به ، لخصها في عشرين نقطة .

وفيما يتصل بموضوع السؤال نقول : لقد حرص الإسلام على جدارة المعالج بمباشرة العلاج ، وعلى اختيار الأفضل ممن يمارسون هذه المهنة ، وذلك من باب الأطمئنان والحفاظ على الصحة والحياة . جاء في موطأ الإمام مالك مرسلاً ، أى حديثاً سقط من سنده الصحابي أن النبي ﷺ قال لرجلين يمارسان مهنة الطب « أيكما أطب ؟ » فقالا : يا رسول الله : وفي الطب خير ؟ فقال « أنزل الداء الذي أنزل الدواء » وفي علاقة هذا الجواب بالسؤال كلام للعلماء يرجع فيه إليهم . وفي مجال هذه الجدارة قال « من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن » وهو حديث إسناده حسن .

يقول الخطابي : لا أعلم خلافاً في أن المعالج إذا تعدى فتلف المريض كان ضامناً ، والمتعاطى علماً أو عملاً لا يعرفه متعدي ، فإذا تولد من فعله التلف ضمن الدية ، وسقط عنه القود - أى القصاص - لأنه لا يستبد بذلك بدون إذن المريض وجناية المتعطب في قول عامة الفقهاء على العاقلة أى أقارب الجاني . انتهى .

ويقول ابن القيم : إن الذين يتعاطون العلاج خمسة أقسام :

١ - طبيب حاذق أعطى الصنعة حقها ولم تجن يده ، فتولد من فعله المأذون فيه من

جهة الشارع ومن جهة من يطلبه - أى يعالجه - تلف العضو أو النفس أو ذهاب صفة ، فهذا لا ضمان عليه اتفاقاً .

٢ - طبيب جاهل ، إن علم المجنى عليه أنه جاهل وأذن له لم يضمن ، وإن ظن أنه طبيب وأذن له ضمن .

٣ - حاذق أذن له وأعطى الصنعة حقها ، لكن أخطأت يده وتعدت إلى عضو فأتلفه ، يضمن لأنها جناية خطأ .

٤ - حاذق اجتهد فوصف دواء فأخطأ فى اجتهاده فقتل ، يضمن .

٥ - حاذق أعطى الصنعة حقها فقطع سلعة بغير إذن ، يضمن .

هذا ، ومن لوازم الخبرة عدم الاعتماد على مؤلفات مجهولة قد تنسب زوراً إلى غير المختصين ، مثل كتاب « الرحمة فى الطب والحكمة » الذى نسب إلى السيوطى وهو من وضع الشيخ حكيم المقرئ مهدي الصيرى « الطحاوى - مجلة الإسلام ، السنة الخامسة عشرة ، العدد الثالث والثلاثون - بتاريخ ٣ / ٨ / ١٩٤٥ م » .

ومن لوازم الخبرة أيضاً جواز مداواة أحد الجنسين للآخر عند الحاجة أو الضرورة ، بمثل عدم وجود الطبيب المختص الموثوق به .

س : هل يجوز انحناء الممثل على المسرح أمام الجمهور عندما يحيونه ؟

ج : روى الترمذى بإسناد حسن عن أنس رضى الله عنه قال : قال رجل : يا رسول الله ، الرجل منا يلقي أخاه وصديقه ، أينحنى له ؟ قال « لا » قال : أفيلزمه ويقبّله ؟ قال « لا » قال : أفياخذ بيده ويصافحه ؟ قال « نعم » .

جاء فى الأداب الكبرى عن أبى المعالى أن التحية بالانحناء الظهر جائزة ، وقيل : هو سجود الملائكة لأدم ، قال : ولما قدم ابن عمر الشام حيّاه أهل الذمة كذلك فلم ينههم ، وقال : هذا تعظيم للمسلمين . ولعل مراده بالجواز عدم الحرمة ، فلا يتنافى الكراهة . قاله السفارنى فى كتابه « غذاء الألباب » ج ١ ص ٢٨٦ .

يؤخذ من الحديث وما قاله العلماء أن التحية بالانحناء غير مرغوب فيها ، وأقل درجة ذلك هو الكراهة ، لعدم لياقته بالمسلم الكريم العزيز بإيمانه بالله تعالى . وقد تدخل النية فى تكييف الحكم ، فإن كان يقصد المحتفل به بانحنائه الشكر وإظهار التواضع فلا بأس ، مع التوصية بعدم المبالغة فيه .

والانحناء لون من ألوان التحية عند اللقاء فى بعض الجماعات ، يقصد به تعظيم من قابله كما يفعل للملوك والسلطين . أما ما يرد به الممثل على المعجبين به فليس كذلك تماما ، وهذا يخفف من الحكم عليه .

س : فى كفارة الحنث فى اليمين ، هل يمكن إخراج النقود بدل الطعام ، وهل يشترط أن يكون الصيام متتابعاً ؟

ج : قال تعالى ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون ﴾ [سورة المائدة : ٨٩] .

تبين الآية كفارة الحنث فى اليمين ، والممكن الآن فى أغلب البلاد الإسلامية - نظراً لإلغاء الرق - هو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ، فإن عجز عن ذلك صام ثلاثة أيام . ومقدار الإطعام هو ما يكفى غداء وعشاء لكل مسكين من متوسط ما يتغذى به الإنسان الذى وجبت عليه الكفارة ، وذلك يختلف باختلاف المستوى الاقتصادى ، ولا يراعى فى ذلك وسط المساكين الذين يأخذون الكفارة - وكذلك الأمر فى الكسوة .

وأجاز أبو حنيفة أن يُخرج الإنسان قيمة الطعام أو الكسوة ، وقد يكون أحسن للمسكين فى بعض الأحوال ، وما دما اعتبرنا الوسط الذى يعيش فيه من يُخرج الكفارة تكون القيمة مختلفة من شخص إلى شخص ، وليس لها قدر محدود يلتزمه كل إنسان وما جاء فى الكتب من تقدير فإنما ذلك كان بحسب الزمن الذى ألفت فيه ، والآية عامة لكل زمان ومكان ، فيرجع إلى المتعارف عليه لتقدير الوسط . ففى الأقوال القديمة كما ذكرها القرطبى فى تفسير الآية : أن أهل المدينة كانوا يطعمون شُداً وثلاثاً ، وقال أبو حنيفة : يُخرج الحائض نصف صاع من البر ، ومن التمر والشعير صاعاً .

هذا ، والصيام يجب أن يكون متتابعاً كما قال أبو حنيفة والشافعى فى قول له ، بناء على قراءة ابن مسعود « فصيام ثلاثة أيام متتابعات » ولا يجب التتابع عند مالك والقول الآخر للشافعى ، لعدم النص أو القياس على المنصوص ، وعليه فترك الحرية لمن يصوم ، والدين يسر .

س : هل ضرب المدرس للتلميذ ضربا كثيرا حرام ؟

ج : العقاب بالضرب موجود منذ القدم في تأديب الأطفال في البيوت وفي المدارس وقد رخص الإسلام في ضرب الزوجة الناشز إذا لم تفلح الموعظة والهجر ، وقد جاء في الحديث الذي رواه أبو داود عن النبي ﷺ « مُرُوا أولادكم بالصلاة لسبع سنين ، واضربوهم عليها لعشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع » .

غير أنه ينبغي ألا يكون الضرب مبرحا ، وأن يستعمل عند من لا يصلحه إلا ذلك ، دخل ولد لعمر بن الخطاب عليه وقد رجّل شعره ولبس ثيابا حسنة ، فضربه بالدرة حتى أبكاه ، فقالت له حفصة : لم ضربته ؟ فقال : أعجبته نفسه فأحببت أن أصغرها إليه « تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٩٦ » وثبت أن أمراء المؤمنين أذنوا لمؤدبي أولادهم أن يضربوهم عند اللزوم ، وينبغي أن يكون الضرب من أجل التأديب وليس لدافع شخصي .

يقول ابن حجر الهيتمي المتوفى سنة ٩٧٤ هـ : إن ضرب التلميذ يكون بعد إذن ولي أمره ، وأن يظن أنه يفيد ، وألا يكون مبرحا . فإذا ظن أنه لا يفيد إلا الضرب الشديد الإيذاء فلا يجوز بالإجماع ، لأن العقوبة شرعت لظن الإصلاح ، فإذا جاء بها ضرر انتفت . وجاء في مقدمة ابن خلدون « ص ٣٩٩ » : قال أبو محمد بن أبي يزيد في كتابه عن المعلمين والمتعلمين : لا ينبغي لمؤدبي الصبيان أن يزيدوا في ضربهم - إذا احتاجوا إليه - على ثلاثة أسواط شيئا « انظر الجزء الرابع من موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام ص ٣٣٣ - ٣٣٥ » .

س : ما المراد بملك اليمين في قوله تعالى ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون * إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين ﴾ [سورة المؤمنون : ٥، ٦] ؟

ج : ملك اليمين هم الأرقاء الذين ضرب عليهم الرق في الحرب الإسلامية المشروعة ، أو تناسلوا من أرقاء ، فمن ملك أمةً جاز له - بعد استيرائها - أن يتمتع بها كما يتمتع الزوج بزوجته ، دون حاجة إلى عقد أو مهر أو شهود . وليس لهن عدد محدود يباح للرجل ألا يزيد عليه ، بخلاف الزواج من الحرائر فلا يزيد على أربع في عصمة واحدة .

والتمتع بملك اليمين ربما يفهم بعض الناس من ظاهره أنه إطلاق لشهوة الرجال وزيادة في التمتع ، ولكنه في حقيقته وسيلة من وسائل تحرير الرقيق ، لأن الأمة إذا حملت من سيدها لا يستطيع أن يبيعها أو يهبها ، وإذا مات لا تورث كما يورث المتاع ، بل تصير حرة ، وإنها يكون حراً لا رقيقاً .

أما المنهى عنه فهو الزواج من الإماء بعقد ومهر كالحرّة ، وهو لا يجوز إلا عند توفر أمرين ، أولهما العجز عن مهر الحرّة ، والثاني خوف الزنا إن لم يتزوج ، قال تعالى ﴿ ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن مملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ﴾ إلى أن قال ﴿ ذلك لمن خشي العنت منكم وأن تصبروا خير لكم ﴾ [سورة النساء : ٢٥] .

وسر النهي عن نكاحهن بعقد ومهر وشهود أن الأولاد الناتجين من هذا الزواج يكونون

أرقاء لا أحرارا ، والإسلام لا يريد زيادة فى الأرقاء ، بل يريد الزيادة فى الحرية ، وله أساليبه الكثيرة فى ذلك .

فالآيتان اللتان فى السؤال تقولان إن المؤمنين يصونون أنفسهم عن العلاقات النسوية المحرمة ، ولا يحل لهم إلا التمتع بالزوجات الحررات عن طريق العقد المعروف ، أو بالإمءاء عن طريق ملك اليمين .

هذا ، وأما الخادعات فهن حرائر ولسن إمءاء ، فلا يجوز التمتع بهن إلا بالزواج الصحيح والرق قد بطل الآن باتفاق الدول ، ولا يوجد منه إلا عدد قليل جدا فى الدول التى لم توقع على الاتفاقية الدولية .

س : ما حكم الدين فى ممارسة العادة السرية ، وكيف يتجنبها الشباب ؟

ج : تحدث العلماء عن هذه العملية المرذولة فى كتب التفسير والفقه ، وبين حكمها الزيدى فى شرحه للأحياء وتكلم عنها ابن القيم فى « بدائع الفوائد » .
ونخاطب أقال الفقهاء فيها وهو ما نختاره للفتوى ، ما يأتى :

حرمها الشافعية والمالكية (شرح الأحياء) ، وحرمها الأحناف إذا كانت لاستجلاب الشهوة (التشريع الجنائى جـ ٢ ص ٣٦ وما بعدها) .

وقال الحنابلة : إنه جائز عند الحاجة . قال ابن قدامة من الحنابلة فى (المغنى ص ٦٤ من المعجم) : من استمنى بيده فقد ارتكب محرماً .

هذا ، وقد ذكرت فى الجزء الأول من كتابى « الأسرة تحت رعاية الإسلام » كل ما قيل فى هذه المسألة ، وأكتفى الآن بأيراد فتوى الشيخ محمد حسين مخلوف مفتى الديار المصرية الأسبق نشرت فى مجلة الأزهر (المجلد ٤٣ عدد المحرم ١٣٩١ هـ ص ٩١) انتهى فيها إلى قوله : ومن هذا يظهر أن جمهور الأئمة يرون تحريم الاستمناء باليد ، ويؤيدهم فى ذلك ما فيه من ضرر بالغ بالأعصاب والقوى والعقول ، وذلك يوجب التحريم .

ومما يساعد على التخلص منها أمور ، على رأسها المبادرة بالزواج عند الإمكان ولو كان بصورة مبسطة لا أسراف فيها ولا تعقيد ، وكذلك الاعتدال فى الأكل والشرب حتى لا تثور الشهوة ، والرسول فى هذا المقام أوصى بالصيام فى الحديث الصحيح (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء) ، ومنها البعد عن كل ما يهيج الشهوة كالاستماع إلى

الأغاني الماجنة والنظر إلى الصور الخلية ، مما يوجد بكثرة في الأفلام بالذات ، ومنها توجيه الإحساس بالجمال إلى المجالات المباحة ، كالرسم للزهور والمناظر الطبيعية غير المثيرة ، ومنها تخيير الأصدقاء المستقيمين والانشغال بالعبادة عامة ، وعدم الاستسلام للأفكار ، والاندماج في المجتمع بالأعمال التي تشغله عن التفكير في الجنس ، وعدم الرفاهية بالملابس الناعمة والروائح الخاصة التي تفنن فيها من يهمهم إرضاء الغرائز وإثارتها وكذلك عدم النوم في فراش وثير يذكر باللقاء الجنسي ، والبعد عن الاجتماعات المختلطة التي تظهر فيها المفاتن ولا تراعى الحدود .

وبهذا وأمثاله تعتدل الناحية الجنسية ولا تلجئ إلى هذه العادة التي تضر الجسم والعقل وتغرى بالسوء .

تغيير المنكر

أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

س : ما حكم الإسلام فى الشباب الذى يدعو إلى تغيير المنكر باليد واستخدام القسوة والعنف حتى استخدام الأسلحة النارية ... وهل من حقه ذلك ؟

ج : روى مسلم أن رسول الله ﷺ قال (من رأى منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان) .

فى هذا الحديث مراتب لتغيير المنكر ، إذا عاجز الإنسان عن إحداها استعمل الأخرى .

والتغيير باليد لمن له سلطان على مرتكب المنكر ، كالوالد مع ولده ، والزوج مع زوجته ، والراعى فى رعيته ، والوالد والزوج يغيران المنكر فى حدود سلطتهما التى لو تجاوزاها ارتكبا منكراً ، أو أدى إلى ضرر بالغ أو منكر أكبر ، أما الراعى فله السلطان الكامل .

والتغيير فى آية مرتبة من مراتبه لا بد أن يكون بالحكمة ، حتى لا يكون فيه ضرر على الشخص المنكر ولا يؤدي إلى منكر أشد أو فتنة تزيد بها المنكرات ولا تزول ، والرسول ﷺ لم يغير فى مكة على تغيير المنكر ، وهو عبادة الأصنام - بتحطيمها ، والا لقضى المشركون على الرسول والقلبة المؤمنة معه ، وكانت نتيجة الدعوة عكسية ، لم تحقق الغرض بل زادت الفساد .

وكم نزل من الآيات فى مكة تحت الرسول على الصبر على ما يقابل به من تكذيب واستهزاء واعتداء بأساليب مختلفة ، بل أن الصلاة لما فرضت فى مكة كان يصليها عند الكعبة والأصنام منصوبة من حوله ، لا يستطيع أن يمد يده إليها بأذى ، فلما هاجر إلى المدينة وتكونت الدولة الإسلامية وقويت وفتح الله مكة على يد الرسول وأصحابه سنة

٨هـ حطم الرسول الأصنام ولم يعترض عليه أحد ، لأن أهلها أسلموا ولا يستطيعون مقاومة القوة الإسلامية .

وكبار العلماء المسلمين السابقين الذين تركوا لنا تراثاً فقهاً لا مثيل له ، وعلى رأسهم حجة الإسلام الإمام الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ ، وضعوا قواعد وإرشادات للدعوة مستخلصة من النصوص ومن روح الشريعة جاء فيها : أنه إذا عُلِمَ حصول الفائدة من الدعوة ولم يخف ضرراً وجبت الدعوة ، وأن لم يعلم فائدة وخاف الضرر حرمت الدعوة ، لأنها إلقاء للنفس في التهلكة .

وبعض المتحمسين لتغيير المنكر لا يراعون الحكمة ولا الآداب فآلقوا بأيديهم إلى التهلكة ، والمنكر لم يتغير ، ووقع الضرر عليهم وعلى ذويهم والبراء ممن يتصلون بهم ، أرجو الله أن يهديهم إلى طريق الصواب ويكفّوا عن الأساليب الضارة ، وعليهم الإنكار باللسان في إطار الحكمة إن علموا فائدة ولم يخشوا ضرراً ، والا اكتفوا بالإنكار بالقلب الذي يترجم عنه السلوك حتى يغير الله الظروف وتأخذ الدعوة طريقاً مناسباً راجع رسالة الأوقاف في هذا الموضوع ، وكتاب (بيان للناس من الأزهري الشريف) ، الجزء الأول .

س : ما حكم الفراجين « الفرش » التى تصنع من شعر الخنزير ؟

ج : معلوم أن لحم الخنزير يحرم أكله كما قال تعالى ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ﴾ [سورة المائدة : ٣] وتحريم أكل اللحم يشمل تحريم كل أجزائه من الشحم والكبد والطحال وغيرها ، لقوله تعالى ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس ﴾ [سورة الأنعام : ١٤٥] لأن الضمير فى قوله ﴿ فإنه رجس ﴾ عائد على لفظ الخنزير لا على لفظ « لحم » لأن تحريم اللحم معلوم بالنص عليه ، فلو عاد الضمير عليه لزم خلو الكلام من فائدة التأسيس ، فوجب عوده إلى كلمة « خنزير » ليفيد الكلام تحريم بقية أجزائه .

ومع تحريم أكل أى جزء منه فهو نجس ، لأن الله وصفه بأنه رجس ، والرجس هو النجس . وجمهور الفقهاء على نجاسته حيا وميتا بدليل هذه الآية ، وإن كان فى الدليل مناقشة ، فقد يراد بالنجاسة النجاسة الحكمية وهى حرمة الأكل ، وليس النجاسة العينية ، كنجاسة المشركين فى قوله تعالى ﴿ إنما المشركون نجس ﴾ فالمراد نجاسة الاعتقاد وليس النجاسة العينية ، حيث لم يقل أحد بأن المشرك ينجس .

على مثال ما جاء فى قوله تعالى ﴿ إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان ﴾ فنجاسة الأنصاب والأزلام حكمية وهى الحرمة ، وليست نجاسة عينية . ولما كانت الآية لا تدل دلالة قطعية على نجاسة الخنزير نجاسة عينية استدل بعض العلماء على ذلك بالقياس على نجاسة الكلب ، لأنه أسوأ حالا منه حيث لا يجوز الانتفاع به ، ولكن هذا الدليل غير مسلم ، لأن الحشرات لا يتنفع بها ومع ذلك هى طاهرة .

ومن هنا قال النووي : ليس لنا - أى الشافعية - دليل على نجاسة الخنزير ، بل مقتضى المذهب طهارته كالأسد والذئب والفأر ، ونقل ابن المنذر الإجماع على نجاسة الخنزير ، لكن دعوى الإجماع فيها نظر ، لأن مالكا يخالف فيه ويقول بطهارته .

نخلص من هذا إلى أن الخنزير يحرم أكله ، أما طهارته فالجمهور على أنه نجس ، والبعض قال إنه طاهر كالحمار والذئب يحرم أكلهما ومع ذلك هما طاهران .

وكل حيوان لم يذبح ذبحا شرعيا أو كان مما يحرم أكله حتى لو كان طاهرا حال حياته كالحمار فإنه يعتبر « ميتة » ولحم الميتة مع حرمة أكله نجس ، والنجاسة تشمل الجلد والشعر وكل ما يتصل به ، غير أن جلد الميتة يطهر بالدباغ عند الجمهور ، إلا جلد الكلب والخنزير فلا يطهره الدباغ ، ومثله الفراء والشعر ، ومذهب داود الظاهري وأبي يوسف أن الدباغ يطهر كل جلود الميتة حتى الكلب والخنزير ، لأن الأحاديث الواردة في ذلك ^(١) لم يفرق فيها بين الكلب والخنزير وما سواهما ، ذكره النووي في شرح صحيح مسلم ونقله الشوكاني في نيل الأوطار « ج ١ ص ٧٥ » . وعليه فلا يجوز استعمال جلد الخنزير وشعره في ملابس أو أحذية أو غيرها على رأى جمهور العلماء .

هذا هو حكم شعر الخنزير إذا أخذ بعد موته ، أما إذا أخذ حال حياته فإن حكمه كحكم ميتته ، وميتته نجسة فشعره بالتالى نجس ، وذلك لحديث رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين « ما قطع من حى فهو كميته » [الاقناع للخطيب ج ١ ص ٢٤] واستثنى العلماء من هذا الحديث شعر وصوف ووبر مأكول اللحم فهي طاهرة . وعلى هذا لا يجوز استعمال شعر الخنزير إذا قص منه وهو حى فى عمل الفرجين « الفُرش » حتى لو غُلِيَ هذا الشعر وعقِم سواء أخذ حال الحياة أو بعد الموت ، لأن هذه الإجراءات الصحية لا تطهره ، بل هى للتأكد من خلوه من الأمراض المعدية ، والنجاسة باقية ، لأنها نجاسة عين لا تطهر بهذه الوسائل مطلقا ، بخلاف الشيء الطاهر الذى

(١) من هذه الأحاديث ما رواه مسلم « أيما إهاب دبغ فقد طهر » وما رواه الدارقطني « يطهر كل أديم دباغه » .

لأقته النجاسة فإنه يقال عنه إنه متنجس ، ويطهر بالغسل بالماء على ما هو مفصل في كتب الفقه .

هذا ، وقد يُقرأ في بعض الكتب أن شعر الخنزير يجوز الانتفاع به في خرازة النعال ، لما روى أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن ذلك فقال لا بأس ، كما رواه ابن خويز منداد ، فكانت الخرازة به موجودة في عهد النبي وبعده ، ولم يعلم أنه أنكرها ولا أحد من الأئمة بعده .

لكن جواز خرازة النعال بشعر الخنزير لا ينفي نجاسته ، ولذلك لا يجوز المسح على النعل المخروز به ولا الصلاة فيه ، وإن أجاز بعضهم ذلك فهو عند الضرورة « حياة الحيوان الكبرى للدميري - خنزير بري » .

س : كم قراءة وردت لقراءة القرآن الكريم بها ؟ وهل هناك قراءات شاذة ؟
وما أهمية تعدد القراءات ؟

ج : ثبت في الأحاديث أن القرآن أنزل على سبعة أحرف واختلف العلماء في بيان المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة بلغت أربعين قولاً من أحسنها أنها الأوجه السبعة التي تختلف بها القراءة ، باختلاف الأسماء من أفراد وتثنية وغيرهما وباختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر ، وباختلاف التقديم والتأخير ، وباختلاف الإبدال وباختلاف اللهجات .

والصحابا اختلف أخذهم عن الرسول في هذه الوجوه ، واشتد منها ما يعرف بالقراءات السبع والقراءات العشر والقراءات الأربع عشرة ، وأقواها هي السبع المنسوبة إلى الأئمة السبعة وهم : نافع وعاصم وحمة وعبد الله بن عامر وعبد الله بن كثير وأبو عمرو بن العلاء ، وعلى الكسائي . والقراءات العشر تزيد على ما سبق قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف والقراءات الأربع عشرة تزيد قراءة الحسن البصري ، وابن مَخْنُفٍ ، ويحيى اليزيدي ، والشنبوذي .

والقراءات السبع متواترة ، والمكملة للعشر قيل بتواترها وقيل بغير التواتر ، وما بعدها فهي شاذة .

وضابط القراءات المقبولة : كل قراءة وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً ووافقت اللغة العربية ولو بوجه وصح إسنادها ولو كان ممن فوق العشرة من القراء - فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها .

وفائدة تعدد القراءات تظهر في التيسير من أجل القراءة والحفظ وذلك لاختلاف

لهجات العرب ، وجاء ذلك مصرحاً به في الأحاديث مثل « أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك » ومثل « إنني أرسلت إلى أمة أمية فيهم الرجل والمرأة والغلام والجارية والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط ... » .

ومن الفوائد جمع الأمة على لسان واحد هو لسان قريش ، وقد يكون فيها بيان حكم من الأحكام مثل ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ﴾ [سورة النساء : ١٢] . فجاء في قراءة زيادة (من أم) بعد « أخ أو أخت » ومثل الكفارة بتحرير رقبة جاء في قراءة تقييدها بمؤمنة . ومنها بيان لفظ مبهم مثل ﴿ كالمهن المنفوش ﴾ قرئت كالصوف المنفوش .

إلى غير ذلك من وجوه التيسير والإفادة ، والموضوع ألفت فيه كتب كثيرة ، وعولج في مؤلفات « علوم القرآن » للسيوطي وغيره فليرجع إليها لمن أراد الاستزادة .

س : أيهما أكثر ثوابا للمرء قراءة القرآن أم الاستماع إليه ؟

ج : أكثر الأحاديث جاءت ترغب في القراءة ، وتجعل ثواب الحرف الواحد عشر حسنات ، والماهر بالقراءة مع السفارة الكرام البررة والذي يتتبع فيه له أجران ، ويأتى القرآن شفيها لأصحابه ، ويلبسه الله تاج الكرامة وحلة الكرامة ، ويرتقى في درجات الجنة بقدر ما يقرأ ، والملائكة تنزل لسماعه من القارئ ، وكل ذلك وغيره وردت به النصوص الصحيحة والحسنة .

أما استماع القرآن فالنصوص في الترغيب فيه قليلة جدا ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ٢٠٤] .

وفي الحديث « من استمع إلى آية من كتاب الله كتبت له حسنة مضاعفة ، ومن تلاها كانت له نورا يوم القيامة » رواه أحمد عن عبادة بن ميسرة ، واختلف في توثيقه عن الحسن عن أبي هريرة ، والجمهور على أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة .

وقد حمل بعض المفسرين الآية على خطبة الجمعة فأوجبوا الإنصات إليها لاشتمالها على القرآن ، ومع ذلك فالحديث المروى في الاستماع ذكر فيه ثواب التلاوة بأكثر من ثواب الاستماع ، والحديث على كل حال ضعيف .

ومن هنا يمكن أن نقول : إن قراءة القرآن أكثر ثوابا من الاستماع إليه ، وهى وسيلة لتعليم الكتابة ليستطيع القراءة ، فالذى يسمعه ربما لا يكون قارئا أو عارفا بالكتاب ، والقراءة أقرب من الاستماع لحفظ القرآن .

ومهما يكن من شيء فالانشغال بالقرآن بأية كيفية من الكيفيات فضيلة من كبريات الفضائل . والله أعلم .

س : ما أوجه الإعجاز فى القرآن الكريم ؟

ج : أوجه الإعجاز فى القرآن كثيرة ، وقد ألفت فيها كتب قديمة وحديثة ، وأشار إليها السيوطى فى « الإتقان » وابن القيم فى « الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن » والبيضاوى فى « إعجاز القرآن » وآخرها الرافعى فى كتابه « إعجاز القرآن والبلاغة النبوية » .

وأحسن الأوجه بأن الإعجاز فى بلاغته التى تحدى بها العرب والإنس والجن ، ودائما تكون المعجزة من جنس ما يبرع فيه القوم ، كعصا موسى بالنسبة للسحر . وزعم النظام من المعتزلة أن الإعجاز هو صرف الناس وعجزهم بقدرة الله عن محاكاته ، ورد عليه كثيرون ومنهم الجاحظ المعتزلى فى كتابه « نظم القرآن » وأبو الحسن على بن عيسى الرمانى المعتزلى المتوفى سنة ٣٨٤ هـ أو ٣٨٦ هـ ، فى كتابه « النكت فى إعجاز القرآن » ومنهم أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطيبى المتوفى سنة ٣٨٨ هـ فى كتابه « البيان فى إعجاز القرآن » . والباقلانى المتوفى سنة ٤٠٣ هـ فى كتابه « إعجاز القرآن » كما رد عليه السيوطى فى كتابه « الإتقان » .

ومن وجوه الإعجاز - لأنه كتاب ليس للعرب فقط ولا لمصر النبوة بل للعالم ولجميع العصور - إخباره بالغيب عن الأمور المستقبلية بوجه خاص ، وإن كان أخبر عن الماضين دون الرجوع إلى كتب كما قال تعالى عن نوح وقومه : .

﴿ تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا فاصبر إن العاقبة للمتقين ﴾ [سورة هود : ٤٩] .

ومن الغيوب المستقبلية ما تدل عليه الآيات : ﴿ كتب الله لأهلبن أنا ورسلى ﴾ [سورة المجادلة : ٢١] .

﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ﴾ [سورة الفتح : ٢٧] .

﴿ غلبت الروم ﴾ فى أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيفلبون ﴾ فى بضع سنين ﴿

[سورة الروم : ٢-٤] .

﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض ﴾ [سورة

النور : ٥٥] .

ومن وجوه الإعجاز احتواؤه على علوم لم تكن معروفة للبشر ثم عرفت بعد .

﴿ سنريهم آياتنا فى الأفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ﴾ [سورة

فصلت : ٥٣]

وألفت فى ذلك كتب حديثة مثل « رسالة من مقارنة بعض الملل بالوارد فى النصوص

الشرعية » لعبد الله فكرى باشا ، و « دروس سنن الكائنات » للدكتور محمد توفيق صدقى

و « الجواهر » للشيخ طنطاوى جوهرى ، و « الإعجاز العلمى للقرآن » للدكتور محمد

أحمد الغمراوى ، و « التوراة والإنجيل والقرآن والعلم » للكاتب الفرنسى المسلم

« موريس بوكاى » ، و « الإسلام يتحدى » لوحيد الدين خان .

ومن وجوه الإعجاز : التشريع الحكيم الذى عنى ببيانه الشيخ محمد أبو زهرة

والمستشار على منصور وغيرهما .

هذه نبذة بسيطة ، والكتب كثيرة لمن أراد المزيد .

س : ما هى خواتيم الحشر وما ثواب قراءتها ؟

ج : خواتيم الحشر الواردة فى الحديث « من قرأ خواتيم الحشر فى ليل أو نهار فمات فى ذلك اليوم أو الليلة فقد ضمن الله له الجنة » المراد بها الآيات التى فى آخر سورة الحشر المبدوءة بقوله تعالى ﴿ هو الله الذى لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم ... ﴾ [الآية : ٢٢] .

وقد ذكر القرطبى فى تفسيره هذا الحديث ولم يذكر درجته . وجاء فى حاشية الجمل على الجلالين حديث أخرجه الترمذى وقال : إنه حسن غريب « من قال حين يصبح ثلاث مرات : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يصلون عليه حتى يُمَيِّسَ ، وإن مات من يومه مات شهيدا ، ومن قرأها حين يمسي فكذلك » .

ومهما يكن من شئ فإن هذه الآيات فيها بعض أسماء الله الحسنى التى أمرنا أن ندعوه بها فى قوله تعالى ﴿ والله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٠] وقراءتها لها ثوابها إن شاء الله ، بكل حرف عشر حسنات كما صحت بذلك الأحاديث .

من : يقول الله سبحانه ﴿ وائل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين ﴾ ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد إلى الأرض واتبع هواه فعمله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ﴿ [سورة الأعراف : ١٧٥ ، ١٧٦] فيمن نزلت ، وما كيفة الانسلاخ ، ولماذا شبه بالكلب دون غيره ، وفي أي عصر كان يعيش هذا الرجل ؟

ج : اختلف في تعيين الرجل المذكور ، فقال ابن مسعود وابن عباس : هو بلعام ابن باعوراء ، ويقال : تاعم ، وهو من بني إسرائيل ، عاش في زمن موسى عليه السلام وكان بحيث إذا نظر رأى العرش ، وهو المعنى بقوله تعالى ﴿ وائل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا ﴾ ولم يقل آية ، وكان في مجلسه اثنتا عشرة ألف محبرة للمتعلمين الذين يكتبون عنه ثم صار بحيث إنه كان أول من صنف كتابا في أنه ليس للعالم صانع .

معنى هذا أنه كان صالحا ثم ضل ، وهو معنى الانسلاخ ، أي نزاع الله منه العلم الذي كان يعلمه والإيمان الذي كان يلبس ثوبه .

وقيل : نزلت في أمية بن أبي الصلت الثقفي ، وكان قد قرأ الكتب وعلم أن الله مُزِيلُ رسولا في ذلك الوقت ، وتمنى أن يكون هو ذلك الرسول ، فلما أرسل الله النبي ﷺ حسده وكفر به ، وهو الذي قال فيه الرسول « آمن شعره وكفر قلبه » . وهناك أقوال أخرى ذكرها القرطبي في تفسيره ، وليس لواحد منها سند صحيح يوثق به ، وقال : إن القول الأول أشهر وعليه أكثر المفسرين .

ولو أن هذا الرجل بقى على الهدى لأماه الله مؤمنا ورفع شأنه ، ولكنه اتبع هواه وسار مع الشيطان ورغب في الدنيا فكانت خاتمة سيئة ، وقد شبه الرجل بالكلب يلهث دائما

على كل حال ، إن طردته أو لم تطرده . يقول ابن جريج : الكلب منقطع الفؤاد ، لا فؤاد له (كذا) إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ، كذلك الذي يترك الهدى لا فؤاد له ، وإنما فؤاده منقطع . وقال القتيبي : كل شيء يلهث فإنما يلهث عن إعياء أو عطش ، إلا الكلب فإنه يلهث في حال الكلال وحال الراحة وحال المرض وحال الصحة ، وحال الرى وحال العطش ، فضربه الله مثلاً لمن كذب بآياته ، فقال : إن وعظته ضل وإن تركته ضل ، كقوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدْعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٩٣] .

وهذا المثل في قول كثير من أهل العلم بالتأويل عام في كل من أوتى القرآن فلم يعمل به . هذا من أحسن ما قيل في تفسير هذه الآية ، والأقوال كثيرة في كتب التفسير وهي اجتهادية ليست قاطعة ، وتكفيها العبرة من المثل .

س : من هو ذو الكفل الذى ذكره الله سبحانه وتعالى فى القرآن الكريم ؟

ج : جاء ذكر « ذى الكفل » فى عدة مواضع من القرآن الكريم منها قوله تعالى ﴿ واسماعيل وإدريس وذا الكفل كل من الصابرين ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٥] .

جاء فى تفسير القرطبى (ج ١١ ص ٣٢٨) أن الجمهور على أن ذا الكفل ليس بنبي ، وقال الحسن : هو نبي قبل إلياس ، وقيل هو زكريا ، وسمى بذلك لكفاله مريم وقيل : كان رجلا عفيفا يتكفل بشأن كل إنسان وقع فى بلاء أو تهمة أو مطالبة فينجيه الله على يديه ، وقيل : سمي ذا الكفل لأن الله تعالى تكفل له فى سعيه وعمله بضعف عمل غيره من الأنبياء الذين كانوا فى زمانه .

وذكر أبو عيسى الترمذى حديثا عن النبي ﷺ بإسناد حسن ، وكذلك أخرجه الترمذى الحكيم فى كتابه « نواذر الأصول » ، أنه كان رجلا عاصيا ثم تاب إلى الله وهو فى عصيانه فتاب الله عليه فمات من ليلته فأصبح مكتوبا على يابه : إن الله قد غفر لذى الكفل .

س : نريد إلقاء الضوء على الجهود التى قام بها المسلمون للمحافظة على السنة النبوية من جهة السند والمتن ، وما يجب علينا نحوها فى هذه الأيام ؟

ج : السنة النبوية لها عدة معانٍ فالسنة فى اللغة : هى الطريقة والمنهج ، منها قول النبى ﷺ « فليكنم بى ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين » رواه الترمذى وغيره وقال : حسن صحيح أى طريقي - والسنة فى اصطلاح الفقهاء هى ما يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه كصلاة الضحى مثلا ، والسنة فى اصطلاح المحدثين هى ما أضيف إلى النبى ﷺ قولاً أو فعلاً أو وصفاً أو تقريراً . وهناك أهل السنة عند المتكلمين فيما يقابل الطوائف الأخرى ، وتحقيق هذه السنة أى المحافظة عليها وإخراج الدخيل منها ودفع الشبه عنها ، والاحتباس عند روايتها ، هذا التحقيق بدأه النبى ﷺ ، لأن القرآن كان إذا نزلت منه آيات أو سورة ، أمر النبى ﷺ أن يكتب ما نزل ونهى أولاً عن كتابة الحديث حتى لا يختلط كلامه بكلام الله سبحانه . ثم بعد ذلك رخص لبعض الصحابة فى كتابة الأحاديث كعبد الله بن عمر بن العاص رضى الله عنه ، والصحابة عندما لحق الرسول ﷺ بالرفيق الأعلى احتاجوا فى بعض الأحيان إلى أحكام فقهية لم يجدوها فى كتاب الله تعالى فكان يسأل بعضهم بعضاً هل سمع فى هذه الحادثة شيئاً عن الرسول ﷺ ؟ . و قبل أن يلحق الرسول عليه الصلاة والسلام بالرفيق الأعلى قال هذا الحديث : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » رواه البخارى ومسلم . وهذا هو الأصل فى تحقيق السنة ، فكان الصحابة يتحرّجون كثيراً من رواية السنة ، وكان لبعض الخلفاء مواقف شديدة ضد الذين يكثر من روايتها وموقف عمر رضى الله عنه معروف من أبى هريرة ، وابن مسعود ، وأبى مسعود الأنصارى .

استأذن أبو موسى على عمر ثلاث مرات فلم يؤذن له فَوَكَّلَى ، فناداه عمر وقال : « لم وَلَّيْتُ ؟ » . فذكر له أنه سمع حديثاً عن النبي ﷺ يفيد هذا المعنى « إذا استأذن أحدكم ثلاث مرات فلم يؤذن له فليرجع » رواه البخارى ومسلم فقال : والله لا أتركك حتى تأتى لى بمن يشهد معك أنك سمعت هذا من رسول الله ﷺ ، ولم يتركه حتى جاء بمن شهدوا معه أن هذا القول منسوب إلى النبي ﷺ ، سيدنا أبو بكر رضى الله عنه كما قرأت فى كتاب تاريخ التشريع للشيخ محمد الخضرى ، جمع الصحابة أو نادى فى الصحابة وحذرهم من أن يحدثوا عن النبي ﷺ أحاديث يختلفون فيها فالناس بعدهم أشد اختلافاً وإن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما أرسل بعض الصحابة إلى الأمصار قال لهم : « إنكم ستأتون قوما عكفوا على كتاب ولهم بقرائه دَوِيٌّ كَدَوِيٌّ النحل ، لا تشغلوه بالحديث عن رسول الله ﷺ » .

مرت الأيام والصحابة والتابعون يعرفون أنهم فى حاجة إلى معرفة بعض الأحكام الماثورة عن النبي ﷺ ونحن نعلم أن السنة قد جاءت بأمر ليس مذكورة فى القرآن الكريم ، كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وتحريم لحوم الحمر الأهلية وغير ذلك ، والله سبحانه وتعالى قد أعطى التفويض للرسول عليه الصلاة والسلام فى أن يبين للناس ما نُزِّلَ إليهم وهذا التفويض مذكور فى عدة آيات منها قوله تعالى : ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ [سورة الحشر : ٧] . وقوله : ﴿ وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ [سورة التغابن : ١٢] . وقوله تعالى : ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ [سورة النساء : ٨٠] ... اشتبعت الحاجة إلى معرفة ما أُنزِلَ عن الرسول عليه الصلاة والسلام كلما تقدم الزمن ففكر بعض الولاة أو بعض الأمراء فى جمع ما يمكن من هذه الأحاديث ، وكان ذلك فى أيام عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، وظهر فى هذا المجال ابن شهاب الزهري وجمع ما استطاع أن يجمعه من كلام النبي ﷺ ، أو من الماثور عنه ، وظهر بعد ذلك الإمام مالك رضى الله عنه وَكَوَّنَ فى موطنه ما استطاع من

الأحاديث ، وأقوال الصحابة ، ثم جاء أحمد بن حنبل رضى الله عنه وَهَيَّنَ عناية كبيرة بجمع الأحاديث والبحث في فقهاها ، وانتهى الأمر إلى البخارى ومسلم فى تصيد الأحاديث الصحيحة وتدوينها ، وقد دَوَّنَا فى صحيحهما ما كان فى أعلى درجات الصحة بحسب المقاييس التى وضعت لقبول الحديث ، والذى عمل على ذلك أنهم راوا أن أحاديث كثيرة وضعت على النبى ﷺ ، لأغراض سياسية ، أو لأغراض مذهبية وبعضها وضع كما يقول المؤرخون لأغراض شرعية بحسن نية كأحاديث الترغيب فى فضائل الأعمال أو فى سور القرآن الكريم . فلما كثرت هذه الأحاديث ، كان جهد البخارى ومسلم وأمثالهما لتتقى أو لاصطفاء ما تطمئن اليه قلوبهم من هذه الأحاديث الكثيرة ، ومن الظواهر الخطيرة فى التلبيس على الناس ليعتقدوا أن ما يروونه هو منسوب إلى النبى ﷺ أنهم كانوا يأتون ببعض الأسانيد الموثوق بها ثم يضعون لها حديثا من عند أنفسهم ، وفى هذا الجو وُضِعَ أو نُظِمَ فن مصطلح الحديث ، الذى عُيِّنَ بنقد أحوال الرواة ، وظهرت كتب الجرح والتعديل بهذه الموازين الدقيقة ذات المراتب التى يعجب الإنسان لها ، وما كانوا يحكمون على راو من الرواة بأنه صادق ، أو حجة ، أو لا بأس به ، أو يؤخذ منه ويترك إلا بعد ممارسة ومعايشة ودقة فى معرفة أحوال هؤلاء الناس ، وقد سمعنا أن الإمام البخارى كان لا يطمئن لحديث سمعه من أحد إلا إذا عامله أو سأل عنه من يثق به وربما سافر مسافات طويلة حتى يعايش هذا الإنسان ، وكان لا يكتب حديثا كما سمعنا فى سيرته إلا إذا استخار الله سبحانه وتعالى وصلى ركعتين حتى يطمئن قلبه إلى ما يكتبه واصطفى ذلك من أحاديث كثيرة صحيحة ولكنه اختار أصح ما يمكن فى نظره .

عند هذا القرن الرابع الهجرى وبعده أيضا وجدت كتب أخرى تجمع الأحاديث ، بعد هذه الكتب المشهورة المعروفة صحيح البخارى ، ومسلم ، والموطأ ، ومسند أحمد

والسنن الأربعة وصحيح ابن حبان ، وابن خزيمة وغيره ، بعد هذه الكتب أصبح الناس عالة عليها فى رواية حديث النبى ﷺ .

وهناك نقطة هامة جدًا هى : ماذا نعمل فى بعض الأحاديث التى يكون ظاهرها متناقضا إما مع القرآن الكريم وإما مع بعض المرويات من السنن وإما مع مقررات العقل والدين هذه نقطة خطيرة هى التى نحتاج إليها فى هذه الأيام ، أما السند فقد انتهينا منه والكتب موجودة ، هذه النقطة مهمة جدا وهى البحث فى متن الحديث ، لأن المتن أحيانا كان يركب على سند موثوق به ، والله أعلم بصحة هذا المتن ونسبته إلى النبى ﷺ .

قام ابن قتيبة فى كتابه تأويل مختلف الحديث وبحث فى بعض هذه الأحاديث التى فيها خلاف أو تناقض مع أحاديث أخرى ، وقام بجهود مشكور فى المجال ، لكننا محتاجون فى هذه الأيام بالذات إلى مقابلة ما يأتى فى بعض الأحاديث مناقضا لبعض الأحاديث الأخرى ، وما يأتى من الأحاديث فى ظاهره أنه مناقض لما وجد فى الكتاب والسنة ، وفى ظاهر بعضها أنه مناقض للعلم ، لأن هناك حملات شرسة كبيرة جدا على السنة ، حملة أتت من جهة السند من الذين يشككون فى الرجال بل يشككون فى الصحابة أيضا ، وكم أثاروا من خلافات وكتبوا كتباً قد تنزع الثقة من هؤلاء الأبطال الذين نقلوا إلينا الأحاديث والذين نقلوا إلينا القرآن الكريم ، وهى خطوة فى الشك أيضا فى الطريق الذى حمل إلينا القرآن الكريم .

وهناك من يطمعن فى بعض الأحاديث العلمية التى جاءت عن النبى ﷺ .
وأرجو أن يتابع المهتمون هذه الدراسات حتى تخلص لنا أحاديث النبى ﷺ وحتى يطمئن المسلمون إليها .

س : قرأنا في بعض المجلات ، بمناسبة كلام موسى مع النبي حين أخبره بأن الصلاة فرضت عليه خمسين ، [أن موسى لم يكن وصيا على الرسول حتى يقول له ارجع إلى ربك أكثر من مرة ، فهذا الحديث دخيل إسرائيل يبين أن منزلة موسى رفيعة ، وأنه هو الذي وَجَّهَ نبيكم محمداً - عليه الصلاة والسلام - للتخفيف عنكم] فما رأى الدين في ذلك ؟

ج : حديث الإسراء والمعراج رواه البخاري ومسلم وغيرهما ، وهو بهذا في أعلى درجات الصحة ، وجاء فيه أن الله عندما فرض على النبي ﷺ الصلاة خمسين أشار عليه سيدنا موسى أن يسأل ربه التخفيف ، فخفف حتى صارت خمسا في العمل وخمسين في الأجر .

ويجب أن يلاحظ أن هذا الحديث في موضوع خارق للعادة وفوق مستوى العقل البشري ، ويجب التصديق به وعدم تكذيبه ، كما عليه أكثر العلماء من أن الخبر يفيد العلم اليقيني إذا كان متواترا ، أو كان حديث آحاد ثبتت صحته .

كما يلاحظ أن الواجب هو تصديق الخبر من هذا النوع بجملته ، وإن ترك - وهذا ما لا يجوز - يترك كله ، ولا يصدق بعضه ويرفض بعضه الآخر .

إن فرض الصلاة ليلة الإسراء والمعراج على هذا النحو لم يعارض فيه أحد من شراح الحديث ، وما جرو واحد منهم على أن يقول : إن تردد محمد ﷺ بين ربه وموسى لسؤاله التخفيف - أمر دخيل على السنة وأنه من صنع اليهود لِيُثْبِتُوا به الوصاية لموسى على محمد - بل إنهم آمنوا به إيمانا عميقا جعلهم يبنون على هذه الفقرة من الحديث قاعدة أصولية ، وهي هل يجوز النسخ قبل الفعل أو لا يجوز ؟ .

ثم لماذا يقال : إن هذه الفقرة تسلل إسرائيلي لصالح اليهود ، ولا يقال إنها ترتيب إلهي يسجل صورة من تمرد اليهود على موسى من ضمن صور التمرد التي حدثت منهم ، وهذا ما يدل عليه قول موسى للرسول عليه الصلاة والسلام في الحديث « فإني قد بلوت بنى إسرائيل وخبرتهم » يقول الشراح : أى علمت منهم عدم الوفاء بذلك مع قوة أجسادهم وطول أعمارهم فلم أجد لهم صبرا على ذلك فكيف حال أمتك .

وقال القرطبي : الحكمة فى تخصيص موسى بمراجعة النبى ﷺ فى أمر الصلوات يحتمل أن تكون لكون أمة موسى عليه السلام كلفت من الصلوات ما لم يكلف به غيرها من الأمم قبلها فتقلت عليهم ، فأشفق موسى على أمة محمد من مثل ذلك ، ويشير إليه قوله : « إني جربت الناس قبلك . » الزرقاني على المواهب اللدنية ج ٦ ص ١٢٣ . وهناك توضيحات كثيرة لهذه النقطة لم يجر فيها نقد لها أو مجرد شبهة أنها دخیل إسرائيلى .

إن الأنبياء جميعا إخوة من علات أمهاتهم شتى ودينهم واحد كما ثبت عن النبى ﷺ ، وليس بعيدا أن يشير أخ على أخيه بما يحقق له ولأمة المصلحة ، ثم ماذا يقول من يرفضون هذه القطعة من الحديث خوفا أن يظن أن هناك وصاية من موسى على محمد فى تكريم محمد لموسى وعيسى ويونس وغيرهم من الأنبياء ، وقد ثبت فى الحديث الصحيح قوله « وأنا أولى الناس بعيسى بن مريم لأنه ليس بينى وبينه نبي » وقوله عن موسى « لا نخيرونى على موسى فإن الناس يصعقون فأكون أول من يفيق فإذا موسى باطش بجانب العرش فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلى أم كان ممن استثنى الله » وقوله « ما ينبغي لعبد أن يقول : أنا خير من يونس » وماذا يقول فى قول الله لنبيه محمد ﷺ بعد ذكر الأنبياء فى [سورة الأنعام : ٩٠] « أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده » هل كانت لهم وصاية عليه ﷺ ؟

ليس هناك وجه صحيح أبدا لرفض هذه المحادثة التى جرت بين موسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام ، وفهما ممكنا وقريبا على وجه يبعد هذه الشبهة عن علاقة موسى بمحمد ، وأخشى أن تتحكم بعض الأفهام فى التصور الثابتة فترفضها لوجهة

نظر قد غلبتها ظروف قائمة ، مع أن مخارج الفهم الصحيح لها كثيرة ، ولولا أن القرآن الكريم قطعى الثبوت لقال بعض الناس فى قوله تعالى : عن القرآن الكريم ﴿ وإنه لتنزىل رب العالمين ﴾ نزل به الروح الأمين ﴿ على قلبك لتكون من المنذرين ﴾ بلسان عربى مبين ﴿ وإنه لفى زبر الأولين ﴾ أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بنى إسرائيل ﴿ [سورة الشعراء : ١٩٢ - ١٩٧] كيف يحيل الله التصديق بالقرآن أو بمحمد على علماء بنى إسرائيل ، أليس فى ذلك وصاية منهم على القرآن ومحمد ؟ وكيف يجعل لهؤلاء سلطانا وشهادة على ذلك فى قوله تعالى ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ [سورة النحل : ٤٣] ومهما قيل فى هؤلاء فإن المقصود بهم من آمنوا منهم بالرسول والقرآن ، فيكفى أن الله شهيد على صدق محمد فى رسالته ومعجزته ، ولا حاجة لهؤلاء .

إن حديث الإسراء والمعراج حديث الفرائب ، وهو صحيح فى جملة وتفصيله كما رواه البخارى ومسلم ، ولم يجرحه أحد من المحدثين لا فى متنه ولا فى سنده ، ولم يقل أحد من الشراح إن فيه تسليلا إسرائيليا فى مشهد من مشاهده أو موقف من مواقفه ، بل إن إعجابهم بهذا الموقف جعلهم يكثر من التعليق عليه بالروايات شتى تؤكد صدقه وحكمته المقصودة من ورائه ليفهمها من يصعب عليهم الفهم بعد أربعة عشر قرنا وضع فيها هذا الحديث على بساط البحث أمام مشات وآلاف عباقرة الإسلام المتخصصين الغيورين ولم يدر يخلد واحد منهم ما يدور اليوم بخلد غيرهم ممن يعجزون عن إقامة الدليل الصحيح المقنع على ما يدعون ﴿ وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يضى من الحق شيئا ﴾ [سورة النجم : ٢٨] .

لئن كان هذا فهما لغير مسلم لهان الأمر قلنا « شئنا أن عرفها من أعزهم » وجزء من حملة التشكيك فى السنة ذريعة للتشكيك فى القرآن ، فكيف إذا كان هذا فهما لمسلم ؟ لئن كان القصد سليما فإن رد الفعل على عقول وأفهام الكثيرين رد يخشى منه على نظرة البسطاء للسنة وللدين بوجه عام ﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ [سورة النمل : ٦٤] .

س : قرأت في بعض الكتب الحديثة أن النبي ﷺ كان يقرأ ويكتب ، لأن الله قال له « اقرأ » فكتب أمره ، والامية المنسوبة إليه في القرآن هي أمية الدين والإيمان ، فهل هذا صحيح ؟

ج : قال تعالى ﴿ وما كنت تتلوا من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك إذ لا تراث المبطون ﴾ [سورة العنكبوت : ٤٨] وقال تعالى ﴿ الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٧] .
تدل الآية الأولى على أن النبي ﷺ كان قبل نزول القرآن عليه أمياً لا يقرأ ولا يكتب وتدل الآية الثانية على أن أهل الكتاب كانوا يعرفونه في كتبهم بذلك ، وهذا أمر لا يختلف فيه أحد ، والحكمة في أميته بيتها الآية ، وهي منع اتهام الكافرين له بأن القرآن أخذه عن غيره من الناس ، أو نقله من الكتب السابقة . أما بعد نزول القرآن عليه فاختلف العلماء في كونه بقي على أميته ، أو أنه تعلم القراءة والكتابة . فقال بعضهم : إن الأمية زالت عنه ، واستدلوا بأدلة ثلاثة ، أولها ما جاء في البخاري أنه غيّر في صحيفة صلح الحديبية عبارة « محمد رسول الله » إلى « محمد بن عبد الله » ولا يحسن أن يكتب ، وثانيها أنه قرأ صحيفة لعينة بن حِصْن وأخبر بمعناها ، وثالثها أنه قال عن المسيخ الدجال « مكتوب بين عينيه كافر » .

وقال الجمهور : إنه ﷺ بقي أمياً حتى تظل حكمة أميته باقية ، ولا يوجد مطعن في رسالته وفي القرآن الذي تلقاه وحيا من الله سبحانه ما زال ينتزل منجماً مفرقاً إلى آخر حياته . وردوا على الدليل الأول لغيرهم بأن كون النبي ﷺ كتب بعض كلمات لا يمحوا عنه وصف الأمية ، فكثير من الأميين اليوم يكتبون أسماءهم ويوقعون بها ومع ذلك لا يستطيعون أن يقرأوا ما وقّعوا عليه ، فهم ما يزالون على الرغم من ذلك أميين .

وردوا على الدليل الثاني بأن الحديث غير صحيح ، فلا يعارض الصحيح القوي من النصوص ، كما ردوا على الدليل الثالث بأن معرفته لبعض الحروف لا تمحو عنه وصف الأمية .

هذا وإذا كانت أمية الرسول ﷺ وصف كمال له حكمته ، فإن الأمية فينا وصف ينبغي أن نتخلى عنه ، لأن النصوص كثيرة في الحث على التعلم والتعليم ، والقراءة من أقوى المفاتيح لذلك ، وقد كان من هديه ﷺ في فداء أسرى بدر تعليم بعض أولاد الأنصار القراءة والكتابة .

ونحن حين نحمد للكتاب غيرتهم ودعوتهم إلى محو الأمية نرجو منهم أن يتحرروا الصديق في الأخبار المنقولة عن النبي ﷺ ، وما يساعدهم من النصوص الصحيحة على دعوتهم كثير .

س : هل صحيح أن النبي ﷺ ولد مختونا ؟

ج : ختان الرسول صلى الله عليه وسلم فيه ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنه ﷺ ولد مختونا مسرورا ، أى مقطوع السر ، وروى فى ذلك حديث لا يصح كما ذكره أبو الفرج ابن الجوزى فى الموضوعات ، وهو « من كرامتى على ربي أنى وُلِدْتُ مختونا ولم ير سوائى أحد » فليس لهذا القول سند من حديث ثابت ، كما أن ولادته مختونا ليست من خواصه ، فإن كثيرا من الناس يولدون كذلك كما ذكره ابن القيم فى « زاد المعاد » ج ٢ ص ١٨ .

والقول الثانى : أنه ختن يوم شق قلبه الملائكة عند حليلة السعدية التى كانت ترضعه ، والحديث الوارد فيه أيضا غير صحيح .

والقول الثالث : أن جده عبد المطلب ختنه يوم سابعه ، وصنع له مأدبة وسماه محمدا ، قال أبو عمر بن عبد البر فى كتابه « التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد » : إن الوارد فى ذلك حديث مسند غريب ، وقد تفرد به ابن أبى السرى كما قال أحد رواة .

والراجع أن جده ختنه على عادة العرب فى ذلك .

س : هل صحيح أن الرسول ﷺ قال : إن الأبل خلقت من الشياطين وإن وراء كل بعير شيطان ومن أجل ذلك نهى الرسول ﷺ عن الصلاة فى مبارك الإبل ؟

ج : جاء فى كتاب « حية الحيوان الكبرى » للدميرى المتوفى سنة ٨٠٨ هـ أن النبى ﷺ سئل عن الصلاة فى مبارك الإبل فقال « لا تُصَلُّوا فى مبارك الإبل فإنها مأوى الشياطين » .

وروى النسائى وابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل أن النبى ﷺ قال : « إن الإبل خلقت من الشياطين » . ولم يعلق على هذا الحديث .

وجاء فى نيل الأوطار للشوكانى (جزء ٢ صفحة ١٤٢) حديث ابن مغفل عند أحمد بإسناد صحيح بلفظ « لا تصلوا فى أعطان الإبل فإنها خلقت من الجن ، ألا ترون إلى عيونها وهيئتها . إذا نفرت » .

ولم يبين معنى خلقها من الجن ، فقد يكون المراد أن فيها شراً ، إذا نفرت وهاجت فالأمر على التشبيه وليس على الحقيقة على ما أراه .

س : هل هناك حساب للأنبياء والرسل يوم القيامة ؟

ج : ليكن معلوما أن أحوال الآخرة من الغيب لا تعرف إلا بخبر صادق من القرآن والسنة ، واعتقاد هذه الأحوال يكون عن نص قطعي الثبوت والدلالة ، وما وراء ذلك يدخل في دائرة الاجتهاد الذي لا يلزم اعتقاد نتيجته ، ولا يكفر من لا يصدقه .
وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ فلنستلن الذين أرسل إليهم ولنستلن المرسلين ﴾ [سورة الأعراف : ٦] .

وهو سؤال عن التبليغ لا عن الأعمال التي يمارسها كل مؤمن ليجازي عليها ، فذلك ما يطلق عليه اسم الحساب الذي يتصل به عرض الكتاب وقراءته . ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين ﴾ [سورة الأنبياء : ٤٧] .

غير أن هناك استثناءات من الحساب جاء بعضها في الحديث المتفق عليه أن سبعين ألفا من أمة النبي ﷺ يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب ، وعينهم بقوله « وهم الذين لا يرقون ولا يسترقون ولا يتطهرون وعلى ربهم يتوكلون » .

ومن المعلوم أن الرسل قد عصمهم الله من الذنوب وغفر لهم ما عسى أن يكون قد صدر عنهم في صورة ذنب وهو ليس بذنب ، وما دام الله قد غفر لهم فعلى أى شيء يحاسبهم حساب مناقشة ، وإذا كان المذكورون من السبعين ألفا لا يرقون إلى درجة الأنبياء والرسل قد أعفاهم الله من الحساب فهل يكون للأنبياء والرسل حساب ؟ نعم سيسألون عن تبليغ الرسالة كشهادة على أممهم أما سؤال الحساب وما يترتب عليه من جزاء فلا .

وإذا كان الأنبياء لا يسألون في القبر فكيف يحاسبون يوم القيامة ؟ .
يقول الشيخ العدوي في كتابه « مشارق الأنوار » ص ٢٩ : اتفق جمهور أهل السنة
على عدم سؤال شهيد الحرب ، والسرا في ذلك كونهم أحياء فلذلك لا يغسلون وكذلك
الرسل والأنبياء لا يسألون أيضا على التحقيق .

٣١١ هل صحيح أن سؤال القبر سيكون باللغة السريانية ؟

ج : سؤال الإنسان على ما قدم من عمل أمر مقطوع به فى القرآن والسنة ، ويكفى قول الله تعالى ﴿ فلنسالن الذين أرسل إليهم ولنسالن المرسلين ﴾ [سورة الأعراف : ٦] أما اللغة التى يسأل بها الإنسان فعلمها عند الله .

ومن المؤكد الذى تقره العقول أن المسئول سيفهم ما يوجه إليه من أسئلة حتى يستطيع الرد عليها . أما كيف يفهم فلا يوجد نص يحدده ، والله سبحانه يقول فى المحاورة بين الإنسان وأعضائه التى تشهد عليه ﴿ وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قلوا أنطقنا الله الذى أنطق كل شيء ﴾ [سورة فصلت : ٢١] ويقول ﴿ يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون ﴾ [سورة النور : ٢٤] .

فمن الجائز - وهو الأقرب للمعقول مع أن قوانين الآخرة غير قوانين الدنيا - أن يكون السؤال لكل إنسان بلغته ، ومن الجائز أن يكون بلغة موحدة يستطيع أن يفهمها كل إنسان ، وذلك بقدرة الله الذى أنطق كل شيء كما أنطق الأعضاء الصماء . وهل هى العربية أو السريانية أو غيرها ؟ ذلك ما لا دليل عليه ، ولا أدرى على أى شيء اعتمد البلقينى فى فتواه أن سؤال القبر بالسريانى ، فلترك ذلك إلى الله ، ولنستعد للجواب بالعمل الصالح .

س : هل هذه الأجيال ستحاسب بمقدار ما تحاسب به الأجيال الماضية مثل أجيال الرسول عليه الصلاة والسلام ؟

ج : روى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ قال « خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » وروى مسلم أن النبى ﷺ قال « بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء » وروى مسلم أيضا حديث « عبادة فى الهرج كهجرة إلى » وصح أن النبى ﷺ قال « لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة » وروى مسلم أنه عليه الصلاة والسلام خرج إلى المقبرة فقال « السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإننا إن شاء الله بكم لاحقون ، وددت أن رأيت إخواننا » قالوا : يا رسول الله ألسنا بإخوانك ؟ فقال « بل أنتم أصحابى وإخواننا الذين لم يأتوا بعد وأنا فرطهم على الحوض » تفسير القرطبي ج ١٨ ص ٣٢ « وروى ابن ماجه والترمذى وقال حسن غريب - أى رواه واحد فقط أن النبى ﷺ قال فى ضمن حديث « فإن من ورائكم أياما ، الصبر فيهن مثل القبض على الجمر ، للعامل فيهن مثل أجر خمسين رجلا يعملون مثل عمله » وزاد أبو داود : قيل يا رسول الله أجر خمسين رجلا منا أو منهم ؟ قال « بل أجر خمسين منكم » وروى أحمد والدارى والطبرانى عن أبى عبيدة بن الجراح أنه قال يا رسول الله أحد أفضل إيماننا منا ؟ أسلمنا معك وجاهدنا معك ، قال . « قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بى ولم يرونى » وإسناده حسن ، وصححه الحاكم وأخرج أحمد والبخارى فى التاريخ وابن حبان والحاكم وصححه « طوبى لمن رأى وآمن بى مرة ، وطوبى لمن لم يرنى وآمن بى سبع مرات » وذلك لأن الله مدح المؤمنين بإيمانهم بالغيب ، وكان إيمان الصحابة بالله واليوم الآخر غيبا ، وبالنبي ﷺ شهودا للآيات والمعجزات ، ومن بعدهم آمنوا غيبا بما آمنوا به شهودا وروى أن عمر بن عبد العزيز لما ولى الخلافة كتب إلى سالم بن عبد الله بن عمر أن يكتب إليه بسيرة عمر بن الخطاب ليعمل بها ، فكتب إليه سالم : إن عملت بسيرة

عمر فأنت أفضل من عمر ، لأن زمانك ليس كزمان عمر ، ولا رجالك كرجال عمر وكتب إلى فقهاء زمانه فكلهم كتب بمثل قول سالم .

يقول عمر بن عبد البر ، بعد ذلك وبعد أحاديث أخرى : فهذه الأحاديث تقتضى مع تواتر طرقها وحسنها - التسوية بين أول هذه الأمة وآخرها فى فضل العمل إلا أهل بدر والحديبية . وذلك لنص النبى ﷺ على أفضلية أهلها على من سواهما . بعد هذه النقول من كتب الأحاديث والسيرة أرى أن السلف فى مجموعهم أفضل ممن بعدهم ، فخير القرون قرن الرسول ثم من بعدهم ، وذلك لكثرة المؤمنين الطائعين الذين بذلوا كثيرا ولكن لا يعدم أن يكون فيهم أفراد لا يدخلون فى الخيرية كالمناققين وبعض العاصيين .

والأجيال اللاحقة فى مجموعها أقل فضلا من السابقة ، لكن لا يعدم أن يكون فيهم أفراد على درجة كبيرة من الفضل ، وذلك لعدة عوامل منها : أنهم آمنوا بالرسول ولم يروه ، وأن الجو العام السابق كان أقل فتنه ، وبالتالي لا يحتاج إلى مجاهدة نفسية بخلاف الأجيال اللاحقة حيث كثرت الفتن وإغراء المغريات وصاروا فيها غرباء . وذلك كله فيما عدا الصحبة ، وإنما فى الأعمال الأخرى .

ومن هنا أرى على المستوى الفردى أن العبرة بالعمل كما وكيفا ﴿ كل امرئ بما كسب رهين ﴾ [سورة الطور : ٢١] وعليه فقد يكون فى الخلف من هو أفضل من السلف وإن كان العدد قليلا ، وعلى المستوى الجماعى العبرة بالعدد ، وعليه فالأجيال السابقة يكثر فيها ذو الفضل ويقل المفسدون ، وما دمنا جميعا سنرجع إلى الله ويحاسب كل واحد على ما عمل فلا بد أن نؤمن بقوله تعالى ﴿ ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ [سورة الأنعام ١٦٤] وقوله ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى إنما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب وأقاموا الصلاة ومن تزكى فإنما يتزكى لنفسه وإلى الله المصير ﴾ [سورة فاطر : ١٨] ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى شرح الزرقانى على المواهب اللدنية للقسطلانى ج ٥ ص ٣٥٤ وما بعدها .

اجتماع شمل الأسرة فى الجنة أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

س : هل يعيش الإنسان بمفرده إذا دخل الجنة أم يعيش مع أسرته وأصدقائه وأحبابه ؟

ج : ﴿ ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ﴾ ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليما ﴿ [سورة النساء : ٦٩ ، ٧٠] .

ويقول تعالى : ﴿ جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم والملائكة يدخلون عليهم من كل باب ﴾ سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ﴿ [سورة الرعد : ٢٣ ، ٢٤] .

ويقول تعالى : ﴿ والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء كل امرئ بما كسب رهين ﴾ [سورة الطور : ٢١] .

ويقول : ﴿ إن أصحاب الجنة اليوم فى شغل فاكهون ﴾ هم وأزواجهم فى ظلال على الأرائك متكئون ﴿ [سورة يس : ٥٥ ، ٥٦] .

وفى حديث متفق عليه أن رجلا قال : يا رسول الله كيف تقول فى رجل أحب قوما ولم يلحق بهم ، فقال له « المرء مع من أحب » .

تدل هذه النصوص وغيرها على أن المؤمن إذا أكرمه الله بدخول الجنة لا يمنعه شيئا تشبهه نفسه من طعام وشراب وملذات أخرى مادية ومعنوية ، ومنها لقاء الأصحاب وتعارف الإخوان ، واجتماع شمل الأسرة من الأزواج والذرية ، حتى لو تفاوتت درجات هؤلاء وتباعدت منازلهم ، فبسبب الاتصال ميسورة لا تعجز عنها قدرة الله ، وقد أخرج الطبرانى وغيره بسند لا بأس به أن رجلا قال للنبي ﷺ : إنك لأحب إليّ من نفسى

وولدى ، وإنى لأكون فى البيت فأذكرك ، فما أصبر حتى أتى فأنظر إليك ، وإذا ذكرت موتى وموتك عرفت أنك إذا دخلت الجنة رفعت مع النبين ، وإنى إذا دخلت الجنة خشيت ألا أراك ، فأنزل الله ﴿ ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبين والصديقين ﴾ إلى آخر الآية : وفى رواية عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : إن الله ليرفع ذرية المؤمن معه فى الجنة وإن كانوا دونه فى العمل لتقر بهم عينه ، وتلا قوله تعالى : ﴿ والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان أحقنا بهم ذريتهم ﴾ . يقول أبو جعفر النحاس ، هذا الحديث يصير مرفوعا إلى النبى ﷺ ، لأنه لا يقوله إلا عنه .

هذا ، والناس فى المحشر مرهونون بأعمالهم ، لا يجزى والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئا ، يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه ، وصاحبه وبنيه ، لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ، لكن بعد أن ينتهى الحساب وبعد أن يستقر المؤمنون فى الجنة سيكون من تمام نعيمها لقاء الأحبة إخوانا على سرر متقابلين ، فلنعمل على أن نكون من أهل الجنة ، ولنحسن اختيار أصدقائنا فالمرء يحشر مع من أحب ، والمتحابون فى الله يظلمهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله ، إن هذا لهو الفوز العظيم ، ولمثل هذا فليعمل العاملون .

س : أيهما أفضل للمرأة ، صلاتها في بيتها أم صلاتها في المسجد ؟

ج : وردت عدة أحاديث ترغّب المرأة في صلاتها في بيتها ، منها :
 ١ - قالت أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي : يا رسول الله إنني أحب الصلاة معك فقال « قد علمت أنك تحبين الصلاة معي ، وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجدي » قال الراوي : « فأمرت فبنى لها مسجداً في أقصى شيء من بيتها وأظلمه وكانت تصلّي فيه حتى لقيت الله عز وجل » رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما ، وبوّّب عليه ابن خزيمة « باب اختيار صلاة المرأة في حجرتها على صلاتها في دارها ، وصلاتها في مسجد قومها على صلاتها في مسجد النبي ﷺ ، وإن كانت الصلاة في مسجد النبي ﷺ تملد ألف صلاة في غيره من المساجد ما عدا المسجد الحرام » .

وفيه دليل على أن قول النبي ﷺ « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد » إنما أريد به صلاة الرجال دون صلاة النساء . انتهى كلامه .

٢ - « خير مساجد النساء مقرّ بيوتهن » رواه أحمد والطبراني وابن خزيمة والحاكم وصححه .

٣ - « صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في حجرتها ، وصلاتها في حجرتها خير من صلاتها في دارها ، وصلاتها في دارها خير من صلاتها في مسجد قومها » رواه الطبراني بإسناد جيد ، وهو قريب من الحديث الأول .

٤ - « ما صلت المرأة من صلاة أحب إلى الله من أشد مكان في بيتها ظلمة » رواه الطبراني وابن خزيمة في صحيحه .

٥ - « لا تمنعوا نساءكم المساجد ، ويوتهن خير لهن » رواه أبو داود عن ابن عمر هذه الأحاديث وغيرها تدل على جواز صلاة المرأة في المسجد ، لكن صلاتها في بيتها أفضل . وكلما كانت بعيدة عن العيون كان أفضل .

هذا في الصلاة ، أما ذهابها إلى المسجد لتعلم العلم أو سماع خطبة الجمعة مثلاً فذلك شيء آخر ، فإذا لم يتيسر لها التعلم في بيتها عن طريق القراءة أو سماع الأحاديث الدينية أو مشاهدتها في الإذاعة المسموعة والمرئية كان لها أن تذهب إلى المسجد أو المدرسة للتعلم ، وعليه يحمل الحديث الأخير في النهي عن منع النساء من الذهاب إلى المساجد ، ومثله حديث رواه مسلم « إذا استأذنكم نساؤكم إلى المساجد فأذنوا لهن » وكل ذلك بشرط إذن الزوج وعدم الخوف عليها من الفتنة والتزامها الآداب الشرعية المعروفة ، وكانت المرأة أيام الرسول ﷺ ملتزمة ذلك . لكن بعد وفاته قصر بعضهم ولذلك قالت السيدة عائشة رضی الله عنها - كما رواه مسلم - لو أن رسول الله ﷺ رأى ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني إسرائيل . ويفسر النووي ما أحدثه النساء بالزينة والعلب وحسن الثياب ، ولذلك جاء في حديث رواه أحمد وأبو داود « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وليخرجن ثيابهن » أي غير متزينات ، وفي حديث مسلم « إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً » وفي حديث ابن خزيمة في صحيحه « لا يقبل الله من امرأة صلاة خرجت إلى المسجد وريحها تعصف حتى ترجع فتغسل » .

س : ما هى الصلاة الوسطى ؟

ج : قال الله تعالى ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٨] .

اختلف العلماء فى تعيين الصلاة الوسطى على عشرة أقوال ، يمكن الرجوع إليها فى كتب التفسير ، ومن أصح الأقوال أنها صلاة العصر ، وعليه جمهور الفقهاء ، محتجين بأحاديث رواها مسلم وغيره ، ومنها حديث الترمذى الذى قال : إنه حديث حسن صحيح عن عبد الله بن مسعود عن النبى ﷺ « الصلاة الوسطى صلاة العصر » .

وسائر الأقوال أدلتها استنباطية وليست منصوصة ، ولهذا قال ابن عمر والربيع ابن هيثم : إنها غير معينة ، خباها الله فى الصلوات كما خبا ليلة القدر فى رمضان ، وساعة يوم الجمعة وساعات الليل المستجاب فيها الدعاء .

روى مسلم فى صحيحه عن البراء بن عازب قال : نزلت هذه الآية « حافظوا على الصلوات وصلاة العصر » فقرأناها ما شاء الله . ثم نسخها الله فنزلت ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾ فقال رجل : هى إذا صلاة العصر ؟ قال البراء : قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله تعالى .

وقد ارتضى القرطبى فى تفسيره أنها مبهمة لتعارض الأدلة وعدم الترجيح ، فلم يبق إلا المحافظة على جميعها وأدائها فى أوقاتها .

من : انتشرت في المساجد الصغيرة منابر ذات درجات ثلاثة ، فهل المنابر العالية بدعة منكرة ؟

ج : صح في البخاري أن النبي ﷺ أمر نجارا أن يعمل له منبرا يجلس عليه إذا خطب ، فلما عمل من طرفاء الغابة يقول سهل بن سعد الساعدي : رأيت رسول الله ﷺ صلى عليها وكبر وهو عليها ثم ركع وهو عليها ثم نزل القهقري فسجد في أصل المنبر ثم عاد . فلما فرغ أقبل على الناس فقال : أيها الناس ، إنما صنعت هذا لتأتموا ولتعلموا صلاتي « ج ٢ ص ١٢ » .

لقد كان النبي ﷺ يخطب الناس بجوار جذع من النخل يستند إليه ، ولما كان طول الوقوف شاقا عليه أمر بصنع المنبر ، وكان ثلاث درجات ، إلى أن زاد فيه مروان ست درجات ، وجدد أكثر من مرة عند احتراق المسجد ، وكان لأمراء مصر فضل كبير في تجديد المنابر ، واستمر الناس يخطبون على هذه المنابر بدرجاتها التمتع دون أن ينكر عليهم أحد ، وحاول الخليفة العباسي سنة ١٦٠ هـ أن يعيد المنبر كما كان على عهد الرسول ﷺ فنصحها الإمام مالك بعدم التغيير فيه ، ولو كانت المنابر الجديدة بدعة وضلالة ما كان للإمام مالك أن يقرها وينهى الخليفة عن تغييرها .

لقد اتخذ الرسول المنبر من أجل المصلحة ، ولم يكتف بالخطبة عليه ، بل استعمله للصلاة ليكون بارزا وظاهرا لمن يصلون خلفه ، وقال المؤرخون : إن الزيادة في درجاته كانت بسبب كثرة الناس وحاجتهم إلى سماع الخطبة ، حيث كان يستعان على ذلك بارتفاع مكان الخطيب ، ومن هنا نعلم أن كل ما يؤدي إلى خير عام ولا يصادم نصا صريحا ولا حكما مقرا ، لا ينبغي أن نبادر بالإنكار عليه ووصفه بدعة الضلالة المؤدية

إلى النار ، وهل كان المسلمون طوال هذه القرون على جهل بدينهم ، وفيهم أئمة كبار حين أقروا ارتفاع المنابر فوق ما كان عليه المنبر النبوى ؟

إن درجات المنبر لم يرد فى تحديدتها قول من النبى ﷺ حتى نلزم به ونعصى عند مخالفته ، فالأمر يدور على المصلحة ، وإذا وجدت المصلحة ، فشم شرع الله كما قال المحققون : إن درجات المنابر فى أيامنا الحاضرة تساوى قليلها بكثيرها ، لوجود مكبرات الصوت التى وفرت على الخطيب كثيرا من الجهد ، ومكنت من الاستماع إلى الخطبة أكبر عدد من المسلمين ، فهل نحكم على هذه المكبرات بأنها بدعة وضلالة فى النار ، وهى تؤدى الفرض الذى من أجله أمر رسول الله أن يقام له المنبر ؟ إن الدين يحتاج إلى من يفهمه على وجهه الصحيح ، وليست العبرة بالمنابر ودرجاتها الصامتة إنما العبرة بما يلقى من فوقها من علم يجب أن يرقى عشرات الدرجات فى الصدق والإجادة والاتقان ، نسأل الله أن يلهمنا الرشد والصواب إنه سميع مجيب ، ومنه الهداية والتوفيق .

س : هناك اعتقاد شائع بين العامة أن في يوم الجمعة ساعة نحس ، فهل هذا صحيح ؟

ج : وردت أحاديث كثيرة تبين أن يوم الجمعة قد هدانا الله إليه وأضل عنه من قبلنا وأن له فضلاً على غيره من أيام الأسبوع . ففيه خلق آدم وفيه أدخل الجنة وفيه أخرج منها ، وفيه تقوم الساعة كما رواه مسلم . وفيه تاب الله على آدم وفيه مات كما رواه مالك في الموطأ ، وفيه غير ذلك مما وردت به أحاديث لم يُجْزَم بصحتها . ولم يرد دليل يمتدُّ به على أن فيه ساعة نحس ، بل العكس هو الصحيح ، فقد وردت الأحاديث الصحيحة بأن فيه ساعة إجابة لا يوافقها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه كما رواه مسلم .

وهذه الساعة ليست ساعة زمنية « ٦٠ دقيقة » بل هي فترة من الزمن لا يعلم قدرها إلا الله ، وقد كثرت الأقوال في تعيينها بناء على النصوص الواردة فيها ، حتى أوصلها ابن القيم إلى أحد عشر قولاً . ومن أقوى النصوص أنها ما بين أن يجلس الخطيب على المنبر إلى انتهاء صلاة الجمعة كما رواه مسلم . ولعل الحكمة في النص على هذه الفترة التنبيه على وجوب الإنصات والاستماع للخطبة التي قد يكون فيها دعاء يطلب له التأمين فترجى الاستجابة .

وقيل إنها بعد صلاة العصر إلى غروب الشمس كما رواه الترمذي ، أو آخر ساعة بعد العصر كما رواه أبو داود والنسائي . وقيل بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، وقيل غير ذلك ويمكن الرجوع في معرفة الأقوال إلى صحيح مسلم بشرح النووي « ج ٦ ص ٤٠ »

وزاد المعاد لابن القيم « ج ١ ص ١٠٤ » ونيل الأوطار للشوكاني « ج ٣ ص ٢٥٥ »
والترغيب والترهيب للمنذرى « ج ١ ص ١٩٣ » .

ولعل الحكمة في عدم تعيينها بالضبط أن نجعل يومنا كله طاعة لله ودعاء ، وهذا
يتنافى مع اعتقاد بعض العامة أن في يوم الجمعة ساعة نحس ، يفتعلون فيها الغضب
والمشاجرات ويلصقون سببها بيوم الجمعة ، وذلك غير صحيح .

س : لماذا تكبر في عيد الأضحى أكثر مما تكبر في عيد الفطر ، وما هي أيام التشريق ولماذا سميت بذلك ؟

ج : التكبير في العيدين سنة عند جمهور الفقهاء ، قال تعالى في آيات الصيام ﴿ وَتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٥] وحمل التكبير على تكبير عيد الفطر ، وقال في آيات الحج ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ [سورة البقرة : ٢٠٣] وقال ﴿ لِشَهِدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ [سورة الحج : ٢٨] وقال تعالى ﴿ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ [سورة الحج : ٣٧] وحمل الذكر والتكبير على ما يكون في عيد الأضحى .

وجمهور العلماء على أن التكبير في عيد الفطر من وقت الخروج إلى الصلاة إلى ابتداء الخطبة ، وبه قال مالك وأحمد ، وقال قوم : إن التكبير يكون من ليلة الفطر حتى يخرج الإمام إلى الصلاة أو حتى يدخل فيها .

ووقت التكبير في عيد الأضحى من صبح يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق وهي الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر من ذى الحجة ، ولم يثبت في ذلك تحديد عن النبى ﷺ ، وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول على وابن مسعود : إنه من صبح يوم عرفة إلى عصر آخر أيام منى ، وبهذا أخذ الشافعى وأحمد .

وإذا كان أصل التكبير في عيد الأضحى هو للحُجاج ، لأنهم يذبحون الهدى والغناء ، ويكبرون الله ويذكرونه عند الذبح وكذلك عند رمى الجمرات ، فإن غير الحجاج يكبرون أيضا كما هو وارد عن النبى ﷺ . ففي حديث مسلم عن أم عطية في

تكبير العيدين والإجازة أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

خروج النساء إلى مصلى العيد فى الفطر والأضحى تقول : والحيض يكن خلف الناس يكبرن مع الناس ، وللبخارى عنها أيضا : كنا نؤمر أن نخرج الحيض فيكبرن بتكبيرهم . يؤخذ من هذا أن التكبير فى العيدين سنة ، وكانت مدته فى الفطر أقل من الأضحى لأن القرية إلى الله فى عيد الفطر كان أهمها الصلاة وإخراج زكاة الفطر ، أما فى عيد الأضحى فالقرية يرمى الجمار والذبح ممتدة إلى ثلاثة أيام بعد يوم العيد .

وسميت أيام التشريق بذلك الاسم لأن العرب كانوا يشقون اللحم لكثرة ويعرضونه لحرارة الشمس حتى يجف ، ثم يحملونه معهم بعد عودتهم من الموسم ، وتلك كانت طريقة حفظ اللحوم إذ ذاك . وقيل : سميت بهذا الاسم أخذاً من قولهم : أشرق نير كما نغير وثبير جبل بمعنى كما يقول ابن الأثير فى النهاية ، والمعنى : ادخل أيها الجبل فى الشروق ، وهو ضوء الشمس ، كما نغير ، أى ندفع للنحر ، وقيل : لأن الهدى لا ينحر حتى تشرق الشمس ، وقيل غير ذلك .

أما الإجازة أى تعطيل الأعمال فى المصالح بمناسبة العيدين ، فهى تنظيم متروك لأولياء الأمور ، يعطون الفرصة للعاملين ليتمكنوا من الاحتفال بالعيدين بالفرح والسرور وبالمظاهر التى أباحها الشرع ، أو جعلها شعاراً للعيدين .

واختلافها راجع لكمية مظاهر الاحتفال بهما ، ففي عيد الفطر شرع الله الصلاة وإخراج زكاة الفطر ، وذلك فى يوم واحد ، وجعل من تمام الفرج عدم صيام هذا اليوم لأننا فى ضيافة الله يكرمنا بعد اجتيازنا امتحان الصيام بنجاح ، وفى عيد الأضحى تشرع فى يومه الصلاة والأضحية ، وقبله الوقوف بعرفة ، وبعده رمى الجمرات وذبح الهدى فكانت المدة المناسبة أكبر من مدة عيد الفطر ، والصيام حرام فى يوم العيد وثلاثة أيام بعده تكبر ونذبح ونفرح بما أنعم الله علينا فالحجاج فى ضيافة الله من يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق ، ونحن هنا نشارك الحجاج فرحتهم بما نقدر عليه من مظاهر مشروعة .

والإجازة ، كما سبق ، تنظيم دنيوى تقرره البلاد الإسلامية للمشاركة فى الاحتفال بالأعياد ، ومنها يوم الجمعة : وهو عيد أسبوعى ، له صلاة مخصصة ، ويحرم أو يكره إفراده بالصيام .

س : ما حكم مصافحة المصلين بعضهم لبعض بعد الصلاة وقولهم «حرماً»؟

ج : المصافحة في حد ذاتها مباحة ، بل قيل إنها مسنونة كمظهر من مظاهر الحب والاحترام والألفة وتقوية الرابطة ، وقد رويت في فضلها عدة أحاديث ، بعضها بطريق حسن ، من أمثلها : عن قتادة قلت لأنس بن مالك رضى الله عنه : أكانت المصافحة في أصحاب رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم . رواه البخارى والترمذى ، وعن حذيفة بن اليمان عن النبى ﷺ قال « إن المؤمن إذا لقي المؤمن فسلم عليه وأخذ بيده فصافحه تناثرت خطاياهما كما يتناثر ورق الشجر » رواه الطبرانى فى الأوسط . يقول المنذرى فى كتابه الترغيب والترهيب : ورواته لا أعلم فيهم مجروحاً . وعن سلمان الفارسى عن النبى ﷺ قال « إن المسلم إذا لقي أخاه فأخذ بيده تحاتت عنهما ذنوبهما كما يتحات الورق عن الشجرة اليابسة فى يوم ريح عاصف ، وإلا غفر لهما ولو كانت ذنوبهما مثل زيد البحر » رواه الطبرانى بإسناد حسن .

أما كون المصافحة بعد الانتهاء من الصلاة فلم تكن موجودة أيام النبى ﷺ ، ولا فى أيام الخلفاء الراشدين ، والأحاديث المذكورة هى فى لقاء الأخ لأخيه ، ولذلك قال ابن تيمية بكراهتها ، لكن قال العز بن عبد السلام بإباحتها لعدم وجود ما ينهى عنها ، بل قال النووي : أصل المصافحة سنة ، وكونهم حافظوا عليها فى بعض الأحوال لا يخرجها عن التنب ، لكن جاء فى كتاب « غذاء الألباب للسفارىنى » ج ١ ص ٢٨٣ أن بعضهم يحرمها .

وأرى أن الخلاف فى الآراء راجع إلى الخلاف فى تعريف البدعة ، وقد سبق بيانه وما دام الأمر خلافاً فلا ينبغى التعصب فيه لرأى .

أما قول « حرماً » فهو اختصار من دعاء هو « تدعو الله أن نلتقى فى الحرم لنصلى فيه » لأن الصلاة فى الحرم مضاعف ثوابها . فهى دعاء بزيارة الحرم للحج أو العمرة والصلاة فيه ، وليس هناك دليل يحرم هذا القول ، فلا داعى للإنكار عليه .

س : ماذا يجب علينا إذا سمعنا آية قرآنية بها سجود ونعني نسير فى الطريق العام ؟

ج : من قرأ أو سمع آية فيها سجود يسن له عند جمهور الفقهاء أن يسجد سجدة التلاوة ، فإن لم يسجد فلا عقوبة عليه ، لأنها سنة وليست واجبة إلا عند أبى حنيفة فقد جعلها واجبة . فإن كان طاهرا حين سماعها أو قرأها وجب عليه أن يسجد ، وإلا فهي فى ذمته يجب عليه أن يسجدها بعد أن يتطهر .

فلو كان الإنسان ماشيا فى الطريق العام وهو متوضئ وسمع آية فيها سجدة يسن له أن يسجد على أى مكان طاهر يكون قريبا منه ، فإن لم يسجد فلا ذنب عليه ويقوم مقامها عند الشافعية أن يقول (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم) أربع مرات ، فذلك يجزئه عن سجدة التلاوة حتى لو كان متطهرا . وعلى رأى أبى حنيفة إن لم يتمكن من السجود فى الطريق فليسجد عندما يصل إلى مكان يسهل عليه أدائه فيه ، فإن وجوبها موسع عنده فى هذه الحالة ، والعمر كله فرصة لأدائها .

س : قرأت حديثاً عن صلاة العاجزة وفيها قراءة للقرآن الكريم أثناء السجود مع أنني قرأت أن النبي ﷺ نهى عن القراءة في الركوع والسجود . فما رأى الدين في ذلك ؟

ج : إن الله سبحانه هو خالقنا والمنعم علينا ، لا نعبد إلا إياه ، ولا نستعين بأحد سواه وقد أمرنا أن ندعوه ليحقق مطلبنا ، ووعدنا بالإجابة كما قال سبحانه ﴿ وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ﴾ وللدعاء أوقات وأماكن يكون فيها أقرب إلى الاستجابة ، ومنها وقت السجود في الصلاة كما صح في الحديث « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا من الدعاء » ومن الخير أن تقدم للدعاء بعمل صالح كصدقة أو صلاة ، كما دعا أصحاب الغار ربهم بصالح أعمالهم ففرج عنهم ، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال كما رواه أحمد (من توضأ فأصبح الوضوء ثم صلى ركعتين يتمهما أعطاه الله ما سأل معجلاً أو مؤخراً) وفي حديث عثمان بن حنيف أن الرسول قال للأعمى الذي طلب منه أن يدعو الله ليكشف عن بصره : انطلق فتوضأ ثم صل ركعتين ، وعلمه الدعاء الذي يدعوا الله به .

وقد رويت أحاديث في كيفية صلاة العاجزة تتناقض مع الأحاديث الصحيحة ، منها حديث ابن مسعود الذي جاء فيه صلاة ثنتي عشرة ركعة ، يقرأ في السجود فاتحة الكتاب سبع مرات وآية الكرسي سبع مرات ، مع ذكر ودعاء ، وقد جرب الناس هذه الصلاة فوجدوها حقاً .

والناظر في هذا الحديث يجده متعارضاً مع النهى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود ، فقد روى مسلم وغيره أن النبي ﷺ قال « ألا وإنني نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو

ساجدا ، أما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا فى الدعاء فقمن - بفتح القاف وكسر الميم - أن يستجاب لكم « وروى مسلم وغيره أيضا عن على رضى الله عنه قوله : نهانى رسول الله ﷺ أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا .

يقول الشوكانى : هذا النهى يدل على تحريم قراءة القرآن فى الركوع والسجود . وفى بطلان الصلاة بذلك خلاف .

وما دام الحديث الصحيح ينهى عن قراءة القرآن فى الركوع والسجود فهو مقدم على حديث صلاة الحاجة الذى تقدم ذكره عن ابن مسعود ، وقال الحاكم الذى رواه : تفرد به عامر وهو ثقة مأمون ، يقول الحافظ المنذرى : أما عامر هذا فهو النيسابورى قال شيخنا الحافظ أبو الحسن : كان صاحب منكير ، وقد تفرد به عن عمر بن مهدى وحده فيما أعلم ، والاعتماد فى مثل هذا على التجربة لا على الإسناد .

بعد هذا أنصح بالثبوت مما يعبد الإنسان به ربه ، وعدم الجرى وراء أى شىء يظن أن فيه تحقيق رغبته ، فالله لا يعبد إلا بما شرع ، ولا يطلب ما عنده إلا بما صح فى القرآن والسنة ، وهو كثير ، وبالله التوفيق .

« : ما معنى الحديث الذى قاله النبى ﷺ عن الله عز وجل : « ابن آدم اركع لى من اول النهار أربع ركعات أكفك آخره » .

ج : روى أحمد والترمذى وغيرهما أن النبى ﷺ قال : « قال الله عز وجل : يا ابن آدم صل لى أربع ركعات من اول النهار أكفك آخره » وجاء بألفاظ أخرى متقاربة .
والمراد بذلك الترغيب فى صلاة الضحى ، وجاء مثل ذلك فى حديث رواه مسلم « يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة ، فكل تسبيحة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليلة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر صدقة ، ويجزىء من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى » .

وقد يوضح هذا الحديث الحديث الأول بل يوضحه أكثر رواية أحمد وأبى داود وابن خزيمة وابن حبان « فى الإنسان ستون وثلاثمائة مفصل ، فعليه أن يتصدق عن كل مفصل صدقة » قالوا : فمن يطيق ذلك يا رسول الله ؟ قال : « النخامة فى المسجد تدفنها والشيء تنجبه عن الطريق ، فإن لم تقدر فركعتا الضحى تجزىء عنك » .

س : متى وكيف شرع الصيام فى الإسلام ؟

ج : يقول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٣] . تدل هذه الآية على أمرين ، أولهما أن الصيام من فرائض الإسلام وثانيهما أنه كان مفروضاً فى الشرائع السماوية السابقة . أما فرضه فى الإسلام فكان على مرحلتين ، الأولى صيام يوم عاشوراء ، والثانية صيام رمضان ، وصيام رمضان نفسه كان .
على مرحلتين : اختيارية وإجبارية .

وبيان ذلك فيما يلي :

فى حديث البخارى ومسلم وغيرهما عن عائشة رضى الله عنها أن يوم عاشوراء كانت تصومه قريش فى الجاهلية ، وكان رسول الله ﷺ يصومه فى الجاهلية فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه - وذلك عندما رأى اليهود يصومونه شكراً لله على نجاة موسى وقومه من الغرق ، فقال « نحن أحق بموسى منكم » كما رواه الشيخان - فلما فرض رمضان ترك عاشوراء ، فمن شاء صامه ومن شاء تركه .

وظاهر هذا أن صوم عاشوراء كان واجباً ثم نسخ وجوبه بفرض رمضان كما ذهب إليه أبو حنيفة وبعض الشافعية ، وقيل كان صومه مندوباً مؤكداً للندب غير واجب فلما فرض رمضان بقى مندوباً ندباً غير مؤكداً وهو الوجه الأشهر عند الشافعية .

وبصرف النظر عن وجوبه أو ندبه ، فإن صيام النبى ﷺ له فى مكة ربما كان موافقة لقريش فيما بقى من شريعة سابقة كالحج ، أو بإذن من الله سبحانه على أنه فعل من أفعال الخير ، وصيامه فى المدينة ليس نزولاً على إخبار اليهود له بسببه فقد كان يصومه

قبل ذلك ، ولكنه استتلاف لهم فيه مع إذن الله له ، كما استألفهم باستقبال بيت المقدس ، وقد كان يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر به من الخير .

استمر وجوب صوم عاشوراء سنة واحدة ، فقد فرض صيام رمضان في السنة الثانية من الهجرة في شهر شعبان لليلتين خلتا منه ، وصام النبي ﷺ رمضان تسع سنوات كما قاله ابن مسعود في رواية أبي داود والترمذي ، كما قالت عائشة أيضا في رواية أحمد بسند جيد ، وصام منها ثمانية رمضانات تسعة وعشرين يوما ، وواحدا ثلاثين يوما .

وصوم رمضان أخذ مرحلتين في فرضه ، الأولى مرحلة التخيير بينه وبين الفدية والثانية مرحلة الإلزام بالصيام مع استثناء بعض من لهم أعذار ، والمرحلة الإلزامية أيضا كانت على صورتين ، وبيان ذلك :

أن قوله تعالى ﴿ وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيرا فهو خير له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ [سورة البقرة : ١٨٤] رأى بعض العلماء أنه منسوخ مفسرين « يطبقونه » بمعنى : يقدرُونَ عليه فهو في طاعتهم ووسعهم فمن قدر على الصيام ولا يريد أن يصوم فعليه أن يفعل خيرا وهو إخراج فدية طعام مسكين عن كل يوم ، ومن زاد على هذا القدر ، فهو خير له ومن صام ولم يخرج فدية فهو خير له .

ولما جرب الناس فائدة الصيام ومرنوا عليه اختاروه على الفِطْرِ مع الفدية ، وعندما تهيات نفوسهم لحتميته فرضه الله على كل قادر ، ومن كان له عذر من مرض أو سفر فرض عليه قضاء ما أفطره . وبهذا صار التخيير منسوخا ، إلا أن أقوال العلماء مضطربة في تعيين النص الناسخ ، فقال بعضهم إنه « وأن تصوموا خير لكم » وقال بعضهم الآخر إنه قوله تعالى في الآية التالية للآية التي فيها المنسوخ ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ .

روى البخاري أن أصحاب محمد ﷺ قالوا : نزل رمضان فشق عليهم فكان من

أطعم كل يوم مسكينا ترك الصوم ممن يطيقه ، ورخص لهم فى ذلك فنسختها ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ .

ولكن هنا وقفة فى مجيء الناسخ والمنسوخ فى آية واحدة نزلت فيما يبدو مرة واحدة أى دفعة واحدة لا تتجزأ ، ولو كان الناسخ آية أخرى تكون قد نزلت بعد فترة لكان ذلك أقرب إلى المعقول ، ولعل هذا يتفق مع قول من قال : إن الناسخ هو قوله تعالى ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ الموجود فى الآية التالية لآية الحكم المنسوخ .

ويكون قوله تعالى ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ من مكملات التخيير لبيان أفضلية الصوم على الفطر مع الفدية .

وهناك جماعة من المفسرين قالوا : إن آية ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية ... ﴾ محكمة وليست منسوخة ، والمعنى أن الذين يتكلفون الصيام بمشقة شديدة كأنه طوق فى أعناقهم لا يصومون وعليهم الفدية ، ومن زاد على مقدارها أو تكلف الصيام فهو خير ، وهؤلاء هم كبار السن ومن فى حكمهم .

ومهما يكن من شئ فإن الأمر قد استقر عند المجتهدين على أن كبار السن الذين لا يقدرّون على الصيام أداء ولا قضاء ، وكذلك المرضى الذين لا يرجى شفاؤهم لا يجب عليهم الصيام ، وإنما الواجب عليهم هو إخراج الفدية عن كل يوم .

أما المرضى الذين يرجى شفاؤهم فيرخص لهم فى الفطر وعليهم القضاء بنص الآية الكريمة ﴿ ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ .

هذا ، وكان مدة الصيام أول الأمر هى من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، فإذا لم يفطر الصائم عند الغروب ونام لا يجوز له إذا استيقظ من نومه أن يتناول أى مفطر ويظل صائما إلى غروب شمس اليوم التالى ، كما كان قربان النساء ليلا محرما على الصائمين طول الشهر ، فشق عليهم ذلك فأباح الله لهم التمتع بالنساء ليلا ، ومد لهم فترة الإفطار حتى مطلع الفجر ، لا يؤثر على ذلك نوم ولا غيره ... روى البخارى عن البراء قال :

كان أصحاب محمد ﷺ إذا كان الرجل صائما فحضر الإفطار فقام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي ، وأن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائما - وفي رواية كان يعمل في النخيل بالنهار وكان صائما - فلما حضر الإفطار أتى امرأته فقال لها : أعندك طعام ؟ قالت : لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك .

وكان يومه يعمل ، فغلبته عيناه ، فجاءته امرأته ، فلما رأتها قالت : خيبة لك !! - يعني تأسفت لنومه - فلما انتصف النهار غشى عليه ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فنزلت هذه الآية ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾ ففرحوا فرحا شديدا ، ونزلت ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ﴾ .

وفي البخاري أيضا عن البراء قال : لما نزل صوم رمضان كانوا لا يقربون النساء رمضان كله ، وكان رجال يخونون أنفسهم فأنزل الله تعالى ﴿ علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم فالآن باشروهن ... ﴾ والخيانة هنا ارتكاب المعصية . وجاء في تفسير القرطبي في رواية أبي داود أن عمر رضى الله عنه أراد امرأته فقالت : إني نمت ، فظن أنها تتعلل بالنوم فباشرها ، كما ذكر الطبري أن ذلك وقع من كعب بن مالك أيضا ، ولما رفع الأمر إلى النبي ﷺ نزلت هذه الآية .

هذا في تشريع الصيام في الإسلام ، أما قبل الإسلام ، فقال بعض المفسرين إن تماثل صيامنا مع صيام من قبلنا هو في أصل الوجوب وليس في الكيفية ، وقال بعضهم الآخر إن المفروض عليهم كان رمضان ولكنهم غيروا وبدلوا . والأمر لا يعدو مجرد أقوال وآراء دون سند صحيح يعتمد عليه ، وقد أورد القرطبي في تفسيره حديثا لم يبين درجته ولكن أسنده عن دغفل بن حنظلة عن النبي ﷺ قال : « كان على الأنصاري صوم شهر فمرض رجل منهم فقالوا : لئن شفاه الله لتزيدن عشرة ، ثم كان آخر فأكل لحما فأوجع فاه ، فقالوا : لئن شفاه الله لتزيدن سبعة ، ثم كان ملك آخر فقالوا : لتضمن هذه السبعة الأيام ونجعل صومنا في الربيع ، فصار خمسين » .

وغاية ما يعرف بعد الاطلاع على كتب التاريخ وأسفار العهد القديم والجديد أن قدماء اليهود كانوا لا يكتفون فى صيامهم بالامتناع عن الطعام والشراب من المساء إلى المساء ، بل كانوا يمضون الصيام مضطجعين على الحصى والتراب فى حزن عميق ، واليهود المعاصرون يصومون ستة أيام فى السنة ، وأنقيادهم يصومون شهرا كاملا ، وهم الآن يفطرون كل أربع وعشرين ساعة مرة واحدة عند ظهور النجوم .

والنصارى يصومون فى كل سنة أربعين يوما اقتداء بالمسيح عليه السلام ، وكان الأصل فى صيامهم الامتناع عن الأكل والشرب بتاتا ، والإنقطاع كل أربع وعشرين ساعة ، ثم قصره على الامتناع عن أكل كل ذى روح وما ينتج منه « مجلة الأزهر المجلد الخامس ص ٦٢٢ » .

وذلك إلى جانب صيام آخر مندوب ، وكذلك الصيام عند من ليس لهم دين سماوى ، وذلك مبسوط فى المرجع السابق .

س : لى ولد يبلغ من العمر عشر سنوات وصحته ضعيفة ، ويصم على أن يصوم ، ولخوفى عليه أحاول منعه من الصيام ، فهل على إثم ؟

ج : الصوم كسائر التكاليف لا يجب على المسلم إلا عند البلوغ ، وذلك لحديث « رفع القلم عن ثلاثة ، من الصبي حتى يبلغ ، ومن النائم حتى يستيقظ ، ومن المجنون حتى يفيق » رواه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه . ولكن بعض العلماء أوجب على الصبي إذا بلغ عشرة أن يصوم ، وذلك لحديث « إذا أطاق الغلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام شهر رمضان » رواه ابن جريج « المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ١٦١ » وكذلك قياسا على الصلاة التى أمر النبى ﷺ بضرب الغلام عليها إذا بلغ عشرة ، لكن الرأى الأول هو الصحيح ، وهو عدم وجوب الصوم إلا بالبلوغ .

ومن هو دون العشر ليس هناك خلاف فى عدم وجوب شيء عليه ، من صلاة وصيام وغيرهما - إلا ما قيل فى الزكاة وسنييه فى موضعه - ولكن مع ذلك يستحب أن يمرن على العبادات ، لأن النبى ﷺ أمرنا أن نأمر أولادنا بالصلاة لسبع سنين ، كما رواه أبو داود بإسناد حسن . وكان الصحابة يمرنون أولادهم على الصيام أيضا ، روى البخارى ومسلم عن الربيع بنت معوذ بن عفراء أنهم كانوا يصومون عاشوراء ، ويصومون صبيانهم الصغار ، ويذهبون بهم إلى المسجد ، ويجعلون لهم اللعبة من الصوف ، فإذا بكى أحدهم من أجل الطعام أعطوه إياها حتى يحين وقت الإفطار .

وكل هذا فى الأولاد الذين يطيقون الصيام . أما من كان بهم مرض أو صحتهم ضعيفة يزيدها الصوم ضعفا فليس على الآباء والأمهات أن يأمرهم بالصيام ، لكن لا ينبغي أيضا أن ينهوه عنه ، بل يتركونهم يجربون ذلك بأنفسهم ، فإن أطاقتوا استمروا ، وإلا فإنهم سيتركونه باختيارهم . وعلى الآباء والأمهات أن يمدحوا فى أولادهم عزمهم على الصيام وأن يبينوا لهم حكمة تشريعه بلباقة وكياسة ، وسيكون استمرارهم فى هذه التجربة أو عدولهم عنها باقتناع ، وهذا منهج تروى سليم .

س : معلوم أن تنظيف الأسنان مطلوب شرعا ، فهل يتافى ذلك مع الأحاديث التى تمدح خلوف فم الصائم ؟

ج : روى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ قال فى ضمن حديث « والذى نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » كما روى أبو داود والترمذى حديثا حسنا عن عامر بن ربيعة قال : « رأيت رسول الله ﷺ يتسوك ما لا أحصى وهو صائم » .

استتج الشافعى من الحديث الأول كراهة استعمال السواك للصائم - ومثله فرشاة الأسنان - وخص ذلك بما بعد الزوال ، إبقاء على رائحة الفم التى مدحها النبى ﷺ . وتغير رائحة الفم ناتج عن عدم تناول الطعام والشراب ، ويظهر عادة بعد الزوال ، ولم يعمل الشافعى بالحديث الثانى لأنه أقل رتبة من الحديث الأول ويؤيد رأيه حديث البيهقى « إذا صمت فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشى » والغداة أول النهار والعشى آخره .

وقال الأئمة الثلاثة ، مالك وأبو حنيفة وأحمد : لا يكره السواك للصائم مطلقا سواء قبل الزوال وبعده ، ودليلهم فى ذلك هو حديث عامر بن ربيعة المذكور ، وحملوا الحديث الأول الذى يمدح الخلوف على الترغيب فى التمسك بالصيام وعدم التأذى من رائحة الفم ، وليس على الترغيب فى إبقاء الرائحة لذاتها . ثم قالوا : إن رائحة الفم تزول أو تقل بالمضمضة للوضوء ، الذى يتكرر كثيرا ، ولم يثبت نهى الصائم عنها ، وقالوا أيضا : إن حديث البيهقى ضعيف كما بينه هو .

وإذا لم يكن من الأئمة الأربعة إلا الشافعى الذى قال بكراهة تنظيف الأسنان أثناء الصيام بعد الزوال - فإن من كبار أئمة المذهب من لم يرتضوا ذلك . فقد قال النووى فى

المجموع ج ١ ص ٣٩ : إن المختار عدم الكراهة . وقال ابن دقيق العيد معقبا على قول الشافعى : ويحتاج إلى دليل خاص بهذا الوقت - أى بعد الزوال - يَحْصُ به ذلك العموم - وهو حديث الخلف - وعلى هذا فلا كراهة فى استعمال السواك فى رمضان » انظر أيضا كتاب : طرح الشريب فى شرح التقريب ، للعراقى وأبى زرعة ج ٢ ص ٦٥ » وبعد استعراض ما قيل فى السواك فى الصيام أختار القول بعدم كراهة تنظيف الأسنان بأية وسيلة ، شريطة ألا يصل إلى الجوف شئ من المعجون أو الدم ونحوهما ومن الأحوط استعمال ذلك ليلا .

س : لماذا يحرم الصوم مع العادة الشهرية للمرأة ؟

ج : أجمع الفقهاء على أمرين بالنسبة للمرأة إذا كانت حائضا أو نفساء وهما ، عدم وجوب الصوم عليها ، وعدم صحته إذا صامت بل على حرمة صومها . يقول الخطيب الشافعى فى كتابه الإقناع « ج ١ ص ٢٠٥ » . قال الإمام : وكون الصوم لا يصح منها لا يدرك معناه ، لأن الطهارة ليست مشروطة فيه . وهل وجب عليها ثم سقط ، أو لم يجب أصلا وإنما يجب القضاء بأمر جديد

وجهان أحدهما الثانى . قال فى البسيط : وليس لهذا الخلاف فائدة فقهية . وقال فى المجموع : يظهر هذا وشبهه فى الأيمان والتعاليق بأن يقول : متى وجب عليك صوم فأنت طالق انتهى كلام الخطيب .

ليس هناك دليل قوى من القرآن والسنة يحرم الصيام على المرأة عند وجود الدم فالإجماع فقط هو الدليل ، وحاول بعض العلماء أن يأخذ عليه دليلا من حديث الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت : كنا نحيض على عهد رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة . فقال : الأمر بقضاء الصوم يستلزم بطلانه لو حدث منها فى رمضان ، لكن ليس ذلك مطردا ، فإن القرآن أوجب القضاء على المريض والمسافر ، ومع ذلك يجوز أن يصوم كل منهما ويقع الصوم صحيحا .

فعل عدم وجوب الصوم على المرأة مع وجود الدم تشريع سابق متعارف عليه وأقره النبى ﷺ . والحكمة فى ذلك ليست بوجود الجنابة ، فالجنابة بغير الدم لا تمنع الصوم ولا تبطله ، فلو حدثت جنابة باتصال جنسى قبل الفجر ، أو باحتلام ليلا أو نهارا ، ثم استمر من عليه الحدث طول النهار بدون غسل فإن صومه صحيح وإن كانت هناك حرمة

لترك الصلوات التي تحتاج إلى طهارة . وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً وهو صائم ثم يغتسل .
كما أن الحكمة ليست المرض الذي يسببه نزول الدم فإن المرض لا يمنع من الصيام ويجزئ ، لأن الفطر رخصة لا عزيمة ، وفطر صاحبة الدم عزيمة لا رخصة .
والخلاصة أن دليل بطلان الصوم ممن عليها الدم هو الإجماع ، والحكمة غير متينة ، والمتيقن هو وجوب الإعادة عليها كما في الصحيحين من دلالة خبرهما على العلم اليقيني في أحكام الفروع .

س : لا يوجد في البلد الذي أعمل فيه فقراء يستحقون الزكاة يوم العيد ، وقد أكون في بلدي قبل يوم العيد وفيها فقراء ، فهل يجوز أن أدفع إليهم الزكاة قبل يوم العيد ؟

ج : يجوز إخراج زكاة الفطر من أول يوم من رمضان على ما رآه الشافعية ، ويجوز أن تؤدى قبل يوم العيد بيوم أو يومين عند بعض الأئمة ، بل يجوز ذلك قبل رمضان . أخرج البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر ... إلى أن قال : وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين .

ولا يجوز تأخيرها عن يوم العيد . والأفضل إخراجها قبل صلاة العيد ، لما روى البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة قال ابن عباس رضي الله عنهما : فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات . وفي حديث الدارقطني : أغنواهم عن الطواف في هذا اليوم . أى أغنوا الفقراء عن الطواف والسعى في الأسواق ونحوها بطلب الرزق في هذا اليوم ، وهو يوم العيد ، وذلك بإعطائهم الزكاة .

وحرمة التأخير عن يوم العيد محلها إذا وجد المستحقون لها ولم يكن هناك غائبون أولى منهم ، فإذا عدوا ، أو كان هناك غائب أولى كالأرحام مثلاً فلا يحرم التأخير .

س : هل هناك مذهب يقول بعدم وجوب الهدى على المتمتع ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ﴾ [سورة البقرة : ١٩٦] وقد اشترط العلماء شروطا يتحقق بها التمتع الموجب للهدى واتفقوا منها على ما يأتي :

١ - ألا يكون المتمتع من حاضري المسجد الحرام كما نصت عليه الآية « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » . وهم أهل مكة أو أهل مكة ومن يسكن قريبا منها دون مسافة القصر على خلاف للعلماء في تحديدهم .

٢ - أن تقع العمرة في أشهر الحج ، وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة . وشذ عن هذا الشرط طاووس فقال : من اعتمر في رمضان ثم أقام حتى حج فهو متمتع .

٣ - أن تقع العمرة في العام الذي وقع فيه الحج . فلو اعتمر في أشهر الحج ثم لم يحج سواء أقام بمكة أو سافر ، وحج في عام آخر فليس متمتعا . وشذ عن هذا الشرط الحسن ، فقال : لا يشترط للتمتع أن يقع الشُّكَّان في عام واحد . « المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ٤٩٩ » .

٤ - ألا يسافر بين العمرة والحج سفرا بعيدا تقصر فيه الصلاة ، وشذ الحسن عن هذا الشرط .

٥ - ألا يعود إلى الميقات ليحرم بالحج منه ، فإن عاد وأحرم منه فلا دم عليه .

٦ - أن يحل من إحرامه بالعمرة قبل أن يحرم بالحج ، فلو استمر على إحرامه حتى أحرم بالحج لم يكن متمتعا ، بل يكون قارنا ، وعلى كل حال فالتمتع والقارن عليهما دم .

٧ - اشترط مالك فقط زيادة على ذلك أن تكون العمرة والحج عن شخص واحد ولا

يقول الأئمة الثلاثة بذلك ، ويوضحه ما جاء فى حاشية قليوبى وعميرة على منهاج النورى فى فقه الشافعية « ج ٢ ص ١٢٩ » : أنه لا يشترط أن يقع التُّسْكُنُ أى العمرة والحج عن شخص واحد ، فلو استأجره واحد للحج واستأجره آخر للعمرة فتمتع عنهما أو اعتمر عن نفسه وحج عن غيره أو عكسه فهو متمتع .

ويمكن العمل بمذهب مالك عند الحاجة أو الضرورة كمن يتكرر حجه ويريد التمتع دون هدى أن يجعل واحدا منهما عن أحد والديه المتوفيين وجوبا ، أو لهُمَا ندبا أو نيابة عن عاجز عن الحج ، والدين يسر .

س : هل يجوز لمن وجب عليه ذبح هدى أن يأكل منه ، أو لابد من توزيعه كله على المحتاجين ؟

ج : قال الله تعالى في شأن الهدى ﴿ فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ﴾ [سورة الحج : ٢٨] .

يدل ظاهر هذا الأمر على إباحة الأكل من أى هدى كان ، سواء أكان واجبا أم مندوبا ، وقد اختلف الفقهاء فى هذا الحكم ، وفرقوا بين هدى التطوع المندوب فجوزوا الأكل منه ، وبين الهدى الواجب فحرّموه ، وإن كان بعضهم أجاز الأكل من بعض الهدى الواجب دون البعض الآخر .

فذهب أبو حنيفة وأحمد إلى جواز الأكل من هدى التمتع وهدى القران وهدى التطوع ، ولا يأكل مما سواها ، وقال مالك : يأكل من الهدى الذى ساقه لفساد حجه ولغوات الحج ، ومن هدى التمتع ، ومن الهدى كله إلا فدية الأذى وجزاء الصيد والتذر للمساكين وهدى التطوع إذا عطب قبل محله .

وعنه الشافعي : لا يجوز الأكل من الهدى الواجب مثل الدم الواجب فى جزاء الصيد وإفساد الحج ، وهدى التمتع والقران ، وكذلك ما كان نذرا أوجبه على نفسه ، أما ما كان تطوعا فله أن يأكل منه ويهدى ويتصدق . وللتوضيح يمكن الرجوع إلى المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ٥٦٥ .

واقول : إن غالب ما يذبح هناك جزاء هو عن التمتع والقران ، وعموم الآية يجيز الأكل منه ، إلى جانب أحاديث تفيد أن النبى ﷺ فى حجة الوداع كان معه نسائه وكن متمتعات أى محرّمات بالعمرة أولا ، أو قارنات أى محرّمات بالحج والعمرة معا ، وأكلن من اللحم . وفى صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام أمر من كل بدنة - جمل - ببضعة - قطعة - فى قِذِرٍ ، فأكل هو وعلى رضى الله عنه من لحمها وشربا من مرقها .

هذا والأولى أن تطعم كلها للفقراء ، وبخاصة بعد الاستعدادات الجديدة لتنظيم الذبيح والتوزيع ، والأكل منها أفضل من أن ترمى وتضيّع دون توزيع .

س : إني شاب لم أتزوج ، فأيهما أفضل الحج أم الزواج ؟

ج : لاشك أن الحج فرض لازم على كل مستطيع كما قال تعالى ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ [سورة آل عمران : ٩٧] .

ووجوبه على الفور عند جمهور الفقهاء ، يحرم تأخيرها عن أول فرصة له . والزواج مشروع ومرغب فيه بالآيات والأحاديث الكثيرة ، غير أن الفقهاء قالوا : إنه قد يكون واجبا وقد يكون مندوبا ، فهو واجب على من وجد نفقته وقدر على كل تبعاته وخاف العنت أي الوقوع في الفاحشة إن لم يتزوج ، ويكون مندوبا إن قدر عليه ولم يخف العنت إن لم يتزوج ، بأن كانت حالته طبيعية وعنده من القدرة ما يكف به نفسه عن الفاحشة إن أخر الزواج .

وعلى هذا نقول : إن كان الزواج واجبا قدمه على الحج لأنه لو لم يتزوج وقع في الفاحشة ، والحج يكون واجبا على المستطيع ، ومن الاستطاعة وجود مال زائد على حاجاته الضرورية ، ومن حاجاته الضرورية الزواج في مثل هذه الحالة وبخاصة أن الحج واجب على التراخي عند بعض الأئمة ، يعني لو أخره سنة لا يأنم . وإن كان الزواج مندوبا له قدم الحج عليه ، ضرورة تقديم الواجب على المندوب .

س : هل من الحديث « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » وهل ينطبق على ما حدث بين علي ومعاوية ؟

ج : روى البخارى ومسلم عن أبى بكر أن النبى ﷺ قال « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » قلت : يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال « إنه كان حريصا على قتل صاحبه » قال النووى فى شرحه « صحيح مسلم ج ١٨ ص ١١ : كون القاتل والمقتول من أهل النار محمول على من لا تأويل له ، ويكون قتالهما عصبية ونحوها ... ثم قال : وأعلم أن الدماء التى جرت بين الصحابة رضى الله عنهم داخلة فى هذا الوعيد . ومذهب أهل السنة والحق إحسان الظن بهم والإمساك عما شجر بينهم وتأويل قتالهم ، وأنهم مجتهدون متأولون لم يقصدوا معصية ولا مخض الدنيا ، بل اعتقد كل فريق أنه المحق ومخالفه باغ ، فوجب عليه قتاله ليرجع إلى أمر الله وكان بعضهم مصيبا وبعضهم مخطئا معذورا فى الخطأ ، لأنه بالاجتهاد . والمجتهد إذا أخطأ لا إثم عليه ، وكان على رضى الله عنه هو المحق المصيب فى تلك الحروب . هذا مذهب أهل السنة وكانت القضايا مشتبهة ، حتى إن جماعة من الصحابة تحيروا فيها فاعتزلوا الطائفتين ولم يقاتلوا ، ولم يتيقنوا الصواب ثم تأخروا عن مساعدته منهم . انتهى .

ونقل الشوكانى « نيل الأوطار ج ٧ ص ٥٠ » عن الحافظ ابن حجر ما يتفق مع ما ذكره النووى ، وذكر ما أخرجه البزار فى رواية « إذا اقتتلتم على الدنيا فالقاتل والمقتول في النار » ويؤيده ما أخرجه مسلم بلفظ « لا تذهب الدنيا حتى يأتى على الناس زمان لا يدرك القاتل فيم قتل ، ولا يدرك المقتول فيم قتل » فقيل : كيف يكون ذلك ؟ قال « الهرج » القاتل والمقتول في النار » قال القرطبى : فبين هذا الحديث أن القاتل إذا كان

حديث : إذا التقى المسلمان بسيفيهما ، أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

على جاهل من طلب دنيا أو اتباع هوى فهو الذى أريد بقوله « القاتل والمقتول فى النار » قال الحافظ : ومن ثمَّ كان الذين توقفوا عن القتال فى الجمل وصُعِّين أقلَّ عددا من الذين قاتلوا ، وكلهم مأجور إن شاء الله ، بخلاف من جاء بعدهم ممن قاتل على طلب الدنيا .

هذا ، وقد حمل بعض العلماء الحديث على من استحل ذلك ، ويؤيد أن السعيد هو لمن قاتل للدنيا وليس لله حديث رواه مسلم « من قاتل تحت راية هُمَيَّة فغضب لغضبه ، أو يدهو إلى عصبية ، أو ينصر عصبته فقتل فقتله جاهلية » والعمية هى الجهل

س : نرى بعض المشيعين للجنائز يقبلون الميت عند نزوله إلى القبر ويقولون : سامحك الله ، فما حكم الدين في ذلك ؟

ج : روى البخارى وغيره عن عائشة رضى الله عنها أن أبا بكر رضى الله عنه دخل فبصر برسول الله ﷺ وهو مسجى - مغطى - بيرده ، فكشف عن وجهه وأكبَّ عليه فقبَّله . وجاء فى رواية أخرى أنه قبَّله بعد موته . وفى حديث صحيح رواه الترمذى وأحمد وابن ماجه أن النبى ﷺ قبَّل عثمان بن مظعون وهو ميت ، ويكى حتى سالت الدموع على وجهه .

فى هذا دليل على جواز تقبيل الميت ، وقول الناس للميت : سامحك الله ، أمر مشروع بل مندوب ، فهو من صفات المتقين الذين أعد الله لهم المغفرة والجنة التى عرضها السموات والأرض ، حيث قال الله فيهم ﴿ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين ﴾ [سورة آل عمران : ١٣٤] .

س : هل يشترط في الدعاء أن يقترن بأمور معينة حتى يستجيب الله سبحانه وتعالى له ؟ وما هي ؟

ج : قال تعالى ﴿ وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ﴾ [سورة غافر : ٦٠] .
أمرنا الله في آيات كثيرة بالدعاء ووعده بالاستجابة ، كما جاءت بذلك أحاديث كثيرة والدعاء عبادة أو منج العباد كما صرح به في بعض الأحاديث ، ولكل عبادة أركان وشروط وآداب حتى تصح وتقبل .

وقال العلماء : **إحدى شروط قبول الدعاء** : حضور الذهن والقلب عند الدعاء ، فلا يكتفى الإنسان بمجرد تحريك اللسان بالدعاء وذهنه منصرف عن الله ولا يكفى حضور الذهن مع خمود العاطفة بل لابد من الرغبة في الإجابة والرغبة من عدمها واستحضار عظمة الله سبحانه . ويؤكد هذا ما جاء في نهاية الآيات التي ذكرت دعاء أيوب وذى النون وذكريا حيث قال رب العزة : ﴿ إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا لنا خاشعين ﴾ [سورة الأنبياء : ٩٠] .

فالداعي لابد أن يكون مطيعا لله غير مقصر ، ومقبلا على الطاعة بحب ومسارة وراغبا في الاستجابة راهبا من الطرد والحرمان ، خاشعا حاضرا الذهن والقلب .

وصح في الحديث أن أكل الحرام يمنع استجابة الدعاء حيث ذكر الرسول ﷺ الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء : يا رب يا رب ، ومطعمه حرام وملبسه حرام ومشربه حرام فأني يستجاب له . كما جاء في الحديث : نصبح الرسول لسعد أن يطيب مطعمه ليستجاب دعاؤه .

هذه بعض الأمور التي لابد منها لاستجابة الدعاء ، ومن المندوبات : الطهارة

واستقبال القبلة والدعاء بالمأثور ، وتحريم الأوقات والأماكن المباركة كالنصف الثاني من الليل وما بين الأذان والإقامة وعند رؤية الكعبة وساعة الإجابة يوم الجمعة ... وافتتاح الدعاء بالبسملة وحمد الله والصلاة والسلام على الرسول وختمه بالصلاة عليه أيضا فالله أكرم من أن يقبل الصلاتين ويترك ما بينهما ، وهناك كتب وضعت في الدعاء يمكن الرجوع إليها . والله أعلم .

س : ما حكم الدين فيما يدخلون فى المزايدات لا يقصد الشراء ولكن بقصد إعلاء الثمن ؟

ج : روى البخارى ومسلم عن ابن عمر وأبى هريرة أن النبى ﷺ نهى عن النجش وذا النجاشى . والنجش فى اللغة هو تغير الصيد واستثارته من مكانه ليصاد . وفى الشرع الزيادة فى ثمن السلعة ، وقد يكون ذلك بمواطأة البائع فيشترك مع المشتري فى الإثم ، وقد يكون بغير علمه فيختص بذلك المشتري . وقد يختص به البائع كمن يخبر بأنه اشترى سلعة بأكثر مما اشتراها به ليغرّ غيره بذلك .

وفسر الشافعى صورة بيع النجش بأن تحضر السلعة لتباع ، فيعطى إنسان لها ثمنا ولا يريد شراءها ، وذلك حتى يقتدى به السوّام ، أى الراغبون فى الشراء ، فيعطوا بها ثمنا أكبر ، أى يقدرون لها سعرا أكبر مما كانوا يقدرونه لو لم يسمعوا سومه ، وهذا ما يسمى الآن ببيع المزايدة .

وحاصل ما قيل فيه : إن زيادة السعر وتنافس المساومين إن لم يكن الغرض من ذلك شراء السلعة ، وكان الغرض تغيير الغير ليتوهم أنها تساوى ما سمعه من الأثمان فيدفع فيها ثمنا أعلى ليفوز بها . كانت المزايدة محرمة ، ويشترك فى الإثم كل من له دخل فيها أو علم بها ورضى عنها . أما إذا كانت المزايدة من الشخص بقصد شراء السلعة لا بقصد التغيير فلا تكون محرمة .

وإذا كانت المزايدة بقصد التغيير محرمة فهل يبطل البيع أو يقع صحيحا مع حرمة ؟ نقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع ، وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك ، وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان بمواطأة البائع أو صنعة والمشهور عند المالكية ثبوت الخيار ، وهو وجه للشافعية ، والأصح عندهم - أى الشافعية - صحة البيع مع الإثم ، وهو قول الحنفية « نيل الأوطار ج ٥ ص ١٧٥ » .

س : في يوم ٤ من مارس ١٩٨٤ نشرت كاتبة بجريدة واشنطن بوست مقالا عرضت فيه صورة غير دقيقة عن وضع المرأة في الإسلام ، ورفّت عليها نائبة رئيس الجمعية الإسلامية الدولية في فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتطلب رأى الدين في ذلك ؟

ج : من الملاحظ أن كثيرا ممن يكتبون من الأجانب عن الإسلام غير فاهمين له فهما صحيحا ، كما أن بعضهم يكون غير منصف فيما يكتب ، وذلك لغرض من أغراض كثيرة تكشف الأيام عن بعضها ، وتنبه المسلمون إلى البقطة لما يدور حولهم من أفكار وحركات .

ومن الملاحظ أيضا أنهم يحكمون على الإسلام بالصورة التي عليها بعض المجتمعات الإسلامية أى يحكمون بالسلوك والممارسة على المبدأ ذاته ، وهذا خطأ فقد يكون المبدأ صحيحا والتطبيق خطأ ، إما لعدم الفهم أو عدم الالتزام ، وما جاء به الدين حق ، والناس قد يلتزمون به أو لا يلتزمون .

والحقيقة التي لا يشك فيها منصف أن الإسلام وضع المرأة في موضعها اللائق بها شأنه في كل ما جاء به من هداية ، لأنها تنزيل من حكيم حميد ، فصحيح كثيرا من الأفكار الخاطئة التي كانت مأخوذة عنها في الفلسفات القديمة ، وفي كلام من يتسبون إلى الأديان .

وردّ لها اعتبارها وكرّمها غاية التكریم ، ومع ذلك وضع إطارا واحتياطات تصون هذا التكریم وتمنع سوء استغلاله ، والناظر في هذا الإطار وهذه الاحتياطات يجدها حكيمة كل الحكمة لأنها من صنع الله الحكيم الذي يعلم سر مخلوقاته ، مراعى فيها أن كل حرية مقيدة بما يحقق المصلحة ويدفع الضرر ، وأن كل حق يقابله واجب ، ضرورة أن

النشاط البشرى نشاط اجتماعى ، بل إن الإنسان مع نفسه له حق وعليه واجب ، ليمكن أن يعيش فى وضع كريم .

ومن الخطأ أن يحاول بعض الناس إخضاع أحكام الدين لأهوائهم ، أو صبغها باللون الثقافى الذى عاشوا فيه ، مع أن العكس هو الصحيح ، فالواجب هو إخضاع الأهواء والثقافات للدين .

وإذا كان بعض المسلمين فى بعض العصور أو البيئات تشددوا فى تطبيق الاحتياطات حتى أدى ذلك إلى حرمان المرأة من بعض حقوقها ، فإن بعض المسلمين اليوم ينادون بإلغاء هذه الاحتياطات ، حتى تنطلق المرأة بفكرها وسلوكها ، وتتساوى مع الرجل أو تنافسه فى كل ميدان .

وهؤلاء وهؤلاء مخطئون ، والنصوص فى التوسط والاعتدال ، والموازنة بين الحقوق والواجبات ، ووضع الشخص المناسب فى المكان المناسب - كثيرة . والواجب على من يكتب عن الإسلام أو غيره أن يقرأ ويفهم كل شىء عنه ، ليستطيع أن يصل إلى حكم صحيح أو قريب من الصحة .

س : خطبت فتاة قريية ، وأحببت أن أجلس معها وأحدثها ليتعرف كل منا أخلاق الآخر ، فمنعني أقاربها ، فهل الدين يحرم ذلك ؟

ج : أباح الإسلام بل ندب للخطيب أن ينظر إلى خطيبته في حدود الوجه والكفين ليرى منها ما يرغب في زواجها ، وذلك بشرط أن يكون جاداً في خطبتها ، ودليله قول النبي ﷺ وفعله ، أما قوله فمنه ما رواه مسلم أن رجلاً تزوج امرأة من الأنصار فقال له « أنظرت إليها ؟ » قال : لا ، قال « فاذهب فانظر إليها فإن في أهين الأنصار شيئاً » .
وروى الترمذى وحسنه والنسائي وابن ماجه من حديث المغيرة بن شعبه أنه خطب امرأة فقال له النبي ﷺ « انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » أى تحصل الموافقة والملاءمة بينكما .

وأما فعله فقد روى البخارى عن سهل بن سعد أن امرأة جاءت رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله جئت لأهب لك نفسى ، فنظر إليها فصعد النظر إليها وصوّبه ثم طأطأ رأسه ... ويجوز عند أحمد بن حنبل النظر إلى أكثر من الوجه والكفين ، مما لا يخذش حياء أو يشير فتنه ، بناء على الحديث الذى رواه ، وهو « إذا خطب أحدكم المرأة فقدر على أن يرى منها بعض ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل » ولذلك قال ابن الجوزى فى كتابه « صيد الخاطر » . ومن قدر على مناطق المرأة أو مكالمتها بما يوجب التنبيه ثم ليرى ذلك منها ، فإن الحسن فى القم والعينين - فليفعل هذا .

هذا هو الطريق لمعرفة جمالها وصحتها ، أما معرفة أفكارها وثقافتها وأخلاقها فيكون إما بسؤال أهل الثقة والخبرة ، وإما بمعرفة ذلك بنفسه عن طريق المحادثة والمجالسة والمحادثة نفسها لا مانع منها شرعاً ، والمحرم منها هو لين الكلام أو اشتماله على منحر ، أما المجالسة فلا تجوز أن تكون فى خلوة بل لابد من وجود طرف آخر يمنع

وسوسة الشيطان لهما بالسوء ، على حد قول الحديث الشريف الذى رواه الطبرانى «إياك والخلوة بالنساء ، فوالذى نفسى بيده ما خلا رجل بامرأة إلا ودخل الشيطان بينهما » وقد صح فى تحريم الخلوة « لا يخلون أحدكم بامرأة إلا مع ذى محرم » رواه البخارى ومسلم فإذا وجد المحرم أى القريب الذى يحرم زواجه منها كالأب والأخ والعم والخال فلا حرمة .

أما ما وراء النظر والمجالسة مع المحرم من مثل التلامس باليدين بدون حائل ، أو ما هو أكبر من تلامس اليدين فهو حرام ، وإذا كان هناك اجتماع عام كما هو فى الشوارع أو الأسواق بحيث يطلع الناس على الخطييين فلا يعد ذلك خلوة ، بل هو جائز .

هذا هو الشرع فى حدوده التى وضعها لتلاقى الخطييين ، وهى حدود معتدلة ليس فيها تزمت ولا تفريط ، فالذين يمتنعون النظر إلى الوجه والكفين والكلام العادى بحضور محرم - مخالفون للشرعة ، والذين يبيحون النظر بدون حدود والكلام واللقاء الحر بدون ضوابط - مخالفون للشرعة . والخير فى اتباع الهدى النبوى ، حماية للشرف وصيانة للمعرض ، ومنعا للتهمة وسوء الظن ، وإذا كان لبعض الناس عرف يخالف ذلك فالدين يحكم على العرف لوجود النص فى المسألة ، ولا يجوز للعرف أن يحرم ما أحل الله أو يحلل ما حرم الله » انظر الجزء الأول والثانى من موسوعة : الأسرة تحت رعاية الإسلام .

هـ : شاب له أخت يريد أن يتزوج أخت شاب آخر على أن يتزوج هذا الشاب أخته «تبادل» فهل هذا جائز ؟

ج : روى مسلم أن النبي ﷺ قال « لا شغار فى الإسلام » وصورته أن يزوج الرجل ابنته أو قريته إلى رجل على أن يزوجه هو ابنته أو قريته وليس بينهما صداق .

وسمى بذلك لخلوه من المهر وعدم معاوضة البضع ، مأخوذ من شفر البلد إذا خلا من الناس ، وليس فى هذا النوع عيب إلا خلوه من الصداق ، فهو لا يمس العرض والشرف .

وقد أبطله الإسلام لأن البضع جعل مقابل البضع فلم تستفد منه المرأة شيئاً ، وقال بطلانه الإمام الشافعى ، أما أبو حنيفة فقد أجازته وألزم كلاً بمهر المثل ، وحكى ذلك عن عطاء والزهرى والليث بن سعد وغيرهم .

لكن لو جعل كل رجل مهراً لمن يريد أن يتزوجها فالزواج صحيح لا غبار عليه وهناك نوع من الزواج كانت العرب فى الجاهلية تمارسه أيضاً وهو نكاح البدل أو المبادلة وصورته أن يقول رجل لآخر : خذ زوجتى وأعطينى زوجتك . روى الدارقطنى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : كان البدل فى الجاهلية أن يقول الرجل للرجل : أنزل لى عن امرأتك وأنزل لك عن امرأتى وأزيدك فأنزل الله عز وجل ﴿ ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أحببكم حسنهن ﴾ [سورة الأحزاب : ٥٢] .

وذكر دخول عيينة بن حصن الغزارى على الرسول وعرض عليه أن ينزل له عن أحسن من عائشة ، فقال له « إن الله قد حرم هذا » وأنكر الطبرى أن يكون هذا النوع قد حدث عند العرب ، لكن القرطبى قال : إن هذه الحادثة تدل على أنه كان موجوداً « تفسير القرطبى ج ١٤ ص ٢٢١ » .

س : هل في الإسلام شيء عن مؤخر ومقدم الصداق ، وما رأى الدين في حالة تنازل المرأة عنه ، وما حكم المغالاة في المهور ؟

ج : الصداق عَرَض يدفع للمرأة عند النكاح ، وهو ملك لها لا يجوز لو ليها أو زوجها أن يأخذ شيئا منه إلا برضاها ، كما قال تعالى ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نَحْلَةً فَإِنْ طِئَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ [سورة النساء : ٤] وقال ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَنْتُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِهَنَاتٍ وَإِنَّمَا مِيبَةٌ * وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنُ مِنْكُمْ مِثْقَالَ حَبِيطَا ﴾ [سورة النساء : ٢٠ ، ٢١] .

والمهر يجوز أن يدفع مرة واحدة ، وأن يدفع على أقساط ، وذلك حسب الاتفاق ، وهو يجب بمجرد العقد ويتأكد بالدخول ، ولو طلقها قبل الدخول كان لها النصف ، كما قال تعالى ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٧] أما الطلاق بعد الدخول فلا يبيح له استرداد شيء منه ، وما دام المهر ملكا للزوجة فهي حرة التصرف فيه ما دامت عاقلة رشيدة ، ويجوز لها أن تتنازل عنه كله أو بعضه ، كما تنص عليه الآية المذكورة ، وكما يجوز عند الخلع أن تتنازل عنه كله أو بعضه بل تعطيه أكثر مما دفع كما ذهب إليه بعض الفقهاء . ودليله حديث حبيبة بنت سهل الأنصارية وقد اختلعت من زوجها ثابت بن قيس وردت إليه مهرها وهو حبيقة أو حديقتان على خلاف في الروايات وكان ذلك بأمر النبي ﷺ كما رواه البخاري ، وذلك بعد قوله تعالى ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [سورة البقرة : ٢٢٩] .

وليس للصداق حد أدنى فيجوز أن يكون بكل ما يُمَوَّل ، لحديث « التمس ولو خاتما من حديد » ورأى بعض الفقهاء ألا يقل عن ربع دينار ، وبعضهم ألا يقل عن عشرة دراهم ، بل يجوز أن يكون منفعة .

ولا حدًّا لأكثره بدليل آية ﴿ وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا ﴾ وقد ندب النبي ﷺ إلى عدم المغالاة فيه ، فقد روى أحمد والبيهقي بإسناد جيد حديث « من يمن المرأة أن تيسر خطبتها وأن تيسر صداقها وأن تيسر رحمها » يعنى بالولادة ، ولم يرض بغير أن يكلف نفسه فوق طاقتها فيدفع مهرًا كبيرًا بالنسبة إليه ، فقد روى مسلم حديث الرجل الذي تزوج على أربع أواق فاستنكره النبي ﷺ وقال « كأنما تتحتون الفضة من عرض هذا الجبل ، ما عندنا ما نعطيكم ، ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب منه ... » فالمدار كله على طاقة الزوج والناس مختلفون في ذلك ، والغالب أن المغالاة في المهور تكون من جهة الزوجة ، إلى جانب ما يطلب من شبكة وهدايا ومصاريف أخرى ، وهو أمر له نتائجه الخطيرة ، فهو يقلل من الإقبال على الزواج ، وبخاصة في الظروف الاقتصادية الحرجة ولو استدان الزوج قد يعجز عن الوفاء ، وذلك له أثره على حياته الزوجية ، وقد يحس بالنفور والامتناع من الزوجة التي تسببت له في الهم بالليل والذل بالنهار .

ومن أجل هذا نهى عمر عن المغالاة في المهور بما يشبه أن يكون قرارًا يَسْرِي على الجميع ، غير أن امرأة ذكرته بقوله تعالى : ﴿ وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا ﴾ فرجع عن فكرته . ومن الواجب أن يكون هناك تعاون بين الطرفين في تيسير أمر الزواج ، بل على المجتمع ممثلًا في المسؤولين أن يتدخل من أجل مصلحة الجميع .

س : هل يجوز للمرأة أن تخرج من بيتها بعطر خفيف تقصد به إزالة رائحة العرق ؟

ج : ورد عن النبي ﷺ أنه قال « أيما امرأة استعطرت فمرت على قوم ليجدوا ريحها فهي زانية ، وكل عین زانية » رواه النسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما ، ورواه الحاكم أيضا وقال : صحيح . كما رواه أبو داود والترمذي بلفظ « كل عین زانية والمرأة إذا استعطرت فمرت بالمجلس كذا وكذا » يعنى زانية ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

وفي العائور : خير عطر المرأة ما ظهر لونه وخفى ريحه .

يفهم من هذا أن وصف المرأة بأنها زانية أى تشبها ، يقوم على وضعها العطر بقصد أن يجد الناس ريحها ، وهذا واضح لا يشك أحد في أنه مذموم . فالقصد به حيثئذ الفتنة والإغراء ، ولا يكون كذلك إلا إذا كان العطر نفاذاً أو قويا . أما الخفيف الذي لا يتجاوز رائحته مكانه إلا قليلا ، والذي لا يقصد به الإغراء ، بل إخفاء رائحة العرق مثلا فلا توصف المرأة معه بأنها كالزانية ، وذلك لانتقاء القصد . ومع ذلك أرى أنه مكروه على الأقل ، فإن الرائحة حتى لو كانت خفيفة فستجد من يتأثر بها من الرجال الذين تزدحم بهم الطرق والأسواق والمواصلات ، فأولى للمرأة الحرة العفيفة أن تبتعد عن كل ما يشير الفتنة من قريب أو بعيد .

وإزالة رائحة العرق تمكن بالاستحمام أو غسل المواضع التي يتكاثر فيها العرق ، ولا يحتاج إلى وضع روائح ، فإن الخفيف منها يجر إلى الكثير القوي .

وهذا كله عند وجود رجال أجنب خارج البيت أو داخله ، أما مع المحارم أو الزوج أو النساء فلا مانع من الروائح ، وذلك لعدم فتنة المحارم بها ولإدخال السرور على قلب زوجها ، وعدم انتقاد النساء لها .

وضمير المرأة له دخل كبير في هذا الموضوع .

س : هل لبس السواد حزنا على الميت حرام ؟

ج : ليكن معلوما أن الإحداذ على الميت مشروع للنساء لا للرجال ، وليس كل النساء فيه سواء ، فهو واجب على الزوجة لسوفا زوجها مدة العدة ، وجائز لها على غير زوجها ثلاثة أيام فقط ، ويمنع بعدها ، فقد روى البخارى ومسلم أن زينب بنت أبى سلمة دخلت على أم حبيبة رضى الله عنها زوج النبى ﷺ حين توفى والدها أبوسفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة ، خلوق أو غيره ، فدهنت به جارية ، ثم مست بعارضيهما ، ثم قالت : والله ما لى بالطيب من حاجة ، غير أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تُحْدُ على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا » وورد مثل ذلك عن زينب بنت جحش وأم سلمة رضى الله عنهما وإذا كان هذا محرما على النساء فهو على الرجال أولى .

ومن مظاهر الإحداذ لبس الملابس التى لا تدل على الفرح والسرور ، والناس مختلفون فى أعرافهم فى هذا الموضوع ، ففى بعض البلاد يحدون على موتاهم بلبس الملابس البيضاء ، وغيرهم يحدون بالملابس السوداء ، وهكذا .

والمهم أن إحداذ المرأة على غير زوجها لا يجوز أن يتعدى ثلاثة أيام ، والتى لم يميت لها قريب لا يجوز أن تجامل امرأة أخرى فى لبس السواد إذا كان إحداذها غير مشروع ، فإن المجاملة فيها نوع من الرضا أو فيها عون على غير ما شرع الله ، والرجال أولى بمراعاة هذا الحكم من النساء .

س : هل تعتد المرأة عند الفرقة فى البيت الذى كانت فيه ؟ وهل لها أن تخرج منه ؟

ج : تعتد المرأة فى البيت الذى كانت تسكنه عند موت زوجها ، سواء أكان البيت مملوكاً لزوجها أم مؤجراً أم معاراً ، وهو مذهب الجمهور ، ودليله حديث الفريفة بنت مالك بن سنان أخت أبى سعيد الخدرى لما مات زوجها خارج المدينة سألت النبى ﷺ أن ترجع إلى أهلها ، لأنه لم يتركها فى مسكن يملكه ولا نفقة ، فقال لها أخيراً « اسكنى فى بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله » رواه الترمذى وقال : حسن صحيح .

وملازمة البيت واجب عليها إن تركه لها الورثة ولم يكن عليها فيه ضرر ، أو كان المسكن لها ، فلو حوّلها الوارث أو طلب أجراً لا تقدر عليه جاز لها أن تتحول إلى غيره وقال جماعة من الصحابة منهم عائشة وجابر : إن المتوفى عنها لا يلزم أن تعتد فى بيت الزوجية ، بل يجوز لها أن تقضيها فى أى بيت ، لأن الله حين أمرها بها لم يمين بيتاً خاصاً .

وقال عطاء : إن شاءت اعتدت عند أهلها وسكنت ، وإن شاءت خرجت ، لقول الله عز وجل ﴿ فَإِنْ خَرَجْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَعْرُوفٍ ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٠] .

وفى اعتداد المطلقة جاء قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ ﴾ [سورة الطلاق : ١] ، أى ليس للزوج أن يخرجها من مسكن النكاح ما دامت فى العدة ، ولا يجوز لها الخروج أيضاً إلا لضرورة ظاهرة ، فإن خرجت أثمت ولا تنقطع العدة . ودليله حديث مسلم عن جابر أن خالته لما طلقت وأرادت أن تخرج لتقطع ثمر نخلها زجرها رجل ، فسألت النبى ﷺ فقال « بلى ، فحسبى نخلك فإنك عسى أن تصدقى أو تفعلى معروفاً » .

يقول القرطبي في تفسير الآية : والرجعية والمبتوية في هذا سواء ، وإضافة البيوت إليهن إضافة إسكان وليس إضافة تملك . ثم قال في التعليق على الحديث : في هذا دليل لمالك والشافعي وابن حنبل والليث على قولهم : إن المعتدة تخرج بالنهار في حوائجها ، وإنما تلزم منزلها بالليل ، وسواء عند مالك كانت رجعية أو بائة .
وقال الشافعي في الرجعية : لا تخرج ليلا ولا نهارا ، وإنما تخرج المبتوتة نهارا .
وقال أبو حنيفة : ذلك في المتوفى عنها زوجها ، وأما المطلقة فلا تخرج ليلا ولا نهارا ، والحديث يرد عليه .

ثم ذكر القرطبي حديث الصحيحين في طلاق فاطمة بنت قيس طلاقا بائنا ، أن النبي ﷺ أذن لها أن تنتقل من بيتها الذي كانت فيه إلى بيت عبد الله بن أم مكتوم لتعتد فيه ، لخوفها على نفسها في البيت الأول كما جاء في بعض روايات الصحيحين ، ولما اعترض البعض على ذلك ردت عليهم بأن عدم الخروج إنما هو في الطلاق الرجعي لأن زوجها قد يراجعها ما دامت في عدتها ، أما البائن فليس له شيء من ذلك .
فالحال أن المتوفى عنها زوجها تعتد في بيت زوجها ولا تتركه إلا لعذر مقبول وذلك على رأى الجمهور .

وأجاز لها البعض الخيار في أن تعتد في أى مكان تشاء ، ولها أن تخرج نهارا لكسب عيشها .
وأما المطلقة طلاقا رجعيا فتعتد في بيت مطلقها وتبيت فيه لئلا ، وأما خروجها نهارا لحاجة ففيه خلاف .

وأما المطلقة طلاقا بائنا فتعتد في بيت مطلقها أيضا ، ولا تتركه إلا لعذر ، وقيل يجوز لها أن تعتد في غيره كما في حديث فاطمة بنت قيس ولها الخروج نهارا للحاجة .
هذا ، وما دام الأمر خلافا فيجوز الأخذ بأحد الآراء دون تعصب له ، فالرأى الاجتهادى صواب يحتمل الخطأ ، أو خطأ يحتمل الصواب ، وبهذا لا يكون هناك تناقض ولا تضارب في أحكام الشريعة المنصوص عليها والمتفق على صحتها .

س : هل يجوز للحائض أن تذبج الطيور وتغسل ملابس زوجها التي يصلى فيها ؟

ج : جاء فى سفر اللاويين « الإصحاح الخامس عشر كله » حديث طويل عن الدم ، ومنه أن المرأة بعد سبعة أيام من انقطاع حيضها تقرب يمامتين أو فرخى حمام للكاهن ، ويكفر عنها الكاهن أمام الرب من سيل نجاستها . وذكر القرطبي فى تفسيره أن من قبائل العرب من كانت الحائض عندهم مبعوضة ، فقد كان بنو سليل أهل بلد الحضر - وهم من قضاة - نصارى ، إن حاضت المرأة أخرجوها من المدينة إلى الرضخ - ما حول البلد - حتى تطهر ، وفعلوا ذلك بنصرة بنت الضيزن ملك الحضر ، فكانت الحال مَظِنَّةً حيرة للمسلمين فى هذا الأمر وتبعث على السؤال عنه .

وجاء فى صحيح مسلم « ج ٣ ص ٢١١ » عن أنس رضى الله عنه أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها ولم يجامعوهن فى البيوت - أى لا يجتمعون معهم - فسأل أصحاب النبى - ﷺ - الرسول فأنزل الله تعالى ﴿ ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاهتنزوا النساء فى المحيض ولا يقربوهن حتى يطهرن ﴾ [سورة البقرة : ٢٢٢] .

فقال رسول الله ﷺ « اصنعوا كل شئ إلا النكاح » فبلغ ذلك اليهود فقالوا : ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه ، فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر فقالا : يا رسول الله ، اليهود تقول كذا وكذا ، فلا نجامعهم ؟ فتغير وجه رسول الله ﷺ حتى ظننا أن قد وجد عليهما - أى غضب - فخرجنا فاستقبلهما هدية من اللبن إلى النبى ﷺ فأرسل فى آثارهما فسقاها ، ففرقنا أنه لم يجد عليهما .

وجاء أبو الدحواح فى نفر من الصحابة فقالوا : يا رسول الله ، البرد شديد والثياب

قليلة ، فإن آثرناهن هلك سائر أهل البيت ، وإن استأثرنا بها هلك الحائض ، فقال
« إنما أمرتم أن تعتزلوا مجامعتهم » .

ومن هنا نقول : يجوز للحائض أن تذبح الطيور وتذكر اسم الله ، وتغسل ملابس زوجها وله أن يصلي فيها ، وكل ذلك مع الاعتراف بأن الحائض تعتريها تغيرات فسيولوجية ربما تتعرض لها إن شاء الله .

س : ما هى أهم العوامل التى تؤثر على الرأى العام ؟

ج : الرأى العام له مؤثرات كثيرة ، قد يكون الرأى العام نابعا من قوم لهم سلطان اقتصادى أو سلطان سياسى أو سلطان عنصرى يعاولون فرض رأيهم على كثيرين من الناس ، وبالذعايات يقال إن الرأى العام فى هذه الدولة أو فى هذه المنطقة هو كذا . الرأى العام أشبه ما يكون فى الفقه الإسلامى بالإجماع ، والإجماع تكلم فيه الأصوليون كثيرا وقالوا : إن الإجماع بمعناه الحقيقى الأصيل لا يمكن أن يتحقق أبدا لأن المفروض فى الإجماع أن يؤخذ رأى كل فرد من المسلمين أو على الأقل كل فرد عنده صلاحية إبداء الرأى ، ولم يحصل هذا أبدا فى المناطق الإسلامية وذلك لم يعتبره كثير من الفقهاء ولا من الأصوليين .

الرأى العام إذا قلنا إنه موجود مثلا فى الحضارة الإغريقية فمن الذى له رأى عام هناك ، قرأت فى فلسفتهم وفى نظمهم أنهم يقولون : إن الإنسان الجدير بالحياة هو الإغريقى فقط وما عدا الإغريقى فهو من البربر - بل إن فلاسفة الثورة الفرنسية وما قبل الثورة الفرنسية ، أثر عن بعضهم أنه قال : يستحيل مطلقا أن يجعل الله الروح الطاهرة الشريفة فى جسم إنسان أسود من رأسه إلى قدمه - هل الرأى العام الذى يؤخذ فى مثل هذه الأوساط له اعتباره ؟ لا - الرأى العام لا يكون صحيحا ولا مطمئنا إليه إلا إذا كان الشعب نفسه على تربية معينة تؤهله لأن يقول هذا الرأى العام - الرأى العام فى الإسلام لابد أن يصدر عن مسلمين عندهم أصالة إسلامية فى الفكر والأمانة ، ودون ذلك لا يعتبر رأيا عاما .

وما هى مواصفات الشخص المستشار ؟ والشخص الذى نأخذ منه المشورة أو يعتبر رأيه ؟ كل الصفات التى تقال فى الناخب والمنتخب فى المثير وفى من طلب المشورة

كل ذلك مفصل فى كتاب اسمه الأحكام السلطانية للماوردى - ما ترك شاردة ولا واردة من أصول الحكم إلا تحدث عنها واستمد أدلتها من القرآن والسنة وعمل الصحابة وعمل السلف - وتحدث عمن يرشحون أنفسهم للخلافة وعمن يرشحهم وعن الذين يختارون هذا - وقالوا فى ضمن ما قالوا : هناك صفتان أساسيتان فى الذى يتخَب والذى يتتخَب هما العدالة والعلم أو العقل بمعنى أن يكون عند الذى يعطى المشورة ويعطى الرأى له علم وخبرة وفى الوقت نفسه عنده أمانة هذان الأساسيان مأخوذان من قوله تعالى فى قول يوسف عن نفسه عندما طلب أن يجعل نفسه على خزائن الأرض لعزیز مصر ﴿اجعلنى على خزائن الأرض إنى حفيظ عليم﴾ [سورة يوسف : ٥٥] والحفظ معناه الأمانة والعلم معناه الخبرة ، فلا ينبغي أبدا أن تأخذ مشورة من إنسان جاهل ، هذا شيء لا يصدق أى إنسان إذا أردت فى خصوصيات نفسك أن تستشير أى إنسان فى مسألة رياضية أو مسألة هندسية تطلبها من صاحب الاختصاص ، مسألة دينية تطلبها من صاحب الاختصاص : ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ [سورة النحل : ٤٣] ومبدأ العلم بالذات ذكرنى بمجلس استشارى لسيدنا عمر كان يجعل مجلسا استشاريا من كبار المهاجرين وكان يقم معهم عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ، هذا الحديث ثابت فى البخارى ، عندما كان كبار مشايخ المهاجرين وهم الصفوة الممتازة فى مجلس عمر رئيس الدولة ومعهم عبد الله بن عباس صاحب السنن الصغيرة الفتى الشاب من الذى أجلسه هذا المجلس ؟ ! كانوا ينظرون إليه نظرة فهمها سيدنا عمر فأراد سيدنا عمر أن يبين لهم أنه اختاره لصفة فيه ربما تكون مفقودة فى الكثير منكم وليست العبرة بصغر السن ولا فى السبق بالإسلام وإنما العبرة فى هذا المجلس بالعلم والخبرة ، طرح هذا السؤال ماذا تقولون فى قول الله تعالى : ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾ ورأيت الناس يدخلون فى دين الله أفواجا ﴿ [سورة النصر : ١ ، ٢] فكلهم هز رأسه وقال : هذه واضحة - الله يقول إذا جاءك يا محمد نصر الله ، وفتح عليك فسيح بحمد

ربك أى أكثر من التسبيح واستغفره لأن الله تواب - تفسير طمحي يعرفه كل إنسان ، فنظر إلى عبد الله بن عباس وقال له : ما تقول فيها ، قال أقول فى هذه السورة : إنها نعى رسول الله ﷺ كأن الله قال : انتهت مهمتك وستموت وتلحق بى لأن النصر جاء وفتحت عليك مكة انتهت مهمتك أو كادت فاستعد للقائى بشكر الله على النعمة وبالإستغفار من ذنب إن كان هناك ذنب إن الله كان توابا فلما قال هذا شهدوا لحكمة سيدنا عمر فى اختيار هذا المستشار لعقله ولعلمه ، وكم فى المسلمين من لهم هذه الصفة .

وأما فى حديث مصابيح السنة للبخارى فى إيثار النبى عليه الصلاة والسلام - الاستشارة - بالرجلين العظيمين وهما سيدنا أبو بكر ، وسيدنا عمر وقال : لو اتفقتما على أمر لم أخالفكما ، ثم قال : لو أننى آمر أحدا بدون مشورتكما لأمرت ابن أم عبد - أى عبد الله بن مسعود - فالرسول عليه الصلاة والسلام طلب الرأى ممن عندهم خبرة ودراية وفى الوقت نفسه ممن عندهم ذمة وأمانة - هذان الأصلان يجب أن يوضعا فى رأس القائمة فى مواصفات كل من يقدم نفسه ليكون عضوا أو نائبا وفى كل من يدلى بصوته . إذا تحقق هذان الأصلان كانت المشورة فى موقعها .

س : ما المراد بالفكر الإسلامى ، وما هى وسائل تأمينه ؟

ج : الفكر قد يراد بها المعنى المصدري وهو حركة العقل أى التفكير ، وقد يراد بها المعنى الحاصل بالمصدر ، وهو القضايا الناتجة عن هذه الحركة وغيرها ، ويجب أن نعلم أن فى الإسلام قضايا لا يصح أن يطلق عليها اسم الفكر الإسلامى ، وهى القضايا التى مصدرها الوحي بده أو نهاية ، كاجتهاد الرسول الذى أقره الوحي الإلهى ، وذلك كالعقائد وما عرف من الدين بالضرورة . وفيه قضايا هى نتاج العقل والنظر ، سواء فى الأصول والفروع ، كحكم مرتكب الكبيرة هل هو مؤمن أو كافر أو فى منزلة بينهما ؟ وكالقدر الواجب مسح من الرأس فى الوضوء ، وغير ذلك مما فى كتب الكلام والفقه . وتأمين القضايا الأولى يكون بتعلمها والتسليم بها ، والتقاش حولها لا يكون بتقصها ولكن بدعمها وبيان حكمتها ، مع التسليم بأن الجهل بالحكمة لا يغير الحكم ، كالأشأن فى الآيات المتشابهات إما أن يسلم بها كما هى ، وإما أن تؤول على ضوء الآيات المحكمات .

أما القضايا الاجتهادية فتأمينها فى نظرى يكون بمدارستها واختيار أوفقها لروح الشريعة ولمسايرة العصر فيما ثبتت فائدته تحقيقاً لحكمة التشريع فى رعاية المصلحة ، مع بيان فضل هذا النتاج الفكرى وما ثبت من أصول على نتاج الأفكار والشرائع الأخرى . وإذا أريد بالفكر الإسلامى حركة العقل أو منهج البحث فهناك تكون الخطورة ، لأن السلوك وليد الفكر كما أثبت العلم ومسبق به الرسول فى قوله « ألا وإن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسد فسد الجسد كله ، ألا وهى القلب » رواه البخارى ومسلم وتأمين هذا الفكر أو هذا التفكير فى الإسلام له مجالان ، مجال وقائى ومجال علاجى .

ففى المجال الوقائى أضع هذه الوسائل باختصار :

١ - ترك النص الواضح جانباً والنظر فى غيره ، فالحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور مشبهات ، وهذه هى محل التفكير لبيان ما هو خير منها .

٢ - عدم التقليد الأعمى فى العقائد والأفكار والسلوك لغير المعصوم ، وكفى فى القرآن من آيات تنص عليه منها قوله تعالى ﴿ وكذلك ما أرسلنا من قبلك فى قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون ﴾ قال أولو جنتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ﴾ [سورة الزخرف : ٢٣ ، ٢٤] وقوله ﴿ وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا ﴾ [سورة الأحزاب : ٦٧] .

٣ - طلب الدليل والبرهان لكل ما يؤخذ من قضايا ، وفى القرآن قوله تعالى ﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ [سورة النمل : ٦٤] وقوله ﴿ قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ﴾ [سورة الأنعام : ١٤٨] .

٤ - كون المقدمات التى يستدل بها يقينية فى العقائد بالذات لأنها هى التى توجه السلوك ، قال تعالى ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ [سورة الإسراء : ٣٦] وقال ﴿ إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق شيئا ﴾ [سورة النجم : ٢٨] وقال ﴿ إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة ﴾ [سورة الحجرات : ٦] .

٥ - عدم التعصب للرأى الاجتهادى فهو محتمل للخطأ ، لأنه قد يتأثر بالهوى أو بمؤثرات أخرى ، وأقوال الأئمة المجتهدين فى ذلك معروفة ، « إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولى عرض الحائط » رأى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب » وقال الإمام الشافعى :

كلما أدبنى الدهر أرانى نقص عقلى وإذا مازدت علما زادنى علما بجهلى

٦ - محاولة أن يكون الاجتهاد جماعيا وهو المعروف بالشورى تضييقا لشقة الخلاف ، وتنويرا للأذهان ومساعدة لها على الوصول إلى الحق أو القرب منه .

٧ - طلب العلم على المختصين ، والقضاء على فكرة الحواجز التى يحاول المنحرفون أن يضعوها بين الشباب وبين رجال العلم ، والله يقول ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ [سورة النحل : ٤٣] .

٨ - وضع حد للفتاوى التى تصدر من غير ذوى الاختصاص ، فمن قال فى القرآن برأيه ضل وفى الحديث المتفق عليه « إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤساء جهالا

فأقتوهم بغير علم فضلوا وأضلوا ، وأحب أن أقول هنا : إن الإسلام ليس فيه كهانة بمعنى عصمة جماعة عن الخطأ ينزل قولهم منزلة الوحي ، ولكن فيه اختصاصا بالعلم والمعرفة ، شأن كل علم في أى قطاع ، لا بد أن يؤخذ عن أهله ، وباب العلم مفتوح لكل راغب ، لكن الفتوى هي لمن بلغوا درجة منه تؤهلهم لها .

٩ - الاهتمام بتحصين كل مسلم وبخاصة في مراحل التعليم الأولى ، وذلك بالعناية بالتعليم الدينى على وجه يجعل الشاب بالذات حذرا متيقظا ناقدًا كل فكر طارئ ، وبدون هذه الحصانة سيكون الانحراف والانجراف أمام التيارات العنيفة المحلية والخارجية .

س : إذا اقترف شخص ذنبا بعد أن نُقِلَ إليه ذم أو كُفِّتْ ، فهل ينال المتبرع جزء من الإثم والعقاب ؟

ج : اعلم أن الثواب والعقاب لا يحصل لأجزاء الجسم من حيث كونها أجزاء قامت بعمل الخير أو الشر ، بل مناط الجزاء هو قصد الإنسان ونية وحرية واختياره فالأعضاء آلات مسخرة لا اختيار لها في العمل ما لم تدفعها إرادة الإنسان .
والشخص الذي نقل منه العضو انقطعت صلته بهذا العضو ، وليس له سلطان عليه بإرادته وحرية ، وإنما المسئول عن هذا العضو هو الشخص الذي استفاد منه ، فهو الذي يحركه ويوجهه . وعلى هذا فلا صلة بين الشخصين فيما يعمل كل منهما من خير أو شر ﴿ كل نفس بما كسبت وهينة ﴾ [سورة المدثر : ٣٨] ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ [سورة فاطر : ١٨] .

ومثل العضو مثل سكينه باعها شخص إلى شخص آخر ، لامتسولية عليها ولكن على من يستعملها ، وإذا كانت الأعضاء تشهد أمام الله بما يعمل الإنسان ، كما قال تعالى ﴿ يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون ﴾ [سورة النور : ٢٤] فهي تشهد على من كانت متصلة به من كلا الشخصين .

س : ما الفرق بين البدعة الشرعية والبدعة اللغوية ؟

ج : جاء فى كتاب « النهاية فى غريب الحديث والأثر » لابن الأثير فى مادة « بدع » وفى حديث عمر رضى الله عنه فى قيام رمضان : نعمت البدعة هذه : البدعة بدعتان بدعة هُذًى وبدعة ضلال ، فما كان فى خلاف ما أمر الله به ورسوله ﷺ فهو فى حيزِ الذم والإنكار ، وما كان واقعا تحت عموم ما ندب الله إليه وحُصِّى عليه الله أو رسوله فهو فى حيز المدح ، وما لم يكن له مثال موجود كنوع من الجود والسخاء وفعل المعروف فهو من الأفعال المحموده ، ولا يجوز أن يكون ذلك فى خلاف ما ورد الشرع به ، لأن النبى ﷺ قد جعل له فى ذلك ثوابا فقال « من سنَّ سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها » وقال فى ضده « ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووز من عمل بها » وذلك إذا كان فى خلاف ما أمر الله به ورسوله ﷺ .

ومن هذا النوع قول عمر رضى الله عنه « نعمت البدعة هذه » لما كانت من أفعال الخير وداخله فى حيز المدح سماها بدعة ومدحها ، لأن النبى ﷺ لم يسنّها لهم ، وإنما صلاحها لئالى ثم تركها ولم يحافظ عليها ، ولا جمع الناس لها ، ولا كانت فى زمن أبى بكر ، وإنما عمر رضى الله عنه جمع الناس عليها وندبهم إليها . فلهذا سماها بدعة وهى على الحقيقة سنة بقوله ﷺ « عليكم بسنى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى » وقوله « اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر » وعلى هذا التأويل يحمل الحديث الآخر « كل محدثة بدعة » إنما يريد ما خالف أصول الشريعة ولم يوافق السنة ، وأكثر ما يستعمل المبتدع عرفا فى الذم . انتهى ما قاله ابن الأثير .

ثم أقول : إن تحديد المفاهيم عنصر هام من عناصر البحث فى أى موضوع ، وبدونه تختلف الأحكام وتتضارب الأقوال ، ويحدث التفرق .

وتحديد مفهوم البدعة التى هى ضلالة فى النار فيه صعوبة . ومن ركam التعريفات التى ملئت بها الكتب أستطيع أن أقول : إن للعلماء فى تعريف البدعة منهجين ، أولهما لغوى عام ، والآخر اصطلاحى خاص .

١ - فأصحاب المنهج الأول نظروا إلى مادة « البدعة » التي تدل على اختراع على غير مثال سبق فعرفوها بأنها ما أحدث بعد النبي ﷺ وبعد القرون المشهود لها بالخير . وهذا التعريف يدخل فيه ما كان خيرا وما كان شرا ، وما كان عبادة وما كان غير عبادة والذي حملهم على هذا التعريف الشامل ورود لفظ البدعة مرة محمولا عليه الذم ، ومرة محمولا عليه المدح ، وبهذا عرف أن البدعة قد تكون ممدوحة وقد تكون مذمومة . قال الشافعي رضى الله عنه : المحدثات من الأمور ضربان ، أحدهما ما أحدث بخالف كتابا أو سنة أو أثرا أو إجماعا ، فهذه البدعة الضلالة ، والثاني ما أحدث من الخير وهذه محدثة غير مذمومة .

وعلى هذه الطريقة في تعريف البدعة وشمولها للممدوح والمذموم جرى عز الدين ابن عبد السلام ، فقسم البدعة إلى واجبة كوضع العلوم العربية وتعليمها ، وإلى مندوبة كإقامة المدارس ، ومعمرة كتلحين القرآن بما يغير ألفاظه عن الوضع العربي ، ومكرومة كتزويق المساجد ، ومباحة كوضع الأطعمة ألوانا على المائدة .

٢ - وأصحاب المنهج الثاني عرفوا البدعة بأنها الطريقة المخترعة على أنها من الدين وليست من الدين في شيء ، أو بأنها طريقة في الدين مخترعة تضاهي الطريقة الشرعية ويقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية ، ويدخل فيها العبادات وغيرها وقصرها بعضهم على العبادات ، وعلى هذا التعريف تكون البدعة مذمومة على كل حال ولا يدخل في تقسيمها واجب ولا مندوب ولا مباح . وعلى هذا المعنى يحمل الحديث « كل بدعة ضلالة » ويحمل قول مالك رضى الله عنه : من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمدا ﷺ خائن الرسالة ، لأن الله قال ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ [المائدة : ٣] . وأصحاب هذا المنهج يحملون قول عمر في صلاة التراويح على المعنى اللغوي .

وبعد ، فإن موضوع البدعة دقيق ، وفيه كلام طويل ، ويمكن للاستزادة الرجوع إلى كتابي « قضايا معاصرة » أو « محاضرات البحوث الاجتماعية » للقسم العالي للدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر ، ففيه أن اسم البدعة ظهر بوضوح في

زحمة الخلافات الفكرية ، التى من أجلها ألف أبو الحسن الأشعرى المتوفى سنة ٣٠٤ هـ كتابه «اللمع فى الرد على أهل الزيغ والبدع» ثم ظهرت مؤلفات فى البدع المتعلقة بالفروع ، وأن الإمام الغزالى فى الإحياء «ج ١ ص ٢٤٨» قال : كم من محدث حسن كما قيل فى إقامة الجماعات فى التراويح إنها من محدثات عمر رضى الله عنه وإنها بدعة حسنة ، وإنما البدعة المذمومة ما تصادم السنة القديمة أو ما يكاد يفضى إلى تغييرها ، وأن البدعة المذمومة ما كانت فى الدين ، أما أمور الدنيا فالتناس أعلم بشئونها ، مع صعوبة الفصل بين أمور الدين وأمور الدنيا ، لأن دين الإسلام نظام شامل الأثر الذى جعل بعض العلماء يقصرون البدعة على العبادى دون العادى ، وعممها البعض الآخر .

وفى المرجع المذكور نرى البدعة تكون فى العقيدة وفى العبادة وفى المعاملات والأخلاق ، وأن أفعال الرسول ﷺ ، وهو الأسوة الحسنة ، هل تعد كلها سنة تتبع وجوبا وتنبها ، أو لا تعد كلها من هذا القبيل ؟ ، وأن ما تركه هل تنأسى به فيه أو لا تنأسى ، وضربت أمثلة يكثر الحديث عن البدعة فيها ، كالأذان الأول لصلاة الجمعة وزيادة درجات المنبر على ثلاث درجات ، والركعتين قبل صلاة الجمعة ، وقراءة سورة فى المسجد قبل صلاة الجمعة بصوت مرتفع ، ورفع المؤذن صوته بالصلاة على النبى ﷺ بعد الأذان ، ومصافحة المصلين بعضهم بعضا عقب الخروج من الصلاة ، وقول سيدنا محمد فى الأذان والتشهد فى الصلاة ، وحلق اللحية . ولكل من هذه الأمور بحث فى هذا الكتاب .

وأكدت على أن تقصر البدعة على ما يتصل بالدين ، وتترك أمور الدنيا لمواكبة العصر فى التطور ، وعلى أن العبرة بالمسميات لا بالأسماء ، كجواز الاحتفال بيوم المولد وعدم جواز بعيد المولد ، وعلى أن تغيير المنكر إن أجمع على أنه منكر يكون بالحكمة والموعظة الحسنة ، وما يكون فيه اختلاف لا ينبغي أن يكون التخاضع والتنازع من أجله ، وأن من اتخدع برأيه وظن أو اعتقد أنه هو وحده الناجى وأن غيره هالك فهو أول الهالكين كما فى حديث رواه مسلم .

س : هل أكل لحم الفرس حلال ؟

ج : أكل لحم الخيل حلال لحديث البخارى ومسلم عن جابر قال : نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأرخص فى الخيل . ووردت عدة أحاديث صحيحة تدل على أن الصحابة كانوا يأكلون لحوم الخيل ، منها حديث أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنهما فى البخارى ومسلم ، قالت : نحرنا فرسا على عهد رسول الله ﷺ فأكلناها . وفى رواية : ونحن بالمدينة .

ومن القائلين يحل لحم الخيل شريح القاضى والحسن البصرى وعطاء وسعيد بن جبير والليث بن سعد وسفيان الثورى وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو ثور وغيرهم . وذهب أبو حنيفة والأوزاعى ومالك إلى أنه مكروه ، غير أن الكراهة عند مالك كراهة تنزيه لا كراهة تحريم ، واستدلوا بما فى سنن أبى داود والنسائى وابن ماجه أن النبى ﷺ نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير ، لقوله تعالى : ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾ [سورة النحل : ٨] .

وقال الشافعى ومن وافقه : ليس المراد من الآية بيان التحليل والتحريم ، بل المراد منها تعريف الله عباده نعمه ، وتبيينهم على كمال قدرته وحكمته ، وأما الحديث الذى استدل به أبو حنيفة ومالك ومن وافقهما فقال الإمام أحمد : ليس له إسناده جيد وفيه رجلان لا يعرفان ، ولا ندع الأحاديث الصحيحة لهذا الحديث ، وعلى هذا فأكل لحم الخيل حلال على أكثر المذاهب .

من : ما حكم التصفيق لتحية الضيف الوافد على الحفل أو الإعجاب بما يقول المتحدث ؟

ج : يقول الله تعالى عن الكفار ﴿ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية ﴾ [سورة الأنفال : ٣٥] . المكاء هو الصفير ، والتصدية هى التصفيق كما قال ابن عمر والشَّاذى ومجاهد . وهناك أقوال أخرى فى تفسيرهما لا داعى لذكرها . قال ابن عباس : كانت قريش تطوف بالبيت عراة ، يصفقون ويصفرون ، فكان ذلك عبادة فى ظنهم . من هذا يعرف أن الذين يتقربون إلى الله ويعبدونه بالتصفير والتصفيق مخطلون ، وقد أشار إلى ذلك القرطبى فى تفسيره ، حيث نعى على الجاهل من الصوفية الذين يرقصون ويصفقون ، وقال : إنه منكر ينتزه عن مثله العقلاء ، ويتشبه فاعله بالمشركون فيما كانوا يفعلونه عند البيت . انتهى .

لكن التصفيق المذكور فى السؤال ليس عبادة ، ولا يقصد به التقرب إلى الله ، ليشيهم على احترامهم الإنسان يستحق الاحترام ، بل هو عرف وسلوك اختاروه ابتداء أو قلدوا فيه غيرهم ليظهروا الإعجاب بما يثير إعجابهم ، وليس هناك ما يمنع ذلك شرها . وإن كنا نوصى بالألا يكون ذلك فى الأحفال التى تقام فى المساجد ، تنزهًا عن المشاركة للمشركين فى الصورة التى كانت تقع منهم فى المسجد للتقرب ، وليكن الإعجاب بالتكبير مثلاً أو بهيئة تناسب وجلال المسجد . وقد روى بسند ضعيف أن النبى ﷺ قال للناطقة لما أنشدته شعرا أعجبه « أحسنت يا أبا ليلي ، لا يفضض الله فاك » وكذلك قال لعمه العباس لما مدحه بقصيدة شعرية « العراقى على الإحياء - كتاب آداب السماع » .

س : ما حكم الدين في تشبه الرجال بالنساء وتشبه النساء بالرجال ؟

ج : روى البخارى وغيره عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال .

وروى أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : لعن رسول الله ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة ، والمرأة تلبس لبسة الرجل .

وروى أحمد والطبرانى أن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه رأى أم سعيد بنت أبى جهل متقلدة سيفاً وهى تمشى مشية الرجال فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « ليس منا من تشبه بالرجال من النساء ، ولا من تشبه من النساء بالرجال » .

يؤخذ من هذه الأحاديث تحريم تشبه أحد من الجنسين بالجنس الآخر ، ومحل الحرمة إذا تحقق أمران :

أولهما : أن يكون التشبه مقصوداً ، بأن يتعمد الرجل فعل ما يكون من شأن النساء وأن تعتمد المرأة فعل ما يكون من شأن الرجال فإن هذا القصد فيه تمييع للخصائص أو إضعاف لها ، والواجب أن تكون خصائص كل جنس فيه قوية ، فذلك تقسيم الله لخلقهم وتنسيقه فيما أودع فى كل منهما من خصائص لمصلحة المجموعة البشرية ، أما مجرد التوافق بدون قصد وتعتمد فلا حرج فيه ، فالتناس بأجناسها تتفق فى أمور مشتركة ، كاستعمال أدوات الأكل وركوب الطائرات وما إلى ذلك .

وهذا ما يعنيه لفظ « تشبه » ففيه عمل وقصد ، أما إذا انبنى القصد فيكون تشابهاً لا تشبيهاً ، ولا حرج فى التشابه فيما لم يقصد .

والأمر الثانى : أن يكون التشبه فى شىء هو من خصائص الجنس الآخر ، والذي

يحدد ذلك إما أن يكون هو الدين ، وإما أن يكون هو الطبع نفسه ، أى الجيلة التى خلق عليها الإنسان ، وإما أن يكون هو العرف والعادة ، وكثير من التشبه يكون فى ذلك فى أول الأمر ، حيث يوجد القصد والتعمد والإعجاب ، ثم بعد ذلك يصير شيئا مألوفا لا شدوذ فيه ، ولا يعد تشبها مذموما .

س : ما حكم الدين في إلقاء المرأة السلام على الرجل أو العكس ؟

ج : روى مسلم أن أم هانئ بنت أبي طالب أتت النبي ﷺ يوم الفتح - وهو يفتسل وفاطمة تستره - فسلمت .

وروى ابن الجوزي عن عطاء الخراساني قول النبي ﷺ : « ليس للنساء سلام ولا عليهن سلام » .

بناء على هذا قال جماعة من العلماء بمنع التحية بين الرجال والنساء مطلقا ، استنادا إلى حديث ابن الجوزي . لكن جمهور العلماء قالوا : إن كانت هناك فتنة بالسلام فلا يجوز الإبتداء ولا الرد ، فالمرأة الجميلة لا يجوز إلقاء السلام عليها ، ولو سلم عليها الرجل لا يجب عليها الرد بل لا يجوز ، وليس لها أن تسلم عليه ابتداء ، فإن سلمت لا تستحق الرد ، فإن أجابها كره له ذلك ، أما إذا لم تُخَشَّ الفتنة بالسلام فيجوز ، كالسلام على المعجئات وذوات المحارم ، استنادا إلى حديث أم هانئ .

هذا هو حكم السلام بين رجل واحد وامرأة واحدة ، أما سلام الرجل على جمع من النساء فهو جائز ، بل قيل : يتدب ويجب عليهن الرد ، وذلك لعدم خشية الفتنة . ودليله أن النبي ﷺ مر في المسجد على جماعة من النساء قعود ، فأشار بيده إليهن بالسلام . رواه أحمد وابن ماجه وأبو داود والترمذي .

وأما سلام الرجال على المرأة الواحدة فلا يجوز إلا عند أمن الفتنة ، كأن تكون عجوزا مثلا ، ودليله أن الصحابة كانوا ينصرفون من الجمعة فيمرون على عجوز في طريقهم ، فيسلمون عليها فتقدم طعاما ... رواه البخاري .

هذا في مجرد إلقاء السلام ، أما المصافحة بدون حائل فممنوعة كما تقدمت الإجابة على سؤالها ، حيث امتنع الرسول عنها عند مبايعة النساء ، وهي أهم من مجرد التحية وقرر أن اليد تزني وزناها البطش وهو مس المرأة الأجنبية بيده أو تعيقها كما فسره النووي ولا يستثنى من ذلك إلا المحارم والمعجئات ، وقال البعض بالكراعة دون الحرمة ، لكن دليله ضعيف كما نقله القرطبي عن ابن عريبي في تفسير سورة الممتحنة .

س : اعترف رجل أمام الأمير بأنه زنى ، وعندما جاء موعد تنفيذ الحد عليه رجع عن إقراره ، فهل يقبل رجوعه ولا يقام عليه حد ؟

ج : ثبت بالأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ رجم ما عزا والغامدية لإقرارهما بالزنى وجاء في بعض الروايات أن الرجل الذي أقر بالزنى أمر النبي ﷺ بعض أصحابه أن يذهبوا به ليرجموه ، فلما أذلقتهم الحجارة هرب ، فأدركوه وأكملوا رجمه حتى مات ، كما جاء في رواية ثبتت بطريق حسن عند أحمد وابن ماجه والترمذى أن الصحابة لما أخبروا النبي ﷺ بمحاولة الرجل الفرار من مَسِّ الحجارة قال لهم « فها تتركتموه وجئتموني به » وجاء في « نيل الأوطار للشوكاني » ج ٧ ص ١٠٨ : إن في هذه الرواية دليلا على أنه يقبل من المقر الرجوع عن الإقرار ، ويسقط الحد .

وهذا من مذهب أحمد والشافعية والحنفية ، وهو مروي عن مالك في قول له . وفي رواية أخرى عن مالك وفي قول للشافعية أنه لا يقبل منه الرجوع عن الإقرار بعد كماله كغيره من الإقرارات .

وجاء في كتاب « الأحكام السلطانية للماوردي » ص ٢٢٤ قوله في حد الزنى : وإذا وجب عليه الحد بإقراره ثم رجع عنه قبل الجلد سقط عنه الحد ، وقال أبو حنيفة : لا يسقط الحد برجوعه عنه .

ومن هنا نرى أن الأمر خلافى ، وللحاكم - إذا كانت الحدود تقام - أن يأخذ بأحد الرأيين ، فحكم الحاكم يرفع الخلاف .

س : ما مدى صحة الحديث « أغلقوا الأبواب ، وأوكوا السقاء ، وأكفئوا الإناء وأطفئوا المصباح » وما تفسيره ؟

ج : روى البخارى فى الأدب المفرد قوله ﷺ « أغلقوا الباب ، وأوكوا السقاء وأكفئوا الإناء ، وأطفئوا المصباح ، فإن الشيطان لا يفتح خلقا ولا يحل وهاء ، ولا يكشف إناء ، وإن الفويسقة تضرع على الناس بيوتهم » ورواه ابن حبان فى صحيحه وفيه زيادة « وخمروا الإناء » بعد « وأكفئوا الإناء » .

وجاء فى رواية لابن حبان أيضا عن جابر « أخلق بابك وأذكر اسم الله فإن الشيطان لا يفتح بابا مغلقا ، وأطفئ مصباحك وأذكر اسم الله ، وأوك سقاءك وأذكر اسم الله وخمر إناءك وأذكر اسم الله ولو يعود تعرضه عليه » .

وجاء فى رواية لمسلم وأحمد وأبى داود والترمذى عن جابر أيضا « أغلقوا أبوابكم وخمروا آتيتكم ، وأطفئوا سُرُجكم ، وأوكئوا أسقيتكم ، فإن الشيطان لا يفتح بابا مغلقا ولا يكشف غطاء ، ولا يحل وكاء ، وإن الفويسقة تضرع البيت على أهله » ذكرها السيوطى كلها فى جامع الأحاديث .

وجاء فى رواية لمسلم عن جابر « غطوا الإناء ، وأوكوا السقاء ، فإن فى السنة ليلة ينزل فيها وياها لا يمر بإناء ليس عليه غطاء ، وسقاء ليس عليه وكاء إلا وقع فيه من ذلك الداء » ذكره ابن القيم فى « زاد المعاد » وعلق عليه بقوله : وهذا مما لا تناله علوم الأطباء ومعارفهم ، وقد عرفه من عرفه من عقلاء الناس بالتجربة . قال الليث بن سعد أحد رواة الحديث : الأعاجم عندنا يتقون تلك الليلة فى السنة فى كانون الأول منها ، وصح عنه أنه أمر بتخمير الإناء ولو أن يعرض عليه عودا ، وفى عرض العود عليه من الحكمة أنه لا ينسى تخميره بل يعتاده حتى بالعود ، وفيه أنه ربما أراد الدبيب أن يسقط فيه فيمر على

العود فيكون العود جسراً له يمتعه من السقوط فيه . وصح أنه أمر عند إيكاء الإناء بذكر اسم الله ، فإن ذكر اسم الله عند تخمير الإناء يطرد عنه الشيطان ، وإيكاءه يطرد عنه الهوام ، ولذلك أمر بذكر اسم الله فى هذين الموضعين لهذين المعنيين ، انتهى .

يؤخذ من كل ما سبق أن الحديث وارد بدرجة الصحة فى بعض رواياته ، وأن المراد بتخمير الإناء تغطيته إذا كان فيه طعام ، بل حتى لو لم يكن فيه طعام ، وذلك حتى لا تسقط فيه الحشرات أو يتعرض للتلوث ، فإذا لم يكن هناك غطاء يكفى الإناء الفارغ وإيكاء السقاء معناه ربطه ، وكان الماء يحفظ فى القرب عندهم أو المزادات - الزمزيات المصنوعة من جلد أو قماش لا ينفذ منه الماء - وذلك أيضاً صيانة للماء من التلوث بأى شيء من حشرات وغيرها ، وكذلك لحفظه أن ينسكب فيضيع أو يتلف شيئاً ، وكذلك منعاً للوباء أن يصيبه فى المواعيد التى يكثر فيها كما عرف بالتجربة ونص عليه الحديث ، ووضح ابن القيم إمكان ذلك .

ومع القيام بهذه الاحتياطات يذكر اسم الله ، وذلك لطرد الشيطان . ويجوز أن يمتعه الله من دخول البيت الذى أغلق بابه ، ومن الأكل والشرب مما فى الأوعية المغطاة والمربوطة ، أو المراد أن الله يحفظ البيت والطعام والشراب من كل سوء ويبارك فيه .

ولفظ الشيطان يطلق أحياناً على الهوام والحشرات المؤذية ، وكل ما أوصانا به النبى ﷺ من باب الاحتياط والأخذ بالأسباب ، والفويسقة هى الفأرة قد تجر السراج بناره فتحرق البيت ، وكانت المصاييح تضاء بالزيت ، والفأرة قد تجر إناء الزيت أو تصاب بالشملة وهى تتناول الزيت فتجرى وتر على الأمتعة فتحرقها ، ولذلك أمر الرسول ﷺ بإطفاء المصاييح عند النوم لهذا المعنى .

أما مصاييحنا الكهربائية فإنارتها بالبيوت ليلاً لا يحصل منها الخطر المذكور ، وإن كان يمكن بوسيلة أخرى . والمهم هو الاحتياط حتى لا يحدث الخطر والناس نيام غير متبهين ، فإذا استيقظوا وجدوا الخطر واقعاً . وكل بلد أو منطقة لها ظروفها الجوية والصحية ، وبالتجربة يعرف ما يلزم لاتقاء الأخطاء .

س : ما الفرق بين القلب والروح والنفس والعقل ؟

ج : من أحسن من تكلم عن القلب والروح والنفس والعقل الإمام الغزالي في كتاب « أحياء علوم الدين » في شرح عجائب القلب ، وقال : اعلم أن هذه الأسماء الأربعة تستعمل في هذه الأبواب ، ويقل في فحول العلماء من يحيط بهذه الأسماء واختلاف معانيها وحدودها ومسمياتها ، وأكثر الأغاليط منشؤها الجهل بمعنى هذه الأسماء واشتراكها بين مسميات مختلفة ، ثم أخذ يتحدث عن كل منها بما موزج :

١ - القلب يطلق لمهنيين :

أحدهما : اللحم المعروف الذي يضخ الدم .

والثاني : هو لطيفة ربانية روحانية لها تعلق بهذا القلب الجسماني ، وهذه اللطيفة هي حقيقة الإنسان والمدرّك العام العارف منه والمخاطب بالتكليف ، والمجازي عليه ولم يستطع أن يدرك العلاقة بين هذين المعنيين للقلب لأن ذلك من علوم المكاشفة التي لا تفيد معها الحواس المعروفة ، ولأنه يؤدي إلى إفشاء سر الروح الذي لم يتكلم فيه الرسول فغيره أولى . وقال : إذا استعملنا لفظ القلب في الكتابة والشرح فالمراد به اللطيفة الربانية لا القلب المعصوي .

٢ - الروح لها مهنيان :

أحدهما : جسم لطيف متبعه تجويف القلب الجسماني يسرى في جميع أجزائه البدن سريان نور السراج إلى كل أجزاء البيت ، فالحياة مثل النور الواصل للجدران والروح مثل السراج ، وسريان الروح وحركته في الباطن مثل حركة السراج في جوانب البيت . وهذا المعنى يهتم به الأطباء .

والمعنى الثاني : للروح هو لطيفة عالمية مدركة من الإنسان ، وهو المعنى الثاني

للقلب وما أراد الله بقوله ﴿ قل الروح من أمر ربي ﴾ [سورة الإسراء : ٨٥] وهو أمر عجيب ربانى تعجز أكثر المقول والأفهام عن درك حقيقته .

٣- النفس لفظ مشترك بين عدة معاني ، يهيمنا منها اثنان :

أحدهما : أنه يراد به المعنى الجامع لقوة الغضب والشهوة فى الإنسان ، ويهتم أهل التصوف بهذا المعنى ، لأنهم يريدون بالنفس الأصل الجامع للصفات المذمومة من الإنسان فلا بد من مجاهدتها .

والمعنى الثانى : هى اللطيفة التى ذكرناها ، التى هى الإنسان بالحقيقة ، وهى نفس الإنسان ذاته ، ولكنها توصف بأوصاف مختلفة بحسب اختلاف أحوالها ، فإذا سكنت تحت الأمر وفارقها الاضطراب بسبب معارضة الشهوات سميت النفس المطمئنة ، قال تعالى : ﴿ يا أيها النفس المطمئنة * ارجعى إلى ربك راضية مرضية ﴾ [سورة الفجر : ٢٧ ، ٢٨] .

والنفس بالمعنى الأول لا يتصور رجوعها إلى الله فهى مبعثرة عنه وهى من حزب الشيطان .

وإذا لم يتم سكونها ودافعت الشهوات واعترضت عليها سميت النفس اللوامة ، وإن تركت المدافعة والاعتراض وأطاعت الشهوة والشيطان سميت النفس الأمارة بالسوء .

٤- العقل ، وهو أيضا مشترك لمعان مختلفة ذكرناها فى كتاب العلم ، ويهيمنا هنا معنيان .

أحدهما : أنه يراد به العلم بحقائق الأمور ، فيكون العقل عبارة عن صفة العلم الذى محله القلب .

والثانى : أنه المدرك للعلوم ، فيكون هو القلب بمعنى اللطيفة الربانية المدركة للعالمية .

ثم يقول الغزالي بعد ذلك : إن معانى هذه الأسماء موجودة ، وهى القلب الجسمانى

والروح الجسماني والنفس الشهوانية والعلوم « كذا » فهذه أربعة معان يطلق عليها الألفاظ الأربعة ، ومعنى خامس وهي اللطيفة العالمة المدركة من الإنسان ، والألفاظ الأربعة بجملتها تتوارد عليها ، فالمعاني خمسة والألفاظ أربعة وكل لفظ أطلق لمعنيين ، وأكثر العلماء قد التبس عليهم اختلاف هذه الألفاظ وتواردها ، فتراهم يتكلمون في الخواطر ويقولون : هذا خاطر العقل وهذا خاطر الروح وهذا خاطر القلب وهذا خاطر النفس ، وليس يدري الناظر اختلاف معاني هذه الأسماء .

ثم يقول : وحيث ورد في القرآن والسنة لفظ القلب فالمراد به المعنى الذي يفقه من الإنسان ويعرف حقيقة الأشياء ، وقد يكنى عنه بالقلب الجسماني الذي هو في الصدر لأن بينهما علاقة .

هذا ملخص ما قاله الإمام الغزالي في كتابه « إحياء علوم الدين » لنعرف أن أي لفظ من هذه الألفاظ قد يراد به أي معنى من هذه المعاني ، وللإجتهاد مجال فيه . والذي يهتم بذلك هم العلماء النفسيون والتربويون ، وفي ذلك دراسات مستفيضة متخصصة وتكفي هذه النبذة لمعرفة بعض ما يتعلق بهذه الألفاظ ومعانيها .

س : إن من عاداتنا في الريف أن نفتش الأرض ونتناول طعامنا فإذا قدم إلينا ضيف هل نقوم لتحيته ، وماذا نفعل في مثل هذا الموقف ؟

ج : القيام للقادم ليس واجبا ، بل هو مباح وقد يتدب للتكريم إذا كان القادم والدا أو معلما أو شيخا كبيرا ، لحديث الترمذی « ليس منا من لا يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا » ولحديث أبي داود « إن من إجلال الله تعالى إكرام ذي الشيبة المسلم وحامل القرآن غير الغالي فيه والمتجافى عنه وذی سلطان مقسط » .

وعلى هذا لا حرج عليك في عدم القيام للقادم عليك وأنت جالس للأكل والأمر كله راجع للعرف والعادة ، فإن وجدت أن القادم سيغضب وقد يفرك لو لم تقم له جاز لك القيام ، وإلا فلا حاجة إليه .

س : هل صحيح أن النبي ﷺ قال (عجب ربك من شاب ليست له صبوة) وكيف يتعجب الله من هذا الشاب ؟

ج : روى الإمام أحمد والطبراني عن عقبه بن عامر أن النبي ﷺ قال (يعجب ربك من الشاب ليست له صبوة) .

والصبوة هي الميل والانحراف . أورد الإمام الغزالي هذا الحديث في كتابه « إحياء علوم الدين » عند كلامه عن التوبة وقال : إن الناس قسمان ، شاب لا صبوة له ، نشأ على الخير واجتناب الشر ، وقال : إن هذا القسم عزيز نادر ، والعراقي في تخريجه لأحاديث الإحياء قال : إن هذا الحديث في سنده « ابن لهيعة » ولم يقل : إنه صحيح أو حسن أو ضعيف أو موضوع ، ذلك لأن ابن لهيعة اختلف علماء الحديث في قبول روايته وعدم قبولها ، ومن الذين قبلوا روايته مطلقاً أحمد بن حنبل والثوري وابن وهب وابن معين ، ومن الذين رفضوا روايته مطلقاً يحيى بن سعيد والنسائي والترمذي والحاكم ، وبعضهم قبلوا روايته قبل احتراق كتبه منهم ابن حبان وابن خزيمة ، والراجح في أمره ما ذكره ابن حجر من أنه صدوق يُحتج به قبل التخليط ، وقبل احتراق كتبه ، والتخليط مرض يؤثر على الضبط .

والحديث على الرغم من الاختلاف في سنده صحيح المعنى ، لأن الشاب المستقيم الذي نشأ في طاعة الله ولم ينحرف جاء الحديث الصحيح بأنه سيكون من السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، ذلك أن الشاب في فترة شبابه تتجاذبه عدة عوامل تغريه بالخطأ ، فغرائزه قوية قد يضعف العقل أمام سلطانها ، وإذا خاف الشاب ربه من تلبية نداء غرائزه بدون حدود ، عاش في جهاد وعراك ومغالبة لينتصر على

شهوته ، وهذا الجهد المبذول يقدره الله حق قدره ، ويكافئ عليه صاحبه بما يتناسب مع إيمانه وخوفه من ربه .

والتعبير فى الحديث بأن الله يتعجب من الشاب الذى ليست له صبوة ، يراد به الرضا عنه رضاء كبيرا ، ففيه مشاكلة لما يحدث بين الناس من التعجب والدهشة للأمر الغريب الذى يخرج عن المألوف وقد ينتهى التعجب والاستغراب بعد معرفة الأسباب إلى الإعجاب والإكبار ، أو يكون هو المراد من الحديث ، ويشبهه ما جاء فى حديث رواه أبو داود والنسائي عن عقبة بن عامر أن النبى ﷺ قال « يعجب ربك من راعى غنم فى رأس شظية للجبل ، يؤذن للصلاة ويصلى » ، فيقول الله عز وجل : « انظروا إلى عبدى هذا ، يؤذن ويقيم الصلاة يخاف منى ، قد غفرت لعبدى وأدخلته الجنة » ذلك أن هذا الراعى فى عمله الشاق وفى بُعْدِهِ عن أنظار الناس ، لا ينسى واجبه نحو ربه الذى لا تخفى عليه خافية فى الأرض ولا فى السماء ، فيؤذن للصلاة ويؤدبها ، مخلصا لله وحده ، راجيا ثوابه خائفا من عقابه ، وكثير من الناس فى مثل هذه الحالة لا يهتمون بأداء الواجب ، لأن أحدا لن يؤاخذهم ، فهم فى خفاء عنه ، ناسين أن الله رقيب عليهم ، فالحديث صحيح فى معناه لأن النصوص القوية تشهد له ، وهو دعوة إلى الإخلاص فى كل عمل ، ومجاهدة السوء مهما كانت مغرياتة .

س : قرأنا في الكتب أن محاجة حدثت بين آدم وموسى وأن آدم غلبه لأنه اعترض على قضاء الله فكيف يصح ذلك ؟

ج : روى البخارى ومسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : « احتج آدم وموسى ، فقال له موسى : يا آدم أنت أبونا خيتنا وأخرجتنا من الجنة . قال له آدم : يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده ، أتلومنى على أمر قدر الله على قبل أن يخلقنى بأربعين سنة ؟ فحج آدم موسى ، فحج آدم موسى ، فحج آدم موسى » وجاء هذا الحديث بروايات أخرى .

المراد بقوله : خط لك بيده ، ألواح التوراة ، والأربعون سنة هى ما بين قوله تعالى : ﴿ أتى جاعل فى الأرض خليفة ﴾ إلى نفخ الروح فيه ، أو هى مدة لبشه طينا إلى أن نفخت فيه الروح . وقد تحدث شراح الحديث وكثرت أقوالهم لتوضيح الصلة بين قدر الله ومستولية العبد وخلاصة أقوالهم ما يأتى :

أنكر القدرية هذا الحديث لأنه يثبت القدر وهم لا يقولون به ، اذ لو صح لاحتج كل مخالف بالقدر السابق ، ولو ساغ ذلك لانسأ باب القصاص والحدود ولاحتج به كل أحد على ما يرتكب من الفواحش ، والمثبتون للحديث ردوا عليهم ، ووضحوا كيف كانت الغلبة لآدم على موسى بقولهم :

(أ) إن موسى كان له مثل حال آدم حيث قتل نفسا لم يؤمر بقتلها وتاب الله عليه كما تاب على آدم ، قال تعالى : ﴿ وعصى آدم ربه فغوى ﴾ ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى ﴿ وقال فى شأن موسى : ﴿ قال رب إنى ظلمت نفسى فاغفر لى فغفر له » . وليس من اللائق أن يلوم أحد غيره على حال وقع مثلها له .

(ب) إن اللوم على المخالفة يكون مشروعا إذا كان قبل التوبة ، أما بعدها فلا فائدة تذكر منه .

(ج) إن لوم موسى لآدم كان بعد موته وانتقاله من دار التكليف إلى دار الجزاء ، حيث كان لقاؤهما على أرجح الأقوال فى البرزخ بعد موت موسى ، فالتقت أرواحهما فى السماء كما جزم بذلك ابن عبد البر والقاسبى ، وإذا كان الله قد لام آدم فى الدنيا بقوله : (ألم أنهكما عن تلكما الشجرة وأقل لكما إن الشيطان لكما عدو مبين) وهو أكرم من أن يثنى العقوبة على عبده كما ورد ، فلا يسوغ لموسى أن يؤنب آدم ، والله سبحانه يكرمه لا يؤنبه بعد موته ، وقد ورد أيضا النهى عن الشرب على الأمة التى زنت وأقيم عليها الحد . هذا ، ولا يجوز أن يكون هذا الحديث متكأ لمن يقترب معصية ، فإذا وجه إليه اللوم يقول : هذا قدر الله ، كما قال آدم ، وذلك لأن من كان باقيا فى الدنيا دار التكليف تجرى عليه الأحكام من لوم وعقوبة ونحوهما .

قال النووي فى ضمن كلامه على هذا الحديث (شرح صحيح مسلم ج ١٦ ص ٢٠٢) : ولأن اللوم على الذنب شرعى لا عقلى ، وإذ تاب الله تعالى على آدم وغفر له زال عنه اللوم ، فمن لاه كان محجوبا بالشرع . فإن قيل : فالعاصى منا لو قال : هذه المعصية قدرها الله علىّ لم يسقط عنه اللوم والعقوبة بذلك وإن كان صادقا فيما قاله ، فالجواب أن هذا العاصى باق فى دار التكليف جار عليه أحكام المكلفين من العقوبة واللوم والتوبيخ وغيرها ، وفى لومه وعقوبته زجر له ولغيره عن مثل هذا الفعل ، وهو محتاج إلى الزجر ما لم يمت ، فأما آدم فميت خارج عن دار التكليف وعن الحاجة إلى الزجر ، فلم يكن فى القول المذكور له فائدة ، بل فيه إيذاء وتخجيل . والله أعلم .

ب : ما حكم الذى ينشأ فى مجتمع كافر ولم تبلغه الدعوة الإسلامية ، ولم يسمع عن شيء اسمه الإسلام ، أو بلغه الإسلام ولكن بصورة مشوهة ثم مات ولم يسلم ؟

(ب) ما حكم الذى يعيش فى مجتمع مسلم ، ولكنه لا يعمل بالإسلام ، أو يعمل بخلاف ما يريده الإسلام من الاعتقادات ، وذلك عن جهل ولم يجد من يعرفه الإسلام الصحيح ، وما حكم إرثه ؟

ج : لقد تحدث العلماء عمن لم تبلغهم الدعوة وعن الذين لم يدركوا نبيا سابقا أو لاحقا وهم أهل الفترة ، وأُتِبَ فى بيان حكمهم كثيرون من العلماء كإمام الحرمين فى البرهان والغزالي فى المستصفى والمنخول والرازى فى المحصول والباقلانى فى التقریب وغيرهم .

وتناول حكمهم رجال الفقه والأصول والكلام ، بناء على القاعدة الأساسية فى الحسن والقبح هل هما عقليان أم شرعيان . كما تحدثوا عن المؤاخضة وعدمها هل هى فى الدنيا فقط أم فى الدنيا والآخرة إلى آخر ما تحدثوا فيه . ومما استشهدوا به قوله تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ [سورة الإسراء : ١٥] أى أن الله لا يهلك أمة بعذاب إلا بعد الرسالة إليهم ، كما قال الجمهور ، وقالت فرقة : هذا عامٌّ فى الدنيا والآخرة لقوله تعالى : ﴿ كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير ﴾ قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا ﴿ [سورة الملك : ٨ ، ٩] .

وورد فى أهل الفترة أحاديث فى أنهم موقوفون إلى أن يمتحنوا يوم القيامة ، والصحيح من هذه الأحاديث ثلاثة .

إن الذى لم تبلغه الدعوة فى عصرنا هذا أمثال سكان الكهوف والأدغال والجزر النائية، الذين لا يعرفون وسائل الاتصال بالعالم من حولهم ، وهم قلة فى هذا الزمان الذى كثرت فيه وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وغيرها ، وكثرت الرحلات وتنافس الاستعمار فى استغلال مناطق الأرض .

ومن سمع بأن هناك رسولا جاء بدين اسمه الإسلام وجب عليه أن يبحث عنه إن استطاع ، فإن لم يسمع أو سمع ولم يستطع البحث كان معذورا ، كما قال العلماء .

وقد اشترط العلماء فى لزوم الدعوة لمن بلغتهم أن بلغتهم صحيحة غير مشوهة ، فإذا وصلت مشوهة كانوا معذورين فى عدم الإيمان بها . وقد نص على ذلك الإمام الغزالى فى كتابه « فيصل التفرقة » ، فبعد أن ذكر أن أكثر النصارى من الروم والترك فى زمانه ناجون لعدم بلوغ الدعوة إليهم . قال : بل أقول : حتى الذين بلغتهم دعوة الرسول ﷺ مشوهة ، فعلمهم أهلهم منذ الصبا أن كذابا مدلسا اسمه محمد ادعى النبوة كذبا فهو لاء عندى كالصنف الأول ، أى ناجون . وأما سائر الأمم الذين كذبوا الرسول ﷺ بعد علمهم بالتواتر ظهوره وصفاته ومعجزاته الخارقة ، وعلى رأسها القرآن ، وأعرضوا عنه ولم ينظروا فيما جاء فيه فهم كفار . اهـ ملخصا .

وعلى هذا نقول : إن من لم تبلغه الدعوة أصلا ، أو بلغت مشوهة أو بلغت صحيحة ولم يقصر فى البحث والتحرى فهو معذور ، أى يرجى له عدم الخلود فى النار .

أما المسلم الذى يعيش بين المسلمين ولا يعمل بالإسلام لجهله فله حالتان : **الأولى** جهله بالعقيدة كوحدة الله والبعث ، أو جهله بما يعلم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة والصوم وحرمات القتل والخمر . وهذا لا يعذر فى جهله ، فلو ترك شيئا مما وجب عليه أو ارتكب محرما فإن كان منكرا جاحدا فهو كافر ، وإن كان غير منكر ولكنه متكاسل مثلا فهو غير كافر ، بل مؤمن عاص .

ومن حكم بكفره انقطع التوارث بينه وبين غيره من المسلمين اذا مات على ذلك ، أما العاصي فإن تاب ترجى له المغفرة ، وإن مات ولم يتب فأمره مفوض إلى ربه ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ [سورة النساء : ٤٨] .

أما من قصر في غير ما علم من الدين بالضرورة لجهله به ، وذلك كالمسائل الفرعية في الفقه وبخاصة الدقيقة منها فهو معذور ، وعليه أن يسعى ليتعلم .

والحاصل أن الجهل نوعان : جهل لا يعذر به المسلم الذي نشأ في مجتمع مسلم ، وجهل يعذر به ، الأول كالجهل بالأركان الأساسية للدين ، والثاني كالجهل بالفروع التي تكون محللاً لاختلاف الآراء . ومنكر الأمور الأساسية كافر ، والمقصر فيها دون إنكار مؤمن عاص ، ومنكر الأمور الثانية أو المقصر فيها معذور . والله أعلم .

س : إذا قامت وحدة المسلمين فى العالم كله وأصبح لهم خليفة أو إمام واحد، فهل المسلمون كلهم يتقيدون بأراء ذلك الإمام فى المسائل الفرعية التى اختلف فيها الفقهاء والأئمة المجتهدون ؟ وهل يجب حينئذ على المسلمين الذين تقيدوا بأراء إمام مذهبهم قبل الوحدة أن يتركوا مذهبهم وإلا فما معنى وحدة المسلمين حينئذ ؟

ج : وحدة المسلمين الآن وقيام خليفة عليهم افتراض أقرب إلى الخيال منه إلى الحقيقة ، ونحن نرى الصور المخزية تعرض علينا فى شريط طويل من زمن بعيد ملء بمأسى التفرق والتناحر بين الدول التى تنتمى إلى الإسلام بعضها مع بعض ، وبين أفراد كل دولة بعضهم مع بعض أيضا بأرائهم المتعددة ومذاهبهم المتخالفة وتعصبهم المقيت للأهواء والجنسيات ، والطبقات .

وكنت أود الإمساك عن ذكر أحكام وتنظيمات لشئ متخيل حتى تبدو فى الأفق علامات تبشر بوقوعه ، وساعتها نضع الجواب على السؤال وهو ميسر فى كتب الإسلام التى لم تدع صغيرة ولا كبيرة إلا تحدثت عنها فى النظم السياسية والاقتصادية والقضائية والدولية ، إلى جانب العبادات والعقائد وأصول الدين عامة .

وهذه المسألة من الفقه السياسى الذى ظهرت مسائله على مسرح الحياة الإسلامية عقب وفاة النبى ﷺ بقليل ، ووجد من المسلمين من رفضوا بعض الأئمة وخرجوا عن طاعتهم ، وكانت الاحتكاكات التى راح ضحيتها بعض من خيرة الصحابة والتابعين ، ولم يمتز على الخلافة الإسلامية فى الشرق وقت طويل حتى قامت خلافة أخرى تناهضها فى الأندلس ، ثم دب الضعف إلى هذه الخلافات وقامت دويلات مستقلة

انفصلت عن الخلافة شكلا وموضوعا ، وانتهت إلى الانقضااض عليها أو التآمر على تصفيتها مما وعاه التاريخ وامتلأت به بطون المؤلفات ذات الوجهات المختلفة والأراء التي داخلها كثير من الهوى . ومهما يكن من شيء فإن من المؤلفات الإسلامية ما عني بنظام الدولة ككتاب الأحكام السلطانية للماوردي وكتب الحسية التي ألفها علماء أجلاء ، ومما جاء فيها : أن الإمام يلزمه حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة ، فإن نجم مبتدع أو زاغ ذو شبهة أوضح له الحجة ويبين له الصواب وأخذ به بما يلزمه من الحقوق والحدود .

وأهم ما يعنى به الإمام هو العلاقات الاجتماعية والدولية ، أما المعتقدات والأراء الخاصة والعبادات ذات الطابع الشخصي فليس للإمام دخل فيها إلا بمقدار أثرها على الجماعة ، كما في الحديث المعروف : من أتى شيئا من هذه القاذورات فليستر بستر الله ، فإن من أبدى لنا صفحته أقمنا عليه الحد . فمن له رأيه ومعتقدة فالله حسيبه ما دام لا يحدث به فتنه بين الناس ، وهنا يتدخل الحاكم لحفظ الأمن ووحدة الصف .

وجاء في كلام المتحدثين عن الحسية وهي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله ، أن المحتسب هل يجوز له حمل الناس فيما ينكره من الأمور التي اختلف الفقهاء فيها على رأيه واجتهاده أم لا ؟ على وجهين ، أحدهما أن له حمل الناس على رأيه ، وعلى هذا يجب أن يكون عالما من أهل الاجتهاد في أحكام الدين . والثاني ليس له حمل الناس على رأيه « الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤١ » .

ثم تكلموا عن المصروف وقسموه إلى ما يتعلق بحق الله ، وما يتعلق بحق آدميين ، وما هو مشترك بينهما ، وذكروا أحكام كل بالتفصيل ، ويؤخذ من كلامهم أن للإمام والمحتسب حمل الناس على المجمع عليه وبخاصة فيما يتعلق بحق المجتمع كإقامة الجمعة عند توافر شروطها المتفق عليها ، وأنه لا يجوز له حمل الناس على اعتقاده

هو، ولا أن يأخذهم فى الدين برأيه مع تسويغ الاجتهاد فيه ، وكذلك فى النهى لا ينهاهم عما فيه خلاف .

هذه بعض فقرات مما جاء فى كلامهم لا تعطى الإجابة الكافية على السؤال ، وإنما أردت بذكرها أن أبين أن فى الإسلام وكتب المسلمين حلا لكل مشكل وحكما لكل قضية ، ولا فائدة من بيان ذلك هنا والكتب مملوءة به وليست الحاجة ماسة إليه وإنما الفائدة أو ما ينبغى أن نهتم به هو واقعنا الحالى ومحاولة حل مشاكله ، وما أكثر هذه المشاكل التى إن وجد لها حل فهو نظرى لم يأخذ حظه من التطبيق ... ويوم أن تحل المشاكل السياسية والاقتصادية بالذات يمكن التفكير فى وضع نظام للخلافة العامة والحكومة الواحدة بعد بذل الجهد الجبار فى جمع الناس على عقيدة واحدة فى نظرتهم إلى الإمامة ومن هو أحق بها ، وأنت تعلم أن أربعة عشر قرنا مضت وما يزال الخلاف على الخلافة يزداد سلطانا على كثير من المسلمين ، كلما حاول بعض الغيورين على الوحدة الإسلامية أن يقرّبوا فيها بين وجهات النظر أغرق بعض المتعصبين فى التعصب لرأيه ، والعدو بدوره يزيد الهوة اتساعا ، ويسد المنافذ على الوحدة إن لاحت بعض بوارجها فى الأفق ، ومع كل ذلك فلا أفقد الأمل فى رحمة الله .

س : هل يجوز الخروج على الحاكم الذى لا يحكم بالشريعة الإسلامية ، وما حكم من يخرج على السلطان بالسلاح ؟

ج : هذه المسألة من الفقه السياسى ، وهى شائكة إلى حد كبير ، فقد كان لها دورها الخطير فى انقسام الجماعة الإسلامية ونشأة الفرق والأحزاب ، وهى فى هذه الأيام بالذات أشد خطرا ، لأن الأوضاع فى أكثر الدول الإسلامية لا تحكمها الشريعة حكما كاملا ، سواء أكان ذلك فى طريقة تولى الإمامة أم فى الدستور الذى تحكم به . وبيان حكم الشرع فى فرع يكون أصله الأساسى غير شرعى هو ترقيع ، أو على الأقل لا يكون له أثر عملى فى تغيير الواقع ، ذلك أن القوانين المستمدة من دستور وضعى ترى ما يخالفها خروجاً على نظام الدولة وفيه إخلال بالأمن أو خيانة للوطن ... والعقوبة قد تكون الإعدام .

والنظرات السياسية قديما وحديثا كان لها أثرها البارز فى تأويل النصوص وحملها على ما يؤيدها ، بل كان لها أثرها أيضا فى وضع أحاديث وإفترائها على النبى ﷺ ، وبالأولى إلصاق أقوال وآراء بأئمة هم برآء منها ، وكذلك أنكر المختلفون أحاديث صحيحة عن النبى ﷺ لأنها تعارض رأيهم السياسى ، وقبلوا أحاديث تؤيد مذاهبهم بغض النظر عن صدق نسبتها إلى الرسول عليه الصلاة والسلام .

والكتب المؤلفة فى مذاهب هذه الفرق السياسية كثيرة ، والكتب الحديثة التى أحييت هذه المذاهب القديمة ، وتبناها بعض الجماعات متوافرة أيضا ، ولهذا سيكون أى رأى فى الإجابة على السؤال المطروح محل نزاع وجدل .

ومهما يكن من شئ فإنى سأعرض بعض النصوص عند أهل السنة المعتدلين وما قاله العلماء فيها دون التعرض لنقدها ، أو ترجيح بعضها على بعض .

١ - قال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ [سورة النساء : ٥٩] .

٢ - عن عبادة بن الصامت قال : بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة فى منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا ، وألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم فيه من الله برهان . رواه البخارى ومسلم . والبواح بضم الباء هو الصراح بضم الصاد الذى جاء فى رواية الطبرانى ، وهو أيضا البراح بضم الباء وبالراء بدل الواو الذى جاء فى بعض الروايات . والمراد به الظاهر البين الذى تشهد له النصوص ولا يقبل التأويل .

٣ - روى البخارى ومسلم قوله ﷺ « من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر ، فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات فميتته جاهلية » ومعنى ميتته جاهلية ، مثلها لأنهم كانوا على ضلال وليس لهم إمام مطاع ، إذ كانوا لا يعرفون ذلك ، وليس المراد أنه يموت كافرا ، بل يموت عاصيا ، هكذا قالوا فى تفسيرها .

٤ - روى مسلم عن عوف بن مالك الأشجعى قول النبى ﷺ « يا خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وتصلون عليهم ويصلون عليكم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم » قال : قلنا يا رسول الله ، أفلا ننايذهم عند ذلك ؟ قال لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة ، ألا من ولى عليه وال فراءه يأتى شيئا من معصية الله فليذكره ما يأتى من معصية الله ، ولا يترهن يدا من طاعة « والصلاة فى الحديث معناها الدعاء ، والمنايذة نزع البيعة ، أخذنا من قوله تعالى ﴿ فانبذ إليهم على سواء ﴾ أى أعلمهم بنقض العهد بينك وبينهم .

٥ - روى مسلم عن حذيفة بن اليمان قول النبى ﷺ « يكون بعدى أئمة لا يهتدون بهدى ، ولا يستنون بسنتى ، وسيقوم منكُم رجال قلوبهم قلوب الشياطين فى جثمان إنس » قال : فقلت : كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك ؟ قال « تسمع وتطيع ،

وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع . وفى الحديث إشارة إلى الثورات المفرضة التى يراد بها المصلحة الشخصية لا العامة ، وفيه أمر بعدم الاشتراك فيها .

٦ - روى مسلم عن عرفة الأشجعي قول النبى ﷺ « من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم ، أو يفرق جماعتكم ، فاقتلوه » أى اقتلوا الناصر على الحاكم .

هذه هى بعض النصوص التى يصعب على ذوى الميول الشورية استساغة بعض ما فيها من عبارات ، وقد استتج العلماء منها أنه لا تجوز منابذة الأئمة والخروج عليهم ما داموا مقيمين للصلاة ، وليس المراد أنهم يصلون بالناس كما كان أئمة السلف ، بل المراد أنهم يسمعون بإقامتها ولا يضعون العراقيل فى سبيلها .

وحديث عبادة بن الصامت يدل على أنه لا تجوز المنابذة إلا عند ظهور الكفر الواضح الذى ليس له فيه شبهة . كإنكار الألوهية أو الطعن فى أن القرآن من عند الله ، أو أنه غير صالح للحكم ، أو اعتقاد حل ما أجمع على تحريمه كالربا والزنى وشرب الخمر . فهو بهذا الاعتقاد يكون كافراً ، أما ارتكاب المحرمات بغير اعتقاد حلها فهو عصيان لا يخرج به إلى الكفر ، بل يكون فاسقاً ، فالمبرر للخروج عليه هو الكفر لا العصيان المجرد ، لكن النووي قال : المراد بالكفر هنا المعصية (فتح البارى ج ١٦ ص ١١٤) . وقال غيره : المراد بالإثم فى بعض الروايات ما يشمل المعصية والكفر . قال ابن حجر : والذى يظهر حمل رواية الكفر على ما إذا كانت المنازعة فى الولاية ، فلا ينزاعه بما يقدح فى الولاية إلا إذا ارتكب الكفر . وحمل رواية المعصية على ما إذا كانت المنازعة فيما عدا الولاية ، فإذا لم يقدح فى الولاية نازعه فى المعصية ، بأن ينكر عليه برفق ، ويتوصل إلى تثبيت الحق له بغير عنف . ومحل ذلك إذا كان قادراً . وعلى ضوء ما قاله ابن حجر إن فسق الإمام ولم يكفر وجب نصحه بالأسلوب الذى يُرجى منه الخير ولا يؤدى إلى فتنة ، كما قال تعالى ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة

الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴿ [سورة النحل : ١٢٥] وكان للسابقين أسلوب فى الإنكار يتناسب مع الظروف القائمة إذ ذاك ، مع مراعاة أن روح الدين كانت موجودة بقوة فى الحاكمين والمحكومين ، وهو ما أطمع بعض المعارضين فى القسوة أحيانا عند النصيح ، وما جعل الحكام يصيخون إلى ما يقولون . فهم نواب الشعب ومفاتيح السيطرة عليه ، ومن الحكمة قبول ما يوجهونهم به وإن كان فى بعض الأساليب عنف سببه شدة الغيرة على الحق .

ومن الأساليب السليمة فى توجيه الحاكم ، التى تقرها القوانين الوضعية الحالية ، الخطابة والصحافة وإثارة الموضوع فى مجالس النيابة والتنظيمات المشروعة . والخير مرجو إذا كان ذوو اللسان والقلم مخلصين لوجه الله ، وكان ممثلو الأمة مختارين على أساس دنى سليم ، ومؤدين لأمانتهم على الوجه المطلوب .

أما الخروج بالسلح لتغيير المنكر فهو غير مجد فى أكثر الدول الإسلامية ، التى تضع مهمة التغيير والإصلاح على عاتق ممثلى الأمة ، والتى تحرم حمل السلح وتمنع التظاهر العنيف وتضع له أقسى العقوبات . لا يجدى هذا الخروج بالسلح بوجه خاص إذا كان التسلح غير كاف ، وقوى المواجهة غير متكافئة ، فإن القضاء على الثائرين بغير حكمة سهل ، والنتيجة أخطر مما كانوا يتوقعون .

ولو تحققت المنعة وتوافر السلح المتكافئ فالطريق السليم هو التفاوض والحوار كما يقول التعبير الحديث ، حيث يكون حوارا فيه تكافؤ قد يؤدى إلى الحل المعقول . وذلك كله من أجل منع الفتنة أو بعبارة حديثة « منع الحرب الأهلية » من جراء المواجهة بالسلح وإراقة الدماء ، وقد يذهب ضحيتها أبرياء . فشرط تغيير المنكر - كما قال العلماء - ألا يؤدى إلى منكر أشد .

فإن لم يتوصل إلى حل بالحوار والنصح فإن الأحاديث لا تجيز المواجهة المسلحة وليكن الواجب هو الإنكار باللسان إن أمكن ، وإلا فالإنكار بالقلب والاجتهاد فى

تربية الشعب لاختيار ممثلين صالحين يتولون « دستوريا » تغيير المنكر هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة ، وأكثر المعتزلة والروافض يرون جواز الخروج على السلطان والوزير ، فإذا أخذ ربع دينار ظلما لا تجوز طاعته عندهم .

إن عرض الجواب على السؤال المذكور بهذه الصورة ، ربما لا يرضى بعض المتحمسين لفكرة معينة ، أو منهج خاص في تعديل الأوضاع الفاسدة ، ولكن واجب النصيح يفرض علينا أن ننبه إلى وجوب تقدير الظروف المحيطة بنا الآن ، وإلى أن العدو المتربص بنا لا يترك فرصة ثورية إلا انتهزها لنفسه ، وإلى أن ارتباط بعض الحكام ببعض الدول الكبرى سيقضى على مثل هذه الحركات بسهولة ، لأن صحوة الدين تضرهم ، وبخاصة دين الإسلام ، كما يجب أن يراعى أن قوة المسلمين الحربية بوسائلها الحديثة ليست كقوتهم ، وأننا لسنا مستقلين تمام الاستقلال عنهم ، فإن كل وسائل التغيير أو أكثرها ما زالت محتكرة لهم .

ولا ينبغي أن يحمل هذا التوجيه على أنه من باب التخذيل ، بل يجب أن تكون خططنا للإصلاح مدروسة دراسة وافية ، لتكون حركات التغيير مرجوة النجاح بأقل تضحيات .

ومن الخير بهذه المناسبة أن أسوق بعض النقول :

١ - جاء في فتح الباري لابن حجر : نقل ابن التين عن الداودي قال : الذى عليه العلماء فى أمراء الجور أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب ، وإلا فالواجب الصبر . وعن بعضهم لا يجوز عقد الولاية لفاسق ابتداء ، فإن أحدث جورا بعد أن كان عدلا فاختلفوا فى جواز الخروج عليه ، والصحيح المنع ، إلا أن يكفر ، فيجب الخروج عليه .

وجاء فى المختار بنفسه : وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه ، وأن طاعته خير من الخروج عليه ، لما فى ذلك من حق الدماء وتسكين

الدهماء ، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح ، فلا تجوز طاعته في ذلك ، بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها ، وجاء في الكتاب المذكور :
ينعزل بالكفر إجماعاً ، فيجب على كل مسلم القيام بذلك ، فمن قوى على ذلك فله الثواب ، ومن داهن فعله الإثم ، ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض .

أقول بهذا النقل : أن ارتباط الخروج بالكفر يجب فيه الدقة في الحكم بالكفر على المسلم فإن تكفير المسلم خطير ، ومن قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما ، وليس كل تصرف منه يبرر الحكم عليه بالكفر ، ويبان ذلك له موضع آخر إن شاء الله .

كما أقول : إن نظرة العلماء في الخروج على الإمام الجائر ، مع اعتمادها على النصوص ، مبنية على اعتبار الظروف وواقع المسلمين في عهود بعض الفقهاء ، وعلى كل حال فنظرهم ترشدنا إلى أن نكون على بصيرة عند إصدارنا للأحكام الخطيرة بالذات ، وإلى القيام بحركات الإصلاح .

٢ - **يقول الشوكاني في نيل الأوطار :** إن الذين خرجوا على الأئمة الظلمة أخذوا بمعلومات الكتاب والسنة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا شك أن الأحاديث المذكورة مخصصة لتلك العمومات ، وهي متواترة المعنى ، ولكن لا ينبغي أن يحط من قدر السلف الخارجين على أئمة الجور ، فقد كان ذلك باجتهاد منهم ، كما لا ينبغي الركون إلى جمود الأحاديث كما فعل الكرامية والعيب على من قاوموا الظالمين . ١ هـ .

هذا ، وأكرر التنبيه إلى وجوب التخطيط السليم لكل حركة إصلاح ، وعدم اللجوء إلى العنف إن أمكن الوصول إلى الهدف سلمياً ، وإلى إتيان البيوت من أبوابها ، وإلى أن القول المأثور « كما تكونون يولى عليكم » يحتم علينا إصلاح أنفسنا أولاً ليكون من نرتضيهام ممثلين لنا ، ومن يرتضونه حاكماً علينا صالحين لأداء واجبهم ومحللاً للرجاء فيهم ، ولعل دراسة الحركات الإصلاحية في المجتمع الإسلامي دراسة واعية توصلنا إلى رسم الطريق الأمثل للإصلاح . والله ولي التوفيق .

س : هل تنصيب إمام للجماعة واجب ، وما هي الإجراءات الدينية لذلك ؟

ج : إقامة رئيس على جماعة أمر يرشد إليه العقل ويؤكد الشرع ، فالناس في حاجة إلى من يحتكمون إليه عند التنازع ، ومن يسهر على مصالحهم بجلب الخير لهم ودفع الضر عنهم ، وقديما قال الشاعر الجاهلي « الأفوه الأودي » :
لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم

ولا سراة إذا جهلهم سادوا

ومن التوجيهات الإسلامية إذا كان هناك ثلاثة أن يؤمروا عليهم أحدهم فكيف بالجماعة الكبيرة ؟ وفقهاء الإسلام مجمعون على وجوب إقامة إمام . مع اختلافهم في كون هذا الوجوب عقليا أو شرعيا ، وبصرف النظر عن أدلة كل فإن النتيجة هي وجوب إقامة إمام . وعلى من يأنس في نفسه الأهلية أن يتولى الإمامة ، فإن لم يتولها أحد خرج من الناس فريقان : أحدهما أهل الاختيار حتى يختاروا إماما ، والثاني أهل الإمامة حتى يُنصَّبَ أحدهم إماما ، أي ناخبون ومرشحون . ولا بد أن يكون الناخبون عدولا عالمين بمن يختارونه ، وذوى رأى وحكمة ليستطيعوا اختيار أفضل المرشحين ولا بد أن يكون المرشحون عدولا أيضا ، لديهم مقدرة علمية للحاجة إليها في النوازل والأحكام بالاجتهاد ، وحواسهم سليمة كذلك أعضاؤهم التي يباشرون بها التنفيذ ، وعلى رأى سديد يؤدي إلى حسن السيادة وتديير المصالح . وقد اشترط بعض العلماء أن يكون المرشح قرشيا ، للنص الوارد في ذلك ، ولكن محله إن وجد ، فإن لم يوجد بشروطه رشح لها أصلح الموجودين مراعى فيه قوة مركزه وميئته .

هذا ما قاله العلماء في إمام الجماعة ، والمسلمون المذكورون في السؤال إن لم يجدوا من تتحقق فيه هذه الشروط فلا ينبغي أن يتركوا أمرهم سدى ، وعليهم اختيار من

هو أقرب إلى الخير ليكون رئيسا لهم ، وعليهم أن يتعاونوا معه بالنصح والتوجيه والطاعة فى المعروف ، فإن استقام على الطريقة فيها ، وإلا كان لهم عزله وتولية غيره .
هذا ما أراه من المخرج لحالتهم ، مراعى ارتكاب أخف الضررين ، أو عدم سقوط الميسور بالمعسور . وظنى أن ذلك لا يتم إلا إذا كانت هذه الجماعة مستقلة استقلالاً تاماً عن المؤثرات الأخرى التى لا تترك لهم الحرية لتولية من يشاءون ، والأمر يحتاج إلى تحرر ودقة ودراسة لكل الظروف لمعرفة مدى إمكان النجاح لهذه العملية فى المناخ الواقع والجو المسيطر .

س : وردت أحاديث تأمر بالوضوء من لحوم الإبل ومما مسته النار ، وتنهى عن الصلاة في مبارك الإبل دون مرايض الغنم ، فهل هذا صحيح وما الحكمة في ذلك ؟

ج : روى مسلم أن رجلاً سأل النبي ﷺ : أتوضأ من لحوم الغنم ؟ قال : (إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا تتوضأ) قال الرجل : أتوضأ من لحوم الإبل ؟ قال : « نعم فتوضأ من لحوم الإبل » قال الرجل : أصلى في مرايض الغنم ؟ قال الرسول ﷺ : (نعم) قال الرجل : أصلى في مبارك - الإبل ؟ قال (لا) .

وروى مسلم أيضاً (إنما الوضوء مما مست النار ، توضأوا مما مست النار) .
وروى أبو داود عن جابر : (كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار) . ؟

ذهب أكثر العلماء إلى أن أكل لحوم الإبل لا ينقض الوضوء ، قال النووي : ممن ذهب إلى ذلك الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأبى بن كعب وابن عباس ... وجماهير من التابعين ، ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم محتجين بحديث جابر المذكور وهو عام يشمل لحوم الإبل وغيرها . وذهب أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه ويحيى ابن يحيى وأبو بكر بن المنذر وابن خزيمة ، وحكى عن أصحاب الحديث وعن جماعة من الصحابة إلى انتقاض الوضوء بأكل لحوم الإبل اعتماداً على الحديثين الأولين . والجمع بين أمر النبي ﷺ بالوضوء من لحوم الإبل وما كان عليه في آخر الأمر من ترك الوضوء مما مست النار - هذا الجمع فيه كلام كثير لعلماء الأصول لا يتسع له المقام ، وقد رأى بعض العلماء أن الأمر بالوضوء يراد به غسل اليدين ، أى الوضوء اللغوي .

الوضوء من لحوم الإبل والصلاة في مباركتها

أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

وان كان هذا الرأي فيه مناقشة عند إيراده للجمع بين الوضوء وعدمه . والمختار للفتوى هو رأى جمهور الفقهاء من عدم نقض الوضوء بأكل لحوم الإبل أو ما مسته النار ...

أما الصلاة في مبارك الإبل فهي حرام عند أحمد ، وقال : لا تصح ، فإن صلى فعلبه الإعادة . ومثل مالك عمن لا يجد إلا عطن إبل هل يصلى فيه ؟ فقال : لا يصلى فيه ، قيل : فإن بسط عليه ثوبا ؟ قال : لا . وقال ابن حزم : لا تحل في عطن إبل .

أما جمهور الفقهاء فقالوا : إن الصلاة تصح في مبارك الإبل ، وحملوا النهى على الكراهة إذا لم تكن هناك نجاسة ، وعلى التحريم إن وجدت النجاسة . وليست علة قولهم هي النجاسة ، فإنها موجودة في مرائب الغنم ، بل لأن الإبل فيها نفور ، فربما نفرت والإنسان يصلى فيؤدى نفورها إلى قطع الصلاة أو إلى أذى يحصل له منها ، أو يشوش خاطرة ويلهيه عن الخشوع . ويؤيد هذا التعليل حديث أحمد بإسناد صحيح « لا تصلوا في أعطان الإبل فأنها خلقت من الجن ، ألا ترون إلى عيونها وهيبتها إذا نفرت » أما الصلاة في مرائب الغنم فهي جائزة بنص الحديث لعدم وجود العلة الموجودة في مبارك الإبل .

س : هل ورد حديث يحصر الخلافة أو الإمامة في قریش ، وهل له أثر بين المسلمين في العصر الحاضر ؟

ج : موضوع الخلافة أو الإمامة الكبرى أولاه المسلمون عناية بالغة منذ الساعات الأولى بعد وفاة النبي ﷺ . وتحدث عنه علماء التوحيد وفقهاء المذاهب ، وقرر جمهورهم أن نصب الإمام واجب ، بصرف النظر عن كون الوجوب عقلياً أو سمعياً ، وأوردوا آيات وأحاديث ، وقرروا أن المسلمين مُجْمِعُونَ على ذلك ، غير أبيهين بأقوال شاذة لبعض الفرق ، ووضعوا شروطاً لمن يصلح للإمامة أشرت إليها في كتابي « الإسلام هو الحل » الذي طبع مرة ثانية بعنوان « المنهج السليم إلى طريق الله المستقيم » وبهنا هنا من الشروط ما يتصل بالسؤال وهو حديث « الأئمة من قریش » : وخلاصة ما قيل في ذلك ما يأتي :

روى البخاري ومسلم حديثاً عن النبي ﷺ ورد بألفاظ متقاربة جاء فيها أن الناس تبع لقریش ، وأن الأئمة يكونون منهم ، ويؤخذ من كلام الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ في كتابه « الأحكام السلطانية » ومن كلام النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ في شرح صحيح مسلم ج ١٢ ص ١٩٩ وما بعدها ، ومن كلام الإيجي من علماء القرن الثامن الهجري في كتابه « المواقف في علم الكلام » ومن كلام ابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ هـ في كتابه « المقدمة » ومن مصادر أخرى : أن الناس في اشتراط القرشية في الخليفة فريقان :

الفريق الأول : يشترط في الخليفة - إلى جانب الشروط الأخرى - أن يكون قرشياً ، وهو رأى الجمهور الذي قال به أهل السنة ، وأكثر الزيدية وأكثر المرجئة ، وسائر فرق الشيعة ومن أدلتهم على ذلك :

حديث « الأئمة من قريش » أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

أ - حديث البخارى ومسلم « لا يزال هذا الأمر فى قريش ما بقى من الناس اثنان » .
 ب - حديث مسلم « الناس تبع لقريش فى الخير والشر » ومعناه فى الإسلام والجاهلية كما هو مصرح به فى رواية لمسلم « الناس تبع لقريش فى هذا الشأن مسلمهم لمسلمهم وكافرهم لكافرهم » لأنهم كانوا فى الجاهلية رؤساء العرب وأصحاب الحرم ، ولما أسلموا وفتحت مكة تبعهم الناس ودخلوا فى دين الله أفواجا ، وكذلك فى الإسلام هم أصحاب الخلافة والناس تبع لهم .

ج - حديث « قدموا قريشا ولا تَقْدَمُوها » أى لا تتقدموا عليها . أخرجه الشافعى فى المسند والبيهقى فى المعرفة ، كلاهما عن ابن شهاب الزهري بلاغا ، أى قال : بلغنا عن رسول الله ذلك . وابن عدى فى الكامل عن أبى هريرة وصححه السيوطى . وورد فى حديث ثالث أخرجه البزار فى مسنده عن على وصححه السيوطى « فيض القدير للمناوى على الجامع الصغير ج ٤ ص ٥١١ » .

د - الإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على عدم مزاحمة قريش فى الخلافة إلى عصر النوى ومن كتبوا فى هذا الموضوع . ويستند الإجماع إلى الحديث القائل « ما بقى من الناس اثنان » .

يقول القاضى عياض - كما نقله النوى - : اشتراط كونه قرشيا هو مذهب العلماء كافة ، قال : وقد احتج به أبو بكر وعمر رضى الله عنهما على الأنصار يوم السقيفة - سقيفة بنى ساعدة - فلم ينكره أحد ، وبيان ذلك أن المسلمين لما اجتمعوا فى السقيفة عقب وفاة النبى ﷺ لاختيار خليفة له ، بايع الأنصار سعد بن عباد ، وقالوا للمهاجرين : منا أمير ومنكم أمير ، فاحتجت قريش - المهاجرون - على الأنصار بهذا الحديث ، وقالوا لهم : إن النبى ﷺ أوصانا بأن نحسن إلى محسنكم ونتجاوز عن مسيئكم ، ولو كانت الإمارة فيكم لم تكن الوصية لكم ، فرجع الأنصار عن قولهم .
 والذين حصروا الخلافة فى قريش اختلفوا فى تعميمها فى كل قريش أو تخصيصها

بعض منهم ، كبنى عبد المطلب أو بنى أمية أو غيرهما ، وذهب ببعضهم التعصب إلى حد التجاوز عن الشروط الأخرى التي يجب توافرها في الإمام ، فأجازوا عقدها للقرشي ولو كان عاجزا عن القيام بأمور المسلمين .

الفريق الثاني : لا يشترط القرشية في الإمام ، وهو قول المعتزلة وجماعة من الزيدية ، وجميع الخوارج إلا النجدات . وقد حمل عليهم أصحاب الرأي الأول حملة عنيفة ، جاء منها قول القاضي عياض - كما نقله النووي - : لا اعتداد بقول النظم - من المعتزلة - ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع إنه يجوز كونه من غير قریش ، ولا بسخافة ضرار بن عمرو « الغطفاني » في قوله : إن غير القرشي من النبط وغيرهم يقدم على القرشي . لهوان خلمه إن عرض منه أمر ، وهذا الذي قاله من باطل القول وزخرفه ، مع ما هو عليه من مخالفة إجماع المسلمين « النووي على مسلم ج ١٢ ص ٢٠٠ » .

استشهد بهذا الفريق إلى ما يأتي :

أ - أن الله لم ينص على رجل بعينه ، ولا رسول الله ﷺ نص على ذلك ، ولا اجتمع المسلمون عندهم على رجل بعينه ، فاختيار ذلك مفوض إلى الأمة ، ورد عليهم الجمهور بأنه لم ينص على رجل ، وإنما نص على النوعية أو الجماعة التي يكون منها ، وهي قریش .

ب - الحديث الصحيح « اسمعوا وأطيعوا وإن ولّى عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة » وهذا يدل على أنه يجوز أن يكون الإمام عبدا حبشيا وليس قرشيا ، وردّ عليه بأن الحديث خرج مخرج التمثيل والفرض ، وذلك للمبالغة في وجوب السمع والطاعة .

ج - **قول عمر بن الخطاب :** لو كان سالم مولى أبي حذيفة حيّا ما جعلتها شورى ، أو لوليت ، أو لما دخلتني فيه الظنة ، وردّ عليه بأن مذهب الصحابي ليس بحجة ، أو بأن مولى القوم منهم ، وعصية الولاء حاصلة لسالم في قریش ، وعندما

حديث « الأئمة من قریش » أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

استعظم عمر أمر الخلافة ورأى شروطها كأنها مفقودة فى ظنه عدل إلى سالم لتوفر هذه الشروط فيه حتى من النسب المغيد للعصية .

د - الإجماع : فالاختيار جرى فى أمصار ، ولم يَبْدُ نكير عن عالم على أصل الاختيار ، ورُدُّ عليه بأن الاختيار فى الأمصار لم يكن للخليفة العام ، بل لأمرأه فى الأقاليم ، أو لحكام فى ولايات استقلت .

هذا ملخص ما قيل فى اشتراط القرشية وعدم اشتراطها ، والذي رآه كبار المحققين ، وهو موافق لروح الشريعة وحكمة الشروط التى اشترطت فى الإمامة ، ما يلى :

١ - أن الإمام لابد أن تكون فيه الكفاية للقيام بمهمته ، من سلامة الجسم وسلامة الفكر واستقامة السلوك ، ومن الهبة التى يحترمه بها الصديق ويخشاه العدو ، وهذه الهبة لها عدة عوامل ، قد يكون منها أصالة النسب وقوة العشيرة ووفرة الغنى وكثرة الانتصارات فى ميادين الإصلاح وغير ذلك .

٢ - أن اشتراط القرشية التى نص عليها الحديث ، ليس المقصود منه التبرك بالانتساب إلى النبى ﷺ وعشيرته ، فليس ذلك من مقاصد الإمامة ، وإنما من مقاصدها قوة النفوذ وهبة السلطان لتحقيق المصلحة للأمة ودفع الشر عنها ، وإذا كان الحديث متفقا مع هذا المقصد فى أيام النبى ﷺ وبعدها بقليل ، فربما لا يتفق فى وقت آخر ، فيكون واقعة حال لا يتعدها ، ولا تلتزم بعد ذلك .

٣ - وإذا كان النبى ﷺ جعل الخلافة فى قریش مؤيدة « ما بقى فى الناس اثنان » فليس ذلك على إطلاقه ، بل هو مشروط بتوافر العوامل الأخرى فيهم حتى تكون من حقهم ، ويدل على ذلك ما رواه أحمد برواة ثقات والبخارى والدارقطنى وهو : أن النبى ﷺ وقف على باب بيت فيه نفر من قریش وقال « إن هذا الأمر فى قریش ما إذا اشترَحُمُوا رَحِمُوا ، وإذا حكموا عدلوا ، وإذا قسموا أقسَطُوا ، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صَرْفٌ ولا عَدْلٌ » وجاء فى رواية لأحمد عن

أنس أن النبي ﷺ قال « الأئمة من قريش ، إن لى عليكم حقاً ولهم عليكم حقاً مثل ذلك ، ما إن استرحموا رحموا ، وإن عاهدوا وعُفوا ، وإن حكموا عدلوا ... » .

وهذا ما أميل إليه من أن العبرة بوجود الشروط التى تليق بمقام الإمامة وتساعد على تحقيق المصلحة العامة . ولا يغيب عنا قوله ﷺ « إذا وسد الأمر إلى غير أهله فقد ضيقت الأمانة » رواه البخارى . وما جاء من الأحاديث التى تنهى عن تولية من ليس كُفؤاً للولاية فى أى قطاع من القطاعات ، وما فعله ﷺ من تفضيله تولية القيادة والإمارة من يصلح أكثر من غيره من السابقين فى الإسلام ، ومن عدم الاستجابة لأبى ذر عندما طلب منه ولاية ، حيث قال له « إنك ضعيف وإنها أمانة » رواه مسلم .

ولعل بعض القائلين بعدم اشتراط القرشية فى الأمامة لاحظوا فى أزمانهم ذهاب القوة التى كان يتمتع بها القرشيون . وقد أشار إلى ذلك ابن خلدون فى مقدمته فقال : ومن القائلين بنفى اشتراط القرشية أبو بكر الباقلانى لما أدرك ما عليه عصبية قريش من التلاشى والاضمحلال واستبداد ملوك العجم على الخلفاء ، فأسقط القرشية وإن كان موافقاً لرأى الخوارج لما رأى عليه حال الخلفاء لمعهده .

س : أيهما أفضل ، ليلة القدر أم ليلة المولد النبوي ؟

ج : تحدثت كتب السيرة فى بيان هذه الأفضلية ، ورجع الكثيرون أن ليلة المولد أفضل ، لأنها السابقة على ليلة القدر وهى الأصل ، وأن ليلة القدر شرفت بنزول القرآن والملائكة ، وليلة المولد شرفت بظهور محمد ﷺ وهو أفضل من الملائكة ، والقرآن نزل عليه بعد ميلاده ، وبغير ذلك من وجوه التفضيل ، ولكنى أرى أن الجدل فى مثل هذه الأمور لا ينبغى إلا إذا كان من ورائه خير للمتجادلين فيه ، وبناء على هذا أقول : إن ليلة المولد وليلة القدر باعتبار أن البعثة كانت فيهما كلتاها نعمة من الله كان الرسول ﷺ يشكر ربه عليهما بصيام يوم الاثنين من كل أسبوع ، كما رواه مسلم .

ولم تشرع لنا عبادة بمناسبة المولد النبوي فى حين شرع لنا قيام ليلة القدر ، فهى لنا فضل وبركة من هذه الوجهة ، وإن كان مولده ﷺ نعمة على العالم كله بمقتضى رسالته التى قال الله فيها : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ [سورة الأنبياء : ١٠٧] .

س : عندنا جار فقير لكنه غير مسلم فهل يجوز أن أعطيه من الزكاة ؟

ج : اتفقت الأئمة على عدم جواز إعطاء الزكاة لغير المسلمين ، فيما عدا المؤلفه قلوبهم - وهم الذين يرجى إيمانهم أو يخشى شرهم ، وإن كان هناك خلاف في وجودهم الآن وفي جواز إعطائهم إن كانوا - والدليل على عدم إعطاء الكفار من الزكاة قول النبي ﷺ (صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم) في حديث معاذ لما أرسله إلى اليمن . والمقصود بهم أغنياء المسلمين وفقراؤهم دون غيرهم . رواه البخاري ومسلم .

قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الذمي لا يعطى من زكاة الأموال شيئا واختلفوا في زكاة الفطر فجوزها أبو حنيفة ، وعن عمرو بن ميمون وغيره أنهم كانوا يعطون منها الرهبان . وقال مالك والليث وأحمد وأبو ثور لا يعطون . ونقل صاحب البيان عن ابن سيرين والزهرى جواز صرف الزكاة إلى الكفار « المجموع للنووى ج ٦ ص ٢٤٦ » لكن صدقة التطوع يجوز أن يعطى منها غير المسلم ، لما صح من إجازة النبي ﷺ لأسماء بنت أبي بكر أن تبرأ منها وكانت مشركة وقال لها (صلي أمك) ويؤيد هذا قوله تعالى : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتسقطوا إليهم ﴾ [سورة الممتحنة : ٨] .

وقال تعالى : ﴿ ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا ﴾ [سورة الإنسان : ٨] فالآية مطلقة والأسير بالذات قد يبقى على دينه ولا يسلم . قالوا : ومنه إعطاء عمر صدقة لليهودى الذى وجده يسأل .

وأختار أنه لا يجوز لك أيها السائل أن تعطى من زكاتك لغير المسلم ويجوز أن تساعد بصدقة تطوع ، رعاية لحق الجوار .

س : هل صحيح أن الحاج ممنوع من الاستحمام والتطيب حتى لو تغيرت رائحته بالعرق ونحوه ، مع أن الإسلام دين النظافة ... ؟

ج : روى البزار بسند صحيح أن عمر رضى الله عنه وجد ريح طيب من معاوية وهو مُحَرَّم ، فقال له . ارجع فاغسله ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الحاج الشعث النفل » والشعث من عليه أثر التراب من السفر ، والنفل البعيد العهد بالماء . وقال النبي ﷺ : « أما الطيب الذى بك فاغسله عنك ثلاث مرات » وقال فيمن مات وهو مُحَرَّم « لا تضحكوا رأسه ولا تمسوه طيبا ، فانه يبعث يوم القيامة مليبا » .

نعم الإسلام دين النظافة ، سواء أكانت تخلية أم تحلية ، تخلية بالغسل وإزالة الزوائد التى تتجمع معها الأوساخ ، وتحلية بالطيب وسائر الروائح الزكية ونحوها .

ولكن الحاج فى أثناء إحرامه ، وقد تكون مدته قصيرة جدا ، ممنوع من التحلية بالروائح الطيبة لأنها من باب الكماليات ، والحج يقوم على التجرد منها والوقوف أمام الله بأقل ما يستر العورة . تشبها بما سيكون الناس عليه يوم يحشرون إلى ربهم ﴿ ولقد جتثموننا فرادى كما خلقناكم أول مرة وتركتم ما خولناكم وراء ظهوركم ﴾ [الأنعام : ٩٤] . وقد جاء فى الأحاديث أن الله يباهى الملائكة بالواقفين على عرفة ويقول « انظروا إلى عبادى أتوني شعثا غبرا ضاحين من كل فج عقيق ... » .

أما التخلية عن الأمور التى تضر الجسم وتضر بالرفاق والمجتمع الكبير فإن الإسلام أباح الاغتسال والتطهر أثناء الإحرام ، ومنع العطور التى هى زائدة على النظافة العادية ، وقد ورد أن ابن عباس رضى الله عنهما دخل حمام الجحفة وهو محرم ، فقبل له : أتدخل الحمام وأنت محرم ... ؟ فقال : إن الله ما يعاب بأوساخنا شيئا . وأخرج الجماعة

إلا الترمذى أن أبا أيوب الأنصارى كان يغتسل بصب الماء عليه والتدليك ، وقال :
هكذا رأيته ﷺ يفعل .

على أن الاغتسال والتطهر بوجه عام مشروط أو مندوب لعدة أعمال في الحج ، فعن
ابن عمر أنه قال : من السنة أن يغتسل إذا أراد الإحرام ، وإذا أراد دخول مكة . رواه البزار
والدارقطنى والحاكم وصححه . وكذلك يسن الغسل للوقوف بعرفة .

والطيب جائز قبل الإحرام حتى لو امتد أثره إلى ما بعد الإحرام ، ففي البخارى ومسلم
عن عائشة رضى الله عنها قالت : كأتى أنظُر إلى ويص الطيب - أى بريقه - فى مفرق
رسول الله ﷺ وهو محرم . وعنها أيضا قالت : كنا نخرج مع رسول الله ﷺ إلى مكة ،
فتنضح جباهنا بالمسك عند الإحرام ، فإذا عرقت أحدانا سال على وجهها فيراه النبى ﷺ
فلا ينهانا . رواه أحمد وأبو داود .

وجوز الفقهاء استعمال الصابون وغيره من كل ما يزيل الأوساخ أثناء الإحرام ، وعند
الشافعية والحنابلة يجوز أن يغتسل بصابون له رائحة ، لأن المقصود به النظافة لا التطيب
هذا ، وكثير من الناس الذين فهموا النصوص خطأ يمتنعون عن الاغتسال وتغيير
الملابس ويؤثرون البقاء على ما هم عليه حتى بعد انتهاء أعمال الحج وانتظار العودة إلى
البلاد ، ويظنون أن ذلك من الدين ، مع ما قد يفوح منهم من رائحة كريهة ، وبخاصة
فى أيام الحر . وهم بذلك يخلقون مجالا لبعض الأمراض ، إلى جانب إيذاء الغير
بروائحهم الكريهة .

س : أثناء وجودى فى منى وجدت مبلغا من النقود نحو ثلاثين دينارا فأخذتها وقررت التصدق بها بعد عودتى لبلدى على أن أهب ثوابها لصاحبها . فهل يجوز ذلك ؟

ج : لقطة الحرم يحرم أخذها إلا لتعريفها فقد صح فى الحديث « إن هذا البلد حرمه الله تعالى ، لا يلتقط لقطته إلا من عرفها » وجاء أيضا « لا يرفع لقطتها إلا منشدها » أى المعرف بها ، قال العلماء فى بيان حكمة ذلك : إن حرم مكة مثابة للناس يعودون إليه المرة بعد المرة ، فربما يعود مالكها من أجلها أو يبعث فى طلبها ، فكأنه جعل ما له محفوظا عليه ، كما غلظت الدية فيه . وقالوا : من التقطها يلزمه الإقامة وعدم السفر وذلك للتعريف بها أو يدفعها إلى الحاكم إذا كان أمينا ليقوم بالتعريف عنها ، ويوجد الآن جهاز خاص فى الحرم للأشياء المفقودة ، فيجب تسليمها إليه . ثم قال العلماء : إن لم يسلمها إلى الحكومة يجب بعد معرفة علاماتها أن يحفظها ، سواء أكانت حقيرة أم خطيرة ، وتبقى ودیعة عنده لا یضمنها إذا تلفت إلا بالتعمدى ، ثم ينشر خبرها فى مجتمع الناس بكل وسيلة . فإن جاء صاحبها وعرفها دفعت إليه ، وإن لم یجىء عرفها الملتقط لمدة سنة ، فإن لم یظهر صاحبها بعد سنة حل له أن یصدق بها أو الانتفاع بها ، هذا هو حکم المسألة ولك الخيار فى إرسالها إلى حكومة السعودية لتتولى التعريف عنها ، أو التصرف فيها على ضوء ما علمت .

س : هل كان الإسراء فى أول البعثة ، وهل فرضت الصلاة من أول عهد النبوة ؟

ج : الصلوات الخمس المعروفة فرضت ليلة الإسراء وهذا باتفاق لكن متى كان الإسراء ، وهل كانت هناك صلاة قبل الإسراء ؟

أما الإسراء فقد اختلف فى وقته اختلافا كبيرا ، فقليل إنه كان قبل البعثة ، كما فهم من رواية شريك عن أنس ، ولم يرتض هذا القول الأكثرون ، وحملوه على أنه كان إسراء بالروح فقط ، كما كانت الرؤيا الصالحة سابقة للوحى فى أول عهد النبوة . وصحت أحاديث برؤى منامية فيها مشاهد كالتى تروى فى قصة الإسراء ، وقيل كان بعد البعثة ، ولكن فى أى عام ؟ الأقوال كثيرة ، والذى عليه الجمهور أنه كان قبيل الهجرة بعام أو نحوه ولم يكن فى مبدأ البعثة ، وفى هذا الإسراء وحده فرضت الصلوات المعروفة .

وأما أن هناك صلاة كانت قبل المفروضة ليلة الإسراء فنعم ، ولكن يجب أن يعلم أن الصلاة فى القرآن قد تطلق على معناها اللغوى وهو الدعاء ، ومنه قوله تعالى ﴿ وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾ [سورة التوبة : ١٠٣] . وقوله تعالى : ﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبی یا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ﴾ [سورة الأحزاب : ٥٦] فالصلاة فى هذه الآية لا يمكن أن تكون هى الصلاة المعروفة ذات الركوع والسجود ، وإنما هى دعاء أو استغفار أو رحمة .

والعرب فى الجاهلية كانت لهم صلاة وهى دعاء يدعون به عند التلبية والحج ، كما كانت لهم صلاة من نوع آخر يدل عليه قوله تعالى : ﴿ وما كان صلاتهم عند البيت لإيماءة وتصديا ﴾ [سورة الأنفال : ٣٥] ، والمكاء هو الصغير ، والتصديا هى

التصفيق ، فقيل : إن ذلك كان عبادة يتقربون بها ، وقيل ! إنه ضرب من التشويش على النبي ﷺ وهو يصلى .

ويحتمل أن يكون الدعاء هو المراد من الصلاة فى قوله تعالى : ﴿ ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها ﴾ [سورة الإسراء : ١١٠] كما يحتمل أن يراد بها القراءة ، وقد جاء هذا التفسير فى روايات صحيحة . ومن إطلاق الصلاة على القراءة الحديث القدسى الصحيح « قسمت الصلاة بينى وبين عبدى نصفين ولعبدى ما سأل ، فإذا قال : الحمد لله رب العالمين ... » فأطلق الصلاة على قراءة الفاتحة . وكان قيام الليل فى أول مشروعيته بالقراءة ، كما فى صدر سورة المزمل .

وحملوا الصلاة على الدعاء أو القراءة أيضا ما جاء فى حديث أحمد بسند صحيح أن النبي ﷺ صلى بمنى حين مالت الشمس وصلت خلفه خديجة وعلى ، ذلك أن الثابت من حديث عائشة أن خديجة توفيت قبل أن تفرض الصلوات الخمس ليلة الإسراء ، وكانت وفاتها على الصحيح فى السنة العاشرة من النبوة ، ورأى جماعة أنه كانت هناك صلاة قبل الخمس التى فرضت ليلة الإسراء ، وهى ركعتان بالعشى وركعتان بالإبكار ، على ما يدل عليه قوله سبحانه ﴿ وسبح بحمد ربك بالعشى والإبكار ﴾ [سورة غافر : ٥٥] لكن ليس هناك دليل قوى على أن هذا التسبيح يراد به الصلاة ذات الركوع والسجود ، فلم لا يكون تسبيحا باللسان فقط ويدخل ضمن الدعاء الذى يطلق عليه اسم الصلاة .

ورود أن النبي ﷺ عقب عودته من الطائف بموضع يقال له « نخلة » صلى الفجر مع بعض أصحابه ، وذلك كان قبل ليلة الإسراء فما هذه الصلاة ؟ قيل إنها من المفروضة أول النهار وآخره ، وتسميتها بالفجر لوقوعها فى حينه أو قريبا منه ، أو كانت صلاة ليل وقعت حول هذا الوقت ، وقد يراد بها الدعاء ، فليس ذلك دليلا على أن الصلوات الخمس فرضت قبل ليلة الإسراء .

يقول بعض الكاتبيين : إن ابن مسعود حفظ سورة الإسراء التى فيها : ﴿ ولا تجهر

بصلواتك ولا تخافت بها ﴿ وكان قد هاجر إلى الحبشة الهجرة الأولى سنة خمس من النبوة ، وعليه يكون الإسراء قد حصل قبل هذا التاريخ . وبنو هذا على أن ابن مسعود لم يتصل بالنبي ﷺ بعد هجرته إلى الحبشة إلا بعد الهجرة إلى المدينة حيث شهد غزوة بدر معه . لكن ما الذى يقطع بعدم اتصاله به بعد هجرته إلى الحبشة ؟ لقد جاء فى سيرة ابن هشام أن المهاجرين الأولين إلى الحبشة عادوا لما جاءتهم أخبار بهدوء الحالة فى مكة ، ولكن لما عرفوا أن الخبر غير صحيح رجعوا إلى الحبشة مرة ثانية ، ومكث بعضهم فى مكة ولم يعد واستمر مع النبي حتى هاجر معه إلى المدينة . وابن مسعود كان ممن بقى بمكة فلعله حفظ سورة الإسراء بعد عودته من الحبشة ، وابن هشام قال إنه بقى ولم يعد إلى الحبشة ، وإن كانت بعض كتب السيرة والرجال تقول : إن هناك قولاً أنه هاجر هجرتين إلى الحبشة .

والاحتجاج بحفظ ابن مسعود لسورة الإسراء وفيها الآية المذكورة قد يفيد إذا تعين أن الصلاة هى الصلاة المعروفة ، ولكن تقدم أنه أريد بها الدعاء أو القراءة . وقال بعض أيضاً إن الزهري قال : إن الإسراء وقع بعد البعثة بخمس سنين فالصلاة فرضت فى هذا الوقت ، لكن النقل عن الزهري مختلف ، ففى نسخ أخرى غير ذلك . وجاء فى فتح الباري لابن حجر عن الزهري أن الإسراء قبل الهجرة بخمس سنين فيكون بعد البعثة بشمان ، وصحح بعضهم ذلك بأن السنوات الثلاث التى كانت الدعوة فيها سرا لم تحسب . وعلى هذا يكون الإسراء بعد البعثة بإحدى عشرة سنة .

بهذه هذه أقول : إن تحديد عام الإسراء أو شهره أو ليلته ليس فيه كبير فائدة فى حياتنا الدينية ، فالإسراء قد حدث قطعاً والصلوات الخمس قد فرضت قطعاً . والخلاف فيما وراء ذلك لا طائل تحته .

واختيار المسلمين ليلة السابع والعشرين من رجب لذكرى الإسراء لا داعى للمدول عنه إلى موعد آخر ، فالسؤال وارد أيضاً على الاختيار الجديد ، ونحن على كل حال لم نكلف بمناسبة الإسراء بعبادة خاصة ، وهى ليلة كانت مزيدا لتشريف النبي ﷺ وصدق دعوته ، والله أعلم .

س : نرى بعض الناس يجمعون بين الصلاتين بدون سفر ولا مرض ولا مطر ، ويقولون إن الدين يسر ، فهل لذلك أصل فى الشرع ؟

ج : روى البخارى ومسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : صلى النبى ﷺ بالمدينة سبعا وثمانيا ، الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، وفى لفظ الجماعة إلا البخارى وابن ماجه : جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر . وعند مسلم فى هذا الحديث من طريق سعيد بن جبير قال : فقلت لابن عباس : لم فعل ذلك ؟ قال : أراد ألا يخرج أحدا من أمته . وأخرج الطبرانى مثله عن ابن مسعود مرفوعا ، ولفظه : جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء . فقيل له فى ذلك فقال « صنعت هذا لتأخر أمتى » .

والحديث ورد بلفظ : من غير خوف ولا سفر ، ولفظ : من غير خوف ولا مطر ، ولم يقع مجموعا بالثلاثة فى شيء من كتب الحديث أى بلفظ : من غير خوف ولا سفر ولا مطر . والمشهور من غير خوف ولا سفر .

وجاء فى رواية البخارى ومسلم عن ابن عباس فى صلاة النبى ﷺ بالمدينة سبعا وثمانيا أن أبوب السخيتانى سأل أبا الشعثاء جابر بن زيد الراوى عن ابن عباس وقال له : لعله فى ليلة مطيرة : قال عسى .

وابن عباس كان يفعل كما فعل النبى ﷺ فإن أبا الشعثاء يقول - كما رواه النسائى - إن ابن عباس صلى بالبصرة الأولى « الظهر » والعصر ليس بينهما شيء ، والمغرب والعشاء ليس بينهما شيء ، فعل ذلك من شغل . وفيه رفعه إلى النبى ﷺ . وفى رواية مسلم أن شغل ابن عباس المذكور كان بالخطبة ، وأنه خطب بعد صلاة العصر إلى أن بدت النجوم « دخل الليل » ثم جمع بين المغرب والعشاء . وفيه تصديق أبى هريرة لابن عباس فى رفعه .

هذا بعض ما ورد من الأحاديث والآثار في الجمع بين الصلاتين والعلماء في ذلك فريقان :

(أ) فذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر حديث ابن عباس فجوزوا الجمع في الحضر ، أى في غير السفر ، للحاجة مطلقا ، ولكن بشرط ألا يتخذ عادة وخلقا ، قال ابن حجر في فتح الباری : وممن قال به ابن سيرين وربيعة وابن المنذر والقفال الكبير ، وحكاه الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث ، وقال الشوكاني في نيل الأوطار : رواه في البحر عن الإمامية ، وروى عن علي وزيد بن علي . والحجة في ذلك نفى الحرج ما دامت هناك حاجة ، وكان منها شغل ابن عباس بالخطبة .

(ب) وذهب جمهور الأئمة إلى منع الجمع بين الصلاتين إلا لعذر ، وحكى عن البعض أنه إجماع ، ولا عبرة بمن شذ بعد الإجماع الأول ، وحجتهم في ذلك أخبار المواقيت التي حددت أوقات الصلاة ، ولا يخرج عنها إلا لعذر ، ومن الأعذار ما هو منصوص عليه كالسفر ، وقد ورد عن النبي ﷺ أنه جمع بين الصلاتين في السفر وكالمرض ، فقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قال للمستحاضة - والاستحاضة نوع مرض - « وإن قويت على أن تؤخرى الظهر وتعجلى العصر فتغتسلين وتجمعين بين الصلاتين » ومثله بين المغرب والعشاء . وكالمطر ، فقد جاء في موطأ مالك عن نافع عن ابن عمر ، كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم ، وأخرج الأثرم في سننه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال : من السنة إذا كان يوم مطير أن يجمع بين المغرب والعشاء . وهناك أعذار أخرى قيست على هذه الأعذار أو هي في معناها . كما سيأتى :

وأجاب هذا الجمهور على حديث ابن عباس الذي يقول بالجمع من غير عذر بأجوبة لا يسلم بعضها من المناقشة وعدم التسليم . لكن أحسنها هو أن الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء ، الذي فعله النبي ﷺ بالمدينة من غير سفر ولا

مرض ولا مطر ، كان جمعا صوريا ، بمعنى أنه آخر صلاة الظهر إلى آخر وقتها فصلها ثم جعل صلاة العصر فى أول وقتها ليس بينهما إلا قدر يسير ، فيظن الرأى أنه جمع بين الصلاتين فى وقت واحد لإحداهما ، والحقيقة أن كل صلاة وقعت فى وقتها المحدود لها ، لأن لكل صلاة وقتا له أول وله آخر ، ولما كان أداء الصلاة فى وقتها له فضله كان يحصر عليه الصحابة ، لكن ربما تكون هناك أعذار تمنع من المبادرة إلى الصلاة أول الوقت ففعل النبى ﷺ ذلك أحيانا ليرفع الحرج عن أمته ، وليعرفوا أن الصلاة فى آخر وقتها وقعت أداء ولا حرج فى التأخير ما دامت هناك حاجة .

وهذا الجواب ارتضاه ابن حجر فى « الفتح » وقال : قد استحسنته القرطبى ورجحه إمام الحرمين ، وجزم به من القدماء ابن الماجشون والطحاوى ، وقواه ابن سيد الناس بأن أبا الشعثاء - وهو راوى الحديث عن ابن عباس - قد قال به . ثم قال ابن حجر : ويقوى ما ذكر من الجمع الصورى أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع فإما أن يحمل على مطلقها فيستلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدود بغير عذر ، وإما أن يحمل على صفة مخصوصة لا تستلزم الإخراج ، ويجمع بها بين مفترق الأحاديث ، فالجمع الصورى أولى أ هـ .

ومما يدل على أن هذا الجمع بالمدينة لغير عذر كان صوريا ما أخرجه النسائى عن ابن عباس بلفظ جاء فيه : صليت - مع النبى ﷺ الظهر والعصر جميعا ، والمغرب والعشاء جميعا ، آخر الظهر وعجل العصر ، وآخر المغرب وعجل العشاء . فابن عباس راوى الحديث صرح بأنه جمع صورى . وكذلك ما رواه الشيخان عن عمرو بن دينار أنه قال : يا أبا الشعثاء ، أظنه آخر الظهر وعجل العصر ، وآخر المغرب وعجل العشاء . قال : وأنا أظنه . وأبو الشعثاء هو راوى حديث ابن عباس فى الجمع . ومما يؤيد أن الجمع كان صوريا ما أخرجه مالك فى الموطأ والبخارى وأبو داود والنسائى عن ابن مسعود قال : ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين ، جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ...

فحصر ابن مسعود الجمع في مزدلفة ، مع أنه روى حديث الجمع بالمدينة ، وهذا يدل على أنه كان صورياً ولا لتناقضت روايته ، والجمع ما أمكن المصير إليه هو الواجب . كما يؤيده ما أخرجه ابن جرير عن ابن عمر قال : خرج علينا رسول الله ﷺ فكان يؤخر الظهر ويعجل العصر فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب ويعجل العشاء فيجمع بينهما ، وهذا جمع صوري وابن عمر هو ممن روى جمع الرسول بالمدينة كما أخرج ذلك عبد الرزاق عنه فيحمل عليه .

هذا بعض ما قيل في بيان أن الجمع كان صورياً ، وأنه لا يجوز تقديم صلاة على وقتها ولا تأخيرها عن وقتها إلا لعذر ، وقد عني العلماء بتوضيح هذه المسألة وأطال في ذلك كما فعله ابن القيم في كتابه « تشييف السمع بإبطال أدلة الجمع » . وتكميلاً لهذا الموضوع أذكر رأي الأئمة الأربعة في الجمع باختصار :

١ - فعند المالكية يجوز الجمع للسفر طال أو قصر ، وللمريض الذي يخاف حصول إغماء أو دوخة تمتنع من أداء الصلاة عند دخول وقت الثانية فيجوز له تقديمها وكذلك الجمع للمطر والطين مع الظلمة آخر الشهر ، فيجمع بين المغرب والعشاء تقديمًا بشرط أن تكون الصلاة في المسجد جماعة ، وكذلك يجوز الجمع للحاج بعرفة أو مزدلفة .

٢ - وعند الشافعية ، يجوز الجمع بسبب السفر الطويل ، وبسبب المطر تقديمًا فقط ، إذا كانت الصلاة للجماعة في مسجد بعيد - عرفاً - مشقة بالذهاب إليه - ما عدا الإمام فله الجمع ولو لم يتأذ بالمطر - ولا يجمع بسبب المرض على المشهور ، لكن الراجح جواز الجمع للمريض تقديمًا وتأخيرًا .

٣ - وعند الحنفية . لا يجوز الجمع تقديمًا إلا في عرفة للحاج بشرط الجماعة مع الإمام العام أو نائبه ، ولا يجوز تأخيرًا إلا في المزدلفة للحاج أيضًا ، فيصلى العصر في وقت الظهر بعرفة ، والمغرب في وقت العشاء بالمزدلفة .

٤ - وعند الحنابلة يُسنُّ الجمع تقديمًا بعرفة وتأخيرًا بالمزدلفة ، ولا يجمع فى السفر إلا إذا بلغ مسافة القصر ، ويجوز للمريض الجمع إذا شق عليه الصلاة فى وقتها ، وكذلك للمرضع المستحاضة دفعا لمشقة الطهارة عند كل صلاة « ومثلهما من به سلس بول » ويجوز الجمع للعاجز عن معرفة أول الوقت كالأعمى أو الساكن تحت الأرض كعمال المناجم مثلا ، ولمن خاف على نفسه أو ماله أو عرضه أو يخاف ضررا يلحقه فى معيشته بترك الجمع - وفى ذلك تيسير على العمال الذين يستحيل عليهم ترك العمل لأداء كل صلاة فى وقتها - كما قالوا : يجوز الجمع بين المغرب والعشاء خاصة بسبب الثلج والبرد والجليد والوحل والرياح الباردة والمطر الذى يبيل الثوب وتحصل به المشقة ، ولا فرق فى ذلك بين أن يصلى فى داره أو بالمسجد ولو كان طريقه مسقوفا ، والأفضل أن يختار الأسهل عليه من التقديم والتأخير ، مع شروط وضعوها لجواز التقديم والتأخير كالترتيب ونية الجمع والموالة ودوام العذر ... لا مجال لتوضيحها هنا .

انظر فتح البارى لابن حجر « ج ٢ ص ١٦٤ » ونيل الأوطار للشوكانى ج ٣ ص ٢٦٤ والفقهاء على المذاهب الأربعة .

س : يسأل كثيرون عن صلاة الجنائزة على الغائب ، هل هي مشروعة أم لا ؟

ج : صلاة الغائب هي صلاة الجنائزة على ميت غائب عن المصلى وقد اختلف الفقهاء في مشروعيتها .

فقال الشافعي وأحمد وابن حزم : إنها مشروعة ، ولهم في ذلك أدلة :

(أ) ما رواه البخاري ومسلم أن النبي ﷺ صلى على النجاشي حين نعى إليه ، وصلى معه أصحابه .

(ب) أن صلاة الجنائزة قوامها الدعاء ، والدعاء لا يشترط فيه حضور المدعو له .

(ج) ما قاله ابن حزم من أنه لم يرد عن الصحابة منع منها .

وقال أبو حنيفة ومالك وآخرون بعدم مشروعيتها ، والحجة عندهم أنه لا يدل عليها دليل ، لكن كيف يعملون برواية الصحيحين في حادث النجاشي ؟ أولوها بأنه يجوز أن النجاشي لم يصل عليه أحد فصلى عليه النبي ، أو بأن هذه الصلاة على الغائب من خصوصيات النبي . أو بأنه لم يصل على غائب ، بل رفعت له الجنائزة فشاهدها وصلى عليها صلاة الحاضر .

لكن الأولين ردوا على ذلك بأن الدليل ثابت ، وبعدم التسليم بهذه التأويلات ، فإن عدم صلاة أحد عليه لا يمنع من صلاتها لمن صلى عليه ، وادعاء خصوصية النبي بالصلاة على الغائب لا دليل عليه ، وكونها رفعت له وشاهدها لا دليل عليه أيضا .

ويتبين من هذا رجحان القول بمشروعيتها ، وما دام لم يثبت نهى عنها فتبقى على جوازها لأن المقصود منها الدعاء .

س : كنت فى بعض بلاد الخليج فرأيت جماعة يقيمون صلاة الجمعة قبل الزوال بنحو ساعة ولما ناقشتهم فى ذلك قالوا : إن هذا جائز ، فهل هذا صحيح ؟

ج : اتفق الأئمة الثلاثة مالك وأبو حنيفة والشافعى على أن وقت صلاة الجمعة هو وقت صلاة الظهر ، الذى يدخل بزوال الشمس ، وانفرد أحمد بن حنبل بالقول بدخول وقتها قبل الزوال .

وحجة الجمهور : أن فريضة الجمعة بدل فريضة الظهر ، فهى خامسة يومها وليس فريضة زائدة ، فوقتها هو وقت ما كانت بدلا عنه وهو الظهر . ويؤكد ذلك فعل النبى ﷺ وأصحابه بدليل ما يأتى :

(أ) عن أنس رضى الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يصلى الجمعة حين تميل الشمس . رواه البخارى وأحمد وأبو داود والترمذى .

(ب) عن أنس أيضا قال : كنا نصلى مع النبى ﷺ الجمعة ، ثم نرجع القائلة فنقيل . رواه البخارى وأحمد ، والقائلة هى القيلولة ، أى النوم أو الاستراحة بعد الظهر .

(جـ) عن سلمة بن الأكوع قال : كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ، ثم نرجع نتبع الفىء . رواه البخارى . والفىء هو الظل .

(د) عن سويد بن غفلة أنه صلى مع أبى بكر وعمر حين تزول الشمس ، رواه ابن أبى شيبة ، وإسناده قوى .

(هـ) صحت الروايات عن على والنعمان بن بشير وعمر بن حريث رضى الله عنهم أن صلاة الجمعة بعد الزوال .

وقد جاء فى بعض الروايات : أحيانا نجد فىنا ، وأحيانا لا نجد ، فهذه الأحاديث

والآثار تدل على أن صلاة الجمعة يدخل وقتها بالزوال كالمعتاد في وقت صلاة الظهر .
وتبهم الفى الذى يجدونه أحيانا وأحيانا لا يجدونه يشير إلى مبادرتهم بصلاة الجمعة
عقب الزوال ، وأن الظل كان قصيرا لقصر البيوت ، ولقصره كأنه غير موجود لعدم وقايتة
من حرارة الشمس .

واستدل الحنابلة بظاهر بعض الروايات الصحيحة ، وروايات آخر ... ليست قوية
منها :

(أ) عن أنس قال : كنا نبكر بالجمعة ، ونقبل بعد الجمعة ، رواه البخارى ، وفى
لفظ له أيضا : كنا نصلى مع النبى ﷺ الجمعة ، ثم تكون القائلة ، فظاهر الحديث أنهم
كانوا يصلون الجمعة باكرا النهار ، أى أوله ، قال الحافظ ابن حجر ردا على هذا
الاستدلال ليلتقى مع الروايات الأخرى : لكن طريق الجمع أولى من دعوى التعارض ،
وقد تقرر أن التبكير يطلق على فعل الشيء فى أول وقته أو تقديمه على غيره ، وهو المراد
هنا ، والمعنى أنهم كانوا يبدأون الصلاة قبل القيلولة ، بخلاف ما جرت عادتهم فى
صلاة الظهر فى الحر ، فإنهم كانوا يقبلون ثم يصلون ، لمشروعية الأبراد ، أى تأخير
صلاة الظهر حتى يتلطف الجو .

(ب) عن أنس قال : كان النبى ﷺ إذا اشتد البرد بكر بالصلاة ، وإذا اشتد الحر
أبرد بالصلاة معنى الجمعة . رواه البخارى . قالوا : إن التبكير يفهم من فعلها قبل
الزوال ، وأجيب بما أجيب به فى الحديث السابق . وقوله معنى الجمعة ، يحتمل أن
يكون من كلام التابعى الذى روى عن أنس ، أو من هو دون التابعى ، فهو ليس من كلام
أنس ، لأن الروايات عن أنس أنه كان يبكر بها مطلقا ، كما أخرجه الإسماعيلي وليس
فيه قوله : معنى الجمعة .

(ج) عن سهيل بن سعد قال : ما كنا نقبل ولا نتغدى الا بعد الجمعة ، رواه

وقت صلاة الجمعة

أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

الجماعة . وزاد أحمد ومسلم والترمذى : فى عهد النبى ﷺ قالوا : إن الغداء والقيلولة محلها قبل الزوال ، وحكوا عن ابن قتيبة أنه قال : لا يسمى غداء ولا قائلة بعد الزوال . وأجيب بأن القيلولة هى نوم نصف النهار بسبب شدة الحر ، وذلك يكون بعد الزوال ، وكيف يكون غداء وقيلولة قبل الزوال وقد اختلف أصحاب أحمد فى الوقت الذى تصح فيه قبل الزوال ، هل هو الساعة السادسة أو الخامسة ، أو وقت دخول صلاة العيد فى أول النهار ؟

(د) عن جابر رضى الله عنه أن النبى ﷺ كان يصلى الجمعة ثم نذهب إلى جمالنا فتريحها حين تزول الشمس ، رواه مسلم وأحمد والنسائى ، قالوا : إن إراحة الجمال حين الزوال بعد صلاة الجمعة دليل على أنها صليت قبل الزوال . وأجيب بأن قوله : حين تزول الشمس أى فى أول وقت زوالها أو قريبا منه مما يدل على شدة التذكير بالصلاة فى أول وقتها .

(هـ) ثبت أن النبى ﷺ كان يخطب خطبتين ويجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس ، كما فى صحيح مسلم من حديث أم هشام بنت حارثة أخت عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت : ما حفظت « ق والقرآن المجيد » إلا من فى « فم » رسول الله ﷺ ، وهو يقرأها على المنبر كل جمعة ، وعند ابن ماجه من حديث أبى بن كعب أن النبى ﷺ قرأ يوم الجمعة « تبارك » وهو قائم يذكر بأيام الله . وكان يصلى بسورة الجمعة والمنافقين كما ثبت ذلك عند مسلم من حديث على وأبى هريرة وابن عباس . قالوا : لو كانت خطبته وصلاته بعد الزوال ما انصرف منها إلا وقد صار للحيطان ظل يستظل به . وأجيب بعدم التسليم بأن النبى ﷺ كان يخطب دائما بسورة « ق أو تبارك » وإن كان قد تكرر منه ، لكن الغالب أنه كان ينتهى من الصلاة مبكرا حتى لا يشتد الحر على المصلين وهم عائدون إلى بيوتهم .

(و) عن عبد الله بن سيدان السلمى قال : شهدت الجمعة مع أبى بكر فكانت

خطبته وصلاته قبل نصف النهار ، ثم شهدتها مع عمر ، فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول : انتصف النهار ، ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول : زال النهار ، فما رأيت أحدا عاب ذلك ولا أنكره . رواه الدارقطني وأحمد في رواية ابنه عبد الله ، وأجيب بأن ابن سيدان غير معروف العدالة على الرغم من أنه تابعي كبير ، قال ابن عدي عنه : شبه المجهول ، وقال البخاري : لا يتابع على حديثه . وحكى في الميزان عن بعض العلماء أنه قال : هو مجهول لا حجة فيه . على أنه لو سلم بصحة الرواية ما معنى أن خطبة عثمان وصلاته استمرت حتى زوال النهار ، هل تعدى بهما الوقت حتى دخل وقت العصر وغابت الشمس أو كادت ؟ إن الكلام فيه مبالغة ظاهرة ، فينبغي أن يحمل التذكير على أنه في أول وقتها وهو الزوال ، والتأخير على أنه قبيل دخول وقت العصر .

(ز) روى عن ابن مسعود أنه صلى الجمعة ضحى وقال : خشيت عليكم الحر ، كما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن سلمة ، ورد بأن شعبة وغيره قالوا : إن عبد الله هذا وإن كان صدوقا إلا أنه تغير لما كبر كما روى عن معاوية أنه صلى الجمعة أيضا ضحى ، كما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق سعيد بن سويد ، ورد بأن سعيدا هذا ذكره ابن عدي في الضعفاء . ومثل ذلك قيل فيما روى عن جابر وسعيد بن زيد وسعد بن أبي وقاص ، فإن الروايات عنهم لا تعارض ما هو أقوى منها .

(ح) قال الحنابلة : إن النبي ﷺ قال عن يوم الجمعة « إن هذا يوم جعله الله عيدا للمسلمين » فلما سماه عيدا جازت الصلاة فيه وقت صلاة العيد « الفطر والأضحى » ورد بأن التسمية لا تقتضى التشبيه في كل شيء إلا ترى أن يوم العيد يحرم صومه ، أما يوم الجمعة فلا وبخاصة إذا سبق بصيام يوم الخميس أو أتبع بصيام يوم السبت ؟

هذه هي أدلة الجمهور وأدلة أحمد ، وقد رأيت أن أدلة الجمهور أقوى ، وإن كان الشوكاني قال في الجمع بين الرأيين : إن أدلة الجمهور لا تنفى جواز صلاة الجمعة قبل

الزوال ، أى ليس فيها أسلوب الحصر الذى يمنع ما عداه ، وأنا أميل إلى أن وقت صلاة الجمعة هو وقت صلاة الظهر ، وإن كان من الممكن صلاتها قبل الزوال بوقت قصير عند الضرورة كالحر الشديد ونحوه ، والضرورة تقدر بقدرها . ولكل بلد ظروفه ولكل زمن ما يناسبه ، والله أعلم ، « راجع فتح البارى لابن حجر ج ٣ ص ٣٧ ونيل الأوطار للشوكانى ج ٣ ص ٣٣٠ والمغنى لابن قدامة » .

س : إذا جلس الإنسان في المسجد وشبك بين أصابعه هل هذا منهي عنه وما الحكمة في ذلك ؟

ج : ثبت في صحيح البخارى وغيره عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى ﷺ شبك بين أصابعه وجاءت رواية تبين أن التشبيك كان في معرض البيان والتمثيل لإبراز المعنى بصورة واضحة محسوسة فعن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال (إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً) وشبك بين أصابعه ، كما جاءت رواية أخرى عن أبى هريرة في حديث السهو في الصلاة حيث قال : فصلى بنا ركعتين ثم سلم ، فقام إلى خشبة معروضة في المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه .

يقول الحافظ ابن حجر « فتح البارى ج ٢ ص ١١١ » تعليقاً على ذلك : فيه جواز التشبيك في المسجد وغيره ، وهناك مراسيل - سقط منها الصحابي - ومسندة من طرق غير ثابتة في النهى عن التشبيك في المسجد ، ومن ذلك حديث أبى داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان عن كعب بن عجرة . وفي إسناده اختلاف ضعفه بعضهم بسببه « إذا توضأ أحدكم ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبك يديه ، فإنه في صلاة » . وروى ابن أبى شيبة حديث « إذا صلى أحدكم فلا يشبك بين أصابعه ، فإن التشبيك من الشيطان ، وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد حتى يخرج منه » وفي إسناده ضعيف ومجهول .

ثم قال ابن حجر نقلاً عن ابن المنير : التحقيق أنه ليس بين هذه الأحاديث تعارض ، إذ المنهى عنه فعله على وجه العبث ، والذي في الحديث - المؤمن للمؤمن - إنما المقصود هو التمثيل وتصوير المعنى في النفس بصورة الحس ، وجمع الإسماعيلي

بأن النهى مقيد بما إذا كان فى الصلاة أو قاصدا لها إذ متظر الصلاة فى حكم المصلى وأحاديث الباب الدالة على الجواز خالية من ذلك لأن حديث أبى هريرة كان تشبيك النبى ﷺ بعد انقضاء الصلاة وليس فى صلاة أو قبلها ، والرواية التى فيها النهى عن ذلك ما دام فى المسجد ضعيفة . ثم قال أخيرا : والحكمة فى النهى قبل لكونه من الشيطان ، وقيل : لأنه يجلب النوم وهو من مظان الحدث ، وقيل لأن التشبيك فيه صورة الاختلاف اهـ .

وأقول : إن الأمر أهون من أن يثار حوله خلاف والنية لها دخل فى الحكم ، والعرف كذلك ينهى أن يراعى فى الآداب العامة غير المنصوص عليها ، وقد علمت أن أحاديث النهى عن التشبيك غير صحيحة ، ولذا قال البعض إن التشبيك مكروه وليس بمحرم .

س : نسيت نية الصيام بالليل ، ثم تذكرت بعد الفجر أنني لم أنو ، فهل يصح صومي ... ؟

ج : النية للصوم لابد منها ، ولا يصح بدونها ، وأكثر الأئمة يشترط أن تكون لكل يوم نية ، واكتفى بعضهم بنية واحدة في أول ليلة من رمضان عن الشهر كله ... ووقتها من غروب الشمس إلى طلوع الفجر . فإذا نوى الإنسان الصيام في أية ساعة من ساعات الليل كانت النية كافية ، ولا يضره أن يأكل أو يشرب بعد النية ما دام ذلك كله قبل الفجر روى أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذى أن رسول الله ﷺ قال « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » .

ولا يشترط التلفظ بالنية ، فإن محلها القلب ، فلو عزم بقلبه على الصيام كفى ذلك . حتى لو تسحر بنية الصيام ، أو شرب حتى لا يشعر بالعطش في أثناء النهار كان ذلك نية كافية . فمن لم يحصل منه ذلك في أثناء الليل لم يصح صومه . وعليه القضاء . هذا في صوم رمضان ، أما صوم التطوع فتصح نيته نهائرا قبل الزوال .

س : يعرض الكثيرون على صيام أول يوم من رجب ، أو صيام أيام معينة منه ، وبعضهم يصومه ويصوم شعبان ثلاثة أشهر متواليات ، فهل هذا مشروع؟

ج : شهر رجب من الأشهر الحرم ، والصيام فيها مندوب ، كما ورد فى حديث الباهلى الذى قال له النبى ﷺ (صم من الحرم واترك) كما رواه أبو داود . والنبى عليه الصلاة والسلام كان يرغب فى صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، كما فى الصحيحين ، بل كان يرغب فى الصيام مطلقا . فصيام أيام من رجب مندوب بدليل هذه الأحاديث العامة ولكن لم يرد نص صحيح خاص بفضل الصيام فى أول يوم منه أو غيره من أيامه ، ومن غير الصحيح الوارد فى ذلك حديث أنس « أن فى الجنة نهرا يقال له رجب ، ماؤه أبيض من اللبن وأحلى من العسل من صام يوما من رجب سقاه الله من ذلك النهر » وهو حديث ضعيف .

وحديث ابن عباس « من صام من رجب يوما كان كصيام شهر ، ومن صام منه سبعة أيام خلقت عنه أبواب الجحيم السبعة ، ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له أبواب الجنة الثمانية ، ومن صام منه عشرة أيام بدلت سيئاته حسنات » ، وهو ضعيف أيضا كما ذكره السيوطى فى « الحاوى للفتاوى » .

وصيام رجب كله مع شعبان ليكمل بهما مع رمضان ثلاثة أشهر لم يرد ما يمنعه ، وإن قال بعض العلماء : إن التزام ذلك لم يكن على عهد السلف فهو مبتدع ، فالأولى الصيام بقدر المستطاع مع عدم الالتزام بنذر ونحوه حتى لا يقع الصائم فى محذور .

س : أفطرت أياما من رمضان لعذر ، ولم أتمكن من قضائها حتى دخل رمضان التالي ، فهل على كفارة للتأخير ؟ وعند القضاء هل يجب أن يكون متواليا أم يجوز أن يكون مفردا ؟

ج : جمهور العلماء يوجب فدية على من أخر قضاء ما فاته من رمضان حتى دخل رمضان الذى بعده ، وتؤكد هذه الفدية ، وهى إطعام مسكين عن كل يوم بما يكفيه غداء وعشاء ، إذا كان تأخير القضاء لغير عذر ، واستدلوا على هذا الحكم بحديث موقوف على أبى هريرة ، أى أنه من كلامه هو ، ونسبة هذا إلى رسول الله ﷺ ، أى رفعه إليه ، ضعيف كما أن هذا الحكم مروى عن ستة من الصحابة ولم يعلم يحيى بن أئثم مخالفا لهم ، منهم ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهما .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا فدية مع القضاء ، وذلك لأن الله تعالى قال فى شأن المرضى والمسافرين : (فعدة من أيام أخر) ولم يأمر بفدية ، والحديث المروى فى وجوبها ضعيف لا يؤخذ به .

قال الشوكانى « نيل الأوطار ج ٤ ص ٣١٨ » متصرا لهذا رأى : ليس هناك حديث ثابت عن النبى ﷺ فيها ، وأقوال الصحابة لا حجة فيها ، وذهب الجمهور إلى قول لايدل على أنه الحق ، والبراء الأصلية قاضية بعدم وجوب الاشتغال بالتكاليف حتى يقوم الدليل الناقل عنها ، ولا دليل هنا ، فالظاهر عدم الوجوب .

وقال الشافعى : إن كان تأخير القضاء لعذر فلا فدية ، وإلا وجبت ، وهذا رأى وسط بين الرأين السابقين ، لكن الحديث الضعيف أو الموقوف الوارد فى مشروعية الكفارة لم يفرق بين العذر وعدمه . ولعل القول بهذا رأى يريح النفس لمراعاته للخلاف بصورة من الصور . ثم إن قضاء رمضان واجب على التراخى وليس على الفور

وإن كان الأفضل التعجيل به عند الاستطاعة فدين الله أحق بالقضاء العاجل ، وثبت فى صحيح مسلم ومسنند أحمد أن عائشة رضى الله عنها كانت تقضى ما عليها من رمضان فى شعبان ، ولم تكن تقضيه فوراً عند قدرتها على القضاء .
ولا يلزم فى القضاء التسابع والموالة ، فقد روى الدارقطنى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى ﷺ قال فى قضاء رمضان (إن شاء فرق وإن شاء تابع) .

س : ما رأى الدين فى قول بعض الناس للعالم يا مولانا ، أو لحامل القرآن
يا سيدنا ؟

ج : ١ - تحدث النووى فى كتابه « الأدكار ص ٣٦٠ » عن لقب المولى ، فقال :
يكره أن يقول المملوك لمالكة : ربى ، بل يقول : سيدى . وإن شاء قال : مولاي ففى
صحيحى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ قال « لا يقل أحدكم : أطعم ربك ، وَصَّى ربك
اسق ربك ، وليقل : سيدى ومولاي ... » وفى رواية لمسلم « ولا يقل أحدكم : ربى ،
وليقل : سيدى ومولاي » .

ثم قال فى ص ٣٦١ : قال الإمام أبو جعفر النحاس فى كتابه « صناعة الكتاب » :
أما المولى فلا تعلم اختلافاً بين العلماء أنه لا ينبغى لأحد أن يقول لأحد من المخلوقين :
مولاي . قلتُ : وقد تقدم جواز إطلاق مولاي ، ولا مخالفة بينه وبين هذا ، فإن النحاس
تكلم فى المولى - بالآلف واللام - وكذا قال النحاس : يقال سيد لغير الفاسق ، ولا يقال
السيد - بالآلف واللام - لغير الله تعالى - والأظهر أنه لا بأس بقوله : المولى والسيد ،
لغير الفاسق .

٢ - وقال النووى فى الكتاب المذكور ص ٣٥٩ : اعلم أن « السيد يطلق على
الذى يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم ، ويطلق على الزعيم والفاضل ، ويطلق على
الحليم الذى لا يستغزه غضبه ، ويطلق على الكريم ، وعلى المالك ، وعلى الزوج .
وقد جاءت أحاديث كثيرة بإطلاق « سيد » على أهل الفضل ، فمن ذلك ما رويناه فى
صحيح البخارى عن أبى بكر رضى الله عنه أن النبى ﷺ صعد بالحسن بن على رضى الله
عنهما المنبر فقال « إن ابنى هذا سيد ، ولعل الله تعالى أن يصلح به بين فئتين من
المسلمين » وروينا فى صحيحى البخارى ومسلم عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه

أن رسول الله ﷺ قال للأنصار لما أقبل سعد بن معاذ رضى الله عنه « قوموا إلى سيدكم أو خيركم » كذا فى بعض الروايات « سيدكم أو خيركم » وفى بعضها « سيدكم » بغير شك وروينا فى صحيح مسلم أن سعد بن عباد رضى الله عنه قال : يا رسول الله ، أرايت الرجل يجد مع امرأته رجلا أيقبله ... الحديث ، فقال رسول الله ﷺ « انظروا إلى ما يقول سيدكم » .

وأما ما ورد فى النهى فما رويناه بالإسناد الصحيح فى سنن أبى داود أن رسول الله ﷺ قال « لا تقولوا للمنافق سيد ، فإنه إن يك سيدا فقد أسخطتم وركم عز وجل » قال النووى : والجمع بين هذه الأحاديث : أنه لا بأس بالإطلاق : فلان سيد ويا سيدى وشبه ذلك إذا كان المسؤد فاضلا خيرا ، إما بعلم وإما بصلاح وإما بغير ذلك ، وإن كان فاسقا أو متهما فى دينه أو نحو ذلك كره أن يقال سيد ، وجمع بين الأحاديث أبو سليمان الخطائى « فى معالم السنن » بنحو ذلك .

والخلاصة أنه لا مانع أن يطلق الإنسان لقب مولاي أو سيدى ، أو المولى أو السيد على من يستحق ذلك دينا ، كالعالم والصالح ومعلم القرآن وزعيم الجماعة وغيرهم ، ممن ذكروا فى إطلاقات السيد . أما وصف الفاسق بذلك فمكروه ، إلا إن خيف شره ، أو حصول فتنة فيجوز بمعنى من المعانى البعيدة عن الدين قياسا على ما قيل فى كراهة السلام — التحية — على المبتدعين والعصاة الفاسقين ، الذين روى البخارى فيهم عن عبد الله بن عمرو قوله : لا تسلموا على شربة الخمر . وقال النووى فى « الأذكار ص ٣٥٤ » : إن اضطر إلى السلام على الظلمة بأن دخل عليهم وخاف ترتب مفسدة فى دينه أو دنياه أو غيرهما إن لم يسلم — سلم عليهم ، قال الإمام أبو بكر ابن العربى : قال العلماء : يسلم وينوى أن السلام اسم من أسماء الله تعالى ، المعنى الله عليكم رقيب .

س : هل صحيح أن الناس وصلوا إلى القمر ، أرجو الاستدلال بأية من القرآن على أن مقدور الإنسان الوصول إلى القمر . وإن كانت الإجابة « لا » أرجو كذلك الاستدلال بأية من القرآن ، لأن القرآن به كل شيء موضح فيه ... ؟

ج : أقول للسيد السائل : إن الوصول إلى القمر تم بالفعل ولا مجال للشك فيه ، وعلى المسلم أن يكون على صلة بالأحداث التي تجرى حوله ، وألا يعيش بعقله وفكره منزويا عن العالم باستكشافاته الحديثة وإنجازاته العلمية الواسعة .
والوصول إلى القمر أو إلى أى كوكب آخر من الكواكب التي يحاولون اختبار ظروفها ليس فيه ما يعارض الدين أو يكذب القرآن ، فإن الله سبحانه أمر بالبحث والنظر فى ملكوت السموات والأرض ، قال تعالى : ﴿ أو لم ينظروا فى ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٥] .

والبحث العميق يوصل إلى الإيمان القوى بالله إذا كان بحثا منصفا بعيدا عن التعصب والأهواء . ولا توجد أية ولا حديث يمنع محاولة الوصول إلى القمر . وليس فى الوصول إليه خرق للسموات ، فهو وغيره من النجوم والكواكب موجود فى السماء الأولى قال تعالى ﴿ إنا زينا السماء الدنيا بزيئة للكواكب ﴾ [سورة الصافات : ٦] . ولو قرأت أقوال المختصين عن سعة الكون لعرفت أن القمر ، كما عبر بعض المحدثين ، ضاحية من ضواحي الأرض ليس بعيدا عنها كما يظن الناس .

وقد حاول بعض الناس أن يستدل بقوله تعالى : ﴿ إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتح لهم أبواب السماء ﴾ [سورة الأعراف : ٤٠] . على أنه لا يمكن اختراق

السموات ، وقد علمت أن القمر وما سواه موجود فى السماء الدنيا ولا يحتاج إلى اختراق ، على أن المراد بعدم فتح الأبواب عدم قبول الدعاء والأعمال وعدم رفع أرواحهم إلى عليين .

والقرآن يكتفى فى النواحي العلمية بتوسيع المجال للنظر والتشجيع على البحث فى الكون كله أرضه وسمائه ، ولا حاجة بعد ذلك للنص على جزئيات معينة ، فهى كثيرة ، والقرآن دستور فقط للباحثين والعاملين فى مختلف المجالات .

س : سمعنا فى قصة الاسراء والمعراج أن النيل والفرات ينبعان من سدرة المنتهى فى السماء ، فكيف يتفق ذلك مع ما هو معروف عن منابع كل منهما فى أفريقيا وآسيا ؟

ج : جاء فى حديث البخارى ومسلم عن الإسراء والمعراج قوله ﷺ : « ثم رفعت إلى سدرة المنتهى فإذا نبقتها مثل قلال حجر ، وإذا ورقها مثل آذان الفيلة ، قال : هذه سدرة المنتهى ، وإذا أربعة أنهار ، نهران باطنان ونهران ظاهران ، فقلت : ما هذا يا جبريل ؟ قال : أما الباطنان فنهران فى الجنة ، وأما الظاهران فالنيل والفرات . وجاء فى رواية للبخارى (فإذا فى أصلها أى سدرة المنتهى ، أربعة أنهار) وعند مسلم (يخرج من أصلها) وعند مسلم أيضا من حديث أبى هريرة (أربعة أنهار من الجنة : النيل والفرات وسيحان وجيحان) . ووقع فى رواية شريك كما عند البخارى أنه رأى فى سماء الدنيا نهرين يطردان - يجريان - فقال له جبريل : هما النيل والفرات عنصرهما . وجاء فى رواية البيهقى : (فإذا فيها - السماء السابعة - عين تجري يقال لها السلسيل ، فينشق منها نهران أحدهما الكوثر والآخر يقال له : نهر الرحمة) . وفى رواية لمسلم : (سيحان وجيحان والنيل والفرات من أنهار الجنة) . ووقع فى حديث الطبرى عن أبى هريرة : (سدرة المنتهى يخرج من أصلها أربعة أنهار ، نهر من ماء غير آسن ونهر من لبن لم يتغير طعمه ونهر من خمر لذة للشاربين ونهر من غسل مصطفى) .

هذه بعض الأحاديث بروايات مختلفة عن النيل والفرات وغيرهما من الأنهار المشهورة فى الدنيا ، وقد كثر الكلام عليها وبخاصة فى تحديد المنابع ، وهل النيل والفرات اللذان عند سدرة المنتهى هما النيل والفرات اللذان فى الأرض أو غيرهما ؟

وكلام الشراح للأحاديث كله اجتهادى ، وفيه تضارب ، ومن الصعب التوفيق بين ما قاله وبين ما يقوله علماء الجغرافيا فى تحديد منابع النيل والفرات ، وأبادر فأقول : إن المسألة ليست من العقائد التى يتوقف عليها الإيمان ، وليست من الشريعة التى كلف بها المسلم ، فجهلها لا يضر الدين ، والقاعدة فى مثل هذه الأخبار التى يناقض ظاهرها العقل فى مسلماته الثابتة أن ينظر إلى الخير ، فإن لم يكن ثبوته بوجه يقبل فى العقائد ، وهو الصحة - على خلاف فى مراتبها - فلا داعى لمحاولة فهم النص والتوفيق بينه وبين العقل الذى يقدم عليه . وإن ثبت أن الخبر صحيح فيجب التسليم به ولا يجوز إنكاره وهنا يجب صرفه عن ظاهره بالتأويل ليتفق مع العقل فى قضايا المسلمة أو الواقع فى مشاهدته المحسوسة ، ولا ينبغي تأويله لصعوبة فهمه فقد تكشف الأيام والمكتشفات عن صدقه ، وقد تسرع بعض الكتّاب فأنكر بعض هذه الأخبار أو أولها ثم ظهر بعد أنها صادقة فى معانيها التى جاءت بها ، وإليك بعض التماذج من شرح هذا الحديث : قال النووى فى شرحه لصحيح مسلم : أصل النيل والفرات من الجنة ، وأنهما يخرجان من أصل السدرة ، ثم يسيران حيث شاء الله ، ثم يتزلان إلى الأرض ، ثم يسيران فيها ، ثم يخرجان منها . وهذا لا يمنعه العقل ، وقد شهد به ظاهر الخبر فليعتمد . ثم يتابع النووى قوله فيقول : وقول عياض : الحديث يدل على أن أصل سدرة المنتهى فى الأرض ، لقوله : إن النيل والفرات يخرجان من أصلها ، وهما يخرجان من الأرض فيلزم منه أن أصل السدرة فى الأرض - متعقب . أن خروجها من أصلها غير خروجهما بالنبع من الأرض ، والحاصل أن أصلهما من الجنة ويخرجان أولا من أصلها ثم يسيران إلى أن يستقرا فى الأرض ثم ينبعان . هذا كلام النووى الذى يقول : إن العقل لا يمنعه وما دام الخبر قد ثبت به فلنعتمده ، صحيح أن العقل لا يمنعه فالله قادر على كل شيء ، ولكنه صعب التصور ، ولا نسلم به إلا لصحة الخبر به . لكن الألفاظ الواردة فى الخبر قد تدل

على معان يسهل على العقل تصورها ، فقد قال القرطبي : وقيل : إنما أطلق على هذه الأنهار من الجنة تشبيها لها بأنهار الجنة لما فيها من شدة العذوبة والحسن والبركة ، وهذا هو الذى تميل إليه النفس إذا كان المراد بالنيل والفرات نهري مصر والعراق ، أما إذا أريد بهما وبغيرهما أنهار الجنة حملت أسماء أنهار الدنيا حقيقة أو تشبيها كما يدل عليه حديث الطبري عن أبي هريرة ، وما جاء عن كعب الأحبار عند البيهقي فلا صعوبة فى فهم الأحاديث ، ولزيادة المعلومات للترف العقلى راجع شرح الزرقانى للمواهب اللدنية للقسطلانى فى حديثه عن الإسراء والمعراج .

قضاء الواجبات عن الأموات . أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

س : كثر السؤال عن حكم قضاء ما فات الأموات من واجبات ، وهل ينتفعون بما يهدى إليهم من قربات ؟

ج : الواجبات التى لم يؤدها الميت ديون عليه ، وهى نوعان : ديون للعباد ، وديون لله ، فأما ديون العباد فالإجماع على مشروعية قضاء الحى لها عن الميت ، والأخبار الصحيحة كثيرة فى خطورة الدين وأثره على الميت ، وقد كان النبى ﷺ إذا جاء جنازة ليصلى عليها سأل : هل عليه دين أم لا ، فإن كان عليه دين لم يصل عليه . وجاء الخبر بأن رحمة الله معلقة عن الميت حتى يقضى عنه دينه وسيجيئ قول النبى ﷺ لمن سأله عن قضاء الحج عن أمها : « أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيه » ؟ رواه البخارى .

وأما حقوق الله كالعبادات فإليك بعض ما ورد فيها من نصوص وما فهمه العلماء منها :

(أ) الصلاة :

الصلاة عبادة بدنية محضة ، لم يرد نص خاص عن النبى ﷺ بجواز قضائها عن الميت ، والوارد هو عن بعض الصحابة ، فقد روى البخارى أن ابن عمر رضى الله عنهما أمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بقاء - يعنى ثم ماتت - فقال : صلّى عنها . وروى ابن أبى شيبة بسند صحيح أن امرأة قالت لابن عباس رضى الله عنهما : أن أمها نذرت مشياً إلى مسجد بقاء ، أى للصلاة ، فأفتى ابنتها أن تمشى لها . وأخرجه مالك فى الموطأ أيضاً .

والصلاة المرادة هنا صلاة نذر أداؤها فى بقاء فوجبت ولزمت ، ومن هنا رأى بعض العلماء جواز قضاء الصلاة عن الميت ، سواء أكانت مفروضة أصلاً أم مندورة ،

لكن الجمهور قال بعدم جواز قضاء المفروضة . ونقل ابن بطال الاجماع على ذلك ، ومع عدم التسليم بهذا الإجماع ، فإن الجمهور رد استدلال القول المجيز للقضاء بأن النقل عن ابن عمر وابن عباس مختلف ، فقد جاء في موطأ مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا يصلي أحد عن أحد ، ولا يصوم أحد عن أحد ، وأخرج النسائي عن ابن عباس مثل ذلك القول . ولكن لعل المنع في حق غير المنذورة .

وقال الحافظ : يمكن الجمع بين الثقلين بجعل جواز القضاء في حق من مات وجعل النفي في حق الحي (نيل الأوطار ج ٩ ص ١٥٥) وبهذا يعلم أن ما يعمل بعض الناس مما يسمى بإسقاط الصلاة عن الميت غير مشروع ، والواقع أن الله سبحانه وتعالى جعل أداء الصلاة من اليسر بحيث تصح بأي كيفية من الكيفيات عند المعجز ، حتى إنه لم يسقطها عن المجاهد وهو في ساحة القتال أثناء المعركة ، وعن المقيّد بالأغلال واكتفى بما يستطيع ولو بالإيماء . فقول الجمهور بعدم جواز قضائها عن الميت هو المختار للفتوى ، ولا يصح غيره ، حتى لا يكون هناك تهاون بعمود الدين .

(ب) الصيام :

الصيام عبادة بدنية أيضا إذا تركه الميت وكان قادرا على أدائه ، جاء فيه قول النبي ﷺ : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » رواه البخاري ومسلم . وروى أحمد وأصحاب السنن أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أمي ماتت وعليها صوم شهر ، أفأقضيه عنها ؟ قال : « نعم ، فدين الله أحق أن يقضى » وبناء على هذا قال الشافعية والحنابلة بجواز قضاء الصوم من الولي ، بل قالوا باستحبابه ، وبجوازه من الأجنبي إن أذن الولي ، لكن الأحناف والمالكية قالوا : إن وليه لا يصوم عنه ، بل يطعم مدا عن كل يوم . وحجتهم أن الصيام عبادة بدنية كالصلاة لا تقبل النيابة ، لكن النووي قال في جواز القضاء : إنه هو الصحيح المختار والتصوص تشهد له .

قضاء الواجبات عن الأموات

أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

(ج) الزكاة :

الزكاة ، ويطلق عليها اسم الصدقة أحيانا ، عبادة مالية محضة ، فيها حق لله وحق للعباد ، وقضاؤها عن الميت قضاء لدين الله ودين العباد ، والقول بجواز ذلك لا ينبغى الخلاف فيه ، وتقدم أن دين العباد مفروغ من جواز قضائه ، وحق الله أولى أن يقضى . وروى مسلم وغيره أن رجلا قال للنبي ﷺ : أن أبى مات وترك مالا ولم يوص ، فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه ؟ قال : (نعم) والتعبير بقوله : « فهل يكفر عنه » يفيد أن ما فات الميت كان واجبا عليه ، إما زكاة وإما صدقة مندورة . وروى البخارى ومسلم أن رجلا قال للنبي ﷺ : أن أمى افتلست نفسها - ماتت فجأة - وأراها لو تكلمت تصدقت ، فهل لها من أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : (نعم) وقد ذهب الجمهور إلى أن من مات وعليه نذر مالى يجب قضاؤه من رأس ماله وإن لم يوص . إلا وقع النذر فى مرض الموت فيكون من الثلث . وشرط المالكية والحنفية أن يوصى بذلك « نيل الأوطار ج ٨ ص ١٥٦ » .

(د) الحج :

الحج عبادة بدنية ومالية معا ، ورد فى قضائه حديث البخارى أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : إن أمى نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت ، أفأحج عنها ؟ قال : (حجي عنها ، أرايت لو كان على أمك دين أكننت قاضيته ؟ اقضوا فإله أحق بالقضاء) . وإذا كان الحج المنذور يجب قضاؤه عن الميت فالحج الواجب أصلا على المستطيع الذى لم يقم به يكون قضاؤه واجبا . ووجوب القضاء عنه لا يحتاج إلى وصيته بذلك ، ويجب إخراج الأجرة من رأس المال ، وهذا هو قول الجمهور ، تغليباً للجانب المالى فيه كالزكاة والكفارة ونحوهما ، وقال مالك : يشترط أن يوصى الميت بذلك ، وإذا أوصى حج عنه من الثلث .

« نريد توضيحاً لقوله تعالى ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وصلته بانتفاع الأموات بأعمال الأحياء ؟

ج : ذهب المعتزلة إلى أن أية قرابة يهديها الحي إلى الميت لا تنفعه ، بناء على قولهم بوجوب العدل ، واستدلوا على رأيهم هذا بقوله تعالى : ﴿أَمْ لَمْ يَنْبَأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ * ألا تزر وازرة وزر أخرى * وأن ليس للإنسان إلا ما سعى * وأن سعيه سوف يرى * ثم يجزاه الجزاء الأوفى ﴿ [سورة النجم : ٣٦-٤١] .

أما أهل السنة فقالوا : هناك قرب يجوز للحي أن يفعلها ويستفيد منها الميت . بل وسع بعضهم الدائرة حتى شملت كل القرب ، قال في شرح الكنز : إن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره ، صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة قرآن أو غير ذلك من جميع أنواع البر ، ويصل ذلك إلى الميت ، وينفعه عند أهل السنة « نيل الأوطار ج ٤ ص ١٤٢ » . ودليلهم على ذلك عدم ورود نص مانع ، وكذلك الرجاء في رحمة الله وفضله أن يفيد الميت بعمل الحي في النوافل ، كما أفاده في الفرائض المقضية عنه ، فضلاً عن الأدلة الواردة في بعض القرب من حيث ندب عملها ليفيد منها الميت كما سيأتي بيانه . وردوا دليل المعتزلة بما يأتي :

١ - أن الآية المذكورة منسوخة بقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينَ﴾ [سورة الطور : ٢١] كما قاله ابن عباس ، فإن الكبار يلحقون بأبائهم في الجنة وإن لم يكونوا في منزلتهم إكراماً للأباء باجتماع الأولاد إليهم ، وضعف ابن القيم هذا القول في كتابه « الروح » .

٢ - أن هذه الآية خاصة بشريعة موسى وإبراهيم ، وأما في شريعتنا فالحكم بخلاف ذلك .

٣ - أن عدم انتفاع الإنسان بعمل غيره مخصص بالكافر ، أما المؤمن فيجوز أن يتنفع بسعى غيره من المؤمنين .

٤ - أن السلام فى « للإنسان » بمعنى « على » مثل قوله تعالى ﴿ ولهم اللعنة ﴾ أى عليهم ، والمعنى أن الإنسان ليس عليه إلا عمله ، أى أن ذلك فى العقاب ، أما الثواب فليس هناك ما يمنع انتفاع الإنسان بعمل غيره . وهذه الردود يمكن أن تناقش .

٥ - أن الآية تبين أنه ليس للإنسان إلا عمله استحقاقاً بطريق العدل ، أما تفضلاً من غيره فلا مانع من أن يتنفع به ، فالدعاء والشفاعة عمل الغير ويستفيد منه الميت . وهذا الجواب هو أصح الأجوبة ، وركز عليه ابن تيمية فى فتاويه « ج ٢٤ ص ٣٦٦ » حيث قال ما ملخصه :

الاتفاق على وصول ثواب العبادات المالية ، كالصدقة والعق ، كما يصل إليه الدعاء والاستغفار . أما الأعمال البدنية كالصلاة والصيام والقراءة فاختلّفوا فيها . والصواب أن الجميع يصل إليه ... إلى أن قال : وهذا مذهب أحمد وأبى حنيفة وطائفة من أصحاب مالك والشافعى . وأما احتجاج بعضهم بأن ليس للإنسان إلا ما سعى فيقال ثبت بالسنة المتواترة وإجماع الأئمة أنه يصلى ويستغفر له ويدعى له ، وهذا من سعى غيره . والجواب الحق أن الله لم يقل إن الإنسان لا يتنفع إلا بسعى نفسه وأنه قال ﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ فهو لا يملك إلا سعيه ، ولا يستحق غير ذلك ، وأما سعى غيره فهو له ، كما أن الإنسان لا يملك إلا مال نفسه ونفع نفسه ، فمال غيره ونفع غيره هو كذلك للغير ، لكن إذا تبرع له الغير بذلك جاز . ١ هـ . وقد ارتضى هذا القول ابن عطية فى تفسيره .

هذا ، وقد جاء فى معجم الفقه الحنبلى « ص ٩٤١ طبعة أوقاف الكويت » أن آية قرية يفعلها الحي ويهب ثوابها للميت تنفعه إن شاء الله . وقال ابن قدامة فى « المغنى » قال أحمد بن حنبل : الميت يصل إليه كل شيء من الخير ، للنصوص الواردة فيه ، لأن

المسلمين يجتمعون في كل مصر يقرأون ويهدون لموتاهم من غير تكبير فكان إجماعا . وإن كان هذا العمل لا يعتبر حجة والإجماع عليه ليس دليلا كما رأى بعض العلماء .

وقال ابن القيم : والعبادات قسمان : « مالية ، وبدنية » وقد نبه الشارع بوصول ثواب الصدقة على وصول سائر العبادات المالية ، ونبه بوصول ثواب الصيام على وصول سائر العبادات البدنية ، وأخبر بوصول ثواب الحج المركب من المالية والبدنية ، فالأنواع الثلاثة ثابتة بالنص والاعتبار .

هذا هو الحكم الإجمالى فى إهداء القرب ، وإليك شيئا من التفصيل .
أخرج أبو داود وابن عباس عن أبى أسيد مالك بن ربيعة قال : بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل من بنى سلمة ، فقال : يا رسول الله ، هل بقى من بر أبوى شىء أبرهما به بعد موتهما ؟ قال « نعم ، الصلاة عليهما ، والاستغفار لهما ، وإنفاذ عهدهما من بعدهما ، وصلة الرحم التى لا توصل إلا بهما ، وإكرام صديقهما من بعدهما » .

(أ) الصلاة عليهما :

قال بعض الشراح : إن المراد بالصلاة عليهما فى هذا الحديث صلاة الجنازة ، كما فى قوله تعالى : ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ﴾ [سورة التوبة : ٨٤] ، وقيل : المراد بها الدعاء ، كما فى قوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾ [سورة التوبة : ١٠٣] أى ادع الله لهم بالنماء والبركة .

ويرجح أن يراد بها هنا الدعاء ، لأن رواية البخارى فى « الأدب المفرد » لم يرد فيها ذكر الصلاة ، بل ورد (الدعاء لهما) .

والدعاء مجمع على جوازه وعلى نفع الميت به إن قبل ، ومعنى نفع الميت به أن قبل ومعنى نفع الدعاء حصول المدعو به إذا استجيب ، واستجابته محض فضل من الله ،

ولا يسمى فى العرف ثوابا ، أما الدعاء نفسه وثوابه فهو للداعى ، لأنه شفاعه أجرها للشافع ومقصودها للمشفوع له .

وأدلة مشروعية الدعاء للميت كثيرة ، فصلاة الجنازة نفسها تشتمل على دعاء له ، ودعاء الولد الصالح لأبيه مما يفيد بنص الحديث الذى رواه مسلم ، وقد تقدم ، ومن آداب زيارة القبور الدعاء للأموات ، كما روى مسلم فى تعليم النبی ﷺ لمن يزورون القبور أن يدعوا للأموات ، ومما جاء فيه « ونسأل الله لنا ولكم العافية » وكذلك « ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين » ... وروى أبو داود عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه قال : كان النبی ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال : (استغفروا لأخيكم ، واسألوا له التثبيت ، فإنه الآن يسأل) .

أما حكم الصلاة للوالدين فقد جاء فى رواية الدارقطنى « إن من البر بصد الموت إن تصلى لهما مع صلاتك ، وأن تصوم لهما مع صيامك » وتعدية فعلى الصلاة والصيام باللام تشعر بأن ذلك فى النوافل المهداة لا فى الفروض من حيث قضاؤها ، وقد مر ذلك ولو لم يرد هذا الحديث أو لم يصح فليس هناك نص يمنع إهداء الصلاة للميت ، وقد تقدم كلام ابن تيمية وغيره فى ذلك .

(ب) الاستغفار لهما :

الاستغفار هو دعاء يطلب المغفرة من الله للميت ، وأدلة الدعاء عامة تشهد لمشروعيته ، وقد دعا الأنبياء وغيرهم بالمغفرة لغيرهم . فقال نوح : ﴿ رب اغفر لى ولوالدى وللمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات ولا تزد الظالمين إلا تبارا ﴾ [سورة نوح : ٢٨] ، وقال إبراهيم : ﴿ ربنا اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ﴾ [سورة إبراهيم : ٤١] . وروى مسلم أن النبی ﷺ دعا لأهل بقيع الفردق بالمغفرة ، وسبق طلبه من المسلمين الاستغفار لأخيهم بعد دفنه ، وروى أحمد وابن ماجه والبيهقى عن أبى هريرة بسند صحيح مرفوع أو موقوف عليه (أن الرجل لترفع درجته فى الجنة ، فيقول : أنى هذا ؟ فيقال : باستغفار ولدك لك) .

(ج) إنفاذ عهد الأبوين وصلة الرحم وإكرام الصديق :

كل ذلك قرب بدنية أو مالية يقوم بها الولد فيؤجر عليها ، ويصل أثرها للوالدين برا وإكراما وإحسانا ، وقد تقدم قول شارح الكنز في هذه القرب وغيرها ، وما جاء في معجم الفقه الحنبلي عن ذلك .

(د) الصيام لهما :

يدل حديث البدارقطنى السابق على جواز التنفل بالصيام وإهدائه إلى الميت ، وقد شرط العلماء لذلك ولغيره من القرب أن يكون بنية سابقة أو مقارئة للفعل . لا أن تكون النية بعد الانتهاء منها .

(هـ) الصدقة عليهما :

روى أحمد والنسائى وغيرهما أن أم سعد بن عباد لما ماتت قال : يا رسول الله ، إن أمى ماتت ، أفأتصدق عنها ؟ قال (نعم) قلت : فأى الصدقة أفضل ؟ قال : (سقى الماء) .

قال الحسن : فتلك سقاية آل سعد بالمدينة ، والظاهر أن هذه الصدقة ليست واجبة ، وإلا لكانت متعينة ولم يسأل سعد عن أفضلها ، وهذا الحديث وإن كان لبعض المحديثين فيه مقال فإن كثيرا من النصوص تشهد بأن الصدقة تغيد الميت سواء أكانت واجبة أم مندوبة .

قال الشوكانى : أما صدقة الولد فلا كلام فيها لثبوتها بالنص ، ولأن الولد من كسبه ، فلم يصل إليه عمل غيره ، بل عمله هو ، مثل الصدقة الجارية والعلم الذى يتفتح به ودعاء الولد الصالح ، فلا حاجة لوصول صدقته إلى وصيه . أما الصدقة من الأجنبى فالظاهر من العموميات القرآنية أنه لا يصل ثوابها إلى الميت ، فيوقف عليها حتى يأتى دليل يقتضى تخصيصها أ هـ . لكن الرافعى والنووى من الشافعية قالا : يستوى فى الصدقة الوارث وغيره . وحكى النووى الإجماع على أن الصدقة تقع عن الميت ويصل ثوابها من الولد وغيره « نيل الأوطار ج ٤ ص ١٤٢ » .

هذا ، ويجب أن يفهم أن ما جاء فى كلام الشوكانى وغيره من أن الذى وصل إلى الميت من ولده هو عمله وليس عمل الولد ، ليس المراد به أن كل ما يعملهُ الولد لأبيه محسوب لأبيه وليس محسوباً للولد ، وإلا لضاع الولد وحرم ثواب عمله البدنى بالذات ، بل المراد وصول مثل ثوابه لأبيه ، كما سيأتى فى كلام العلماء عن القراءة للميت .

(و) الحج للوالدين :

مر جواز قضاء الحج عن الوالدين بعد الموت ، ولم يرد ما يمنع برهما بالحج أو بغيره من القرب كما تقدم .

(ز) قراءة القرآن :

فى قراءة القرآن للميت خلاف للعلماء بين المنع من استفادته بها بناء على أنها عبادة بدنية لا تقبل النيابة ، وبين الجواز بناء على رجاء رحمة الله وما ورد من بعض النصوص ، ومن تتبع أقوال الكثيرين يمكن استنتاج ما يلى :

١ - إذا قرئ القرآن بحضرة الميت فانتفاعه بالقراءة مرجو ، سواء أكان معها إهداء أم لم يكن ، وذلك بحكم المجاورة ، فإن القرآن إذا تلى ، وبخاصة إذا كان فى اجتماع ، حفت القارئىن الملائكة ، وغشيتهم الرحمة ، ونزلت عليهم السكينة ، روى مسلم قول النبى ﷺ : (ما اجتمع قوم فى بيت من بيوت الله يقرءون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا حفتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة) ، والقرآن ذكر بسل أفضل الذكر ، وقد روى مسلم وغيره حديث « لا يقعد قوم يذكرون الله إلا حفتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة وذكرهم الله فى من عنده » ، بل لا يشترط لنزول الملائكة وغيرهم أن تكون القراءة أو الذكر فى جماعة ، فيحصل ذلك للشخص الواحد روى البخارى ومسلم حديث أسيد بن حضير الذى كان يقرأ القرآن فى مريده ويجواره ولده وفرسه ، وجاء فيه : فإذا مثل الظلة فوق رأسى ، فيها أمثال السرج عرجت فى الجو

حتى ما أراها ، فقال له رسول الله ﷺ (تلك الملائكة تستمع لك ، ولو قرأت لأصبحت يراها الناس ما تستر منهم) .

على أن النص قد جاء بقراءة « يتس » عند الميت ، روى أحمد وأبو داود والنسائي ، واللفظ له ، وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه أن النبي ﷺ قال : (قلب القرآن يتس ، لا يقرؤها رجل يريد الله والدار الآخرة إلا غفر الله له ، اقرءوها على موتاكم) . وقد أعل الدارقطني وابن القطان هذا الحديث ، لكن صححه ابن حبان والحاكم ، وحمله المصححون له على القراءة على الميت حال الاحتضار ، بناء على حديث فى مسند الفردوس « ما من ميت يموت فتقرأ عنده يتس إلا هون الله عليه » . لكن بعض العلماء قال : إن لفظ الميت عام لا يختص بالمحضر ، فلا مانع من استفادته بالقراءة عنده إذا انتهت حياته ، سواء دفن أم لم يدفن ، روى البيهقى بسند حسن أن ابن عمر استحب قراءة أول سورة البقرة وخانتها على القبر بعد الدفن . وابن حبان الذى قال فى صحيحه معلقا على حديث « اقرءوا على موتاكم يتس » أراد به من حضرته المنية لا أن الميت يقرأ عليه رد عليه المحب الطبرى ، بأن ذلك غير مسلم له وإن سلم أن يكون التلقين حال الاحتضار .

قال الشوكانى : واللفظ نص فى الأموات ، وتناوله للحى المحضر مجاز فلا يصار إليه إلا لقرينة « نيل الأوطار ج ٤ ص ٥٢ » . والنوى ذكر فى رياض الصالحين تحت عنوان : الدعاء للميت بعد دفنه والقعود عند قبره ساعة للدعاء له والاستغفار والقراءة « الباب الحادى والستون بعد المائة » ذكر أن الشافعى قال : يستحب أن يقرأ عنده شئ من القرآن ، وإن ختموا القرآن كان حسنا . وجاء فى المغنى لابن قدامة « ص ٧٥٨ » : تسن قراءة القرآن عند القبر وهبة ثوابها ، وروى أحمد أنه بدعة ، ثم رجع عنه .

وكرو مالك وأبو حنيفة القراءة عند القبر حيث لم ترد بها السنة . لكن القرافى المالكى

قال : الذى يتجه أن يحصل للموتى بركة القراءة ، كما يحصل لهم بركة الرجل الصالح يدفن عندهم أو يدفنون عنده .

٢ - إذا قرأ القرآن بعيدا عن الميت أو عن القبر وامتنع انتفاعه به بحكم المجاورة وحضور الملائكة ، اختلف الفقهاء فى جواز انتفاع الميت به ، وهناك ثلاث حالات دار الخلاف حولها بين الجواز وعدمه :

الحالة الأولى :

إذا قرأ القارئ ثم دعا الله بما قرأ أن يرحم الميت أو يغفر له ، فقد توسل القارئ إلى الله بعمله الصالح وهو القراءة ، ودعا للميت بالرحمة ، والدعاء له متفق على جوازه وعلى رجاء انتفاعه به إن قبله الله ، كمن توسلوا إلى الله بصالح أعمالهم فانفرجت عنهم الصخرة التى سدّت قم الغار . وفى هذه الحالة لا ينبغي أن يكون هناك خلاف يذكر فى عدم نفع الميت بالدعاء بعد القراءة .

الحالة الثانية :

إذا قرأ القارئ ثم دعا الله أن يهدى مثل ثواب قراءته إلى الميت . قال ابن الصلاح : وينبغي الجزم بنفع : اللهم أوصل ثواب ما قرأناه ، أى مثله ، فهو المراد ، وأن يصريح به لفلان ، لأنه إذا نفعه الدعاء بما ليس للداعى فماله أولى ، ويجزى ذلك فى سائر الأعمال . ومعنى كلام ابن الصلاح أن الداعى يدعو الله أن يرحم الميت : والرحمة ليست ملكا له بل لله ، فإذا جاز الدعاء بالرحمة وهى ليست له فأولى أن يجوز الدعاء بما له هو وهو ثواب القراءة أو مثلها . وكذلك يجوز فى كل قرينة يفعلها الحى من صلاة وصيام وصدقة ، ثم يدعو بعدها أن يوصل الله مثل ثوابها إلى الميت . وقد تقدم كلام ابن قدامة فى المغنى عن ذلك . والدعاء بإهداء مثل ثواب القارئ إلى الميت هو المراد من قول المجيزين : اللهم أوصل ثواب ما قرأته لفلان .

الحالة الثالثة :

إذا نوى القارئ أن يكون الثواب ، أى مثله ، للميت ابتداء أى قبل قراءته أو فى أثنائها يصل ذلك إن شاء الله ، قال أبو عبد الله الأبي : إن قرأ ابتداء بنية الميت وصل إليه ثوابه كالصدقة والدعاء ، وإن قرأ ثم وهبه لم يصل ، لأن ثواب القراءة للقارئ لا ينتقل عنه إلى غيره . وقال الإمام ابن رشد فى نوازله : إن قرأ ووهب ثواب قراءته لميت جاز وحصل للميت أجره ، ووصل إليه نفعه ، ولم يفصل بين كون الهبة قبل القراءة أو معها أو بعدها ، ولعله يريد ما قاله الأبي .

هذا ، وانتفاع الميت بالقراءة مع الإهداء أو النية هو ما رآه المحققون من متأخري مذهب الشافعى ، وأولوا المنع على معنى وصول عين الثواب الذى للقارئ أو على قراءته لا بحضرة الميت ولا بنية ثواب قراءته له ، أو نيته ولم يدع له ، وقد رجح الانتفاع به أحمد وابن تيمية وابن القيم . وقد مر كلامهم فى ذلك .

قال الشوكانى « نيل الأوطار ج ٤ ص ١٤٢ » : المشهور من مذهب الشافعى وجماعة من أصحابه أنه لا يصل إلى الميت ثواب قراءة القرآن . وذهب أحمد بن حنبل وجماعة من العلماء وجماعة من أصحاب الشافعى إلى أنه يصل ، كذا ذكره النووى فى الأذكار . وفى شرح المنهاج : لا يصل إلى الميت عندنا ثواب القراءة على المشهور ، والمختار الوصول إذا سأل الله إيصال ثواب قراءته ، وينبغى الجزم به لأنه دعاء ، فإذا جاز الدعاء للميت بما ليس للداعى فلأن يجوز بما هو له أولى ، ويبقى الأمر فيه موقوفا على استجابة الدعاء . وهذا المعنى لا يختص بالقراءة ، بل يجرى فى سائر الأعمال . والظاهر أن الدعاء متفق عليه أن ينفع الميت والحي ، والقريب والبعيد ، بوصية وغيرها وعلى ذلك أحاديث كثيرة ، بل كان أفضل الدعاء أن يدعو لأخيه بظهر الغيب . أ هـ .

هذا ، وقد قال الأبي : والقراءة للميت ، وإن حصل الخلاف فيها فلا ينبغى إهمالها فلعل الحق الوصول ، فإن هذه الأمور مغيبة عنا ، وليس الخلاف فى حكم شرعى إنما هو فى أمر هل يقع كذلك أم لا .

وأنا مع الأئمة فى هذا الكلام ، فإن القراءة للميت إن لم تنفع الميت فهى للقارئ ، فالمستفيد منها واحد منهما ، ولا ضرر منها على أحد . مع تغليب الرجاء فى رحمة الله وفضله أن يفيد بها الميت كالشفاعة والدعاء وغيرهما .

وهذا الخلاف محله إذا قرئ القرآن بغير أجر ، أما إن قرئ بأجر فالجمهور على عدم انتفاع الميت به ، لأن القارئ أخذ ثوابه الدينى عليها فلم يبق لديه ما يهديه أو يهدى مثل ثوابه إلى الميت ، ولم تكن قراءته لوجه الله حتى يدعوه بصالح عمله أن ينفع بها الميت ، بل كانت القراءة للدنيا . ويتأكد ذلك إذا كانت هناك مساومة أو اتفاق سابق على الأجر أو معلوم متعارف عليه ، أما الهدية بعد القراءة إذا لم تكن نفس القارئ متعلقة بها فقد يرجح من القراءة النفع للميت . والأعمال بالنيات ، وأحذر قارئ القرآن من هذا الحديث الذى رواه أحمد والطبرانى والبيهقى من عبد الرحمن بن شبل (اقرأوا القرآن واعملوا به ، ولا تجفوا عنه ، ولا تغفلوا فيه ، ولا تأكلوا به ، ولا تستكثروا به) قال الهيثمى : رجال أحمد ثقات ، وقال ابن حجر فى الفتح : سنده قوى . وفسر الأكل به بأخذ الأجرة عليه ، كما فسر بالاستجداء به والتسول .

وقد قال الشيخ حسين محمد مخلوف فى أخذ الأجرة على قراءة القرآن : مذهب الحنفية لا يجوز أخذها على فعل القرب والطاعات كالصلاة والصوم وتعليم القرآن وقراءته ولكن المتأخرين من فقهاء الحنفية استثنوا من ذلك أموراً ، منها تعليم القرآن ، فقالوا : بجواز أخذ الأجرة عليه استحساناً ، خشية ضياعه . ولكن بقى حكم أخذ الأجرة على قراءة القرآن على ما تقر فى أصل المذهب من عدم الجواز ، ومذهب الحنابلة لا يجوز أخذ الأجرة على تعليم القرآن ولا على قراءته ، استناداً إلى حديث «اقرأوا القرآن ... » الذى تقدم . ومذهب المالكية لا يجوز أخذ الأجرة على ما لا يقبل النيابة من المطلوب شرعاً كالصلاة والصيام ، ولكن يجوز أخذ الأجرة على ما يقبل النيابة ، ومنها تعليم القرآن وقراءته ، ومذهب الشافعية يجوز أخذ الأجرة على قراءة القرآن وتعليمه ، سواء أكانت القراءة عند القبر أو بعيدة عنه ، مع الدعاء بوصول الثواب إلى الميت اهـ .

س : سمعنا من بعض المتحدثين أنهم يصفون شهر رجب بالأصم فما معنى هذه الكلمة ؟

ج : العرب في زمانهم القديم كانوا يسمون أيام الأسبوع وشهور السنة بأسماء تختلف عن المعهود لنا بعد مجيء الإسلام ، وكان للجو الطبيعي والنظام القبلى دخل فى تعيين هذه الأسماء ، وشهر رجب كان يسمى قديما « أحلك » كما يقول المسعودى فى كتابه « مروج الذهب » ويقول البيرونى : إن رجب كان يسمى بالأصم ، وهو أحد الأشهر الأربعة التى قال الله فيها ﴿ أن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فى كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ﴾ [سورة التوبة : ١٦] وهذه الأشهر الحرم قد عينها النبى ﷺ بأسمائها فى خطبته فى حجة الوداع ، وقال عنها : ثلاثة سرد وواحد فرد . والثلاثة السرد هى ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ، والفرد هو رجب .

ولفظ رجب فيه معنى التعظيم ، حيث كان العرب فى الجاهلية يعظمونه ولا يستحلون فيه القتال ، كما لا يستحلونه فى الأشهر الثلاثة الأخرى ، غير أنه لما كان وحده بعيدا عن أشهر الحج أعطوه اسما فيه معنى التعظيم حتى يتذكروه الناس ولا ينسوه ، وكان الكثيرون يعتمدون فيه قبل دخول موسم الحج .

ولعل وصف رجب بالأصم مأخوذ من السكوت حيث لا تسمع فيه قعقة السلاح بالقتال ولا الصيحة بالاستنفار إليه . يقول القرطبى فى تفسيره : كانت العرب تسميه - أى رجب - منصل الأنسة ، أى مخرجها من أماكنها ، كانوا إذا دخل رجب نزعوا أسنة الرماح ونصال السهام إبطالا للقتال فيه وقطعا لأسباب الفتنة لحرمته ، وقد ورد ذكر ذلك فى البخارى عن أبى رجاء العطاردى ، واسمه عمران بن ملحان ، قال : كنا نعبد الحجر ، فإذا وجدنا حجرا هو خير منه ألقيناه وأخذنا الآخر ، فإذا لم نجد حجرا جمعنا حثوة من

تراب ثم جئنا بالشاء فحلبنا عليه ثم طفنا به ، فإذا دخل شهر رجب قلنا : منصل السنة فلم ندع رمحا فيه حديدة ولا سهما فيه حديدة إلا نزعناها فألقيناه .

وكان من عادة العرب النسيء ، وهو تأخير بعض الأشهر الحرم إلى غير موعدها استعجالا للقتال ، وكان للقلمس وأولاده زعامة النسيء لا يرد كلامهم ، وكانت ربيعة ابن نزار تؤخر رجب وتجعل بدله رمضان ، وكان من العرب من يحلون رجباً ويحرمون شعبان . لكن « مضر » كانت تحافظ على حرمة شهر رجب لاستحله أبداً ، وجاء ذلك فى قول النبى ﷺ فى حجة الوداع كما رواه الشيخان ، وهو يخبر أن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض ، وعين الأشهر الحرم ، وعند ذكر رجب قال « ورجب مضر الذى بين جمادى وشعبان » . فأضافه إلى مضر لأنها كانت تحافظ على تحريمه أشد من محافظة سائر العرب .

قال ابن حجر فى فتح البارى : أضافه إليهم لأنهم كانوا يتمسكون بتعظيمه ، بخلاف غيرهم ، وقد بين الرسول ﷺ موضع رجب بأنه هو ما بين جمادى وشعبان ، وليس هو ما كان فى نسيئهم الذى يؤخرونه به عن موضعه الحقيقى .

هذا هو شهر رجب الأصم الذى ندب الرسول ﷺ صيام ما استطاع منه ومن غيره من الأشهر الحرم ، ولم يرد فيه بخصوصه حديث باستحباب الصيام يرتقى إلى درجة الصحة

س : قراءة القرآن في رمضان مستحبة ، ولكننا نجد صعوبة في القراءة في المصاحف الموجودة الآن ، لأن رسمها مخالف لقواعد الإملاء التي تعلمناها ، فهل تدلوننا على مصحف يسهل علينا القراءة ؟

ج : هذا السؤال يجزنا إلى بيان الحكم في كتابة المصحف بالرسم الإملائي ، وقد عرض هذا السؤال قديما على لجنة الفتوى بالأزهر الشريف فأجابت بما ملخصه :
إن عثمان رضى الله عنه أمر بأن تنسخ عدة نسخ من المصحف الذي كان موجودا عند السيدة حفصة بنت عمر أم المؤمنين رضى الله عنها وعن أبيها ، وكان هذا المصحف عند عمر ومن قبله أبو بكر الصديق رضى الله عنهما . وكان المصحف مأخوذا من القطع المتعددة التي كان مكتوبا عليها في زمن النبي ﷺ .

ووزع عثمان هذه النسخ على الأمصار واستبقى واحدة منها بالمدينة وكل مصحف من هذه المصاحف يسمى « المصحف الإمام » وقد رسمت بعض الكلمات في هذه المصاحف رسما يخالف قواعد الإملاء المعروفة الآن . وجرى المسلمون من عهد عثمان إلى الآن على اتباع الرسم العثماني .

فهل يلتزم هذا الرسم أو يجوز العدول عنه إلى رسم آخر يلائم العصر الحديث ؟
ذهب جمهور الأئمة إلى التزام الرسم العثماني وحرمة مخالفته ، واستدلوا على ذلك بإجماع الصحابة على الصفة التي كتب بها عثمان المصاحف ، ولم يرو عن واحد منهم أنه كتب القرآن على غير هذه الصفة .

وذهب بعض العلماء إلى جواز كتابته بأى رسم كان . فكل رسم حصلت به الدلالة فهو جائز ، ولم يثبت أن النبي ﷺ أمر بهذا الرسم ، بل الثابت أنه كان يأمر بكتابة ما نزل ولم يتعرض للكيفية التي كتب بها . وإجماع الصحابة لا يدل على أكثر من جواز رسمه

على نحو ما كتب الصحابة بحظر ولا إباحة ، وقد وضع ذلك أبو بكر الباقلانى فى كتابه « الانتصار » .

ولكن لجنة الفتوى بالأزهر الشريف اختارت بقاء المصحف على الرسم الذى كان عليه فى عهد عثمان رضى الله عنه ، وعدم كتابته على الرسم الإملائى الحديث ، فإن الرسم الحديث ما يزال موضع الشكوى لعدم تيسر القراءة به ، حيث توجد به أحرف لا تنطق وتنقص منه حروف تنطق ، ولا تيسر القراءة والفهم إلا بعد التمرن الطويل والإتقان لمعرفة قواعد الإملاء .

ثم إن قواعد الإملاء عرضة للتعديل ، فهل يكتب القرآن على القواعد الإملائية أو المعدلة أو القديمة ، وقد توجد عدة نسخ مختلفة الرسم ، وهنا تكون البلبلة والتعرض لتحريف القرآن وضعف الثقة فيه .

ثم إن تلاوة القرآن لا تؤخذ أبدا من الرسم ، بل من التلقى ، لأن هناك أحكاما لتجويد القرآن وإخراج الحروف من مخارجها الحقيقية لا يمكن للشكل الإملائى أن يدل عليها ولذلك أرسل عثمان مع المصاحف قراء ، فأمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمدينة والمغيرة بن شهاب أن يقرئ بالشام وعامر بن عبد قيس أن يقرئ بالبصرة وأبا عبد الرحمن السلمي أن يقرئ بالكوفة فاللائق بقدسية القرآن بقاء كتابته على الرسم العثمانى اهـ .

بناء على هذه الفتوى لا تطبع المصاحف الآن على القواعد الإملائية المعروفة ، فإذا أردت أن تقرأ القرآن فليكن أولا على عالم به مجيد له ، والقليل المجوّد أفضل من الكثير الملحون أو غير السليم .

س : لى طفل تتابه أحيانا حالة عصبية ويتشنج ثم يفيق ، وقيل لى : اقرئى عليه قرأنا ليحفظه الله من هذا الصرع ، فهل هذا صحيح ؟

ج : هناك أمراض عصبية ترجع إلى مؤثرات جسمية أو نفسية يعرفها الأطباء بالفحص ويعالجون مصدرها بالعقاقير والأدوية الحديثة أو الوسائل الأخرى التى يعرفها أهل الذكر ، ولابد من عرض المريض عليهم أولا : فإن شفى فيها ، والا كان الصرع له مصدر آخر ، وهذا المصدر الآخر يشك فيه كثير من الناس ، وإن كانت الأحوال النفسية والروحية حقيقة واقعة لا مجال للشك فيها ، ولها مدارسها المتخصصة الآن ، وقد تحدث ابن القيم فى كتابه « زاد المعاد » عن الصرع فقال : الصرع صرعان ، صرع من الأرواح الأرضية الخبيثة ، وصرع من الأخلاط الرديئة ، والثانى هو الذى يتكلم فيه الأطباء سببه وعلاجه ، وأما صرع الأرواح فألمتهم وعقلاؤهم يعترفون به ولا يدفعونه ، ويعترفون بأن علاجه بمقابلة الأرواح الشريفة الخيرة العلوية لتلك الأرواح الشريرة الخبيثة ، فتدفع آثارها وتعارض أفعالها وتبطلها .

ثم قال ابن القيم ، لا ينكر هذا النوع من الصرع إلا من ليس له حظ وافر من معرفة الأسرار الروحية ، وأورد بعض الحوادث التى حدثت أيام النبى ﷺ وأثر قوة الروح وصدق العزيمة فى علاجها ، وأفاض فى النعى على من ينكرون ذلك .

هذا ، وإذا كانت للصرع عدة أسباب ، منها مادية ومنها نفسية أو روحية أو أخرى ، فلا ينبغي أن ننكر ما نجهل ، فالعالم مملوء بالأسرار ، وقد بدأ العلم يكشف بعضها ، وفى الوقت نفسه لا ينبغي أن يتخذ ذلك ذريعة للدجل والشعوذة واستغلال جهل الناس أو سذاجتهم ، فلنلجأ إلى الوسائل المادية أولا ، وهى كثيرة وسهلة التناول ، فإن عجز المخلوق فلتسوجه إلى الخالق بالإيمان به وصدق الاستغاثاة والثقة به ، كما استغاثه الأنبياء فكشف عنهم الضر ونجاهم من الغم ، والقرآن خير شاهد على هذه الحقيقة والله أعلم .

س : ما الفرق بين الرؤيا والعلم ؟

ج : ١ - الرؤى والأحلام ظاهرة موجودة منذ وجود الإنسان ، ومن أشهرها ما حكاه القرآن الكريم من رؤيا إبراهيم عليه السلام أن يذبح ولده إسماعيل ، ورؤيا يوسف لسجود الكواكب له ، ورؤيا فرعون البقر والسنابل ، ورؤيا النبى ﷺ دخول المسجد الحرام .

٢ - والناس مختلفون فى هذه الظاهرة كيف تحدث ؟ ، فقال الماديون من قدامى الفلاسفة ومن بعض المعاصرين : إنها من الطبائع الأربعة الموجودة فى الإنسان ، فإن غلبت عليه « السوداء » رأى القبور والسواد والأهوال ، وإن غلبت عليه « الصفراء » رأى النار والمصابيح والمصبوغات ، وإن غلبت عليه « البlegم » رأى البياض والمياه والأمواج وإن غلب عليه « الدم » رأى الشراب والرياحين والمزامير .

يقول النابلسى صاحب كتاب « تعطير الأنام فى تعبير المنام » : هذا الذى قالوه نوع من أنواع الرؤى وليست محصورة فيها ، فهناك ما يكون من الطبائع ، وما يكون من حديث النفس ، وما يكون من غير ذلك .

ويقول النووى فى شرحه لصحيح مسلم « ج ١٥ ص ١٦ » عند حديث « الرؤيا من الله والحلم من الشيطان » : إن الحُلْم - بضم الحاء وسكون اللام - فعله الماضى حَلَمَ - بفتح اللام - والرؤيا مقصورة مهموزة ويجوز ترك همزها ، ونقل عن الإمام المازرى مذهب أهل السنة فى حقيقتها ، وهو أن الله تعالى يخلق فى قلب النائم اعتقادات كما يخلقها فى قلب اليقظان ، وهو سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء ، لا يمتنع نوم ولا يقظة ، فإذا خلق هذه الاعتقادات فكأنه جعلها عِلْماً - علامة - على أمور أخر يخلقها فى ثانى الحال ... أى فى وقت آخر لاحق - أو كان قد خلقها ، فإذا خلق فى قلب النائم الطيران

وليس بطائر ، فأكثر ما فيه أنه اعتقد أمراً على خلاف ما هو ، فيكون ذلك الاعتقاد علماً - علامة - على غيره ، كما يكون خلق الله سبحانه وتعالى الغيم علماً على المطر ، والجميع خلق الله تعالى ، ولكن يخلق الرؤيا والاعتقادات التي جعلها علماً على ما يسر بغير حفرة الشيطان - حضوره - ويخلق ما هو علم على ما يضر بحفرة الشيطان ، فينسب إلى الشيطان مجازاً لحضوره عندها ، وإن كان لا فعل له حقيقة ، وهذا معنى قوله ﷺ « الرؤيا من الله ، والحلم من الشيطان » لا على أن الشيطان يفعل شيئاً ، فالرؤيا اسم للمحسوب ، والحلم اسم للمكروه ، هذا كلام المازري ، وقال غيره : أضاف الرؤيا المحبوبة إلى الله إضافة تشريف ، بخلاف المكروهة ، وإن كانتا جميعاً من خلق الله تعالى وتديره وإدارته ولا فعل للشيطان فيهما ، لكنه يحضر المكروهة ويرتضيها ويُسرُّ بها اهـ .

ويقول النابلسي : يقول بعضهم : الرؤيا ثلاثة : بشرى من الله تعالى ، وهي الرؤيا الصالحة ، ورؤيا تحذير من الشيطان ، ورؤيا مما يحدث المرء به نفسه ، فرؤيا تحذير الشيطان هي الباطلة التي لا اعتبار لها ، وفي الحديث الصحيح - رواه مسلم - أن رجلاً قال للنبي ﷺ : رأيت كأن رأسي قطع وأنا أتبعه - أي أجرى وراءه - فقال « لا تتحدث بتلاعب الشيطان بك في المنام » وأما الرؤيا التي هي من همة النفس فمثل أن يرى الإنسان نفسه مع من يجب قلبه ، أو يخاف من شيء فيراه ، أو يكون جائعاً فيرى أنه يأكل ، أو ممتلئاً فيرى أنه يتقأ ، أو ينام في الشمس فيرى أنه في نار تحرقه .

ثم ذكر النابلسي الأقسام السبعة للرؤيا الباطلة ، وهي حديث النفس والهوى والتمنى ، والحلم الذي يوجب القتل ، وما يكون من تخويف الشيطان ، وما يقوم به السحرة . ورؤيا الشيطان ، ورؤيا الطباع إذا اختلفت وتكدرت ، ورؤيا الوجد والألم لشيء مضى وكلام النابلسي يلتقي مع من يفسرون ظاهر الرؤيا في هذه الأيام بأنها رغبات مكبوتة

تطفو على السطح عند نوم الإنسان وما يتأثر به جسمه وتتطلب طبيعته وحرم منه فى حال يقظته كالجوع والعطش والحر والبرد ، وهذا ما لجأ إليه « سيجموند فرويد » وغيره .

ثم يذكر النابلسى الأقسام الخمسة للرؤيا الحق ، وهى رؤيا الأنبياء ، وهى جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، قال تعالى عن إبراهيم ﴿ يَا بُنَىَّ إِنِّى أَرَىٰ فِى الْمَنَامِ أَنِّى أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ﴾ [سورة الصافات : ١٠٢] وقال عن الرسول ﴿ لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ... ﴾ [سورة الفتح : ٢٧] . وهذه الرؤيا صريحة لا يريها إلا الله دون وساطة ملك .

٢ - والرؤيا الصالحة التى يبشر الله بها الصالحين ، كما أن المكروهة زاجرة يزعرك بها .

٣ - ما يريها المَلَكُ على حسب ما علّمه الله من أم الكتاب ، وألهمه من ضرب الأمثال الحكيمة لكل شىء من الأشياء مثلاً معلوماً .

٤ - الرؤيا المرموزة وهى من الأرواح ، كأن يرى الإنسان فى نومه مَلَكًا من الملائكة فيخبره بخبر لا يدل بالصرحة بل بالرمز .

٥ - والرؤيا التى تصح بالشاهد ويغلب الشاهد عليها ، فيجعل الخير شراً والشر خيراً كالذى يرى أنه يقرأ القرآن فى الحمام ، فإنه يشتهر بأمر فاحش ، لأن الحمام موضع كشف العورات ولا تدخله الملائكة ، كما أن الشيطان لا يدخل المسجد .

وتحدث النابلسى عن العملية التى تتم بها الرؤى والأحلام - بعدما ذكرنا من كلام المازرى الذى نقله النسوى - يقول المعبرون للرؤيا من المسلمين : الرؤيا يراها الإنسان بالروح ويفهمها بالعقل ، ومستقر الروح نقاط دم فى وسط القلب ، ومستقر القلب فى رسوم الدماغ ، والروح معلق بالنفس ، فإذا نام الإنسان امتد روحه مثل السراج أو الشمس فىرى بنور الله وضيائه ما يريه ملك الرؤيا ، وذهابه ورجوعه إلى النفس مثل

الشمس إذا غطاها السحاب وانكشف عنها ، فإذا عادت الحواس باستيقاظها إلى أفعالها ذكر الروح ما أراه الملك وخيّل له ١ هـ .

وهذه تفسيرات اجتهدية بتصويرات تقربها إلى الفهم ، لكن لا يعلم حقيقة الموضوع إلا الله سبحانه ، فهو من عالم الغيب وأحوال النفوس والأرواح وعلاقتها بالعقل الواعى والباطن . من الأمور التى كثرت فيها الاجتهادات ولا يضرنا ذلك ما دمنا نعلم أن الرؤى والأحلام حقيقة واقعة فى الوجود بصرف النظر عن الكيفية التى تتم بها .

وتعبير الرؤيا ليست له قواعد ثابتة ، إنما هى ظنون تستخدم فيها وسائل كثيرة ، وقد ألفت فيه كتب شتى ، جمع أكثرها الشيخ عبد الغنى النابلسى فى كتابه « تعبير الأنام فى تعبیر المنام » الذى طبع وبهامشه كتابان أحدهما لابن سيرين « منتخب الكلام فى تفسير الأحلام » والثانى لابن شاهين « الإشارات فى علم العبارات » وأشار فى آخر مؤلفه إلى الكتب المؤلفة فيه . وإلى كتاب « طبقات المعبرين » للحسن بن الحسين الجلال الذى ذكر أن هناك ٧٥٠٠ معبر ، تخير منهم ٦٠٠ سماهم فى كتابه « تعبیر الرؤيا » واقتصر على ١٠٠ من مشاهيرهم ، وجعلهم ١٥ طبقة .

وتطرق النابلسى إلى الكلام على عدة فقط ، منها أن الحائض والجنب قد تكون رؤيتهما صحيحة ، فقد عبّر يوسف رؤيا فرعون ، كما تصح رؤيا الصبيان ، كرؤية يوسف لسجود الكواكب له ، وأن الإنسان قد يرى الرؤيا فتكون له وقد تكون لغيره من أقاربه وزملائه ومن تسموا باسمه ، وذكر منها رؤيا أبى جهل أنه أسلم وبايع النبى ﷺ . فكانت لابنه عكرمة ، وأن أم الفضل رأت أن قطعة من جسم النبى وضعت فى حجرها ، فأولّها أن فاطمة ستلد ولدا من ابن عمها فولدت الحسن وأخذته أم الفضل فى حجرها . كما تحدث عن أحسن الأوقات التى تصدق فيها الرؤيا واختلاف الناس فيها ، هل هى السحر أو النهار أو الليلولة ... ونبّه على أن من يريد أن تصدّق رؤياه فليكن ملتزما للصدق فى حياته ، وأن ينام على وضوء ، وقال : إن المعبر للرؤيا لابد أن يكون ذا فراسة

ودراية ، وأن يبدأ بقوله لصاحب الرؤيا : خير إن شاء الله ، وأن تعبير الرؤيا يختلف من شخص إلى شخص ومن بيئة إلى بيئة ومن دين إلى دين ومن فصل زمنى إلى فصل آخر فالسفرجل عند الفرس عز وجمال ، وعند العرب سفر وجلاء ، وأكل الميتة نكد عند من يحرمونها ، ورزق عند من يستحلونها ، والتدفئة بالنار والشمس خير فى الشتاء ، وشر فى الصيف ، والثلج والجليد غلاء وقحط فى البلاد الحارة ، وخصب وسعة فى البلاد الباردة ...

وذكر ما ينبغى أن يعمل به الشخص إذا رأى شيئاً يفزع ، وبعضها مأخوذ من أحاديث نبوية سأذكر بعضها فيما يلى كما فى صحيح مسلم « ج ١٥ ص ١٦ وما بعدها » .

١ - « الرؤيا من الله ، والحلم من الشيطان ، فإذا حلم أحدكم حلمًا يكرهه فليئفئ عن يساره ثلاثاً ، وليتعوذ بالله من شرها فإنها لا تضره » وجاءت روايات تعبر عن النكت بالنقل وبالْبَصْقِ ، وأكثرها تعبر بالنفث . ولعل المراد به النفخ اللطيف بلا ريق ، ومعنى لا تضره أن الله جعل هذا سبباً لسلامته من مكروه يترتب عليه ، كما جعل الصدقة سبباً لدفع البلاء ووقاية للمال .

٢ - « الرؤيا الصالحة من الله ، والرؤيا السوء من الشيطان ، فمن رأى رؤيا فكره منها شيئاً فليئفئ عن يساره ، ليتعوذ بالله من الشيطان لا تضره ، ولا يخبر بها أحداً ، فإن رأى رؤيا حسنة فليئفئ ولا يخبر إلا من يحب » وذلك حتى لا تقع عن تفسير المكروهة ، وحتى لا يستغلها عدوك فيفسرها بالسوء حتى يحزنك .

٣ - « إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها فليئفئ عن يساره ثلاثاً - وليستعذ بالله من الشيطان ثلاثاً ، وليتحول عن جنبه الذى كان عليه » .

٤ - « إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المسلم تكذب ، وأصدقكم رؤيا أصدقكم حديثاً ورؤيا المسلم جزء من خمس وأربعين جزءاً من النبوة ، والرؤيا ثلاثة ، فرؤيا صالحة

بشرى من الله - ورؤيا تحزين من الشيطان ، ورؤيا مما يحدث المرء نفسه ، فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقم فليصل ، ولا يحدث بها الناس .

جاءت روايات بأن الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين ، أو من سبعين ، وفي روايات لغير « مسلم » من أربعين ، ومن تسعة وأربعين ومن خمسين ، ومن ستة وعشرين ، ومن أربعة وأربعين ، وتوضيح ذلك مبسوط في الكتب « النوى على مسلم ج ١٥ ص ٢١ » واقتراب الزمان قيل المراد به اعتدال الليل والنهار ، وقيل قرب قيام الساعة .

٥- « من رأى في المنام فقد رأى فإن الشيطان لا يتمثل بي » .

فهرس المجلد الثالث من كتاب
أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام
لفضيلة الشيخ : عطية حققر

الموضوع

الحقائق

الإيمان بالله :

١١٩	الوجودية
١٩٣	رؤية الله يوم القيامة
١٩٥	السجود لغير الله
٤٣٥	قول سيدنا ومولانا
١٩٦	التيؤات الفلكية
٣٨٧	القضاء والقدر
٣	الإنسان مسير أم خير
٣٨٩	من لم تبلغه الدعوة
٤٣٧	الوصول إلى القمر
	الملائكة:

سؤال الملكين عن خلق آدم

الصفحة

الموضوع

الكتب:

٢٩٢	أوجه الإعجاز القرآني
١٩٩	هل القرآن كتاب علمي
٢٠١	الحروف المقطعة أوائل السور
١١٠	حكمة تكرار الآيات
١١٢	حكمة تكرار القصة في القرآن
٢٩١	قراءة القرآن واستماعه
٢٣	التنكير في القراءة
٢٨٩	قراءات القرآن
٢٠٢	نطق الضاد
١٦٠	ترجمة القرآن في الصلاة
١١٤	رسم المصحف
٤٥٧	كتابة المصحف بالرسم الإملائي
١١٨	وضع المصحف تحت الوسادة
٢٠٣	تفسير: الرحمن علم القرآن
١٠٨	تفسير: كل يوم هو في شأن
٢٠٦	تفسير: قاب قوسين
٢٠٤	تفسير: فصل لربك وانحر
٢٤	تفسير: لتفسدن في الأرض مرتين

الصفحة

الموضوع

٢١١	الأرضون السبع
٢٠٧	غلام الخضر
٢٩٥	بلعام بن باعوراء
٢١٠	سورة التوبة
٢٠٨	آية الشعراء
٢٩٤	خواتيم سورة الحشر
	الرسول:
٦	الأنبياء والرسول
٩	التفاضل بين الأنبياء والرسول
١١	حياة الأنبياء في قبورهم
٢٩٧	ذو الكفل
٢٢٨	كبح إسماعيل
	محمد ﷺ:
٢١٣	البشارة بالنبي في كتب الهند
٣٠٧	ختان النبي ﷺ
٣٠٥	النبي الأمي
٢٩٨	السنة النبوية
٢١٥	حفظ أربعين حديثاً
٢١٦	حديث: الإثم ما حاك في الصدر

الصفحة

الموضوع

٢١٨	حديث الإناء يستغفر للاعقه
٣٠٨	حديث عن الإبل والشياطين
٣٤٥	حديث إذا التقى المسلمان بسيفيهما
٤٠٥	حديث الأئمة من قریش
٢٢١	حديث عن الشباب
	اليوم الآخر:
١٢٥	تعجيل موت الميتوس من شفائه
١٢٣	نعم الموتى
٣٤٧	تقيل الميت
١٣١	تشريح جثث الموتى
١٢٩	إسراع الجنابة
٢٢٣	سماع الميت أثناء تشييع الجنابة
٢٢٦	وضع الطعام مع الميت
١٤٠	تلقين الميت
٣١١	لغة السؤال بعد الموت
٣٠٩	حساب الأنبياء
٣١٢	حساب الأولين والآخرين
٢٢٥	تزاور الموتى فى القبور
١٣٥	انتفاع الميت بقراءة القرآن

الصفحة

الموضوع

٤٤٥	صلة الأحياء بالأموات
٤٤٢	قضاء الواجبات عن الأموات
٢٤٢	سراقات العزاء
١٤	يأجوج ومأجوج
١٥	المهدى المنتظر
٢٠	المسيح الدجال
٩٩	الشفاعة
١٠٥	المقام المحمود
٢١	المبشرون بالجنة
٢٢٤	تزاور أهل الجنة
٣١٤	اجتماع شمل الأسرة في الجنة

العبادات

الطهارة:

٢٨٦	نجاسة المختزير
١٤٤	الوشم
١٤٣	التطهير بالمسح
٤٠٣	الوضوء من لحوم الإبل والصلاة في مباركتها
١٤٥	احتلام الضيف

الصفحة

الموضوع

الصلاة:

٢٢٩	وقت الفجر
٢٦	أذانان للفجر
٣٠	أذان النبي ﷺ
١٤٩	الأضحية والمساجد
٣١	الإعلان في ميكروفون المسجد
١٤٧	النوم في المسجد
٣١٦	المرأة والمسجد
٣١٩	درجات المنبر
٤١٥	الإسراء وفرض الصلاة
٣٠٢	الصلاة بين موسى ومحمد
٣١٨	الصلاة الوسطى
٣٨	الصلاة مع نسيان النجاسة
٣٣	الصلاة بالثياب اللاصقة
٣٤	هل قدم المرأة عورة
١٥٣	العطاس في الصلاة
٣٥	الفتنوت
٤٢٩	تشبيك الأصابع
٣٢٥	المصافحة بعد الصلاة

الصفحة

الموضوع

٤١	المرور بين يدي المصلى
٤٢٤	وقت صلاة الجمعة
٣٢١	ساعة يوم الجمعة
٤٤	هل المسجد شرط لصحة صلاة الجمعة
٢٣٥	صلاة الظهر بعد الجمعة
١٥٤	المسافر وصلاة الجمعة
٢٣١	ترك العمل لصلاة الجمعة
٢٣٣	صفوف الجماعة
٤١٨	الجمع بين الصلاتين
٤٥	قضاء الصلاة والتنفل
١٥٦	قضاء الصلاة عن الميت
٤٧	قضاء الصلاة في السفر
٤٢٣	صلاة الجنازة على الغائب
٣٢٩	صلاة الفصحى
١٥٨	صلاة الاستخارة
٣٢٧	صلاة الحاجة
٣٢٣	تكبيرات العيد
٣٢٦	سجود التلاوة
٢٣٨	سجدة التلاوة

الصفحة

الموضوع

٢٣٩

سجدة الشكر

الزكاة:

٢٤٥

الزكاة في المضاربة

٤٨

إعطاء الزكاة للأقارب

٤١١

الصدقة على الكافر

٣٤٠

موعد زكاة الفطر

الصيام:

٣٣٠

تاريخ تشريع الصيام

٣٣٥

صيام الصبي

٤٣١

نية الصيام

٥١

متى يفطر المسافر بالطائرة

٤٣٢

الصيام في رجب

١٦٢

شهر رجب

١٦٦

صوم يوم عاشوراء

١٦٥

صوم يوم عرفة

١٧٧

صوم الست من شوال

١٧١

الأكل مع النسيان للصائم

١٧٣

نقط الأنف وأنبوبة الربو للصائم

١٧٤

الحقن في الصيام

الصفحة

الموضوع

١٧٦	نقل الدم في الصيام
٣٣٦	السؤال في رمضان
٣٣٨	صوم الحائض والنفساء
٤٣٣	تأخير قضاء الصوم
	الحج:
٢٤٦	متى فرض الحج
٣٤٤	الزواج أم الحج
٤١٢	النظافة في الحج
٣٤١	شروط هدى التمتع
١٨١	متى يذبح هدى التمتع
٨٢	الإطعام بدل صوم التمتع
٣٤٣	الأكل من الهدى
١٨٣	تكرار العمرة
٦٨	طواف الوداع
٩٤	صلاة أربعين فرضاً بالمدينة
٤١٤	لقطة الحرم
	الذكر والدعاء :
٢٤٠	ألفاظ الذكر
٥٢	المسبحة

الصفحة

الموضوع

٣٤٨

الدعاء المقبول

٥٨

رفع الأيدي عند الدعاء

٦٢

ليلة النصف من شعبان

المعاملات

٣٥

البيع بالمزاد

١٨

العمل في مؤسسات تتعامل بالربا

٢٤٨

التوفير في بنوك أجنبية

١٨٦

سداد الدين بعملة مقايضة

٢٥٠

أجر تقديم الخمر

٧٢

هل يورث عقد الإيجار

١٨٤

التصرف في المال المحرام

المرأة والأسرة

٣٥١

المرأة في الإسلام

٢٥٣

تحويل الجنس إلى جنس آخر

٢٥٥

الحجاب بين أمر الله وإرادة البشر

٧٤

النظر إلى صورة المرأة في المرأة

٢٥١

خياطة ملابس النساء

٣٥٨

عطر المرأة

٨٤

تزجيج الحواجب

الصفحة

الموضوع

٢٥٢	حكم الزواج
٣٥٣	العلاقة بين الخطيبين
٣٥٥	نكاح الشغار
١٨٩	الولى فى الزواج
٣٥٦	الصدّاق
٧٣	أطفال الأنابيب
٣٦٢	من أحكام الحائض
١٩١	الصلاة فى الحيض
٣٥٩	الإحذاد على الميت
٣٦٠	مكان العدة

متفرقات

٣٧٣	أكل لحم الخيل
٤٠١	إمام الدولة
٣٩٥	الإمام وسلطة الشعب
٣٩٢	الحاكم وتوحيد المذاهب
٣٧٠	البدعة
١٠٦	إبليس والجن والشيطان
١٩٢	من أدب الدعوة
٢٨٤	تغيير المنكر

الصفحة

الموضوع

٣٦٤	الرأى العام والشورى
٣٦٧	تأمين الفكر الإسلامى
٨٧	التعلم فى كليات الحقوق
٢٥٧	الرياضة فى الإسلام
٢٦٧	أدوات اللعب
٢٦٩	التلفزيون
٢٧١	السياحة
٣٧٩	احتياطات ضد الأخطار
٣٨١	القلب والروح والنفس والعقل
٤١٠	ليلة القدر وليلة المولد النبوى
٢٧٥	مستولية الطبيب
٣٦٩	مستولية العضو المنقول
٢٧٤	نقل الخصية
٩٦	خضاء الحيوان ووسمه بالنار
٤٥٩	مرض الصرع
٤٦٠	الرؤى والأحلام
٣٧٨	الرجوع فى الإقرار
٤٣٩	منيع نهر النيل
٢٧٩	ضرب التلميذ

الصفحة

الموضوع

٨٩	الغش فى الامتحان
٩٧	قراءة كتب الفلسفة والكفر
٣٧٧	التحية بين الجنسين
٣٨٤	تحية القادم
٧٥	الوقوف تحية للقادم
٨١	الإشارة باليد عند السلام
٧٨	الرد على تحية المذيع والكاتب
٢٧٧	التحية بالانحناء
٨٠	تحية السلام على غير المسلم
٣٧٤	التصفيق للتحية والإعجاب
٩٠	الترضى على الصحابة والتابعين
٨٦	ذكاة الجنين
٢٨٠	ملك اليمين والخدم
٢٧٨	كفارة اليمين
٩٣	تغيير محل النذر
٣٧٥	التشبه بين الجنسين
٩٢	كوافير السيدات
٩٥	الزنا لا يكفره الزواج
٢٨٢	العملية المزدولة

تم بحمد الله
المجلد الثالث
من كتاب
أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام
لفضيلة الشيخ عطية صقر
رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف
ويليه ان شاء الله تعالى
العدد الأول
من المجلد الرابع
أعان الله على إتمامه

مدير عام المطابع
حمدان جعفر

دار الفقه العربي

٢ شارع داتش - العباسية

٢٨٥٦١٢٢ / فاكس : ٨٢٤٣٣٩



Bibliotheca Alexandrina



0582908